عولمة إقتصادات البلدان النامية و الأقل نمواً

(تبعاتها على الصناعة اليمنية)

د. يحيى صالح محسن

قد تكون العولمة بالنسبة للعالم الثالث بمثابة أمر لا خيار فيه ، إلا أن ذلك يستوجب تشخيصها و إبداء الرأي فيها ، و التنبيه إلى تبعاتها ، و إلى ما يمكن الوقوف أمامه ...و قد تتفق الكثير من الآراء على الأبعاد الإيجابية للعولمة ، إذا ما أتيحت ثمراتها بصورة عادلة - ولو نسبياً - لكل مجتمعات العالم ، شماله و جنوبه ، لولا أن السطوة الاقتصادية تظل هي الهدف الأساس ، و النتاج الرئيس لحركة العولمة و شركاتها العملاقة .

فما هي العولمة الاقتصادية ؟ مفهومها و أدواتها و آلياتها ... ، من أكثر المستفيدين منها ، و من هم المتضررون ؟

ما طبيعة اتفاقات " WTO " ؟ ثم آثارها على اقتصادات العالم الثالث ، و منه اليمن ، المصنف كأحد البلدان الأقل نمواً .... ما رأي رجال الأعمال اليمنيين فيها ؟ و ما مستقبل الصناعة اليمنية الناشئة ، في ظل بنى و سياسات حكومية قاصرة ، و متغيرات دولية كاسحة ؟

عولمة اقتصادات البلدان النامية والأقل نمواً

(تبعاتها على الصناعة اليمنية)

أسم الكتاب : عولمة اقتصادات البلدان النامية والأقل نمواً

(تبعاتها على الصناعة اليمنية)

المؤلف : دكتور يحيى صالح محسن

الطبعة : الأولى عام 2002 م

جميع الحقوق محفوظة

الناشر : مركز الدراسات والبحوث اليمني

صنعاء / شارع بغداد ، ص . ب 1128

رقم الإيداع بدار الكتب في صنعاء : (119 / 2002)

هذه السلسلة

منذ فجر الوحدة، ومع الإشارات الاولى لإعادة جمع شتات الوطن الواحد الذي بعثرته الأطماع والطموحات الصغيرة المشبوهة، منذ ذلك الحين والحاجة إلى إصدار هذه السلسلة الفكرية تتزايد، ليس لكي يثبت المركز وجوده على خارطة الواقع فحسب وإنما لإلقاء الضوء على كثير من القضايا الحيوية ولإطلاع القارئ على ما يستجد من إنجازات وقدرات إبداعية.

وقد يكون فالاً حسناً إن يتزامن انطلاق الأعداد الأولى في هذه السلسلة في العام الأول من الالفية الثالثة تأكيداً على ما للمنعطفات التاريخية من تأثير في حياة الشعوب، وفي تحريك وتنشيط أسباب التقدم الثقافي والعلمي، والحضاري.

وسوف يحرص المركز على ان تقدم هذه السلسلة الفكرية كل ما يسهم في رفع وعي القارئ بالمحطات المهمة في تاريخه البعيد والقريب. واطلاعه على آخر المستجدات ذات التأثير العميق على مستوى الوطن العربي.

هيئة تحرير

سلسلة "دراسات وأبحاث"

د. يحيى صالح محسن

عولمة اقتصادات البلدان النامية والأقل نمواً

(تبعاتها على الصناعة اليمنية)

مركز الدراسات والبحوث اليمني

الإهداء

إلى الأوفياء، الذين مازالوا يشعرون بالمسؤولية تجاه الوطن ،
ويبذلون ما يستطيعونه بتفان ونكران ذات ...

يحيى صالح محسن

قبل البدايـة

" ... أن آليات الكوكبة تعمل أساساً لصالح الشركات الكوكبية ، التي أسميناها بصدق متعدية الجنسية .

كما أن أكثر من ثلثي تدفقات رأس المال تركز خلال أربعة عقود في ما يمكن أن نسميه الاستثمار المتبادل ، بين الدول السبع الكبار ، وهذا التركز على مستوى اقتصاد العالم كله كان أساساً لصالح القوى التي حققته ..." . (*)

" ... أما موقعنا كعرب فلا يمكن تحديده إلا ضمن العالم الثالث ، وهو مجموع الدول التي خضعت لفترات مختلفة للاستعمار القديم ، والتي لم تعرف بالتالي إلا تنمية جزئية مشوهة وموجهة لخدمة الخارج ، مازالت الغالبية من شعوبها تعيش في مستويات متفاوتة من الفقر ... ".(*)

إسماعيل صبري عبد الله

(*) إسماعيل صبري عبد الله ، مقتطفات من : " العرب والعولمة "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 م، ص ص 362،366.

المحتويات

*تقديم 23

*مقدمة 27

* **الفصل الأول : العولمة ... إلى أين ؟.....**

- العولمة بين النشأة والسطوة 34
- المفهوم الاقتصادي للعولمة 41
- من يستحوذ على تجارة العالم اليوم ؟ 50
- الشركات متعدية الجنسية.....53
- العولمة المالية.....59
- ثالوث العولمة.....65
- انحسار متواصل لدور الدولة 67
- مناهضو العولمة.....72
- العولمة والعدالة الضائعة.....77

* **الفصل الثاني : النظام التجاري الجديد ودول العالم الثالث .....**

أولاً: اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " WTO " 84

- جولة أوروجواي.....92
- منظمة التجارة العالمية " WTO " 94
- اتفاقات التجارة في السلع 101
- اتفاقية التجارة في الخدمات 109
- اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية 111
- العضوية ومفاوضات الانضمام إلى WTO.....113

ثانياً: أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والأقل نمواً في اتفاقات WTO.....

- نصوص الأحكام التفضيلية في الاتفاقات.....122

- استثناءات متاحة للتكتلات الاقتصادية.....128
- استثناءات في حال اختلال ميزان المدفوعات.....129
- مصفوفة الاستثناءات والمعاملات التفضيلية، المسموح بها لأقل البلدان نمواً...131
- استخلاصات 135

ثالثاً: الآثار المحتملة على البلدان النامية والأقل نمواً ، جراء الالتزام باتفاقات WTO.....

- آثار إيجابية محتملة 144
- الأضرار والآثار السلبية 147
- تحرير التجارة والنمو الاقتصادي 170
- استخلاصات 173

رابعاً: مؤتمر الدوحة – تكتلات الكبار ... وتهميش الصغار .....

- القضايا الخلافية في مؤتمر الدوحة 183
- مؤتمر الدوحة يقبل الصين في WTO 192
- البلدان النامية والتحالف المفقود 195

* **الفصل الثالث: اقتصاد الجمهورية اليمنية ، ومنظمة التجارة العالمية "WTO "**

أولاً : الاقتصاد اليمني وصعوبات التحول 202

ثانياً : تطورات التجارة الخارجية في اليمن 213

ثالثاً : الصناعة اليمنية .. عوائق داخلية ومستقبل مجهول 229

رابعاً : وجهة نظر رجال الأعمال الصناعيين في اليمن (دراسة ميدانية) 241

خامساً : إلى أي مدى تكيف الاقتصاد اليمني مع متطلبات " WTO " 255

* **الفصل الرابع : ماذا يمكن لليمن عمله ؟** 267
* قبل الختام 294
* الملاحق 302
* الجداول 319
* قائمة المراجع 344

قائمة الملاحق والجداول

أولاً الملاحق

رقم الملحق	موضوع الملحق	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية " WTO "	304
2	نص القرار الوزاري الخاص بالتدابير والإجراءات لصالح أقل البلدان نمواً	
3	نص القرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن برنامج الإصلاح في البلدان النامية والأقل نمواً ، التي تعتبر مستورداً صافياً للغذاء	305 307
4	تصنيف جمعية الصناعيين اليمنيين للشركات الصناعية في الجمهورية اليمنية	309
5	نموذج الاستبيان الموجه لرجال الأعمال والمستثمرين الصناعيين اليمنيين، ونتائجه النسبية.....	310

ثانياً : الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
-	التجارة الخارجية لدول العالم بحسب مستويات الدخل	50
-	مراحل الإلغاء التدريجي لنظام حصص استيراد المنسوجات والملابس	101
-	مصفوفة الاستثناءات والمعاملات التفضيلية المسموح بها لأقل البلدان نمواً ، وفقاً لنصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية	129
-	متوسط التآكل في الهوامش التفضيلية للواردات من أقل البلدان نمواً في أسواق منطقة المجموعة الرباعية للدول المتقدمة	148
-	الفروع الخدمية التي التزمت بتحريرها الدول العربية أعضاء WTO	158
-	مصفوفة لطبيعة مواقف دول وتكتلات مختارة بالنسبة لأهم اتفاقيات WTO	190
-	المنشآت الصناعية في اليمن حسب الحجم والعاملين فيها لعام 1999م	233
-	نفقات التشجيع والدعم لقطاعي الزراعة والأسماك في اليمن (1995-2001/6م)	260
1.	الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية اليمنية ، (1999-2000م).....	320
2.	تطورات التجارة الخارجية ، والميزان التجاري للجمهورية اليمنية ، (1996-2000م)	322
3.	التبادل التجاري لليمن مع أهم الكتل ومجموعات الدول ، خلال عام 1999م	323
4.	أهم عشرون دولة استوردت منها اليمن ، في 1999	324
5.	أهم عشرون دولة صدرت إليها اليمن ، في 1999 م	325
6.	تطور حركة الواردات والصادرات لليمن مع البلدان العربية ، حسب الأقطار ، خلال الفترة (1996 - 1999)	326
7.	التبادل التجاري لليمن مع الدول العربية ، في 999 1م	328
8.	التبادل التجاري لليمن مع البلدان الإفريقية غير العربية ، في 1999م	329

9. التبـادل التجـاري للـيمن مـع البلـدان الآسـيوية غـير العربيـة ، في1999م.. 330

10. التبادل التجاري لليمن مه أهم الدول الإسلامية غير العربية ، في 1999م ...=..... 331

11. التبـادل التجـاري للـيمن مـع البلـدان الأوروبيـة (بـدون دول أوروبا الشرقية)، في 1999م 332

12. التبادل التجاري لليمن مع دول أوروبا الشرقية ، في 1999 م 333

13. التبادل التجاري لليمن مع دول الأمريكيتين واستراليا ، في1999 م . 335

14. تطـور حركـة الـواردات إلى الجمهوريـة اليمنيـة ، حسـب الأقـاليم والتكتلات ، خلال الفترة (1996–1999) 336

15. تطـور حركـة الصـادرات مـن الجمهوريـة اليمنيـة ، حسـب الأقـاليم والتكتلات ، خلال الفترة (1996-1999)..... 337

16. تطـور حركـة الـواردات حسـب المجموعـات السـلعية للبنـود الرئيسـية للتصـنيف الـدولي ، خـلال الفـترة (1996-1999) 338

17. تطـور حركـة الصـادرات حسـب المجموعـات السـلعية للبنـود الرئيسـية للتصنيف الدولي ، خلال الفترة (1996–1999) 338

18. واردات اليمن حسب طبيعة المواد ، لعامي 1998 ، 1999..... 339

19. صادرات اليمن حسب طبيعة المواد ، لعامي 1998 ، 1999 ... 340

20. إعـادة الصـادرات حسـب طبيعـة المـواد ، لعـامي 1998 ، 1999..... 333

21. أهم واردات وصادرات اليمن من المنتجات الصناعية ، حسب البنود الرئيسية للتصنيف الدولي ، (من دون النفط والمواد الخام) ، في عام 2000م..... 341

22. الصادرات والواردات للجمهورية اليمنية ، حسب المنافذ الجمركية، في عام 1999م **343**

تقديم

يسرني أن أقدم لجمهور القراء في الوطن العربي بوجه عام ، وفي اليمن بوجه خاص ، هذا الكتاب القيم حول قضايا العولمة وحول أكبر رموزها المؤسسية – بعد الشركات متعدية الجنسيات – وهي منظمة التجارة العالمية ، وحول الآثار الواقعة والمحتملة للعولمة ولما ظهر لها من تجليات في اتفاقيات هذه المنظمة ، وحول المشكلات التي يثيرها انضمام اليمن وحصولها على العضوية الكاملة في هذه المنظمة (بعد أن أصبحت عضواً مراقباً في أبريل 1999م) ، وما يستوجبه ذلك من تأهيل للاقتصاد اليمني وتعزيز لقدراته التنافسية .

ويرتكز الكتاب على قاعدة معلومات واسعة في تأصيله لمفهوم العولمة وفي عرضه لوجهات النظر المختلفة حول هذا المفهوم ، وفي سعيه لبيان دور كل من التطورات الموضوعية ، لا سيما في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات وحركة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، والتطورات الذاتية التي تصنعها الحكومات بما تفرضه أو تختاره أو تضطر إلى الأخذ به من سياسات وذلك حسب وضعها في نظام تقسيم العمل الدولي .

ومن حسنات هذا الكتاب ما أولاه من اهتمام خاص لوضع الدول النامية والأقل نمواً في منظمة التجارة العالمية ، ومناقشته التفصيلية لما يطلق عليه المعاملة التفضيلية لهذه الدول في اتفاقات النظام التجاري العالمي الجديد الذي تشرف عليه هذه المنظمة ، وبحثه في إمكانية تحسين موقف هذه الدول في المفاوضات التجارية الجارية منذ انتهاء المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة بالدوحة 2001م.

فلهذا الأمر أهمية خاصة من زاويتين . أولاهما أن دولاً كثيرة نامية وأقل نمواً لا يتوفر لديها العلم الكافي عما تتضمنه أحكام الاتفاقات من معاملة خاصة لصالحها ، ومن ثم لا تقبل عل الاستفادة منها . وثانيهما أن البحث في نطاق هذه المعاملة الخاصة والشروط الواجب توافرها للاستفادة منها تظهر أن هذا النطاق ضيق ، وأن الشروط المطلوبة لتنفيذها متشددة . وهو ما يستوجب في تقديري ليس فقط توسيع نطاق المعاملة المتميزة للدول النامية والأقل نمواً وتيسير شروط الاستفادة منها ، بل يتطلب خروج هذه المعاملة من دائرة الاستثناءات وانضوائها تحت مبدأ أعم . وهذا المبدأ هو ضرورة تناسب التزامات الدول في منظمة التجارة العالمية مع مستويات تطورها الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تتصاعد الالتزامات مع ارتقاء الدولة لدرجات أعلى على سلم التنمية .

ومن مميزات هذا الكتاب أيضاً المعالجة الجادة لمسألة عضوية اليمن في منظمة التجارة العالمية ، ومناقشة مدى تأهل اليمن لهذه العضوية ، وإبرازه لما يلزم اتخاذه من خطوات ليس فقط على صعيد المؤسسات والسياسات والإجراءات ، بل وعلى صعيد تعزيز القدرات الإنتاجية وتطوير المزايا التنافسية للمنتجات اليمنية ، وذلك لتفادي الأضرار التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد اليمني من جراء عدم توافر استعدادات كافية لانفتاحه وتعرضه لرياح المنافسة العالمية العاتية .

وقد أحسن الكاتب صنعاً بتصميم استطلاع لرأي رجال الأعمال المشتغلين بالصناعة في اليمن حول مسألة انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية ، وعرض نتائج هذا الاستطلاع في الفصل الثالث من الكتاب . ذلك أن تبعات الانضمام لهذه المنظمة لم تعد قضية من اختصاص الحكومة وحدها ، بل هي من اختصاص شركاء التنمية جميعاً – الحكومات والقطاع الخاص والقطاع الأهلي .

وحبذا لو أتيحت نتائج استطلاعات مناظرة لآراء الخبراء وآراء المثقفين والمفكرين والمشتغلين بالعمل الأهلي ، فقد صار للرأي العام على الصعيد العالمي دور مهم إزاء العولمة وإزاء منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الفاعلة في نشر فكر العولمة وترسيخ آلياتها . وقد آن الأوان أن يكون للرأي العام الوطني ، لا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً ، دور يعتد به في مسائل الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي بوجه عام ، وفي مسألة الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية بوجه خاص .

وبعد ، فإن هذا الكتاب عمل علمي جاد ، بذل فيه كاتبه د. يحيى صالح محسن جهداً كبيراً ، وأورد فيه من المعلومات والتحليلات والاستنتاجات ما يمكن أن يروي الظمأ المعرفي لدى جمهور واسع من القراء المهمومين بقضايا العولمة والتنمية العربية على العموم ، وقضايا تنمية اليمن في زمن العولمة على الخصوص . وأياً كان موقف القراء من النتائج والتوصيات التي توصل إليها الكتاب ، فلا شك أنهم سيجدون فيها مادة خصبة لحوار موضوعي حول المواقف المختلفة من قضايا العولمة والتنمية التي لم تزل قابلة للمراجعة وإعادة النظر ، وذلك خلافاً لما قد يظنه البعض من أن هذه القضايا صارت قضايا محسومة وأن باب الاجتهاد فيها قد أغلق بصفة نهائية .

القاهرة في 1 أكتوبر 2002م

د. إبراهيم العيسوي
المستشار بمعهد التخطيط القومي
والباحث الرئيسي لمشروع مصر 2020م
بمنتدى العالم الثالث

مقدمة

مازال الجدل حول العولمة دائراً، باعتبارها ظاهرة لم تتبلور بعد كآلية ومنظومة، في صياغات وأشكال نهائية ، فحتى وقتنا الحاضر مازالت تعكس اتجاهات منظمة حيناً ، وفوضوية أحياناً أخرى ، والنظرة إليها تتوزع على مختلف المدارس والاتجاهات الفكرية.

لقد أصبحت التطورات العالمية تتسارع بصورة مذهلة بفضل الثورة العلمية والتقنية، وانتقلت الرأسمالية خلال العقدين الأخيرين إلى طور جديد وآفاق واسعة تفوق الخيال ، ليطلق عليها البعض تسمية " الكونية " و " الكوكبة " ... فهي تنتشر ويتزايد امتدادها دون حواجز أو قيود إلى كل زوايا المعمورة ، إذ يتجه الاقتصاد العالمي إلى تدويل كل شيء ، خاضعاً لقوى السوق وحدها ، وباتت الشركات العملاقة متعدية الجنسية هي الأداة الفاعلة والرئيسة في عولمة الأسواق واقتصادات العالم ، متجاوزة نطاق الدولة القومية وحدود سلطاتها .

إن الدول المهيمنة في الشمال المتقدم تزداد ثراءً وتقدماً ، ويتعاظم حصادها ومكاسبها ، بينما يبحث فقراء الجنوب في خضم شبكة معقدة وعريضة من العلاقات الاقتصادية – التجارية الدولية عن الثغرات والمخارج ، وعن إمكانات و " فرص عادلة " للتخفيف من المخاطر المحتملة ، على أمل النفاذ عبر استثناءات وإعانات خاصة إلى انتزاع ما يُسمح به ، كلٌ حسب قدرات وبنى بلدانه .

فالدول الصناعية المتقدمة ، نتيجة لما تتمتع به منتجاتها وخدماتها من جودة ومواصفات عالية تؤهلها دخول أسواق المنافسة العالمية بثقةٍ واقتدار ، تحقق بتحرير التجارة الدولية الكثير من الفوائد المؤكدة ، من حيث زيادة الطلب العالمي على منتجاتها ، ومن ثم زيادة معدلات نمو التجارة والنمو الاقتصادي ، والتغلب على المشكلات والأزمات الدورية .

وبالمقابل ، لا شك بأن دول العالم الثالث ، والبلدان العربية ، واليمن إحداها ، ستواجه نتيجة لتلك التحولات العالمية العديد من الإشكالات التي تؤثر سلباً على صادراتها إلى الأسواق الخارجية ، وعلى الأسواق المحلية ، في تدفق الواردات المختلفة إليها ... شاملةً السلع الصناعية والتكنولوجية ، والزراعية – الغذائية (ومعظمها مستورد صاف للغذاء) ، وتجارة الخدمات والمنتجات الثقافية ... الخ . وهو ما ينعكس حتماً على زيادة العبء في موازين المدفوعات ، وزيادة حدة البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ... وغيرها ، ما لم تستنفر جُلّ إمكاناتها وبرامجها في المواجهة والتخفيف من آثار عولمة كهذه .

وفي هذا السياق تتضمن الدراسة ، أربعة فصول :-

- الأول منها ، ركز على الجانب النظري للعولمة ، من حيث نشأتها ، ومفهومها الاقتصادي ، وأدواتها وآليات عملها ، وتصاعد نفوذ الشركات متعدية الجنسية، مقابل انحسار دور الدولة القومية ، وأثر كل ذلك على البلدان النامية والأقل نمواً بتهميش أكثر من نصف سكان العالم ، والاتساع المتزايد حدته في الفجوة بين أغنيائه وفقرائه.

- أما الفصل الثاني ، فقد استعرض أسس النظام التجاري الدولي الجديد ، ممثلاً باتفاقيات منظمة التجارة العالمية " WTO " ، بما فيها أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والأقل نمواً ، والآثار المحتملة المترتبة على انضمام هذه الأخيرة إلى WTO ... مروراً بالمؤتمر الوزاري الرابع لـ WTO في الدوحة ، وصور الخلافات المثارة التي أبرزت تناقض المصالح الاقتصادية فيما بين

" الكبـــار" ، وهامشـــية بلـــدان الجنـــوب ، وافتقارهـــا للتحـــالف وتنســـيق المواقف .

T في حين تم تخصيص الفصل الثالث للتطورات الاقتصادية – التجارية في الجمهورية اليمنية التي تصنف ضمن البلدان الأقل نمواً ، وتعاني من اختلالات ومعوقات اقتصادية كبيرة ، وضعف شديد في هياكلها وبناها التحتية ، وقاعدة صناعية ناشئة ، الاستثمار فيها ضئيل وهامشي ، ومنتجاتها الوطنية مُكلِفة ، وتفتقر لمستويات الجودة والمواصفات ، ولتقنيات ووسائل الترويج المطلوبة للمنافسة المحلية والخارجية ...

ورغم التعتيم الرسمي " التقليدي " على المعلومات والبيانات المتعلقة بعمليات تفاوض الجهات الرسمية اليمنية مع WTO ، إلا أنه قد تم الاعتماد – في هذا الشأن – على دراسة ميدانية تحليلية لاستطلاع وجهات نظر وآراء رجال الأعمال الصناعيين في اليمن حول رؤيتهم للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولعمليات التفاوض الجارية معها ، وتقييم المعوقات الاقتصادية ومستوى الأداء الحكومي ، والآثار المحتملة بالنسبة لمنتجاتهم ومشاريعهم الصناعية عامة ...الخ .

كما تم التطرق إلى طبيعة الإجراءات الحكومية للتكيف الاقتصادي والمؤسسي بما يتوافق مع متطلبات WTO وتطورات النظام الاقتصادي الجديد .

T وانفرد الفصل الرابع ، على ضوء ما تقدم ، بجملة من السياسات العملية المقترحة لإصلاح البنية المؤسسية ، وما يمكن توخيه خلال عمليات التفاوض وتحديد الالتزامات مع WTO ، والدور الذي يفترض أن تضطلع به كل من الدولة والقطاع الخاص ، بالنسبة لتنمية الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية ، والسياسات الحمائية للصناعات الناشئة ، مع أهمية التوجه نحو التكتلات الإقليمية ... الخ .

T فيما احتوى الجزء الأخير على ملحق خاص للبيانات الإحصائية ، ومؤشرات التطور الاقتصادي – التجاري للجمهورية اليمنية .

لقد توالت علينا في الآونة الأخيرة مسميات وافدة لتزيين صورة العولمة والترويج لها في محيط العالم الثالث ، كأن توصف المشاكل والمخاطر الاقتصادية المتوقعة للبلدان النامية والأقل نمواً بـ " التحديات " ، ووصف الفوائد – وإن كانت بعيدة المنال – بـ " الفرص " وأهمية " استغلال الفرص " و " تعظيم المنافع والمكاسب " ، وهي أساساً تنطبق وبالمعنى الحرفي للكلمة على الشركات العملاقة والدول الصناعية المتقدمة وليس على البلدان الفقيرة والأقل نمواً العاجزة حتى عن تناول الفرصة أو العثور عليها ...

كما كثر الحديث النظري عن العولمة ، وتكاثر المفرطين في التفاؤل بكتاباتهم غير الموضوعية المكرسة لسرد إيجابياتها وفوائدها ، وكأنها المنقذ الجديد لكل دول العالم ، شماله وجنوبه ، دون تمييز بين درجات ومستويات النمو ، فالكل في نظرهم " سيعظم من مكاسبه ومنافعه " !!!

وفي أفضل الأحوال " واقعيةً " لتلك الكتابات ، تمر التحليلات مرور الكرام ، وبصورة سطحية وانتقائية على بعض التبعات والآثار العامة ، المحتمل وقوعها على البلدان النامية والأقل نمواً ، وإقرانها بحلول ووصفات نمطية جاهزة للخروج من " عنق الزجاجة " دون التعمق والتمعن في التركة الثقيلة المتراكمة عبر قرون طويلة من عوامل التخلف ، كالفقر والجهل ، وشحة الموارد ، والفساد المتفشي كالسرطان ، وشمولية الأنظمة ... ، مقابل حراك عولمي متسارع ، تقوده أدوات متعددة الأشكال والاتجاهات ...

فمثل تلك الأسباب ، وحدها أو مع غيرها – وما أكثرها – ، كفيلة وبجدارة على إحباط أية محاولة لانتشال بلدان العالم الثالث من دوامة المعاناة . الأمر الذي

تنبه إليه صراحةً ، بين الحين والآخر ، العديد من تقارير ودراسات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ...

على أمل أن تشكل هذه الدراسة ، إضافة نوعية وواقعية لطبيعة ما تواجهه البلدان النامية والأقل نمواً ، ولما يمكن أن يخفف على اليمن من المخاطر المحتملة ... وأن تزيد مساحة الرؤى والمساهمات الموضوعية المسؤولة ، حول المستقبل الاقتصادي – الاجتماعي لسكان الجنوب ، في ظل ظروف ومستجدات عالمية ، يتحكم فيها ويوجهها الكبار الأقوياء ...

د . يحيى صالح محسن

صنعاء – مايو 2002م

الفصل الأول

العولمة ... إلى أين؟

* العولمة بين النشأة والسطوة

يرجح الكثير من المفكرين أن ظاهرة العولمة هي ظاهرة قديمة العهد وليست حديثة ، فوفقاً للعناصر الأساسية التي تحملها فكرة العولمة ، كازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم مثل تبادل السلع والخدمات ، أو في انتقال رؤوس الأموال أو انتشار المعلومات والأفكار ، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم...، كل هذه العناصر عرفها العالم منذ عدة قرون . (1)

وفي هذا الاتجاه يمكن اعتبار الكشوف الجغرافية أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، وظهور مذهب التجاريين Mercontilism وما تمخض عنه ، منذ عام 1500م تقريباً ، بداية أولية للرأسمالية التجارية ، وللعلاقات التجارية المنتظمة داخل الدولة وبين الأمم ، فمع ظهور التجاريين وانهيار النظام الإقطاعي الذي كان ينتج بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي فحسب ، ومع الكشوف الجغرافية لرأس الرجاء الصالح والأمريكيتين وغيرها ، واكتشاف الذهب في النصف الغربي للكرة الأرضية، وظهور النقود ... ، كل ذلك قد أدى إلى اتساع نطاق الملاحة الدولية ، وإلى زيادة كبيرة في تبادل السلع والخدمات ، وأسهم في خلق الدولة القومية الموحدة ، التي تختفي فيها المقاطعات وتكون خاضعة لحكم شخص واحد هو الملك أو الأمير ، وفي التشجيع على توسع الدول القوية واستيلائها للمقاطعات والمستعمرات .

إن الدولة القومية لدى التجاريين " المركنتلية " ، كانت تعني قوة الدولة العسكرية والنفوذ القوي ، لتكفل إلغاء الحدود والحواجز بين المقاطعات ، وتحقيق فائضٍ في صادراتها من أجل القضاء على المعوقات والقيود من ضرائب وإتاوات ورسوم مرور وغيرها ، التي كانت تعوق حرية التجارة الداخلية وانتقال السلع من مقاطعة لأخرى ، ومن أجل تطبيق سياسة الحماية التجارية لمنتجاتها المحلية ،

بفرض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة للحد من الواردات وتنشيط الصادرات، وبما يكفل تحقيق فائض في الميزان التجاري ، وبالتالي زيادة حصيلتها من الذهب والفضة .

كما نادى التجاريون بتوسيع مستعمرات الدولة وتوسيع نفوذها من أجل الحصول على المواد الأولية والعمال اللازمين لصناعاتهم ، ولتكون سوقاً لتصريف منتجاتهم ، ودعوا إلى تنظيم المعاملات التجارية لصالح الطبقة المسيطرة وهي طبقة التجار ، من حيث سن القوانين وصك العملة وتوحيد المقاييس والموازين والمكاييل .. الخ .

لم تكن المركنتلية نظاماً فكرياً ، وإنما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال في تلك الأيام ... ، وأصبح التاجر حينها شخصية مقبولة ذات مكانه اجتماعية رفيعة ، بعد أن كان متوارياً في العصر الإقطاعي ومهملاً ... ، إذ تزايد نفوذ التجار باعتبار أنهم يزودون الدولة بالموارد الاقتصادية التي تدعم سلطتها في الداخل والخارج ، وتعزز قوتها .[2]

وفي مرحلة لاحقة – منتصف القرن التاسع عشر – تنبأ ماركس و انجلز في بيانهما الشيوعي ، بحاجة الرأسمالية الدائمة للتوسع والبحث عن المزيد من الأسواق، وانفتاح العالم على بعضه البعض فتندمج مختلف الأمم في اقتصاد وسوق عالمية واحدة ... ، حيث ورد في بيانهما :-

" ... وبدافع الحاجة الدائمة إلى أسواق جديدة ، تنطلق البورجوازية إلى جميع أنحاء الكرة الأرضية . فينبغي لها أن تدخل وتتغلغل في كل مكان ، وتوطد دعائمها في كل مكان وتقيم الصلات في كل مكان .

وباستثمار السوق العالمية تصبغ البورجوازية الإنتاج والاستهلاك في كل البلدان بصبغة كوسموبوليتية ، وتنزع من الصناعة أساسها الوطني ، فتنقرض الصناعات الوطنية التقليدية القديمة ، أو تواصل انقراضها يوماً بعد يوم ، وتحل محلها صناعات جديدة يصبح إدخالها وتعميمها مسألة حيوية لكل الأمم المتمدنة ، صناعات لم تعد تستعمل المواد الأولية المحلية وحسب ، بل أيضاً المواد الأولية الآتية من أبعد مناطق العالم ، ولا تستهلك منتجاتها في داخل البلاد نفسها فحسب، بل أيضاً في جميع أنحاء المعمورة . وبدلاً عن الحاجات القديمة التي كانت تكفيها المنتجات الوطنية ، تتولد حاجات جديدة تتطلب لكفايتها منتجات أقصى الأقطار ومختلف المناخات ، وبدلاً عن الانعزال المحلي والوطني السابق والاكتفاء الذاتي ، تقوم بين الأمم صلات شاملة ، وتصبح الأمم متعلقة بعضها ببعض في كل الميادين ...".[3]

ومن جهة أخرى يرى سمير أمين ،[4] بأن الرأسمالية هي دائماً نظام عالمي تنتج بالضرورة الاستقطاب العالمي أي التناقض بين المراكز والأطراف ، وتقود بالتالي إلى تفكك النظام العالمي وإلى صدامات جديدة وغير محدودة .

فتوسع الرأسمالية مثلاً خلال المرحلة " البريطانية " الطويلة (1815–1914) كانت تقوم على افتتاح سوق عالمية خاصة بين سنوات 1848 و 1896 ، تميزت هذه السوق بالتباين بين المراكز المصنعة والأطراف غير المصنعة ، المستعمرة وشبه المستعمرة ، والانفتاح الذي قادته الهيمنة البريطانية دخل أزمة مع نهاية تلك المرحلة بسبب اشتداد المنافسة من قبل ألمانيا والولايات المتحدة .

كما يرى بأنه ابتداء من عام 1945 أعيد بناء السوق العالمية تحت حماية وهيمنة الولايات المتحدة في مناخ من الاستقطاب الثنائي العسكري والإيديولوجي وفي مناخ الحرب الباردة ... ، واعتبر أن ضرورات العولمة كانت تعبر عن نفسها في فترة ما بعد

الحرب (1954–1970) في أفق مزدوج ومتكامل ، ففي الدول المتطورة كان يعتقد أن التدخل الكينزي قادر على تأمين نمو غير محدود لصالح الجميع وقادر على محو الأزمات الظرفية البنيوية وتقليص البطالة إلى الحد الأدنى ... إلا أنه ابتداء من عام 1970 وضعت أزمة الرأسمالية حداً نهائياً للأوهام الكينزية وأوهام أيدلوجية التنمية ، وانطلق الهجوم المحافظ لليبرالية الجديدة التي اختزلت نفسها إلى مستوى الترويج لعلاج كوني هو " السوق " ...

إن " العولمة الجديدة " ، في رأي سمير أمين ، والتي أعيد بناؤها منذ عام 1945 تدخل الآن مرحلة جديدة وتتمتع بسمات خاصة تميزها بشدة عن المراحل السابقة، فهي تتميز باختراق متبادل مثلث الأقطاب (بين الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي) ، وهو اختراق لا سابق له ، يعبر عن نفسه ليس فقط بتكثيف التبادلات التجارية بين المراكز ولكن أيضاً ، وبشكل خاص ، باختراقات متبادلة لرؤوس الأموال ، فالرأسمال الذي بقي لفترة طويلة وطنياً ، يميل الآن إلى فقدان هذه الصفة، ويصعد مكانه ، وبسرعة فائقة ، رأسمال عالمي مهيمن .

لا شك بأن عولمة اليوم تشكل نقلة نوعية هائلة في تاريخ العلاقات والتحولات ، وفي مسار التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية عامةً ، حيث برز مصطلح العولمة بوضوح خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية التي أعاقت ولفترة طويلة مساعي الغرب ، في تحرير واندماج الاقتصاد والسوق العالمي من خلال عمليات التكامل الاقتصادي والتجاري البيني للدول الاشتراكية والعديد من الدول النامية الأخرى ذات التوجه الاشتراكي ، سواء ضمن ما كان يسمى بمنظمة " الكوميكون " ، أو عبر علاقات التعاون الثنائية ، ومن خلال إحجام الكثير من بلدان العالم الثالث عن إتباع نهج التطور الرأسمالي .

وما أن انتهت الحرب الباردة ، حتى خضعت جميع الدول الاشتراكية السابقة ومعها معظم البلدان النامية لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف منظمتي بريتون وودز ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ولتتسابق جميعها على تحرير أسواقها والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) .

لقد أصبح العالم بصدد ثورة علمية تقانية ومعلوماتية جبارة تتسارع بوتائر عالية غير معهودة ، من شأنها إحداث تطورات وتغيرات جذرية شاملة في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى العسكرية ... وغيرها ، وتضاعفت عمليات الاستفادة من خدمات " الانترنيت " بأرقام مهولة ، يُقدر تجاوزها المليار مشترك بحلول العام 2003م ، ليفتح المجال واسعاً للاغتراف من بحر المعلومات ، وهو ما أسماه البعض بالوضع الاقتصادي الجديد " اقتصاد عصر المعلومات " .

إن القفزات الكبيرة التي يحققها التقدم العلمي والتقاني ، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال منذ ثلاثة عقود مضت ، قد شكلت عنصراً أساسياً ومؤثراً في تطور ظاهرة العولمة واتساع نطاقها ، وكانت الشركات متعدية الجنسية هي الممول والدافع لتلك الإنجازات ، لتنعم اليوم دون غيرها بوسائل وأدوات إضافية وجديدة لمزيد من المنافع والكسب المتعاظم .

فالمنافع بحسب إيفانجيلوس أ . كالاميتسيس ، أحد مسؤولي صندوق النقد الدولي ، لم تتوزع توزيعاً عادلاً ، إذ تزايدت الفوارق في الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، مثلما تزايدت داخل كثير من البلدان ، فمن بين سكان العالم اليوم الذين يبلغ عددهم 6 مليارات نسمة مازال هناك حوالى 2.8 مليار منهم يعيشون على أقل من دولارين يومياً ، ويعيش 1.2 مليار نسمة على أقل من دولار واحد يومياً ، ما يدعو إلى القلق البالغ واستمرار العديد من المشاكل وحالات الفقر المدقع .[4]

ووفقاً لإبراهيم العيسوي ،[6] بأن أجزاء كبيرة من العالم لا تشارك بفعالية بعد في عمليات العولمة ، وتكاد القوى الفاعلة والنشيطة في العولمة تنحصر في الدول الصناعية المتقدمة ومعها نحو عشر دول صاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية ...، وأن العولمة ليست فقط نتاج تطورات تقانية ومعلوماتية واتصالاتية ، وإنما نتاج سياسات واختيارات حكومات وشركات متعدية الجنسيات .

إن العولمة الاقتصادية حسب رأي الكثيرين ، وحسب اتفاقات منظمة التجارة العالمية (WTO) هي انتقائية إلى درجة كبيرة ، فدول المركز الرأسمالي ، والشركات متعدية الجنسية ، هي من تتحكم بالأسواق العالمية وتسيطر على التجارة الدولية ، وهي من تصيغ تلك الاتفاقيات التي مازالت قاصرة في حق البلدان النامية ، حين يُفرض عليها فتح أسواقها لمنتجات وخدمات ورؤوس أموال الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها العالمية متعدية الجنسية ، في حين مازالت أسواق هذه الأخيرة تضع العوائق المختلفة ، قانونية كانت أم إجرائية ، أمام صادرات البلدان النامية إليها – وهي محدودة – من المنتجات التي تمتلك فيها مزايا نسبية ، كالمنتجات الزراعية ، ومنتجات النسيج والملابس .

إن أسواق البلدان النامية تُفتح أمام انتقال رؤوس الأموال التي يذهب جانب كبير منها في المضاربات المالية ، في حين ترفض الدول الصناعية المتقدمة انتقال العمالة والأشخاص الطبيعيين إليها ،بل إنها ترفض ومن حيث المبدأ إدراج مناقشة مثل هذه المواضيع في جداول أعمال مؤتمرات WTO ، ويتم التشدد أيضاً على حصول البلدان النامية على التقنيات ونتاجات الابتكارات العلمية التي قد تساعدها في عمليات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية ، استناداً إلى اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية .

وحسب رأي أيريك توسان ، رئيس لجنة إلغاء ديون العالم الثالث ، بأن العولمة الحالية انتقائية جداً ، وقائمة على البحث عن الربح ، وتحقق حرية تنقل رؤوس الأموال ، بما فيها الأموال الناجمة عن عمليات الجريمة المنظمة (غسيل الأموال).[7]

وعلى ذلك ، فالعولمة انتقائية وغير عادلة ، تصنعها وتوجهها لصالحها دول المركز الصناعية المتقدمة وشركاتها متعدية الجنسية ، وليس للبلدان النامية من خيار سوى التعايش معها ومع تطوراتها للتخفيف من الأضرار التي قد تلحقها ، ومحاولة البحث بين شبكة المصالح المتضاربة والعلاقات الدولية المعقدة ، وبين ركام الاتفاقات عن استثناءات ومعونات تحقق لها شيئاً مما ترجوه .

* المفهوم الاقتصادي للعولمة

لا يوجد حتى الآن تعريفٌ واضحٌ ومحددٌ للعولمة ، يتفق عليه الجميع بسبب تشعباتها وتعقيداتها ، لكونها مازالت تشكل ظاهرة غير مكتملة الملامح ، وبمثابة عملية متواصلة ومتسارعة في تطوراتها وشموليتها .

وإن كان هناك إجماعٌ على اعتبار العولمة نتاجاً طبيعياً للتطور الرأسمالي ، وأنها ترتكز على الأساس الاقتصادي لتشمل آثارها وتبعاتها مختلف مجالات ومناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... الخ ، إلا أن الآراء حول المفهوم الاقتصادي لهذه الظاهرة – بالنظر إلى أدواتها وآلياتها ونتائجها الحالية والمتوقعة – قد تباينت بتباين الرؤى والمدارس الفكرية .

فمثلاً تلتقي الكثير من الأدبيات الغربية على تعريف العولمة بأنها " زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والمعلومات ... ".[8]

ويقترب من هذا المفهوم ، تعريف S . Ibi Ajayi أستاذ الاقتصاد النيجيري ، على " أنها التفاعل والتكامل المتزايد بين أنشطة للمجتمعات الإنسانية في كل أنحاء العالم ، خاصة الأنشطة الاقتصادية " . [9]

كذلك ما أورده طلال عتريسي ، بأن العولمة : " هي الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها ، وهي أيديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي ، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية ، وهي تعد العالم بالرفاه وبالمزيد من التقدم " [10]

أما " يورجين شريمب " رئيس مجلس إدارة مؤسسة "كرايسلر " ، [11] فيرى العولمة من خلال النقاط التالية :-

- العولمة ليست سباقاً أو تنافساً على الأسواق فحسب ، وإنما على الأسعار أيضاً ، فالرأسمالية تضطلع دائماً بوظيفة خدمة الشعب ، وفي ظل دولة القانون، يعمل اقتصاد السوق على تعزيز النظام الديمقراطي الدستوري ، إضافة إلى أن المنافسة تمنع مركزية السلطة السياسية والاقتصادية ، وتضمن تكافؤ الفرص وعدالة الأجور والضمان الاجتماعي ، ويبرز دورها كمحرك للتحولات الاجتماعية . وأن تحقيق الرفاهية المستقبلية سيتم من خلال الحفاظ على انفتاح وتحرير الأسواق .

- العولمة لا تنتج خلافات جديدة ، فهي مفتاح لتحقيق السلام والاستقرار في العالم ، إذ يتحمل رجال الأعمال المعولمين مسؤولية خلق أسس الرفاهية والحفاظ على فرص العمل والمساهمة في تحقيق التقدم التكنولوجي خدمةً للمستقبل العالمي .

- العولمة لا تعني تدهور الأوضاع الاجتماعية ، والعكس صحيح ، فهي ترفع المستويات المعيشية بالمقاييس العالمية ، وعلى النقيض مما تتكرر الإشارة إليه بأن العولمة تتسبب في تقليص فرص العمل وتفشي البطالة ، تؤكد الإحصاءات بأنه منذ 1970 زادت نسبة التشغيل في دول السوق الأوروبية المشتركة بحوالى 37%، وأن فرص العمل الجديدة في الدول الصناعية المتقدمة قد بلغت حوالى 110 مليون فرصة خلال نفس الفترة .

كما تزايد متوسط دخل الفرد الحقيقي في دول الاتحاد الأوروبي خلال العقود الأربعة الأخيرة بسرعة نسبتها % 10 أكثر من متوسط الزيادة السائدة في بقية الدول الأوروبية .

- إن العولمة المالية لا تسبب الأزمات ، بل تشكل عاملاً محفزاً للاستثمارات الاقتصادية ، ولعمليات الشفافية والرقابة الديمقراطية ، إذ تبلغ في الوقت الحاضر حجم الأموال المدورة في الأسواق المالية العالمية كل 24 ساعة ، ما يعادل أو يزيد عن قيمة التجارة العالمية خلال 4 شهور .
- تراجع أهمية احتياطات المواد الخام كمورد أساس في حلبة الأسواق العالمية لتحل محلها علوم المعرفة اللا محدودة ، فعلى امتداد قرن من الزمان كان معيار تصنيف أغنياء العالم مرتبطاً بالنفط ، بدءاً بـ " روكفيلر " حتى سلطان بروناي ، أما الآن فقد تغير معيار التصنيف ليصبح الجهد الذهني في مقدمة المعايير وليحتل " بيل جيتس " مؤسس ومالك "ما يكرو سوفت" مكانة أغنى رجل في العالم .

- إن ثورة التقنية في الاتصالات تخلق أشكالاً جديدة للعلاقات ، فإذا كان عدد المستفيدين من شبكة الانترنيت عام 1994 لم يتجاوز 3 مليون شخص ، فقد تزايد عام 1998 إلى 100 مليون ، ويتوقع أن يصل إلى مليار مستخدم بحلول عام 2003 م . وأن التوسع في الاستفادة من خدمات الانترنيت سيفتح طرقاً وأسواقاً جديدة .
- إن العولمة لا تحرم الحكومات الوطنية من سلطاتها ، وإنما تقود إلشراكة بين الاقتصاد والسياسية .

لقد ركزت تلك الآراء على تعزيز درجة الارتباط بين المجتمعات ، مُدَّعية بأن تحرير الأسواق والتجارة ولبرلة الاقتصادات العالمية وتكاملها ستحقق النمو والتقدم الاقتصادي على المستوى العالمي والرفاه الإنساني ، في حين أهملت أو تجاهلت حالة اللا تكافؤ في أوضاع الدول ، واختلاف مستويات التطور الاقتصادي والتقني ،

وبالتالي اختلاف حجم ومدى إمكانات تحقيق الاستفادة أو الضرر لأي منها ، إذ أن ما يحققه أحد الأطراف من مكاسب لابد أن يكون على حساب طرف أو أطراف أخرى ، ولو بشكل نسبي أو جزئي أو مرحلي ... ، بل أن الآراء السالفة ارتكزت على فرضية أن دول العالم – شماله وجنوبه – في مستوى اقتصادي وتكنولوجي متقارب يمكن لجميعها الاغتراف من "خيرات العولمة التي لا تنضب "، وهو ما لا يؤيده المنطق ولا الحقائق .

كما وضعت تلك الآراء نصب أعينها فقط مصالح الكبار من الدول الصناعية المتقدمة ، واقتصرت رؤيتها للعولمة بالنظر إليها من خلال المزايا التي حققها وسيحققها العالم المتطور ، دون التعرض للمحاذير والتبعات التي حتماً ستواجهها البلدان النامية والأقل نمواً ، وخاصة البلدان الفقيرة من سكان الجنوب .

فوفقاً للمدير الإقليمي لمنظمة " اليونيدو " في المنطقة العربية ، [12] أن العولمة ظاهرة موضوعية وشاملة في غاية التشابك والتعقيد ولايمكن ردها وإبطالها برغبة ذاتية ، إنما المطلوب هو إجراء التكيف اللازم لعمل آلياتها بما يكفل دفع عملية التقدم الإنساني للأمام وتقليص الأخطار الناجمة عنها ، لاسيما إزاء التفاوت الاقتصادي بين المناطق المتقدمة والمتأخرة في العالم ، والبحث في وسائل وإمكانات توسيع الفرص الطيبة التي تتيحها هذه الظاهرة ... ، بعيداً عن استغلال " الأقلية " والشركات العملاقة والإضرار بمصالح الشعوب الأخرى وثقافتها ومكاسبها الوطنية.

وبالمقابل ، هناك من المفكرين الذين لهم رؤية مغايرة للعولمة وينظرون إليها من الزاوية الأخرى ...، إذ يصف عصام الزعيم العولمة بأنها جعلت التنمية المستقلة مستحيلة ، وأنها عملية صيرورة وليست حالة نشأت أو تنشأ غداً ، فليس هناك اقتصاد معولم وإنما اقتصاد يتجه إلى العولمة ، وأنها ظاهرة تناقضيه تحاول توحيد العالم وتؤدي إلى تجزئته في نفس الوقت ، والواضح منها بشدة هو التجزئة والتهميش ، فهي

تشق الوحدة الوطنية بتزايد وجود مجموعات في الدولة – أية دولة – لا تتطور بفعل العولمة ، فمثلاً نجد الجزء المكسيكي المجاور للولايات المتحدة يتفاعل مع العولمة ويستفيد ، بينما الجزء الجنوبي منها يواجه صعوبات التمويل والبعد عن السوق الأمريكية وينحو نحو الفقر المدقع أكثر وأكثر ، كذلك المناطق الصينية التي يزدهر فيها الاستثمار قد تكون مرشحة للانفصال ، كما أن تايوان وسنغافورة يمكن اعتبارهما كظاهرة لانفصال المناطق الأكثر انخراطاً في العولمة .

أما التهميش فهو ظاهرة بنيوية في العولمة (التناقضية) ، فهي تستثمر في أكثر المناطق مواتاة للاستثمار والربح ، وتستنكف الاستثمار في المناطق الفقيرة وغير المربحة ، ليزداد المزدهر ازدهاراً والمتخلف تخلفاً .[13]

وفي هذا السياق يذكر منير الحمش ، بأن الحرية الاقتصادية والانفتاح على الأسواق وإزالة الحدود سيكون في النهاية تحقيقاً لمصالح الدول الصناعية الكبرى ، وسوف ينجم عنه المزيد من الاستقطاب والتهميش على المستوى العالمي ، وأن عملية النفاذ إلى الأسواق ولبرلة العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي ، إنما تعني إعادة تقسيم العمل الدولي مرة أخرى لصالح اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة ، خاصة وأنها تتحكم في تكنولوجيا الإنتاج ، ومؤسسات التمويل الدولية ، ووسائل الاتصال الفضائية ، وأنظمة المعلوماتية ، بل تعتمد أساساً على المنظمات الدولية الثلاث (الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) . [14]

أو كما قال عبد الإله بلقزيز ، بأن العولمة تتجه إلى تسليط منظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقر فتح الحدود ، وحرية التجارة ، وإهدار نظم الحماية الجمركية وكل ما يمكن أن يسمح للدولة ببسط سيادتها . [15]

وهناك من المفكرين الذين تعرضوا للعولمة ، انطلاقاً من التقسيم الكلاسيكي للاقتصاد السياسي الماركسي ، ومنهم صادق جلال العظم ، [16] حيث يميز بين دائرة الإنتاج المباشر التي تشكل عمق نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ودائرة التبادل، أي تبادل السلع والخدمات والتجارة وعمليات توزيع الثروة التي تم إنتاجها وآليات تداولها واستهلاكها ... أي اقتصاد السوق .

فهو يرى بأن نمط الإنتاج الرأسمالي قد وصل عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول ، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاته ، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية ، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً ، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله . والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره .

أي أن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي – إلى هذا الحد أو ذاك – إلى الأطراف بعد حصرها هذه المدة كلياً في مجتمعات المركز ودوله ... وأن طبيعة العلاقة الحالية بين المركز والأطراف تتصف بالتبادل التجاري غير المتكافئ ، والاستغلال ، ونهب العالم الثالث .

ويخلص العظم إلى تعريفه المكثف للعولمة ، بأنها : حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء ، في ظل هيمنة دول المركز ، وبقيادتها ، وتحت سيطرتها ، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ ...

ويتفق مع هذا التعريف إبراهيم العيسوي ، الذي لا يرى معنى للحديث عن العولمة دون ذكر المتغيرات الفاعلة في منظومة وأطوار الرأسمالية العالمية .

كـذلك الأمـر بالنسـبة لـ إسماعيـل صـبري عبـد الله الـذي عـرَّف العولمـة بأنهـا " الرأسماليـة الكوكبيـة " أو " الرأسماليـة العالميـة فيمـا بعـد مرحلـة الإمبرياليـة " ، إذ أن ظاهرة " الكوكبة " هي أحدث مرحلة وصل إليها قانون أساس من قوانين الرأسمالية ، وهو الاتجاه الثابت نحو المزيد من تركز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية .[17]

وفي هـذا الاتجـاه يتضـح أن تحليـل لينـين للإمبرياليـة قـد بـيَّن أن الطـور الاحتكـاري للرأسمالية يتسم بعدة خصائص أهمها ، تمركز الإنتاج ورأس المال بدرجة عالية ، نشأت معها الاحتكارات التي تلعب الدور الفاصل في الحياة الاقتصادية ، واندماج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي ، لينشأ على أساسهما رأس المال المالي ، وإلى جانب التصدير السلعي تنشأ عمليات التصدير الرأسمالي ، وتتشكل الاتحادات الرأسمالية أو الاحتكارات العالمية ... .[18]

كما رأى فؤاد مرسي ،[19] بأن التحول إلى الرأسمالية الاحتكارية قد اقترن بتوسع حاد في العلاقات الاقتصادية الدولية ، كان من أهم معالمه تحول البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى تصدير رأس المال إلى جانب تجارة السلع ، وإلحاق البلدان المتخلفة كأسواق للتزود بالخامات وتصريف المنتجات النهائية . وهكذا تكشف منذ نهاية القـرن الماضـي اتجـاه واضـح إلى تـدويل الحيـاة الاقتصـادية وتـدويل رأس المال ، وزاد اعتماد الصناعة على الخارج ، وتكوَّن رأسمال تمويلي متداخل ومتشابك يسعى إلى التصدير ، وقامت احتكارات دولية عملاقة ، ولتصبح هناك – فيما بعد– ظاهرة عامة كونية ، هي التدويل السريع للحياة الاقتصادية في كل بلد ، ولتتضاعف سرعتها عن ذي قبل بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية ، والثورة التي أحدثتها في قوى الإنتاج ، مما أدى إلى تحولات جوهرية في هيكل تقسيم العمل الدولي .

لاشك أن تلك التعريفات تمثل استعراضاً مكثفاً وسريعاً لإبراز الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية في فهم العولمة اقتصادياً ، وفهم آلياتها وعلاقاتها ، وتفسير قوى ومجالات حركتها ، وإن تباينت أو تعارضت تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي من مفكر لآخر ومن مدرسة لأخرى ، وهو شيء طبيعي ، إلا أنه – ومما تقدم – يتضح بأن تعريفي إسماعيل صبري عبد الله ، وصادق جلال العظم ، هما الأكثر تحديداً ودقة ، والأقرب إلى الموضوعية في تشخيص الظاهرة وملامستها ، كونهما شددا وبصياغات مكثفة على تحديد ركيزة الظاهرة بالأساس الاقتصادي للرأسمالية في أحدث مراحل تحولها وتطورها ، وعلى تركز رأس المال وتدويله ، وتسليع كل شيء في كل مكان ، في ظل هيمنة وسيطرة دول المركز وسيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ ، وهو الأمر الذي تؤكده خصائص العولمة وتجلياتها الاقتصادية ، التي لا يختلف عليها اثنان ، وأهمها :-

1- اتساع نطاق التكامل والاعتماد المتبادل على المبادلات التجارية الدولية المتعاظم نموها ، بالرغم من افتقاد بعض أطرافها ، وخاصة البلدان النامية ، للندية والتكافؤ .

2- التدويل المتعاظم للاقتصاد العالمي ، واتساع نطاق تحرير القطاعات الاقتصادية ليشمل إلى جانب تحرير تجارة السلع ، تجارة الخدمات بمختلف تفريعاتها ، وتدويل الاستثمار ، وتزايد اندماج الأسواق المالية الدولية ، وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود التي يخصص أغلبها لعمليات المضاربة في بورصات المال العالمية .

3- تعاظم حجم ونفوذ الشركات متعدية الجنسية ، وعولمة الكثير من نشاطاتها الإنتاجية خارج دول المركز .

4- تركز الاستثمارات في الدول الصناعية المتقدمة ، وتزايد نفوذ وهيمنة الكتل الثلاث الكبار (الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان) ، على أسواق المال ، والاقتصاد العالمي ، مقابل بقاء اقتصادات العالم الثالث على حالها مهمشة ، من حيث الاستثمارات والتجارة وأوضاع التنمية .

5- تقلص السلطات الاقتصادية للدولة الوطنية لصالح القطاع الخاص المحلي ، والشركات الاستثمارية الأجنبية ، والمنظمات الدولية .

6- تزايد تحرير اقتصادات وأسواق دول العالم ، وخاصة دول الاشتراكية سابقاً، والبلدان النامية والأقل نمواً ، من خلال برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي يوجهها ويشرف على تنفيذها صندوق النقد والبنك الدوليين باتجاه تهيأتها نحو دمج اقتصاداتها وأسواقها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

7- بروز ظاهرة التجمع في تكتلات اقتصادية إقليمية متجانسة ، إما لمزيد من التكامل والاندماج الاقتصادي وتعظيم المكاسب ، كما هو الأمر بالنسبة للدول المتقدمة ، أو للوقاية من التبعات الضارة الناجمة عن العولمة ، كما هو حال البلدان النامية والأقل نمواً .

8- إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التي أصبحت تضم في عضويتها معظم دول العالم ، كهيئة دولية تمتلك صلاحيات واسعة وملزمة لتنظيم المزيد من عمليات تحرير التجارة الدولية وتوجيهها .

* من يستحوذ على تجارة العالم اليوم ؟

منذ قديم الزمان والمبادلات التجارية بين بلدان العالم تتواصل وتتطور من حقبة إلى أخرى ، غير أن المؤشرات الإحصائية لم تتوافر بصورة يمكن الوثوق بها إلا ابتداءً من العام 1830 م فصاعداً ، حيث شهدت التجارة الخارجية خلال تاريخها الطويل فترات مدٍّ وجزر . فقد كان حجم التجارة الخارجية العالمية خلال الفترة من 1870 حتى العام 1913 يتزايد بنسبة % 3.4 سنوياً ، لكنه تأثر سلباً بعد العام 1913 وانخفض إلى 1% ، بسبب ظروف الحرب ، ولجوء العديد من الدول إلى التعرفات الجمركية والقيود الكمية حماية لمنتجاتها الوطنية ، في حين انطلقت التجارة العالمية مرة أخرى وبثقل كبير بدءاً من الخمسينيات وحتى العام 1973 ، محققة معدل نمو سنوي بلغ % 9 ، وليهبط معدلها ومن جديد إلى % 3.6 حتى منتصف الثمانينيات .[20]

وهي وإن كانت تتأرجح بين الانتعاش والتراجع النسبي ، خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ، إلا أنها وحتى أواخر العقد الأخير في 1999 ظلت معدلاتها الوسطية لا تتجاوز % 3.7 .[21]

ووفقاً لبيانات البنك الدولي، فإن الصادرات العالمية لعام 2000م بلغت قيمتها 6.3 تريليون دولار، في حين بلغت قيمة الواردات 6.6 تريليون دولار، (أنظر الجدول). ومن البيانات التفصيلية للجدول، يلاحظ أن حصة الدول مرتفعة الدخل من الصادرات العالمية وصلت نسبتها % 72.5 ، وأن % 82 من صادرات تلك الدول هي صادرات مصنعة ، بينما لم تتجاوز نسبة صادرات الدول متوسطة الدخل % 24.1 ، و% 3.4 فقط حصة البلدان منخفضة الدخل من إجمالي الصادرات العالمية.

أما أقل نسبة لصادرات السلع المصنعة فهي من نصيب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي مثلت حوالي % 17 من مجموع صادراتها ، في حين لم تزد نسبة صادراتها الصناعية من التكنولوجيا المتقدمة عن % 1 لا غير .

التجارة الخارجية لدول العالم بحسب مستويات الدخل

بالمليار دولار$

مجموعات الدول	تجارة السلع عام2000م		نسبة صادرات السلع المصنعة من إجمالي صادرات السلع 1999م (%)	نسبة صادرات التكنولوجيا الراقية من السلع المصنعة لصادرات 1999م (%)
	الصادرات بالمليار $	الواردات بالمليار $		
– مجموع دول العالم	6350	6551	79 %	21 %
– دول مرتفعة الدخل	4603	4933	82 %	22 %
– دول منخفضة الدخل	218	200	51 %	6 %
– دول متوسطة الدخل :–	1530	1418	66 %	21 %
• دخل متوسط أدنى	657	571	58 %	19 %
• دخل متوسط أعلى	873	847	72 %	23 %
– دول منخفضة ومتوسطة الدخل :–	1747	1618	64 %	20 %
• شرق آسيا والمحيط الهادئ	712	621	81 %	31 %
• أوروبا وآسيا الوسطى	307	312	56 %	10 %
• أمريكا اللاتينية والكاريبي	358	382	48 %	14 %
• الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	214	138	17 %	1 %
• جنوب آسيا	64	79	79 %	4 %
• أفريقيا جنوب الصحراء	93	86	39 %	9 %

المصدر : بيانات مختارة من تقرير عن التنمية في العالم 2002 ، البنك الدولي ، الطبعة العربية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ،ص ص 239 ، 241 .

- **ملحوظة :– وفقاً لمعايير أطلس البنك الدولي فقد صُنفت مجموعات الدول كما يلي :**
- دول منخفضة الدخل - التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 755 دولاراً فأقل.
- دول متوسطة الدخل (شريحة دنيا) - التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 756 إلى 2995 دولاراً .
- دول متوسطة الدخل (شريحة عليا) - التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 2996 إلى 9265 دولاراً .
- دول مرتفعة الدخل - التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 9266 دولاراً فأكثر .

- دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي:- الأردن ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، إيران ، سوريا ، مصر ، اليمن ، جيبوتي ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، العراق ، عُمان ، لبنان ، ليبيا، المغرب ، السعودية .

وفيما يتعلق بالدول مرتفعة الدخل ، المتعاظم نفوذها ، لاشك بأن هناك من القرائن والمؤشرات التي تؤكد بأن العالم قد ولج في حقبة يستحوذ فيها الثلاثة العمالقة (الـولايات المتحـدة ، الاتحـاد الأوروبي ، اليـابان) علـى معظـم حركـة التجـارة والاستثمارات الدولية .

إذ تشير تقارير الأمم المتحدة بأن % 20 من دول العالم الأكثر ثراء تستحوذ على % 84.7 من الناتج الإجمالي للعالم ، وعلى % 84.2 من التجارة الدولية ، كما يمتلك سكانها % 85.5 من مجموع مدخرات العالم . [22] مما زاد من عمق الهوة بين ذلك الخُمس الذي يمثل دول المركز وبقية دول وسكان المعمورة .

* الشركات متعدية الجنسية

تعتبر الشركات الكبرى متعدية الجنسية العنصر الأساس للاقتصاد الدولي الجديد ، وأهـم الأدوات القويـة والفاعلـة – إلى جانـب المنظمـات الدوليـة (كصـندوق النقـد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية WTO) – في تدويل الاقتصاد العالمي وعولمته ، بالنظر إلى ضخامة استثماراتها وتنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي . فقد أصبحت أكبر قوة مؤثرة على عمليات تدويل رؤوس الأموال والتجارة والإنتاج والخدمات والمعلومات ... متخلية عـن انتمائهـا وولائهـا القـومي ، لتستقر في أي مكـان مـن العالم ، وفقـاً لما يقدم من مزايا ، وبما يحقق أقصى درجات الربحية .

لقد كانت الاحتكارات السابقة تركز معظم نشاطاتها داخل إطار دولها الرأسمالية أو الاستعمارية ، على حساب اقتصادات البلدان النامية أو البلدان المستعمرة وشبه

المستعمرة وتعمل على دعم وحماية السوق القومية من المنافسة الخارجية . أما الآن فينتشر نشاط الشركات متعدية الجنسية في عشرات الدول ، ساعية للاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر ، وتنتقي كوادرها على أساس الكفاءة بغض النظر عن جنسيتهم ، وتجتذب مدخرات كبيرة من بلدان العالم الثالث عبر البنوك والبورصات العالمية . كما كانت الاحتكارات مرتبطة دائماً بصناعة محددة تشكل نشاطها الأساس ، بغض النظر عن المنتجات الثانوية ، أما الشركات متعدية الجنسية فتتعدد أنشطتها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة ، حيث تمتلك شركة التيلفون والتلغراف مثلاً شركة فنادق شيراتون ، وشركة " تايم وارنر " تشتغل بعدد كبير من شركات النشر والإعلام والملاهي : من استوديوهات" هوليود " إلى المجلة الأمريكية الشهيرة إلى شبكة الأخبار (CNN) ، وحتى شبكات التلفزة بالكابل ... الخ ، والحكمة من تنويع النشاطات ؛ أساسها اقتصادي ، لتعويض أية خسائر محتملة في نشاط معين من أرباح تحققها الأنشطة الأخرى .[23] بل أن العديد من الشركات متعدية الجنسية توظف أجزاء كبيرة من استثماراتها وفوائضها في عمليات المضاربة في الأسواق المالية العالمية لنفس الغرض .

من الملاحظ أيضاً ، أن الشركات متعدية الجنسية أصبحت تهتم كثيراً بالتطور التقاني ، وتعمل على رصد أموال طائلة لمشاركة الحكومات في تمويل عمليات المعرفة والبحث والتطوير العلمي ، فهي عمادها الأساس في إدارة نشاطاتها العالمية، واختراق الحدود والحواجز ، واختيار المواقع ، واتخاذ القرارات الصائبة اقتصادياً وعسكرياً ، وحتى في عمليات الاحتكار التكنولوجي ، واستغلالها في تعاملاتها لتحقيق المزيد من المصالح الاقتصادية مع العالم المنافِس ، والعالم "الآخر" .

من جانب آخر ، وفي خضم التنافس الحاد بين الشركات العملاقة العالمية ، تضاعفت حركة الاندماجات ، أو " الابتلاع "كما يسميها البعض ، بين الشركات

والمصارف الدولية كتعبير عن تركز رأس المال والإنتاج في ظروف الرأسمالية والعولمة المعاصرة ، حيث شهد القطاع المصرفي والصناعي في الولايات المتحدة خلال العقد الأخير سلسلة طويلة من عمليات الاندماج ، أسهمت وإلى حد كبير في تقوية المواقع التنافسية للكبار ، أبرزها " بوينغ " و " ماكدونال – دوجلاس " ، وكذلك " لوكهيد " و " مارنين – ماريتا " في صناعة الطائرات ، و " تشيز مانهاتن " و "كيميكال بنك " في القطاع المصرفي ، واجتاحت هذه الظاهرة البلدان الصناعية الأخرى لتبلغ خلال الفصل الأول من عام 1999 ، 2500 عملية اندماج قدرت قيمتها بـ 411 مليار دولار ، وفي اليابان أعلنت ثلاثة مصارف هي " أنداستريل بنك أوف جابان " و " داي – إيتشي كانغيو بنك" و " فوجي بنك " عن تشكيل شركة قابضة عملاقة ، كذلك الأمر بالنسبة لشركات صناعة السيارات حين " ابتلعت " شركة " فولكس فاجن " شركات " أودي " و " سيات " و " سكودا " ، واشترت شركة " بي . أم . دبليو " شركة "روفر" البريطانية ، واستحوذت " فورد " على شركة " مازدا " اليابانية ، وشركة " رولز رويس " على " فيكرز " ، واندماج شركة " دايملر " الألمانية و "كرايسلر" الأمريكية ... الخ . (24)

لقد أصبحت الشركات متعدية الجنسية من الضخامة والانتشار ، لدرجة أن حجم استثمارات بعضها يتجاوز مقدار الناتج المحلي الإجمالي لعدة دول مجتمعة ، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة بأن عدد الشركات الأم متعددة الجنسية بلغ نحو 45 ألف شركة ، تسيطر على زهاء 280 ألف شركة تابعة ، وأن " المنشأ الوطني " لـ 37 ألف شركة منها (أي نحو % 82) في 14 بلداً متطوراً من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، وأن % 90 من مقار إداراتها يقع في العالم المتقدم ، (*) كما تشير

(*) هذه البيانات مستمدة ، حسب إشارة الكاتبين بول هيرست وجراهام طومبسون في كتاب " ما العولمة" من مصادر وتقارير الأمم المتحدة . وهناك تقديرات أخرى لعدد الشركات متعدية الجنسية – وإن كانت أقدم زمنياً

البيـانات أن حجـم الاسـتثمار الأجنبي المباشـر عـام 1991 بلـغ 3.2 تريليـون دولار ، حققـت الشـركات متعديـة الجنسـية المسـيطرة علـى هـذه الاسـتثمارات مبيعـات محليـة وعالمية تناهز 7 تريليونات دولار ، ويزيد ذلك كثيراً على المجموع الكلي للتجارة العالمية البـالغ 5.2 تريليـون دولار عـام 1996 . وأن مـا نسـبته 8% مـن مجمـوع الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة قد جاء من شركات متعددة الجنسية ذات منشأ نامٍ (أي من بلدان ناميـة) .. إضـافة إلى أن أكـبر 100 شـركة متعديـة الجنسـية تسـيطر علـى زهـاء خُمـس مجموع الأصول الأجنبية كونياً ، وأن 60% من أرصدتها اقترنت بالصناعة التحويلية ، و 37 % بالخدمات ، و 3% بالقطاعات الأولية ...[25]

إن الكـاتبين بـول هيرسـت وجراهـام طومبسـون، في كتابهمـا " مـا العولمـة " قـد ركَّزا على إيراد هذه النوعية من البيانات ، ساعيين إلى إثبات ما مفاده أن استثمارات الشركات العملاقة متركزة أساساً في البلدان الصناعية المتقدمة ، وأن أغلبها شركات ذات قاعدة قومية ، إذ لا يبدو أن هناك ميلاً كبيراً لنمو شركات عالمية بحق ، فحراك رأس المـال لا ينـتج أي تحـول هائـل في الاسـتثمار والعمالـة مـن البلـدان المتطـورة إلى البلدان النامية التي ما تزال هامشية من ناحيتي الاستثمار والتجارة ، باستثناء أقلية

بعض الشيء – وردت في تقرير الاستثمار في العالم لعام 1992 (الأمم المتحدة) ، استعرضها إسماعيل صبري عبد الله ، بأن عدد تلك الشركات بلغ حينها 32 ألف شركة . أنظر إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية ، المستقبل العربي (222) ، 1997 / 8 ، ص 16.

أما بيانات " بروبليمي تيوري إي براكتيكي أوبرافلينيا " ، العدد (1) ، الصادرة في موسكو ، 2001 ، ص 42 . وكـذلك بيـانات المائـدة المسـتديرة الـتي تبناهـا المعهـد الحكـومي للعلاقـات الدوليـة في موسـكو ... فتقـدر عـدد الشركات متعدية الجنسية بحوالي 37 ألف شركة ، تمتلك قرابة 170 ألف فرع ، وتنتج ثلث الإنتاج العالمي للقطاع الخـاص عامـةً ، و 40% مـن الإنتـاج الصـناعي العـالمي ، كمـا تقـوم بـ 60% مـن عمليـات التصدير إلى مختلف أنحاء العالم ، وتحقق ما يقارب 50% من عائدات التجارة العالمية ، وخاصة في تجارة المنتجات عالية التقنية ، وتصدير رؤوس الأموال ، التي تتراوح حصتها فيها بين 80%– 90 % .

منهـا حديثـة التصـنيع وبالتـالي فهنـاك – حسـب رأيهمـا – مغـالاة في تصـوير مخـاطر العولمة وشركاتها الأجنبية ... (ص 11) .

وربما أهملا ، أو فاتهما أن الأرقام القليلة التي من نصيب بلدان العالم الثالث ، خاصة إذا لم تكن مستثمرة في المجالات الإنتاجية ، تعتبر كبيرة نسبياً ومؤثرة عليها، مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي لأي منها ، وبقدر تأثيرها الاقتصادي المباشر على بلـدان صـغيرة وفقـيرة ، بالقـدر نفسـه أو أكثـر تكـون لهـا تبعـات اقتصـادية أخـرى وسياسية واجتماعية وثقافية ... الخ .

ومـن جهـة أخـرى ، وبالمنطـق المقابـل ، لمـاذا يكـون نصـيب بلـدان العـالم الثالـث مـن الاسـتثمارات الخارجيـة إلى هـذا الحـد مـن التـدني ؟ ولمـاذا يكـون حـراك العولمـة وشركاتها المتعدية الجنسية تجاه النصف الجنوبي من عالمنا بهذه الصورة غير العادلة ؟ أو ليست هذه هي العولمة في جوهرها وآليات حركتها وطريقة انتشارها ...؟!

ففـي الحـالتين ، النتيجـة بالنسـبة للعـالم الثالـث مجحفـة ، في الأولى عنـدما تكـون الحكومات الفقيرة متلهفة لقدوم تلك الشركات ، وملزمة بأن تفتح لها الحدود وتزيل الحـواجز بصـورة مطلقـة ودون ضـوابط ، لتـأتي بعضـها وتنتقـي مـا هـو مناسـب لهـا ، وتحقق أقصى الفوائد دون مراعاة مصالح تلك البلدان . أما في الثانية فلعدم وجود ثقل إنتاجي ذات وزن يذكر لنشاط الشركات القادمة ، بما يكفل تحقيق دفعات قوية في مسارات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية لبلدان الجنوب .

وفي هذا السياق أيضاً ، يلاحظ من التوزيع السياسي للشركات متعدية الجنسية، حسب قائمة " فورشن " ، أنه من بين أكبر 500 شركة عالمية تلعب أدواراً حاسمة في تحديد وتوجيه قوانين وتشريعات التجارة العالمية ، هناك 428 شركة تتواجد مقراتها في

الـدول الصـناعية المتقدمـة " G 7 ".[26] تضـم الـولايات المتحـدة الأمريكيـة وحـدها مقـرات لـ 153 شـركة كـبرى متعديـة الجنسـية ، وهـو مـا حـذا بالكثيرين إلى الـربط بـين الولايات المتحدة والعولمة ، أو تسمية العولمة بـ "الأمركة " ، بالنظر إلى الجبروت والقوة الاقتصـادية والعسـكرية الهائلـة للـولايات المتحـدة ، وتفوقهـا في تقنيـات الاتصـال والمعلومات الحديثة .

في حين تضم دول الاتحاد الأوروبي مجتمعةً 155 شركة ، واليابان 141 شركة ، الأمر الذي يفسر – وإلى حد بعيد – طبيعة الصراع القائم بين الكتل الثلاث ، وتفاقم حدة التنافس على الأسواق ، تجلت أبرز مظاهره مؤخراً في رفض الاتحاد الأوروبي استيراد لحوم الأبقار الأمريكية المعالجة بالهرمونات ، واحتجاج الدول الأوروبية واليابان وغيرها على فرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية غير مبررة على وارداتها من الصلب ، بحجة حماية صناعاتها الناشئة من المنافسة ، وكذلك الاتهامات والإجراءات المتبادلة بين الأقطاب الثلاثة بشأن مخالفات كل منها اتفاقات منظمة التجارة العالمية الملزمة بتخفيض دعم الإنتاج والتصدير الزراعي ... الخ . بل أن الخلافات تزداد تداعياتها بين الحين والآخر ، كما حدث خلال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية حين اتهم وزير الخارجية الفرنسي صراحة أحادية الولايات المتحدة ، واصفاً هذه الأحادية بأنها ستكون عقبة أمام عولمة ذات وجه إنساني ، لأن هذه العولمة يجب أن تكون إنسانية في الدرجة الأولى ، حتى لو كان الأمريكيون لا يسهلون لنا هذه المهمة . وأضاف : لا نريد عولمة فوضوية ، ولا نريد بالطبع أي عولمة (منوهاً إلى الولايات المتحدة) ، هناك عناصر مدمرة لهذه العولمة ، عناصر مسيئة ومجحفة بحق البيئة والإنسان ، وهذا هو جوهر الخلاف الأمريكي الأوروبي الذي تجلى في قمة الـ 8

الكبـــــــــــار في "جنـــــــــــوا " ، بشـــــــــــأن اتفاقيـــــــــــة "كيوتو " .(*) (27)

* العولمة المالية

أن العولمة المالية أو عولمة الأسواق المالية ، تعني منح الاستقلالية الكاملة للبنوك والمؤسسات المالية ، وتحرير أو تدويل حركة رؤوس الأموال عبر الحدود ، دخولاً وخروجاً ، وإلغاء الضوابط والعوائق وأشكال الرقابة المختلفة المقيدة لحركتها وتترك لها الحرية المطلقة في اختيار مجالات التخصيص والاستثمار ، وفي تحديد سياسات وآليات عملها ، وفقاً لقانون العرض والطلب .

وفي هذا الصدد ، يرى هانس تيتماير Hans Tietmeyer ، رئيس المصرف المركزي الألماني وأحد دعاة تحرير الأسواق المالية ، بأن " المنافسة بين العملات هي ركن من أركان اقتصاد السوق الحرة التي تتنافس في إطارها جميع الأمم ، وأن حرية انسياب رأس المال تساعدها على تحقيق التصحيحات الاقتصادية الضرورية... " . بل سبق له أن صرح في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ، عام 1996 ، " أن غالبية السياسيين ما يزالون غير مدركين أنهم قد صاروا الآن خاضعين لرقابة أسواق المال ، لا بل أنهم قد صاروا خاضعين لسيطرتها وهيمنتها".(28)

ودون شك ، بأن حركة رؤوس الأموال باتت هي الأبرز وضوحاً في العولمة الاقتصادية ، وأصبحت حركتها مستقلة عن حركة التجارة الدولية وعن دائرة الإنتاج ،

(*) وهي الاتفاقية المكرسة للحد من الانبعاث الحراري (الاحتباس الحراري) الناجم عن ثاني أكسيد الكربون، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تحديد التوقيع عليها في مؤتمر " جنوا " بحجة أن الاتفاقية تحوي عيوباً كثيرة ، وستكلفها خسائر كبيرة .

وخطورة ذلك ، وفقاً لرمزي زكي ، [29] تكمن في أن النمو الكبير الحادث في رأس المال المالي وتنوع أنشطته وزيادة تركزه وهيمنته المتجسدة في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية (البنوك التجارية ، شركات التأمين ، صناديق الاستثمار ، صناديق المعاشات ، بنوك الأعمال ...الخ)، قد ترتب عليه أن أصبحت الصناعة والزراعة وباقي قطاع الخدمات خاضعة لهيمنته، وأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المالي تزيد عدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي ، أي أن الرأسمالية أصبحت ذات طابع ريعي واضح ، وصارت تعيش على ريع الأوراق المالية ، لا على ربح المشروعات الإنتاجية .

إن أهم ما يعنيه ذلك هو وجود فوائض كبيرة من المدخرات غير المستثمرة، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة ، وانخفاض أسعار الفائدة لديها ، وتباطؤ النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض معدلات الربحية في القطاعات الإنتاجية ، ما دفع الكثير من الشركات والمؤسسات إلى البحث عن أسواق أخرى ، واستثمارات من نوع جديد أكثر جدوى وأقل كلفة ، مستفيدة من العمليات المتزايدة للتحرير الاقتصادي والمالي في مختلف بلدان العالم (بفضل سياسات الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) ، وزيادة ترابط أسواق المال العالمية وتوسعها ، إضافة إلى دخول تقنيات الإتصال والمعلومات الحديثة في استخدامات الاستثمار المالي الدولي ، وكسر احتكار البنوك التجارية للأسواق المالية لتنضم إليها شركات التأمين وصناديق الاستثمار والمعاشات ، وحتى الشركات الإنتاجية والخدمية الأخرى التي أصبحت توظف بعض من فوائضها ومن استثماراتها في الأسواق المالية وعمليات المضاربة المالية .

ناهيك عن تزايد انتشار ما يسمى بـ " الواحات الضريبية " التي تتدفق إليها رؤوس الأموال الهاربة من دفع الضرائب في بلدانها " OFF Shore " وشجعت على المزيد من تدويل رؤوس الأموال .

وقد شكل العقد الماضي محطة جديدة ونوعية لتدفقات هائلة في رؤوس الأموال إلى أسواق المال العالمية ، سواء في تداولات النقد الأجنبي ، أو في تداول أسهم وسندات المؤسسات والدول الاقتصادية الكبرى وما يسمى بالتعاقدات الخاصة " المشتقات – Derivate " . (*)

فمثلاً حين يصبح الاستثمار في سندات الدين الحكومي الأمريكية أقل عائداً ، فإن المستثمرين سرعان ما يتحولون إلى الأسهم الأجنبية . ولذا فإنه بات من الممكن أن يرتفع سعر سندات الدين الحكومي الألمانية عندما يخفض المصرف المركزي الياباني سعر الفائدة على القروض التي يمنحها للمصارف في طوكيو . وعند تحويل هذه المبالغ إلى ماركات ألمانية واستثمارها في الأوراق المالية الألمانية الأعلى فائدة ، فإن القروض الممنوحة بالين وبأسعار فائدة منخفضة ستحقق من دون أي مخاطرة ربحاً أكيداً . يساعدهم في ذلك خبراء البورصات المالية ، أو ما يطلق عليهم البعض " جيشاً ذا تسليح إلكتروني " أو " قنّاصة الأرباح " . (30)

وحسب بيانات صندوق النقد الدولي ، كان المتوسط اليومي لحجم المبادلات في العملات الأجنبية القابلة للتحويل ، عام 1986 ، يبلغ 188 مليار دولار ، (بما نسبته

(*) المشتقات هي عبارة عن أشكال تعاقدية يتوقع أغلبية المشاركين في سوق الأسهم وسندات الدين أو العملات تحققها في ثلاثة أشهر أو ستة اشهر أو عام أو في خمسة أعوام . وأبرز أشكالها : المبادلات ، السقف والقاعدة ، المستقبليات ، الخيارات ، Dingo , Zebras ... وغيرها . لمزيد من التوضيح ... أنظر هانس – بيترمارتين وهارالد شومان وإضافات المترجم عدنان عباس علي في فخ العولمة ، عالم المعرفة ، 238 ، أكتوبر 1998 ، الكويت ، ص ص 106 ، 107 .

% 7.4 من إجمالي قيمة صادرات السلع والخدمات العالمية آنذاك) ، وليقفز – المتوسط – عام 1995 إلى 1.2 تريليون دولار (وبنسبة % 19.2 من إجمالي الصادرات العالمية في ذلك العام) .[31]

في حين قدرتها مصادر بنك التسويات الدولية (BIC) نهاية عقد التسعينيات بـ 1.5 تريليون دولار يومياً ، وفقاً لمعدل نمو سنوي لتلك العمليات يساوي15%. وبقيمة مماثلة تقريباً لحجم تداول الأسهم وسندات الدين والمشتقات . [32] أي أنه وعلى هذا الأساس ، تبلغ التداولات العالمية للنقد الأجنبي 62.5 مليار دولار في كل ساعة ، وأكثر من مليار دولار في الدقيقة الواحدة .

إن العولمة المالية قد تحقق مزايا أو فوائد ما في بعض الحالات ، لكنها وإن حدثت ، فهي مقصورة على البلدان الصناعية المتقدمة اكثر من غيرها ، إذ أنها وحتى في هذه البلدان – التي تمتلك هيئات وآليات فعالة للسيطرة على ما يمكن أن تنتجه التقلبات المالية إلا أن لها من المحاذير ما يستوجب اليقظة والرقابة على ماقد يترتب على التدفقات المالية من أزمات مالية ، تنتشر عدواها من اقتصادات أخرى مجاورة أو ذات علاقة .

وهو ما يؤكده جورج سوروس الذي يقول : " ... لعل الأمر الأكثر إزعاجاً هو ذلك المتمثل في حقيقة أن آليات إدارة الأزمة عموماً ليست كافية ، فمعظم صانعي السياسات في كل من أوروبا والولايات المتحدة ينتابهم القلق حول إمكان حماية دولهم من هذه العدوى المالية التي تجوب ، فالمسألة على المستوى العالمي أوسع بكثير وذات أبعاد تاريخية أكثر أهمية ، إذ أنه حتى لو تمكنت اقتصادات الدول الغربية وأنظمتها البنكية من النجاة في الوقت الحالي دون أن تنالها أضرار كبيرة ، فإن تلك الدول المحيطة بالغرب لحق باقتصاداتها دمار كبير " . [33] والمقصود بالعبارة الأخيرة الأزمة الآسيوية لدول شرق آسيا وروسيا والمكسيك .

مـن جهـة أخـرى ، يـرى بعـض الاقتصـاديين بأن هنـاك هامشـاً لا بأس بـه يمكـن أن تسـتفيد منـه البلـدان الناميـة ، جـراء التـدفقات الماليـة ، مـن حيـث زيادة معـدلات الادخـار نتيجـة لـزيادة الودائـع المصـرفية الناجمـة عـن زيادة أسـعار الفائـدة الحقيقية ، ولإمكـان التغلـب على حـالات العجز الحكـومي وتغطيتـه بإصـدار وطـرح السـندات الحكوميـة في الأسـواق الدوليـة ، وبالتـالي التقليـل مـن اللجـوء إلى الاقـتراض الخارجي ، بل – ومن وجهة نظرهم – الحصول على مصادر جديدة للموارد ، وزيادة معدلات الاستثمار المحلي ، ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي ، كنتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي المفترضة كالخصخصة وعمليات التحرير الاقتصادي والمالي ... الخ .

والواقع بأن مثل هذه الطروحات مازالت بعيدة المنال ، إذ أن تحقق تلك الفوائد مرهـون بعـدة عوامـل ، أهمهـا : طبيعـة وأنمـاط تـدفقات رؤوس الأمـوال الأجنبيـة علـى الـبلاد الناميـة ، فثمـة فـرق بـين الآثار الناتجـة عـن التـدفقات الـتي تكـون اسـتجابة لعوامل طارئة (مثل تقلبات أسعار الفائدة والصرف وأسعار الأسهم) ، وبين استجابة لعوامل حقيقية (مثل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي وتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي) . (34)

كذلك يتوقف الأمر على ظروف كل دولة على حدةٍ ، من حيث قوة وتماسك هياكلها ومؤسساتها المالية ، وحجم احتياطاتها ، ومدى استقرار اقتصادها الكلي ... الخ . ناهيك عن أن البلدان النامية – وحسب ما تؤكده الشواهد – هي الأكثر عرضة لمخاطر التدفقات والعولمة المالية ، الأشد وطأة ووضوحاً في تطورات العولمة الاقتصادية . فالبلـدان الناميـة بمثابـة الحلقـة الأضـعف في قـدرتها علـى مواجهـة التغيرات المفاجئة لحركة رؤوس الأموال ، والعمليات المتزايدة للمضاربات المالية ، وغسيل الأموال ، ونزوح رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ... الخ . وأن أية مضاربات

أو تغـــيرات في حركـــة التـــدفقات الماليـــة ، تـــؤدي إلى خـــروج مفـــاجئ لرؤوس الأموال من أية دولة نامية ، سوف يكون من نتيجتها – وبالضرورة – آثاراً وتبعات قاسية على الاقتصاد الوطني ، منها اتساع نطاق هروب رؤوس الأموال ، وتخفيض قيمة العملة الوطنية المتداولة ، ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار وتدهور الأوضاع المعيشية ، وسينتج عنها أيضاً ابتعاد المستثمرين عن هذه الأسواق ، وحدوث أزمة في النظم المالية الداخلية على نحو يهدد استقرار القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى احتمالات انتشار العدوى إلى الأسواق المجاورة وخلق أزمات للاقتصادات ذات الصلة ، تماماً كما حدث في المكسيك عامي (1994 - 1995) ، وبلدان النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا عام 1997 ، ثم في روسيا عام 1998 .

وقد اعتبر الرئيس الفرنسي جاك شيراك ، أن القطاع المالي بأجمعه مدعاة للاستنكار ، وشبَّه دونما مواربة ، المضاربين فيه بـ" وباء الإيدز في الاقتصاد العالمي".[35] في حين اعتبر هيلموت شميت ، في كتابه " أوروبا تؤكد ذاتها " ، العملة الأوروبية الموحدة بمثابة الرد الصحيح على الرأسمالية المتوحشة للمصارف القوية ، التي يمكنها دائماً أن تسبق هياكل التنظيم القومية بخطوة واحدة ، وتنخرط في مضاربات ضخمة ومدمرة عبر الحدود ، ... [36] بينما يعزو جورج سوروس ،[*] الأزمة الآسيوية إلى عوامل ضعف كامنة في دول وأسواق معينة ، وأن

---

[*] جورج سوروس – Ceorge Soros ، هو رجل أعمال ومليادير أمريكي من أصل مجري ، وهو واحد من أشهر رجال المضاربة المالية في العالم . أتهمه رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد بأنه كان يقف خلف أزمة الاقتصاد الماليزي عام 1997 ، وتشار إليه الأصابع أيضاً بكونه أحد المتسببين في الأزمة الروسية عام 1998 ، وقبلها في عام 1992 حين أسفرت مضارباته في السوق البريطانية عن حصاده ما يقارب المليار جنيه إسترليني ، وانخفاض قيمة الإسترليني بنسبة % 12 .

الجديد / الغريب ، أنه أصدر كتاباً بعنوان " أزمة الرأسمالية العالمية " ، أيد فيه سياسات الإصلاح الاقتصادي الماليزي لمهاتير محمد عقب الأزمة ، من حيث رفض الانفتاح الكامل للأسواق ، والوقوف أمام عمليات التدفق المالي والمضاربات المالية عبر الحدود ...

الأزمة كانت مؤشراً على أعراض مرضية في النظام العالمي ، وقد ساعدت عليها أسواق المال العالمية ، ليس فقط بآلياتها السلبية ، التي كانت تنقل عدوى تلك الأسواق ، ولكن أيضاً لأنها هي بنفسها كانت السبب الأساس في الوباء الاقتصادي الذي أصاب العالم . (37)

* ثالوث العولمة

في حديث لرئيس وزراء الهند الأسبق إنديرا كومار جوجرال (1997-1998)، ذكر أن العالم تسوده تغيرات واضحة ، حيث تتبدل المفاهيم ، وحيث انتقلت السلطة والقوة التقليدية إلى سلطة التكنولوجيا التي لم تصبح سلطة اقتصادية فحسب ، وإنما قوة هامة للتدخل في شؤون الغير ... وتأملوا ثلاثي أدوات الاقتصاد العالمي ، المسمى بالعولمة صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، كيف أمكن بواسطتها التحكم في أوضاع أي بلدٍ من بلدان العالم الثالث ... " . (38)

الجدير بالذكر أن كل من صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والجات " منظمة التجارة العالمية لاحقاً " ، قد تم إنشاؤها جميعاً في فترة زمنية واحدة ، عقب الحرب العالمية الثانية ، ليضطلع الصندوق ، من خلال وصفاته النمطية ، التي تطبقها البلدان النامية بالإشراف على تنفيذ ما تسمى بـ " برامج التثبيت " التي تشمل جميع السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى معالجة الفجوات في الموازنات العامة للدول ، وموازين المدفوعات ، وإلى تنمية الأسواق

المالية، من أجل السيطرة على التضخم وتثبيت أسعار الصرف ، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي .

ليأتي بعد ذلك دور البنك الدولي عبر " برامج التكيف وإعادة الهيكلة، وهي جملة من الإجراءات الهادفة إلى تحرير الأسعار وتحرير التجارة ، وخصخصة مؤسسات القطاع العام للدولة ... الخ . ومجمل تلك السياسات تهدف إلى تنفيذ تدابير انكماشية توفر الموارد اللازمة للوفاء بأعباء الديون المتزايدة ، علماً بأن الوصول إلى ذلك يتم بتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية .

ثم يستكمل الضلع الثالث فيما يمكن تسميته بـ " ثالوث العولمة " أو " ثالوث النظام الاقتصادي الجديد " ، بحضور منظمة التجارة العالمية ، بصلاحياتها الواسعة على الساحة الاقتصادية الدولية ، بعد أن أسهم كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بتمهيد الملعب لكبار اللاعبين ، حيث تتآكل الحدود والحواجز الكمية والجمركية أمام عمليات التحرير التجاري المتزايدة ، وتتحرر القطاعات الاقتصادية الواحد تلو الآخر ، لتصبح ملاعب مشتركة ومفتوحة لكافة الفرق ، ولجميع اللاعبين ، دون مراعاة للهوة الواسعة في المستويات ، وللتباينات الكبيرة في الأوضاع اللا متكافئة .

لقد أكدت اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية (1994م) ، صراحةً وبشكل مباشر على : " أهمية تعاون المنظمة – كإحدى مهامها – مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له ، من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية " ، (المادة 3-5) . [39]

كما أكد الوزراء الموقعون على الوثيقة الختامية لجولة مراكش على عزمهم العمل لتحقيق انسجام أكبر للسياسات المتبعة في الميادين التجارية والنقدية والمالية على

المستوى الدولي ، بما في ذلك التعاون بين منظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، لهذا الغرض . (40)

الأمر الذي يشير إلى العلاقة الوثيقة للترابط التكاملي على المستوى الاستراتيجي، والتي حتماً سيكون من نتائجها صياغة وتحديد السياسات الوطنية المالية والنقدية والتجارية على صعيد الدول ، نحو تثبيت وإرساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد في كل أرجاء المعمورة ، بركائزه الثلاث ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية .

* انحسار متواصل لدور الدولة

ليس جديداً على أحد بأن ما حققته العديد من الدول المتقدمة وبلدان شرق آسيا الصناعية من نجاحات ، قد كان بفضل تدخل الدولة وتنظيمها للحياة الاقتصادية ، وإن كان تدخلها قد اتسم بالمرونة غالباً ، إلا أنه تميز بالاستمرارية والتواصل على مراحل متعاقبة ، وشمل الكثير من المجالات الصناعية والتكنولوجية ، والاستثمارية ، والمالية ، والسياسات التجارية المختلفة ... الخ .

من جهة أخرى يرى البعض أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لابد أن يكون جزئياً باعتبارها سلطة ، وليس باعتبارها منتجاً ، فالدولة كسلطة لا غنى عنها ولابد من زيادة نفوذها من ناحية وضع السياسات وتطبيق الجزاءات ، دون أن تعمل كتاجر ومنتج إلا في حالات استثنائية . (41)

وبالرغم من إقرار جميع الاتجاهات ، حتى تلك التي تتشدد في تطبيق نظام " اقتصاد السوق " ، بأنه لا يمكن تصور نجاح اقتصادي لبلد ما في غياب دولة قوية تضطلع بمهامها المختلفة في تنظيم الحياة الاقتصادية ، إلا أنه وفي ظل تطورات العولمة تتغير وظائف ومهام الحكومات وتفقد تدريجياً دورها ونفوذها المفترض ، ويتحول جزء

منه لصالح الشركات المحلية والدولية ، إذ يتقلص نفوذ الدولة الوطنية كسلطة ومنتج على حد سواء وتتضاءل قدرتها على رسم وتنظيم السياسات الاقتصادية الوطنية ، والإشراف على تنفيذها ، لينشأ على إثر ذلك ما أصبح يسمى بعملية " انحسار الدولة " ، أو انحسار تحكم الدولة في الكثير من مصالحها السيادية.

ولعل ذلك يتضح في صعوبة تحصيل الضرائب ، بسبب تحرير انتقال رؤوس الأموال ، وبسبب آلاف الفروع المنشرة للشركات متعدية الجنسيات في مختلف أنحاء العالم ، وما ينتج عنه من سهولة التهرب من دفع الالتزامات الضريبية الذي يكاد أن يصبح تهرباً ضريبياً منظماً ، عن طريق التلاعب بالحسابات ، واحتساب أغلب عوائد وأرباح الشركات لتظهر وكأنها نتاج لنشاط المكاتب والفروع المتواجدة في الدول التي تقل فيها نسبة الضرائب المفروضة ، وهو ما يسمى بـ " التسعيرة التحويلية " ، إذ تتم العملية على أساس أن الشركات الأم والفروع التابعة لها تتعامل فيما بينها بالسلع الوسيطة وبالخدمات أو بحقوق البراءة والاختراع أيضاً ، لذا فأن هذه الشركات والفروع التابعة لها قادرة على أن تحتسب لنفسها تكاليف يكاد مستواها أن يكون اعتباطياً ، لتظهر نفقات المشروعات الناشطة دولياً مرتفعة في البلدان التي تكون فيها المعدلات الضريبية في مستوى أعلى ، أما بالنسبة " للواحات الضريبية " ، أو البلدان ذات المعدلات الضريبية المنخفضة نسبياً ، فإن الأمر على العكس من ذلك ، فالشركات والفروع التابعة تحقق فيها أرباحاً عظيمة على نحو غير اعتيادي ، حتى وإن كان تمثيلها لا يزيد على مكتب ليس فيه سوى جهاز فاكس واحد وموظفين اثنين لا غير . (43)

الأمر الذي خلق حالة عجز لدى الكثير من الحكومات المعنية في تحصيل ما تستحقه من إيرادات ضريبية في الوقت الذي أصبحت فيه مضطرة لإجراء تخفيضات

متواصلة في معدلات ضرائبها تماشياً مع ظاهرة تنافس النظم الضريبية ، الهادفة إلى استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى بلدانها .

كذلك الأمر فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي الذي يسخر جانباً كبيراً منه ، من أجل اجتذاب الاستثمارات ، والحرص على بقائها وعدم مغادرتها من خلال الإعانات ومختلف أنواع التسهيلات والدعم المقدم من قبل الحكومات ، كخدمات البنى التحتية – التي ينفق على إنشائها وتطويرها أموالاً طائلة – كالطرق والمواصلات والطاقة والاتصالات والأراضي ... وغيرها ، بأثمان زهيدة وعوائد لا تذكر ، مما يترتب عليه إنهاك الموازنات المالية والتقاعس عن تمويل الالتزامات الاجتماعية .

والأهم من هذا وذاك ، التبعات الناجمة عن تحرير قطاع الخدمات المالية ، حيث تفقد البنوك المركزية ، وخاصة في البلدان النامية والأقل نمواً ، قدرتها في الرقابة على دخول وخروج الأموال التي أصبحت تتم وفقاً لعمليات غاية في السرعة والبساطة من خلال التحويلات على شاشات الكمبيوتر " التحويلات الإلكترونية " ، مما يؤثر كثيراً على دور الحكومات في توجيه الخدمات المالية لصالح جهود التنمية أو التحكم فيها ، كما أن السلطات التقليدية للبنوك المركزية تتقلص أيضاً في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأوراق المالية ... الخ .

لقد أصبح من الصعب على الحكومات تحديد أو التمسك بالأنظمة الضريبية والاستثمارية وبالسياسات المالية والنقدية التي تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها ، وانتقلت صلاحيات ذلك – وإلى حد كبير – إلى المتحكمين في تدفقات السلع ورؤوس الأموال من الشركات متعدية الجنسية ، وإلى الهيئات الدولية المانحة التي ما برحت تمهد الطريق أمام تلك التطورات عبر برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي ، ما يعني تقلص نفوذ الدول على العديد من المسائل السيادية ، كالسياسات المالية والنقدية ، وأنظمة الاستثمار ، والتخلي عن

التزاماتها الخدمية والاجتماعية ... الخ ، ليقابله تزايد مضطّرد لنفوذ الشركات متعدية الجنسيات ، التي تبحث دون كلل ، عن أسواق وقنوات استثمارية وتسويقية جديدة لكل ما تنتجه من سلع وخدمات ومعلومات ...، متخطية حدود الدول والسلطات والأنظمة ، بمختلف ألوانها واتجاهاتها ، وليصبح العالم أجمع بالنسبة إليها سوقاً واسعة دون حدود أو أسوار .

وكما ذكر جورج سوروس في كتابه " أزمة الرأسمالية العالمية " ، " أن الاقتصاد الكوكبي هو نظام يتسم بحرية التجارة في السلع والخدمات ، وسرعة حركة رأس المال إلى حيث يجد أفضل فائدة . وهذه الحركة بدورها تفضي إلى نمو الأسواق المالية الكوكبية فتنشأ إمبراطورية ولكن بلا سلطة وبلا بنية ، ورعاياها ليسوا على وعي بأنهم محكومون بنظام رأسمالي كوكبي ، ولكنهم على وعي بأنهم محكومون بكائن مجرد ليس في الإمكان رؤيته يحاول غزو أسواق جديدة ، بيد أن هذا الغزو لا يعني احتلال أرض ، وإنما يعني احتلال البشر ... وأن هذا النظام بمثابة الإمبراطورية ، له مركز وله هامش ، المركز هو الممول لرأس المال ، والهامش هو المستهلك لرأس المال ، وكل من الممول والمستهلك يتحرك خارج مجال الدولة ، لأن الدولة إذا فرضت شروطاً على رأس المال فإنه يهرب ، أما إذا خفضت الأجور وشرِّعت قوانين لصالح رجال الأعمال فإن رأس المال يتراكم ، بيد أن الدولة في الحالتين لا تمتلك إرادتها ... " . (43)

وبالتالي ، فإن الشركات العملاقة تحل تدريجياً ، محل الأجهزة الحكومية للدول ، في تقييم الأوضاع السياسية والاقتصادية ، وتطورات الأسواق العالمية ، سواء في دول المقر ، أو في الدول الأخرى ... ، لتنتقي من بينها الأسواق والفرص الملائمة ، وتحدد بدقة أهدافها الاستثمارية ، نطاقها ومجالاتها .

إن هذه الشركات التي " لا دولة لها " ، أو " الشركة / الدولة " ، تتزايد قدراتها ونفوذها تدريجياً في فرض أهدافها وسياساتها ، على حساب الحكومات التي باتت تتراجع أدواتها وسلطاتها في تنظيم الاقتصاد والأسواق ، وتفقد يوماً عن يوم قدرتها على مراقبة حركة رؤوس الأموال ، إضافة إلى عجزها المتزايد عن مواجهة التقلبات والأزمات الاقتصادية ، في ضوء الانفتاح المنظم والكاسح للأسواق العالمية ، لتتحول الدولة كما يقول محمد عابد الجابري إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه . أو بحسب رأي جلال أمين ، من أن العولمة بحاجة لدولة من نوع خاص ... دولة تفكك ولا تبني ... واصفاً إياها " بالدولة الرخوة " . (44)

في حين شكا جون ميجر رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ، بأنه لا يجوز ترك العمليات في أسواق المال تتم بسرعة وبحجم كبير ، بحيث لم تعد تخضع لرقابة الحكومات أو المؤسسات الدولية . وأيده في ذلك لامبرتو ديني رئيس وزراء إيطاليا الأسبق ، والذي كان محافظاً لمصرف بلاده المركزي ، إذ أكد على أنه " يجب منع الأسواق من تقويض السياسة الاقتصادية لبلد بأكمله " . (45)

وهنا يمكن القول بأن الدولة القومية ، التي كانت سائدة على مدى قرون ، في طريقها إلى الزوال ، وربما تتحول إلى سلطات محلية للنظام العالمي الجديد.

* مناهضو العولمة

تزايدت خلال السنوات الأخيرة حركة الاحتجاجات المناهضة للعولمة التي أصبح يحسب لها حساب عند انعقاد أي من اجتماعات ومؤتمرات منظمة التجارة العالمية ، وبرزت ظاهرة جديدة بترافق حالة العداء وأعمال العنف ضدWTO ، لتشمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كما حدث في براغ وواشنطن ، على اعتبار أن سياسات هذه المنظمات الثلاث تتحمل جانباً من المسؤولية عن تردي أوضاع العديد من البلدان النامية والأقل نمواً ، وعن حالة القلق التي تعتري شرائح اجتماعية واسعة في الدول المتقدمة ، وخاصة العمال والملاَّك الزراعيين الذين سيتوقف عنهم الدعم والمعونات الحكومية للإنتاج الزراعي وصادراته ، وحسب قول بيتي هوفر ، المسؤولة في " الحركة من أجل عدالة شاملة " التي تضم حركات معارضة للعولمة ، إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشكلان رمزي المجتمعات التي تغتصب الناس والأرض.(46)

ودون شك بأن المتظاهرين في كل من سياتل ودافوس وبراغ وواشنطن ...وغيرها لم يكونوا من أبناء البلدان الفقيرة ، وإنما من مواطني المجتمعات المتقدمة الذين صاروا يتخوفون مما قد تفضي إليه العولمة ، من هجرة وخروج الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى بلدان أخرى تمتلك ظروفاً ومناخات استثمارية أفضل ، من حيث انخفاض تكاليف الإنتاج ، وخاصة رخص الأيادي العاملة ، وقلة الأعباء الضريبية ... الخ ، وبالتالي القلق من تفشي حالة البطالة وتدهور أوضاعهم الاجتماعية . فوفقاً للصحيفة الناطقة بلسان رجال الأعمال Wall Street Journal " أن المنافسة في اقتصاد معولم لا تعرف الرحمة ، وتؤدي إلى خلق سوق عمل دولية ، وبالتالي فليست ثمة فرصة عمل آمنة " . (47)

أو كما وصفها الصحفي الأمريكي توماس فريد مان ، بأن سبب تلك التظاهرات هو احتجاج العمال الأمريكيين والأوروبيين الأغنياء الذين يتقاضون 50 دولاراً في الساعة ، ضد العولمة التي قد تفضل من جرائها الشركات الأمريكية والأوروبية استخدام عمال أرخص تكلفة في بلدان أخرى . (84)

إلا أن مثل هذا التفسير لا يعكس كل الحقيقية ، فهناك العديد من المنظمات والتجمعات والمواقف المناهضة للعولمة التي تتبناها أحزاب الخضر والتنظيمات الاجتماعية والاتحادات النقابية لأسباب أخرى ، يُنتصر فيها لقضايا أساسية ومحورية ، وعلى رأسها قضية حماية البيئة ، وقضايا البلدان النامية المتمثلة في تفشي الفقر والديون ، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وتقسيم العمل الدولي .. ، فمثلاً قالت شينا هيللي – مديرة جمعية التربية الدولية – ، " بأن اتفاقيات الجات قد اعتمدت التعليم كخدمة خاضعة للتحرير ، ضمن سياسات تحرير تجارة الخدمات ، لكننا لا نرى التعليم خدمة يجب تحريرها ، بل نراها مسؤولية يجب على الحكومات توفيرها لمواطنيها ، وجعلها مجانية وإلزامية ، كما يقضي بذلك ميثاق حقوق الإنسان". (49)

من ناحية أخرى ، برزت في الآونة الأخيرة منظمات وتجمعات من دول نامية وعربية ، أهمها " منتدى العالم الثالث " الذي عقد في بيروت مؤتمراً مناهضاً للعولمة ، قبيل انعقاد المؤتمر العام الرابع لـ WTO في الدوحة ، (*) تمخضت عنه جملة من المطالب والتوصيات ، أهمها :– (50)

– مراجعة الاتفاقيات التجارية المعقودة سابقاً ، وإلغاء المجحف منها بحق الدول الفقيرة .

(*) انعقد المؤتمر في بيروت خلال الفترة (5–8 نوفمبر 2001م) تحت مسمى " المنتدى العالمي حول العولمة ومنظمة التجارة العالمية " ، ورافعاً شعار " عالمنا ليس للبيع " .

- إعادة النظر جذرياً في اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية ، وتسهيل حصول البلدان النامية على التكنولوجيا المتقدمة .
- منع الإغراق الذي تمارسه شركات الصناعة الغذائية العملاقة بحق البلدان النامية .
- معارضة إدراج قضايا العمل والخدمات والاستثمار في اتفاقات WTO .
- معارضة إطلاق جولة جديدة من المفاوضات ، وإدراج أي مواضيع جديدة على جدول أعمال WTO في الدوحة ، وخاصة مواضيع الاستثمار والمشتريات الحكومية ، وغيرها .
- معارضة آليات العمل الداخلية في منظمة التجارة العالمية ، والدعوة إلى إعادة النظر فيها لعدم توافر شروط الديمقراطية والشفافية والمشاركة المتكافئة .
- ضرورة إبقاء كل خدمات التعليم والصحة والمياه تحت إشراف الحكومات.

إن الدول الصناعية المتقدمة ، إدراكاً منها بما أصبحت تسببه لها الحركات المناهضة للعولمة من حرج أمام الرأي العام الدولي ، وتجنباً للإرباكات التي تعكر عليها صفو المناخ الذي ترسم فيه خارطة مصالحها العالمية ، تفتق ذهنها مؤخراً ، باختيار أماكن انعقاد مؤتمرات WTO في البلدان التي يتقلص فيها هامش الديمقراطية ، وتقل أو تنعدم فيها مساحات الحرية والتعبير عن الرأي ، كما حدث في المؤتمر الوزاري الرابع لـ WTO في الدوحة ، حيث تعذر على الكثير من المنظمات المناهضة للعولمة الوصول إلى دولة قطر بسبب صعوبة الحصول على تأشيرات دخول ، وكذلك الإجراءات المشددة والمبالغ فيها لتقييد حركة وفعالية المنظمات المعارضة التي رفعت شعار " لا ... لـ ليّ الذراع " ،(*) وحسب قول فرانسوا ذافور ، ممثل منظمة" أنك "المعارضة ، " لم نستطع أن نقوم بنشاطاتنا هنا ، لأن مسؤولي WTO رفضوا مطالبنا ، خاصة فيما

(*) يخشى أن تتحول الدول العربية إلى أماكن مناسبة لانعقاد مؤتمرات ولقاءات كهذه .

يتعلق بالنواحي الاجتماعية ، ... ونعاني هنا – أي في الدوحة – ، من إجراءات أمنية مشددة ، وتضييق شديد على عملنا وتحركاتنا " . [51]

وعلى النقيض من ذلك ، اعتبرت كلير شورت ، وزيرة التنمية والمساعدات الخارجية البريطانية ، حركة الاحتجاجات ضد العولمة غير منطقية ، وأن هؤلاء المحتجين – في نظرها – ، ما هم إلا ممثلون عن جمعيات خيرية وإنسانية لا يفهمون ولا يفقهون في العولمة شيئاً ، وأن احتجاجاتهم تصب في البحث عن الشهرة في الصحف ، ومن ثم جمع المزيد من الأموال والتبرعات لجمعياتهم ومنظماتهم ... [52]

إن هذا التقييم الأحادي وغير المنصف يعبر عن قسوة ومضمون العولمة ، ويعكس مدى استهتار الكبار بمصالح واحتياجات المجتمعات ، والرغبة الجامحة في إزاحة كل ما يعترضهم ، والمضي قدماً نحو مزيد من عولمة كل شيء .

ومهما كانت طبيعة الآراء والتقييمات ، وحتى السياسات والإجراءات تجاه معارضي العولمة ، إلا أن احتجاجات المنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للعولمة صارت حقيقية لا يستطيع أحد تجاهلها ، فقد أصبحت تعمل بوسائل وتقنيات العولمة نفسها ووفقاً لإشكال وآليات أكثر تنظيماً وأكثر تنوعاً ، بل ويتزايد نفوذها يوماً عن يوم ، وتتسع رقعتها لتشمل البلدان النامية إلى جانب المجتمعات المتقدمة ، ما يشير إلى تزايد وعي الناس والعالم بمخاطر العولمة ، إذا ما تركت على هوى الشركات العملاقة ، والحرص على كبح عنفوان جوانبها الضارة وأهمية إكسابها أبعاداً ومضامين اجتماعية وإنسانية .

إلا أن ذلك مازال يتطلب المزيد من الوعي والتكاتف ، والجهود المشتركة على المستويين المحلي والعالمي ، وربما على غرار ما دعا إليه الاقتصادي الشهير إسماعيل صبري عبد الله بتشكيل أممية رابعة يتم في إطارها تبادل الآراء ، والتنسيق بين كل من تضيرهم عملية الكوكبة ، وإبراز أضرار الرأسمالية العالمية في شكلها الكوكبي التي تحل

بشعوب العالم كله ، ولا ترحم حتى شعوب الدول التي تستقر بها الشركات الكوكبية ، أو فروعها ، ... ومعارضة سياسات ومفاهيم تأليه السوق ، والاستخفاف بدور وسيادة الدولة القومية الرامي إلى حرمانها حتى من وسائل تخفيف حدة الصراعات والأزمات الاجتماعية التي أصبحت أكثر وضوحاً وإثارة للقلق ، من أجل تحديد شكل الكوكبة وتشذيبها لتكون بوجه إنساني.[53]

* العولمة والعدالة الضائعة

تتسارع العولمة من حولنا بصورة خاطفة ، فلا نكاد نستوعب إحدى مظاهرها أو تجلياتها حتى تفاجئنا بدفعة جديدة من التطورات المتغيرة ، والتي يتعذر علينا – نحن سكان الجنوب – إدراكها وفهم آلياتها ، للاستفادة أو الوقاية منها .

ففي كل مرحلة تبلغها العولمة تؤَسَس عليها قاعدة جديدة للانطلاق والتشعب إلى مراحل نوعية أخرى أكثر تشعباً ... وكل نقلة جديدة في مسار تطورها ، وإن كانت نتاجاً طبيعياً لما قبلها من التطورات التقنية والاقتصادية ، إلا أنها تفتح آفاقاً أوسع ومتعددة المجالات ، تفعل فعلها في حياة ومستقبل الدول والمجتمعات ، وتفرز مناخاً خصباً لإحداث المزيد من التغيرات الجذرية على مختلف المستويات ، خاصةً بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة التي تمتلك المقومات اللازمة ، وتُحسن التنافس على اقتناص الفرص ، واستثمارها بالحدود القصوى ، دون كابح ، ودون الالتفات إلى عواقبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وحتى المعيشية والإنسانية في بعض الأحيان ، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الخارجي .

ولا شك أن في تعامل البلدان الفقيرة مع العولمة إيجابيات نسبية- وهي محدودة - تشمل نتاج التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة ، وثورة الاتصال والمعلومات ، والانفتاح الثقافي والحضاري ، والتقارب بين الشعوب والمجتمعات ، والمسحة الإنسانية غير المقصودة وغير المباشرة ، من حيث تأييد مبادئ الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان ... ، إضافة إلى احتمالات تحقيق بعض " الفوائد " وما يسميه البعض " تعظيم المكاسب " الاقتصادية ، وهو ما ستناقشه الفصول التالية ... الخ .

إلا أن شرط اعتبار ما تقدم في حكم الإيجابيات ، مرهون في الأصل بالبنى الأساسية للبلدان النامية كل على حده ، ومدى قدرة أي منها على استيعاب وتوظيف تلك التطورات والتعامل معها ، وبمدى تحرير وتعميم الدول الصناعية المتقدمة

لمنتجاتها التقانية على بلدان الجنوب ، ناهيك عن أهمية إيفاء الدول المتقدمة بتعهداتها التي التزمت بتنفيذها في المواثيق والاتفاقات الدولية ، ومنها اتفاقات منظمة التجارة العالمية ... ، عندها يمكن القول أن هناك شيئاً ولو يسيراً ، يتحقق من العدالة المفترضة في العولمة .

إن معظم المؤشرات والتقارير الدولية تؤكد العلاقة العكسية فيما بين العدالة المتراجعة التي تتوخاها البلدان النامية والأقل نمواً وما تنتجه مسارات العولمة بالمزيد من المكاسب المتعاظمة للدول الصناعية المتقدمة .

فقد حذر رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد من " أن دول جنوب شرق آسيا تخاطر بإعادة استعمارها مرة أخرى ، ما لم يتم وضع الضوابط لقوى العولمة... ، إننا لم نقاتل للتحرر من الاستعمار القديم حتى نحظى بشرف الخضوع للاستعمار الجديد.(54)

في حين وجه الرئيس الكوبي فيديل كاسترو انتقادات حادة لنظام السوق الحر والعولمة الاقتصادية ، وقال " لقد توحدت الذئاب في قطيع واحد ، مستخدمة خدمات شبكة المعلومات ليصبح بمقدورها معرفة متى وعلى أية ضحية ستنقض ... " . (55) وشبَّه العالم اليوم في ظل العولمة بالسفينة " تايتانك " التي غمرتها الأمواج وأغرقتها في بداية القرن العشرين ... وقال " إن أقلية صغيرة من العالم تتوافر لها مقصورات فخمة في تلك السفينة ، بينما تعيش الأغلبية في أحوال تشبه زوارق الرقيق التي أبحرت من القارة الإفريقية قبل مئات السنين ، وتوشك تلك السفينة على الاصطدام والغرق " . (56)

كما حذر البنك الدولي بأن " العولمة تقدم للبلدان النامية فرصاً كبيرة للازدهار ، وتعرضها في الوقت نفسه لمخاطر يمكن أن تكون كبيرة أيضاً ، ما لم تتبين هذه الدول الإصلاحات التي تتيح لها الاستفادة من إمكانات الاقتصاد الدولي، وأن

التقدم التكنولوجي يسرع التنمية ، لكنه يميل إلى توسيع الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون ... " . [57]

كذلك الأمر بالنسبة لـ أمارتيا سين ، الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد الذي حذر أيضاً من أن تركز الدخل العالمي في يد الخُمس الأغنى من سكان العالم يثير حقاً الإحساس بالصدمة ، ولا يمكنه أن يصمد أمام أي اختبار للمشروعية ..[58] .

وربما تكون العولمة قد ساعدت على زيادة النمو والثروة ، بشكل عام ، في السنوات الأخيرة ، لكنها لم تفعل ذلك بالنسبة لكل القارات وكل البلدان ، ففي البلدان الأقل نمواً وفي القارة الأفريقية على وجه الخصوص ، عرقلت اختلالات العولمة جهود التنمية ، وتزايدت حالات التهميش لهذه البلدان بانخفاض نصيبها في التجارة العالمية إلى أقل من % 2 ، ونفس النسبة في الإنتاج ، و 1% فقط من الاستثمار الأجنبي . [59]

إلا أن أهم التقارير في هذا الشأن هو تقرير الأمم المتحدة المقدم إلى اجتماعات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة – مؤتمر " التنمية الاجتماعية في عصر العولمة " ، والذي قال فيه كوفي عنان لدى افتتاحه ، بأن " عولمة الاقتصاد قد فشلت في الوفاء بوعودها ، بتحقيق الفائدة لملايين البشر حول العالم... " [60] إذ يمكن إجمال أهم ما ورد في التقرير ، في التحذيرات من أن العولمة تنذر بإقصاء معظم سكان العالم ، في الوقت الذي تواصل وتيرة قوى العولمة تسارعها في نقل البضائع والمعلومات والأموال عبر الحدود ، وتزيد من منافع مجموعة محدودة من المتنفذين في السوق الكونية . كما أكد التقرير على تهميش أكثر من نصف سكان العالم عن بلوغ منافع العولمة ،وعلى اتساع الهوة بين أغنياء العالم وفقرائه ، وتهديد الأزمات الاقتصادية التي حدثت في آسيا وامريكا اللاتينية بالقضاء على ما تم تحقيقه خلال سنوات طويلة من النمو والتطور .

أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وفيما بين الدول ، ما تزال تتسع بخطى تزيد العولمة من سرعتها ، حيث تشير التقديرات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تقرير التنمية البشرية لعام 1999 ، إلى أن أملاك أغنى ثلاثة ملياردیرات في العالم تفوق كثيراً الإجمالي الكلي للناتج المحلي للبلدان الأقل نمواً مجتمعةً ، إضافة إلى ممتلكات سكانها المقدرين بحوالي 600 مليون نسمة جميعهم . كما أن المقارنة بين إحصائيات تقرير التنمية البشرية لعام 1960م، وإحصائيات عام 1997م ، تكشف بأن الهوة في دخل الفرد بين خُمس سكان العالم الذين يقطنون الدول الأغنى ، وخُمس أولئك الذين يقطنون البلدان الأشد فقراً ، كانت نسبتها تمثل 30 إلى 1 ، وارتفعت إلى ما نسبته 74 إلى 1 .

إن ما يخشى منه ، هو أن تكون العولمة قد أفلتت من عقالها ، وأن سيطرة الدول والحكومات ، وقدرتها على التحكم في تنظيم العلاقات الاقتصادية وتوجيه عمليات التعامل مع قوى وتطورات السوق الكونية ، تتضاءل يوماً عن يوم .

إننا نعيش في عالم غير متوازن ، ومتعدد السرعات ، وأصبحنا في أمسَّ الحاجة إلى كبح جماح العولمة ، لتكون منظمة وقائمة على قواعد عقلانية وموضوعية تحت إشراف مؤسسات دولية تعمل على تحقيق مزيد من التعاون المتبادل الأكثر عدلاً ، وبما يكفل حماية الصغار من نتائج المنافسة غير المتكافئة ، ومن وطأة الأزمات المحتملة .

* * *

سنتعرف في الفصل التالي على ملامح النظام التجاري الدولي الجديد ، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية " WTO " ، بمختلف جوانبها ، مع التعرض لأحكام المعاملة التفضيلية ، والآثار المترتبة على البلدان النامية والأقل نمواً جراء الالتزام بتلك الاتفاقات .

الفصل الثاني

النظام التجاري الجديد ودول العالم الثالث

أولاً: اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمي"WTO "

إن الهدف الرئيس لاتفاقيات الجات تمثل في فتح الأسواق وإزالة الحواجز المعيقة لحرية التجارة الخارجية ، والتزام الدول الأعضاء بجملة من الضوابط المبدئية وقواعد تنظيم العلاقات التجارية ، أهمها التخلي عن نظام الحصص الكمية في تقييد حركة الواردات واستبداله بالتعريفات الجمركية ، والتعهد بتحقيق مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المنتجات المستوردة لأي من الدول المتعاقدة ، بما في ذلك تعميم مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، أي أن المعاملات التفضيلية والميزات الخاصة التي تمنح لمنتجات دولة ما ، أية دولة ، لابد أن تمنح أيضاً تلقائياً لكل الدول الأخرى الأطراف في اتفاقية الجات . ناهيك عن التعهد بالتخلي عن السياسات الحمائية وسياسة دعم الصادرات وإجراء مزيد من التخفيضات الجمركية المتبادلة ، وبشكل متواصل ، ليتحقق – على المدى – التحرير الكامل للتجارة الدولية . إضافة إلى تعميم مبدأ المعاملة الوطنية ، بعدم التفريق بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية ، ومنحها نفس المعاملة ونفس المميزات .

أما الاستثناءات الخاصة والمعاملة الأكثر تفضيلاً الممنوحة للبلدان النامية والأقل نمواً فهي ممكنة في حالات خاصة ، ومسموح بها لأسباب ومبررات موضوعية تتعلق بالأوضاع الاقتصادية العامة لتلك البلدان ، ومرتبطة بمستويات النمو ، بهدف حماية الصناعات الناشئة أو معالجة بعض الإشكالات والأزمات الاقتصادية الطارئة واختلالات ميزان المدفوعات ...

ففي مثل هذه الحالات يحق للدول النامية اتخاذ إجراءات استثنائية ومحددة بصورة مؤقتة ، ووفقاً للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات ، كما سيرد تفصيله لاحقاً .

لقد نشأت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجا رة " General Agreement on Tariffs and Trade " المعروفة اختصاراً باتفاقية الجات " GATT " عقب الحرب العالمية الثانية في عام 1947 ، وعقب اتفاقيات " بريتون وودز " بإنشاء كل من صندوق النقد الدولي " IMF " والبنك الدولي " World Bank" ، لتنظيم سياسات تحرير التجارة الدولية وتسهيل تدفق المنتجات السلعية إلى الأسواق بهدف التخفيف من حدة التنافس والحروب الاقتصادية ، ودرءاً لموجات الكساد الدورية جراء المبالغة في تطبيق سياسات الحماية الجمركية والتجارية .

واقتصر نطاق الاتفاقية آنذاك على الدول الموقعة عليها في " هافانا " وعددها 23 دولة ، (*) من بينها عشر دول صناعية ، أهمها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى ، واللتان لعبتا دوراً أساسياً ومحركاً في صياغة أسس واتجاهات اتفاقيات الجات .

إن اتفاقيات الجات هي حصيلة لثمان جولات تفاوضية متعددة الأطراف تمت خلال ما يقارب النصف قرن ،(**) على النحو التالي :- (61)

(*) الدول المؤسسة لاتفاقية الجات (1947) هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، استراليا ، نيوزيلندا ، كندا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، اللوكسمبورج ، النرويج ، سوريا ، لبنان ، تشيكو سلوفاكيا ، البرازيل ، تشيلي ، كوبا ، جنوب روديسيا ، جنوب أفريقيا ، الهند ، باكستان ، الصين ، بورما ، سيلان . أنظر : إبراهيم العيسوي ، الجات وأخواتها ... النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995 ، بيروت ، ص 21 .

(**) قدر البعض بأن مجموع صفحات اتفاقيات الجات ، قد تجاوز عددها حتى الآن 22 ألف صفحة ، وبلغ وزنها أكثر من 167 كيلو جراماً . انظر : الإنماء والإدارة ، (29) ، 1995 ، عمان ، ص23 .

1- جولة جنيف عام 1947 ، شاركت فيها 23 دولة وتم التوقيع عليها في هافانا.
2- جولة آنسي (فرنسا) عام 1949 ، بمشاركة 13 دولة .
3- جولة توركي (بريطانيا) خلال الفترة (1950 – 1951) ، بمشاركة 38 دولة .
4- جولة جنيف (1955 – 1956) ، بمشاركة 26 دولة .
5- جولة ديلون (1960 - 1961) ، بمشاركة 26 دولة .
6- جولة كيندي (1964 - 1967) ، بمشاركة 62 دولة .
7- جولة طوكيو (1973–1979) ، بمشاركة 102 دولة .
8- جولة أوروجواي (1986 - 1993) ، بمشاركة 125 دولة .

حيث اقتصرت الخمس جولات التفاوضية الأولى على مسألة التخفيضات الجمركية ، بينما شملت الجولات التالية جوانب تنظيم السلوك التجاري وقواعد العلاقات التجارية الدولية ، واتسمت بطابع أكثر شمولاً وقدرة على التكيف مع مراعاة نسبية لمصالح البلدان النامية وهي جولتا كيندي وطوكيو وجولة أوروجواي ، حيث اسفرت الأولى عن تخفيض كبير في التعريفات الجمركية بلغ متوسطها 50% ، كذلك جولة طوكيو التي نتج عنها تنازلات جمركية فيما بين الدول الأعضاء وصلت نسبتها % 30 تقريباً ، تطبق على السلع الزراعية والصناعية على مراحل زمنية خلال ثمانية أعوام ، كما شملت جولة طوكيو أيضاً التوقيع على عدة اتفاقيات هامة مثل اتفاقيات الدعم والرسوم التعويضية ، إجراءات تراخيص الاستيراد ، العوائق الفنية للتجارة ، مكافحة الإغراق ، التثمين الجمركي ، المشتريات الحكومية ، اتفاقية اللحوم ، منتجات الألبان ، وتجارة الطائرات المدنية .

إلا أن الاقتصاد العالمي في بداية السبعينيات شهد مرحلة جديدة من الاضطرابات بعد انهيار نظام " بريتون وودز " لأسعار الصرف ، وارتفاع الأسعار

العالمية للنفط ، وتفاقم أزمة الديون في العديد من البلدان ، وتقلبات أسعار بعض العملات ، واختلالات موازين المدفوعات وحالات الكساد ...الخ .

كل تلك العوامل قد دفعت الكثير من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية إلى اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات الحمائية – خلافاً لاتفاقيات الجات – والتي أطلق عليها آنذاك " سياسة الحمائية الجديدة " وخاصة تجاه صادرات البلدان النامية من النسيج والمنتجات الزراعية وصادرات اليابان ونمور آسيا التي غزت أسواق الدول الصناعية التقليدية .

حيث شكلت سياسة الحمائية الجديدة انتهاكاً وتحايلاً واضحاً على اتفاقيات الجات وعلى مبادئ حرية التجارة الدولية ، وتمثلت أهم مظاهرها آنذاك في ما سمي بـ " الإجراءات الحمائية الرمادية " ، التي تضمنت ما أبتدعته الولايات المتحدة من أساليب تحايل ، مثل أسلوب " التقييد الاختياري للصادرات " ، كأن تمتنع اليابان " اختياراً " حتى لا تتعرض لعقوبات تجارية عن تصدير بعض منتجاتها بما يزيد عن الحصة المتفق عليها إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية ، وكذلك ما سمي " بالتوسع الاختياري للواردات " ، وفيه تلتزم اليابان مثلاً أو بعض من دول شرق آسيا بزيادة بعض وارداتها السلعية " اختياراً " من المنتجات الأمريكية أو الأوروبية ، ومن أمثلتها أيضاً تقييد الدول الأوروبية والولايات المتحدة للواردات الزراعية من البلدان النامية، وكذلك اتفاقية الألياف المتعددة (1961) التي فرضت فيها تلك الدول حصص كمية على صادرات البلدان النامية من الملابس والمنسوجات إلى أسواقها ، إضافة إلى الإجراءات الروتينية المعقدة والعوائق الفنية التي فرضتها العديد من الدول المتقدمة ، ومنها اليابان ، على سياساتها التجارية وإجراءاتها الجمركية .

وقد تعزز هذا الاتجاه بالصلاحيات الاستثنائية التي منحت للرئيس الأمريكي في 1974 ، عبر ما سمي بالقانون " 301 " وتعديلاته "Super 301 " في 1988 ، والذي

خول للإدارة الأمريكية الحق بفرض عقوبات من طرف واحد في حال الإخلال بالمصالح التجارية الأمريكية ، أو ما أسماه الأمريكيون بـ " المنافسة غير العادلة " وفقاً لمعايير تجارية وغير تجارية ، بل أُقحمت فيها مبادئ حقوق الإنسان ، ومعايير سياسية أخرى ، كما هو الأمر في تعديلات " جاكسون فانيك " ، الواردة في الفرع " 402 " من القانون التجاري للولايات المتحدة الأمريكية لعام 1974 ،[62] والذي يقضي بتمكين السلطات الأمريكية رفض إعطاء معاملة الدولة الأكثر رعاية غير المشروطة للاقتصادات غير السوقية التي تمنع أو تقيد على مواطنيها حق الهجرة منها ، حيث طبق بالفعل حكم جاكسون في مايو 2000م على سبعة عشر بلداً .[*]

وسرعان ما تعممت أساليب الإجراءات الحمائية الرمادية ، لتشمل ــ بشكل أو بآخر ـ بلدان أوروبا الغربية كافةً ، والولايات المتحدة ، وكل البلدان الصناعية المتقدمة ، وتزايدت على إثر ذلك حالات التحايل والخرق المباشر وغير المباشر لاتفاقات الجات ، الأمر الذي خلق مناخاً غير طبيعي للعلاقات التجارية الدولية تشوبه صراعات خفية وعلنية في آنٍ واحد ، وتنافس حاد على النفاذ إلى الأسواق العالمية .

ومن هنا ظهرت الحاجة ملحة إلى التسريع بعقد جولة جديدة من المفاوضات فكانت " جولة أوروجواي " التي اعتبرت أكبر الجولات التفاوضية ، وشملت الكثير من الجوانب والاتفاقات الجديدة ، واتسمت بمستوىً عال من الوضوح في أحكامها، وأزالت الكثير من الالتباسات والثغرات التي كانت مثار العديد من النزاعات ، لتشكل بذلك نقلة نوعية هامة في مسار اتفاقيات الجات وتحرير التجارة الدولية ، خاصة مع إعلان ميلاد منظمة التجارة العالمية WTO .

(*) منها ألبانيا ، وأرمينيا ، أذربيجان ، بيلاروس ، طاجيكستان ، كوبا ، أوزبكستان ، كازاخستان ، كوريا الشمالية ، تركمنستان ، مولدوفا ، فيتنام ...

جولة أوروجواي

حدد إعلان " بونتا ديل ايست " لوزراء تجارة الدول الأعضاء في اتفاقية الجات، الصادر في سبتمبر 1986 ، المبادئ الأساسية لانطلاقة مفاوضات جولة أوروجواي والتي أكدت على السعي إلى تحقيق مزيد من حرية وتنمية التجارة العالمية ، لتشمل مجالات تجارية جديدة كتجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ، مع الالتزام بالوضوح والشفافية كأساس ترتكز عليه المفاوضات ، إضافة إلى مراعاة الظروف النسبية ومتطلبات التنمية في البلدان النامية ...

لقد استمرت مفاوضات جولة أوروجواي حوالي سبع سنوات، بعد أن كان مقرراً لها الانتهاء في أواخر 1990 ، لولا الخلافات الحادة التي نشبت فيما بين الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة والدول الأوروبية ، خاصة فرنسا) حول مسائل تقليص الدعم الحكومي المقدم للمنتجات الزراعية ، واختتمت الجولة في جنيف بتاريخ 1993/12/15 وتم المصادقة عليها من قبل الأطراف المشاركة وعددها 125 دولة في مدينة مراكش المغربية (1994/4/15) ، ليسري مفعولها ابتداء من 1995/1/1 م .

ولعل أهم ما يميز مقررات جولة أوروجواي هو أن جميع القرارات والاتفاقيات الموقع عليها ملزمة التنفيذ لكل الدول الأعضاء ، أي انتفاء فرص الاختيار أو التحايل بتجنب تنفيذ بعض الاتفاقيات أو أجزاء منها كما حدث إثر الجولات السابقة . كما توصلت مفاوضات جولة أوروجواي إلى مجموعة من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ، أهمها الاتفاق الخاص بإنشاء منظمة التجارة العالمية "WTO " ، واتفاقات

التجارة في السلع ، والتجارة في الخدمات ، والجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية .[*]

[*] سيتم الاعتماد في عرض تلك الاتفاقيات على النصوص القانونية المترجمة والواردة في كتاب " شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " للدكتور عبد الفتاح مراد ، إضافة إلى الشروح الواردة في إصدارات اليونكتاد " UNCTAD " والاسكوا " ESCWA " ، وغيرها من الإصدارات ذات الصلة .

أولاً : منظمة التجارة العالمية (WTO)

ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية خلال المراحل الأخيرة من مفاوضات جولة أوروجواي، حرصاً من الأطراف المتعاقدة على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات التي تم التوصل إليها سابقاً ولاحقاً ، ولتحل محل سكرتارية الجات ، ككيان قانوني جديد ذات شخصية اعتبارية دولية ، تمتلك صلاحيات واسعة ، وآلية عمل أكثر قدرة على تنفيذ المهام الكبيرة والمتشعبة . وبذلك تكون المنظمة حسب المادة (2) من اتفاقية مراكش لإنشاء WTO ، [63] هي الإطار المؤسسي لتنظيم العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بها .

مهام وهيكل WTO :-

حددت المادة (3) من الاتفاقية المذكورة مهام المنظمة بما يلي : [64]

1- الإشراف على تنفيذ مجموعة الاتفاقات المتعددة الأطراف المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء (24 اتفاقاً) ، بالإضافة إلى الاتفاقات الجمعية (غير الإلزامية) والمكونة من 4 اتفاقات .

2- تنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروجواي ، إضافة إلى المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام .

3- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية ، وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة أوروجواي .

4- متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها، بما يضمن توافق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات الواردة في نصوص الاتفاقات.

5- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة به، بهدف ضمان المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

أما الهيكل التنظيمي للمنظمة فيتكون من :-(*) (65)

1- **المجلس الوزاري (المؤتمر الوزاري)**: ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل ، وهو الهيئة الرئاسية للمنظمة ، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ، ويقوم هذا المجلس بتنفيذ وظائف المنظمة واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لذلك ، فضلاً عن اتخاذ القرارات المتعلقة بأي موضوع يدخل في نطاق الاتفاقات المتعددة الأطراف بناء على طلب الدول الأعضاء .

2- **المجلس العام** : وهو الذي يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة ، ويتولى مهام المجلس الوزاري فيما بين فترات انعقاده ، فضلاً عن توليه مهام تسوية المنازعات ومهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ، ويجتمع المجلس عند الحاجة ، ويتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء ، كما تتفرع منه ثلاثة مجالس متخصصة ، العضوية فيها مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء ، وهي :-

أ- مجلس التجارة في السلع (بدلاً عن مجلس اتفاق الجات 1947 السابق) .

ب- مجلس التجارة في الخدمات .

ج- مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية .

3- **اللجان الفرعية**: وهي لجان مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء يشكلها المجلس الوزاري ، منها لجنة التجارة والتنمية ، ولجنة قيود ميزان المدفوعات ، ولجنة الميزانية ، ولجنة الشؤون الإدارية والمالية وأية لجان أخرى تدعو الحاجة إلى إنشائها ، حيث تقوم

(*) يمكن العودة إلى الملحق رقم (1) للتعرف على شكل الهيكل التنظيمي لـ " WTO " .

هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ، وبأي مهام إضافية يعهد بها المجلس العام .

إضافة إلى أن لجنة التجارة والتنمية ضمن مهامها تقوم دورياً باستعراض الأحكام المؤقتة الواردة في اتفاقات التجارة متعددة الأطراف لصالح البلدان الأقل نمواً ، وترفع تقريراً بذلك إلى مدير عام المنظمة .

4- **السكرتارية**: ويتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها مدير عام يعينه المجلس الوزاري ويحدد صلاحياته وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل المنصب ،(*) ويعين المدير العام موظفي السكرتارية ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقاً للقواعد التي يحددها المجلس الوزاري .

وقد شددت المادة (4/6) بأن تكون مسؤوليات المدير العام ومسؤوليات موظفي الأمانة من حيث طبيعتها مسؤوليات دولية بحتة ، إذ لا يجوز للمدير العام ولا لموظفي السكرتارية أن يسعوا أو أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أي حكومة أو جهة أخرى خارج المنظمة ، كما أن عليهم الامتناع عن أي عمل قد ينعكس بصورة سلبية على مركزهم كموظفين دوليين . وبالمقابل يتوجب على أعضاء المنظمة احترام الطابع الدولي لمسؤوليات المدير العام وموظفي السكرتارية وعدم التأثير عليهم في أداء واجباتهم .

(*) يلاحظ هنا أن مدير عام المنظمة يُعين ولا ينتخب ، وهو بدوره يعين موظفي السكرتارية ، أي أن السطوة والنفوذ هما للدول الصناعية المتقدمة " اللاعبين الرئيسيين " برغم عددها القليل ، مقابل الأعداد الكبيرة للدول النامية ، مما يعني تهميشاً واضحاً لهذه الأخيرة في عملية اختيار إدارة وموظفي " WTO " .

اتخاذ القرارات

فيما يتعلق بقرارات المنظمة تنص المادة (9) على أن يتم اتخاذ القرارات بتوافق الآراء " التراضي " ، حسب الممارسة المتبعة بموجب اتفاقية جات 1947 ، وأنه متى ما تعذر التوصل إلى قرار بتوافق الآراء يتخذ القرار في المسألة المعروضة بالتصويت ، حيث يتمتع كل عضو في اجتماعات المجلس الوزاري والمجلس العام بصوت واحد ، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين فيما عدا القرارات الخاصة بتفسير أية اتفاقية ، أو إعفاء أحد الأعضاء من التزام مفروض عليه في أي من اتفاقات التجارة متعددة الأطراف ، والتي يشترط فيها موافقة أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء .

الإعفاء من الالتزامات

وهي مسألة لا شك أنها تهم الدول النامية التي تعاني أوضاعها الاقتصادية من مصاعب شتى ، وتفرض عليها اللجوء إلى المنظمة للاستفادة من بعض الاستثناءات والإعفاءات المتاحة . فقد أوضحت الفقرتان (3 ، 4) في المادة (9) من اتفاقية مراكش الخاصة بإنشاء المنظمة خطوات منح أو تعديل ، أو إنهاء الإعفاء من الالتزامات المفروضة على أي من الدول الأعضاء ، في أيٍ من اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف ، وهي:- [66]

- يقدم طلب الإعفاء بشأن الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في أول الأمر إلى مجلس شؤون التجارة في السلع أو مجلس شؤون التجارة في الخدمات أو مجلس شؤون الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية ، للنظر فيه خلال فترة زمنية لا تتجاوز 90 يوماً ، وفي نهاية الفترة الزمنية يرفع المجلس المختص تقريراً بالأمر إلى المجلس الوزاري .

- يعرض تقرير المجلس المختص على المجلس الوزاري وفقاً لممارسة اتخاذ القرارات بتوافق الآراء ، ويحدد المجلس الوزاري فترة زمنية لا تتجاوز 90 يوماً للنظر في الطلب . وإذا لم يتم التوصل إلى توافق الآراء خلال الفترة الزمنية المحددة يتخذ قرار منح الإعفاء بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء .
- يوضح القرار الصادر من المجلس الوزاري بمنح الإعفاء طبيعة الظروف الاستثنائية التي تبرر اتخاذ القرار ، وكذلك الحدود والشروط التي تحكم تطبيق الإعفاء ، وتاريخ انتهاء مدة الإعفاء . ويعيد المجلس الوزاري النظر في إعفاء ممنوح لأكثر من سنة بعد فترة زمنية لا تزيد عن سنة من تاريخ منحه ، كما يعاد النظر فيه بعد ذلك سنوياً إلى أن تنتهي مدته ، وفي كل مرة يعاد النظر فيه يبحث المجلس الوزاري ما إذا كانت الظروف الاستثنائية التي بررت منح الإعفاء مازالت قائمة من عدمه ، وما إذا كانت القواعد والشروط التي اقترن بها الإعفاء قد استوفيت . كما يجوز للمجلس الوزاري عند إعادة النظر وتقييمه السنوي أن يمد فترة الإعفاء أو تعديلها أو إنهائها .

الفصل في المنازعات

وفرت منظمة التجارة العالمية آلية مشتركة لحل النزاعات ، حيث يشرف المجلس العام للمنظمة على جهاز تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ، في ضوء التفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات ، [67] إذ يترتب على ذلك حق العضو المتضرر في تقديم شكوى إلى المنظمة ضد العضو أو الأعضاء الذين انتهكوا الاتفاقيات التي تشرف على تطبيقها المنظمة ، شريطة أن يكونوا قد استنفدوا إمكانات التوصل إلى حلول ودية تنسجم مع الاتفاقيات القائمة .

وتشكل لذلك لجنة تحقيق لدراسة موضوع النزاع ، واقتراح الحكم المناسب، علماً بأن جولة أوروجواي قد حرصت في اتفاقياتها الجديدة على أن تتكون تلك اللجان من أعضاء محايدين ، واستبعاد أطراف النزاع عن تشكيلاتها - بعكس ما كان قائماً في السابق - ، إضافة إلى استحداث هيئة للاستئناف تتولى إعادة النظر في توصيات لجان التحقيق أو قرارات المجلس العام خلال مدة لا تزيد عن 60 يوماً ،[68] وبعدها تصدر حكمها النهائي والملزم .

وبناء على ما تقدم ، لا يجوز للدول الأعضاء التي تعتبر نفسها متضررة إصدار أحكامها الخاصة على الأطراف الأخرى " المتهمة " بإخلالها بأيٍ من الالتزامات الواردة في الاتفاقيات ، وبالتالي لا يحق لها اتخاذ أية إجراءات عقابية استناداً إلى قراراتها الذاتية بوقوع مخالفة إلا وفق آلية الفصل في المنازعات المشار إليها .

إلا أن ما يؤخذ على هذه الآلية ، وفق بعض التحليلات ،[69] أن إخلال دولة ما بإحدى التزاماتها في مجال معين ، يتعلق بالمعاملات التجارية مثلاً ، قد يقابله عقوبات توقع على مصالح هذه الدولة في مجالات أخرى ، كمجال الخدمات ، أو حقوق الملكية الفكرية ، أو بتقليص أو وقف مساعدات مالية وفنية كانت تستحقها ... الخ .كما أن أسلوب تطبيق العقوبات بين أطراف متنازعة غير متكافئة يتسم بالغبن على البلدان الضعيفة ، فإذا كان الطرف الشاكي دولة قوية ومتقدمة أمام دولة صغيرة نامية، وصدر في صالح الطرف الأول قرار المنظمة بالموافقة على توقيع العقوبة ، سيقوم الطرف القوي ، وهو المعني بتنفيذ العقوبة ، بفرض ما من شأنه الإضرار بالطرف الثاني الضعيف . أما إذا كانت الحالة عكسية كأن يكون الشاكي دولة نامية، والطرف المخل بالتزاماته دولة صناعية متقدمة ، فما هي يا ترى إمكانية الدولة النامية على معاقبة دولة متقدمة ؟ إذ من المؤكد أن هذه الأخيرة لن تكترث لأيٍ من هذه العقوبات أو الشكاوى ، إلا إذا كانت من أطراف ند لها، وذات وزن اقتصادي وتجاري .

ودون شك أن في ذلك إجحافاً وعدم إنصاف بحق البلدان الصغيرة التي لا جدوى في ممارسة حقها في الشكوى أو معاقبة أيٍ من الدول المتقدمة المخلة بالتزاماتها .

ثانياً: اتفاقات التجارة في السلع " Trade in goods "

حيث تتوزع الاتفاقيات التجارية في مجال السلع إلى نوعين:
الأول يشمل اتفاقيات النفاذ إلى الأسواق، مثل بروتوكول النفاذ إلى الأسواق واتفاقيتي تحرير تجارة السلع الزراعية ، والمنسوجات والملابس .
أما النوع الثاني فيشتمل على مجموعة من الاتفاقيات الهادفة إلى تدعيم قواعد الجات في تجارة السلع.

1- اتفاقيات النفاذ إلى الأسواق:-

أ- بروتوكول النفاذ إلى الأسواق Market Access

ويعتبر من أهم الاتفاقات التي تم التوصل إليها، حيث يطلق عليه تسمية " بروتوكول جولة أوروجواي " ،[70] ويعني الاتفاق على تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية بتقديم التنازلات وإلغاء أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وتدوينها في جداول الالتزامات المحددة لكل دولة كنتيجة للمفاوضات التي تتم مع الأطراف المتعاقدة وشركائها التجاريين الرئيسيين .

ب- اتفاقية تحرير تجارة السلع الزراعية Agreement on Agriculture

خضعت تجارة السلع الزراعية بين الدول لأنواع عديدة ومتباينة من القيود وأشكال الدعم المختلفة لحماية المنتجين الزراعيين المحليين من المنافسة وتشجيع عمليات التصدير إلى الأسواق الخارجية ، مثل التعريفات الجمركية على الواردات الغذائية ، وخاصة التعريفات المتغيرة التي يتم تغييرها وفقاً لتغير الأسعار العالمية ، وكذلك التدخل الحكومي في حالة هبوط أسعار السلع الزراعية عن الحد الأدنى المقرر ، وقيامها بشراء المحاصيل لضمان عدم تضرر المنتجين الزراعيين ، أو دعم الصادرات الزراعية بمنح المزارعين معونات مباشرة أو منحهم الفارق بين السعر المرتفع والأسعار المنخفضة

السائدة في الأسواق الخارجية ، من أجل المنافسة في أسواق التصدير العالمية ... إلى غير ذلك من السياسات والإجراءات الحمائية التي طبقت بشكل واسع في الدول المتقدمة ، والمتخلفة – ولو نسبياً – ، إلا أنها كانت أكثر حضوراً في فرنسا خاصةً ، والبلدان الأوروبية عامةً ، التي حذت حذوها واتبعت ما سمي بـ " السياسة الزراعية المشتركة " ، وإلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية ، برغم تضررها من ذلك ومعارضتها عقد مفاوضات جولة أوروجواي ما لم تتخلَّ الدول الأوروبية عن سياسات الدعم والحماية للمنتجات الزراعية .

وبذلك أصبحت اتفاقية تحرير تجارة السلع الزراعية أول اتفاق يتحقق في هذا المجال ضمن جولة أوروجواي ، بعد فشل الجولات السابقة التي اقتصرت على مجالات تجارة السلع الصناعية ، حيث أعتبر ما تم التوصل إليه في هذه الاتفاقية خطوة هامة وحاسمة في اتجاه تحرير تجارة السلع الزراعية وإخضاعها لقواعد الجات ، لتتبعها خطوات أخرى لاحقة .

ويتضمن الاتفاق تحويل كل القيود غير الجمركية (القيود الكمية ، الحصص الموسمية ، حصص الاستيراد ، حظر الاستيراد ...) إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولاً، ثم تخفيضها ، وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية العادية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة تتراوح من 24 % – 36 % من متوسط الرسوم الجمركية التي كانت مطبقة خلال فترة الأساس (1989/86) ، وعلى مدى فترة زمنية تمتد من 6 إلى 10 سنوات ، (تطبق البلدان النامية نسبة التخفيض الأقل والفترة الزمنية الأطول).[71]

كما تضمن الاتفاق آنذاك فتح الأسواق أمام الواردات من أي منتج زراعي خاضع لقيود غير تعريفية ، بشرط أن يكون متوسط الاستهلاك السنوي المحلي منه أقل من 3 % في فترة الأساس ، وكذلك تخفيض دعم الإنتاج الزراعي بنسبة21% ودعم الصادرات الزراعية بما يعادل 36% ، إضافة إلى إجراءات تنظيم الرقابة الصحية

والبيطرية شريطة أن لا يمثل ذلك عائقاً تجارياً ، وأن لا تطبق تلك الإجراءات بصورة تعسفية ضد بعض الدول دون الأخرى وإنما على أساس معايير علمية مجردة .

ج- اتفاقية تحرير تجارة المنسوجات والملابس

Agreement on Textiles & Clothing

حيث تنتهي بموجب هذه الاتفاقية اتفاقية أخرى كانت مجحفة بمصالح العديد من البلدان النامية هي " اتفاقية الأليياف المتعددة " التي تضمنت فرض الدول المتقدمة قيوداً كمية صارمة على وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة، الأمر الذي كان له ضررٌ واضحٌ على بعض الدول النامية والعربية التي تتمتع بميزة نسبية في مثل هذه الصناعات كمصر وسوريا وباكستان والهند ...

وقد جاءت اتفاقية تحرير تجارة المنسوجات والملابس لتخضع قطاع المنسوجات بفئاتها الأربع (الخيوط الممشطة والمغزولة، الأقمشة، المصنعات الجاهزة، الملابس)، لقواعد وأحكام الجات عن طريق الإلغاء التدريجي لنظام حصص الاستيراد خلال فترة 10 سنوات تبدأ من 1995/1/1 وتنتهي في2000/1/1، وفقاً للمراحل التالية:-

المرحلة	الفترة الزمنية	نسبة التحرير %
- الأولى	بداية يناير 1995م .	16 %
- الثانية	من 1995/1/1 حتى 1998/1/1	17 %
- الثالثة	من 1998/1/1 حتى 2002/1/1	18 %
- الرابعة	من 2002/1/1 حتى 2005/1/1	49 %

المصدر : عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، القاهرة ، 1997 ، ص ص 104-105.

2- اتفاقيات تدعيم قواعد الجات في تجارة السلع

وهي مجموعة من الاتفاقيات التي تعزز نظام وقواعد الجات ، بعضها استحدث خلال جولة أوروجواي والبعض الآخر كان قد أقر في المفاوضات السابقة لجولة أوروجواي كاتفاقيات الدعم والوقاية ومكافحة الإغراق ، مع إجراء بعض التعديلات عليها لتكون أكثر قابلية للتطبيق ، وأهم تلك الاتفاقات :-

(أ) اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية

Agreement on Subsidies and Counter Vailing Measures.

وهو اتفاق يسري على المنتجات الصناعية في الأساس ، إذ أن دعم المنتجات الزراعية قد تم معالجته في الاتفاقية الخاصة به ، ويتضمن توضيحاً لأنواع الدعم من وجهة نظر " WTO " ، فهناك دعم محظور ينتج عنه حدوث أضرار على الدول الأخرى ، كالدعم المقدم لمنتج معين يزيد عن 5% من قيمته ، أو المقدم للصادرات السلعية ، أو ذلك الذي يستخدم لتفضيل السلع المنتجة محلياً عن تلك المستوردة ، أو الدعم الذي يقدم لصناعة أو لقطاع أو لمشروع يكون من نتيجته خفض أسعار المنتج المدعوم مقارنة بأسعار منتج مماثل لعضو آخر في نفس السوق... ،حيث يتم الدعم بأشكال عدة ، منها -كما عرفتها المادة (1) من الاتفاقية - تحويل الحكومة أموال مباشرة (منح / قروض / مساهمات مالية في شكل أسهم ...) أو تنازل الدولة عن إيرادات حكومية مستحقة ، أو تقديمها سلعاً أو خدمات للمشروع ، ... إلى آخر ذلك ،[72] مما يترتب عليه إجراءات تعويضية للأطراف المتضررة .

وهناك النوع الآخر من الدعم المسموح به الذي لا يستوجب فرض إجراءات تعويضية كالمساعدات المقدمة لبرامج البحوث والتطوير ، والمقدمة للمناطق الريفية والأقل نمواً وغيرها .

(ب) اتفاق الوقاية Agreement on Safe guards .

حيث ينظم قواعد وإجراءات الوقاية التي يمكن اتخاذها لحماية صناعة محلية من زيادة تدفق واردات سلعية ، سواء كانت بشكل مطلق أو نسبي (مقارنة بالناتج المحلي) ، بشرط أن يسبب ذلك ضرراً كبيراً أو يهدد بوقوعه على الصناعة المحلية التي تنتج سلعاً منافسة أو مشابهة ، وتتخذ إجراءات الوقاية إما بفرض حصص كمية على واردات السلعة المعنية ، أو بفرض رسوم إضافية عليها ، أو إلغاء تنازلات جمركية عليها ...، وذلك لفترة زمنية لا تزيد عن 4 سنوات ، يجوز تمديدها في حال استمرار الضرر إلى 8 سنوات كحد أقصى .

(ج) اتفاق مكافحة الإغراق Agreement of Anti – dumping .

توصلت مفاوضات جولة أوروجواي إلى تعديلات هامة في اتفاق مكافحة الإغراق تضمن تفسيرات وتوضيحات دقيقة لأحكام اتفاق طوكيو، من حيث تحديد مفهوم الإغراق ومعايير احتساب أضراره ،وتحديد قيمة رسوم مكافحة الإغراق وقواعد وإجراءات تنفيذها ... الخ .

وحسب المادة (1/2) من الاتفاق المتعلق بتنفيذ المادة(6) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1994 ، فإن وجود الإغراق يتحدد عندما يكون سعر بيع السلعة في سوق التصدير أقل من سعر بيعها في أسواق البلد المنتج ،[73] وعلى أساس أن لا يقل هامش الإغراق عن 2% من سعر التصدير ، وأن تكون الكمية المستوردة بنسبة 3% فأكثر من إجمالي واردات الدولة المستوردة من هذا المنتج.[74]

كما تنص المادة (9) من الاتفاق المذكور على حق الدول المستوردة بعد الإثبات والتحديد النهائي للضرر في فرض رسم مكافحة الإغراق ، بما يعادل هامش الإغراق أو اقل منه ،دون زيادة عن ذلك الهامش ، ولمدة لا تتجاوز 5 سنوات من تاريخ فرضه أومن تاريخ آخر مراجعة (المادة 3/11 من الاتفاق) .

(د) اتفاق بشأن العوائق الفنية على التجارة

. Agreement on Technical Barriers to Trade (TBT)

ويعمل هذا الاتفاق – حسب نص المادة (2) – من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ المحددة ، بهدف تحقيق نوع من التوازن بين حقوق الدول في فرض المقاييس والمواصفات الفنية الخاصة بها ،كوسيلة لضمان وسلامة صحة المستهلكين وحماية البيئة ،وبين التزاماتها بعدم استخدام تلك المقاييس والمواصفات لإعاقة حرية التجارة الدولية .

(هـ)اتفاق تراخيص الاستيراد

. Agreement on Import Licensing Procedues

ويهدف هذا الاتفاق إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بتراخيص الاستيراد ، مقترنة بشرط الوضوح والشفافية والتطبيق المحايد ، وألا يترتب عليها عرقلة لحركة التجارة الدولية .

(و) اتفاق التثمين الجمركي Agreement on Custom Valuation

ويشمل أحكاماً موحدة لتحقيق نظام عادل ومحايد يتسم بالوضوح والشفافية ، ويضمن عدم استخدام التقييم الجمركي بشكل مبالغ فيه أو مضلل ، على حد سواء ، أي بما يكفل حق السلطات الجمركية في تحصيل الرسوم الجمركية الحقيقية، وحق المستوردين في ضمان عدم تعسف تلك السلطات بفرض رسوم أكبر من المستحق .

(ز) اتفاق الفحص قبل الشحن Agreement on Preshipng Inspection .

ويقضي بحق الدول المستوردة في عمليات الفحص قبل الشحن ، منعاً للغش التجاري وحفاظاً على الموارد المالية للدول ، (التهرب الضريبي أو تهريب رؤوس الأموال) ، بمعنى فحص ومعاينة السلع المستوردة قبل شحنها ، والتحقق من

المواصفات الفنية والكمية ومعايير الجودة ، وأسعارها الحقيقية ... الخ ، وبما لا يعوق حرية التجارة الدولية .

(ح) اتفاق قواعد المنشأ Agreement on Rules of Origin .

تضمن الاتفاق التأكيد على ضرورة تحديد دولة المنشأ لجميع السلع المصدرة ، وكذا تحديد نسب المنشأ في الصناعات التجميعية ، شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى إعاقة حركة التجارة الدولية . وقد وضع هذا الاتفاق بعد أن اصبح في إمكان الدول الصناعية وخاصة الدول الصناعية المتقدمة تجنب الالتزام بتطبيق مبادئ الجات الخاصة بمكافحة الإغراق ، عن طريق نقلها للعديد من استثماراتها، وبالذات مجال الصناعات التجميعية ، إلى ما يطلق عليه " بلد ثالث " .

(ط) اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، "TRIMS "

Agreement Trade releated Aspect of Investment Measures .

ينطبق هذا الاتفاق على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في السلع وحدها – المادة (1) ، كما تنص المادة (2) على عدم جواز تنفيذ أية إجراءات استثمارية متصلة بالتجارة لا تتفق مع أحكام المادتين (3) و (11) من اتفاقية جات 1994 ،[75] وهما المتعلقتان بمبدأ المعاملة الوطنية وبعدم فرض قيود كمية على الواردات.

وحسب القائمة التوضيحية في ملحق الاتفاق وردت أمثلة لإجراءات الاستثمار المحظورة ، كشرط استخدام المستثمر الأجنبي وإلزامه بشراء نسبة معينة من المكون المحلي في منتجات المشروع ، و / أو شرط إحداث توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي ، و / أو شرط تخصيص نسبة من الإنتاج للسوق المحلي، أو العكس ؛ تصدير حصة من الإنتاج إلى الأسواق الخارجية .

وحددت المادة (5) من الاتفاق الترتيبات الانتقالية لإلغاء إجراءات الاستثمار المحظورة خلال سنتين للبلدان المتقدمة ، وخلال خمس سنوات للدول النامية ، وسبعة

أعـوام للبلـدان الأقـل نمـواً . كمـا أتاحـت المـادة (4) للـدول الناميـة إمكانيـة التجـاوز المؤقـت لـبعض المحظـورات في إطـار مـا تسـمح بـه اسـتثناءات المـادة (18) مـن اتفاقيـة جات 94 بشأن الإعانات الحكومية للتنمية الاقتصادية ، وكذلك وفقاً للتفاهم الخاص بأحكام ميزان المدفوعات في نفس الاتفاقية .[76]

(ي) اتفاقات جمعية " اختيارية "

وهـي اتفاقـات اختيارية يقتصـر الالتزام بها على الـدول الأطـراف المتعاقـدة فيهـا ، وعددها أربع اتفاقات :-

- اتفاق منتجات الألبان .
- اتفاق اللحـوم .
- اتفاق المشتريات الحكومية .
- اتفاق الطائرات المدنية .

ثالثاً: اتفاقية التجارة في الخدمات

General Agreement on Trade Inservices (GATS)

لقد زاد الاهتمام مؤخراً بتجارة الخدمات التي يعرفها صندوق النقد الدولي بأنها مجموع الخدمات باستبعاد الخدمات الحكومية ، نتيجة للتطورات التقنية الهائلة وللزيادة المتسارعة في المساحة التي أصبحت تشغلها تجارة الخدمات بالنسبة للتجارة العالمية ، حيث بلغ حجمها في أواخر التسعينيات حوالي 1.2 تريليو ن دولار سنوياً ، أي خُمس مجموع التجارة الدولية ، وأصبحت تتزايد بصورة ديناميكية بمعدل يقارب 12% سنوياً . ورغم أن البلدان النامية تستأثر بنسبة 23% من الصادرات العالمية للخدمات إلا أنها تظل كمجموعة مستوروداً صافياً للخدمات .(77)

وتعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتنظيم تجارة الخدمات بين الدول ، حيث تهدف إلى تحرير التجارة الدولية في كل الفروع الخدمية القابلة للتجارة بإزالة أو تقليص القيود القانونية والسياسات المعوقة لها ، كالقرارات والإجراءات الإدارية المختلفة .

ويشمل الاتفاق جوانب تحرير تجارة الخدمات المالية وخاصة خدمات البنوك (ما عدا خدمات البنوك المركزية) ، والأسواق المالية ، وشركات التأمين ، إضافة إلى خدمات السياحة ، والمكاتب الهندسية ، والنقل ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والخدمات المهنية بما في ذلك حرية انتقال الأشخاص الطبيعيين من الخبرات والاستشاريين وشاغلي المناصب الإدارية العليا ، – باستثناء العمالة العادية – . وفي الوقت نفسه ، يتضمن الاتفاق الالتزام بمبادئ أساسية ، مثل مبدأ المعاملة الوطنية ، وشرط تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية ،وإن كان ضمن مراحل زمنية واستثناءات محددة يتم التنسيق بشأنها مع مجلس تجارة الخدمات ، إضافة إلى

مبدأ الشفافية والتزام كل دولة بنشر جميع التفاصيل القانونية ومجمل قراراتها وإجراءاتها الإدارية في هذا الصدد .

الجدير بالذكر أن قبول العديد من الدول النامية بالدخول في مفاوضات تجارة الخدمات قد كان اضطرارياً ، نتيجة للضغوط التي مارستها الدول الصناعية المتقدمة ، ومقابل موافقة هذه الأخيرة على تحرير بعض أنواع التجارة التي تمتلك البلدان النامية فيها ميزة نسبية كتجارة المنسوجات والملابس .

من جهة أخرى يلاحظ أنه رغم نص الاتفاقية على تحرير التجارة الدولية في كل الفروع الخدمية القابلة للتجارة ، إلا أن هناك عدداً من مجالات الخدمات التي لم يتم حسم أمرها بعد ، وأُتفق على استمرار عملية التفاوض بشأنها مستقبلاً ، ومن أمثلتها خدمات الصوتيات والمرئيات ، وخدمات الاتصالات الأساسية ، والنقل البحري ، وحركة الأشخاص الطبيعيين ... وغيرها . (78)

رابعاً: اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية

Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS)

وقد تم التوصل إليها بعد إصرار الدول المتقدمة خلال جولة أوروجواي على إدراج مسائل حقوق الملكية الفكرية في المفاوضات ، بالنظر إلى الفوائد الكبيرة التي يمكن لها أن تجنيها من تطبيق هذه الاتفاقية ، مقابل ميزات محدودة جداً للدول النامية ، إن لم تكن أضراراً صافية سيأتي تفصيلها لاحقاً ، على اعتبار أن حوالى 80% من إجمالي براءات الاختراع المطبقة في العالم الثالث مملوكة لأجانب ، هم في الأساس شركات متعددة الجنسية ، دولها الأم في الغالبية العظمى من الحالات هي الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو دول أوروبا الغربية ، مع ملاحظة أن أكثر من 95% من هذه البراءات لم تعد مستخدمة في هذه الدول التي نشأت فيها .[79]

وقد جاء الاتفاق مرتكزاً على اتفاقات ومعاهدات حماية الملكية الفكرية القائمة ، مثل اتفاقية باريس (1883م) لحماية الملكية الصناعية ، واتفاقية برن (1886م) لحماية الأعمال الأدبية والفنية ، واتفاقية روما (1961م) ، واتفاقية استوكهولم (1967م) ، الخاصة بإنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO " ...وغيرها ، واعتبر الاتفاق بمثابة حل وسطي وتوفيقي بين المصالح المتعارضة لمواضيع تتسم بالصعوبة والتعقيد ، ليشمل حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، والعلامات التجارية ، وبراءات الاختراع ، والتصاميم الصناعية ، والعلامات الجغرافية ، وتصاميم الدوائر المتكاملة ، وحماية الأسرار الصناعية . وبموجبه تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة باتخاذ الإجراءات القانونية والسياسات التشريعية ، الكفيلة بحماية حقوق الملكية الفكرية ، التي تحددت لها فترات حماية متباينة لا تقل عن 50 سنة لحقوق الطبع ، و 20 عاماً لبراءات الاختراع ، و 7 سنوات للعلامات التجارية .

وكغيرها من الاتفاقيات التي توصلت إليها جولة أوروجواي تم التأكيد على مبدأي شرط الدولة الأكثر رعاية ، وشرط المعاملة الوطنية ، مع مراعاة اختلاف المدة الزمنية للفترات الانتقالية تبعاً لمستوى النمو .

تنص المادة (12) الفقرة (1) من اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية بأنه " لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالاً ذاتياً كاملاً في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ، أن ينضم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي يُتفق عليها بينه وبين المنظمة (أعضاء منظمة التجارة العالمية)...".

كما تنص الفقرة (2) من نفس المادة على أن المجلس الوزاري (المؤتمر الوزاري) هو المعني باتخاذ قرارات الانضمام ، وهو الذي يوافق على شروط اتفاق الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة .[80]

إلا أنه يلاحظ من نص المادة (12) ، حسب إحدى دراسات الاونكتاد، [81] أنها لا تحدد مستوى الالتزامات المتوقع القيام بها من قبل البلدان الساعية للانضمام ، كما أنها لا تحدد مدى ونطاق ما قد يفرض عليها من طلبات، إضافة إلى أن صفة " البلد النامي " أو " بلد من أقل البلدان نمواً " لا تمنح تلقائياً لأي بلد ، على الرغم من أنه قد يكون واضحاً أنه ينتمي إلى إحدى هاتين الفئتين ، وهذا الالتباس يجعل عملية الانضمام بأكملها تجري في إطار المفاوضات فقط وليس في إطار الامتثال للقواعد . وتجد البلدان الساعية للانضمام نفسها في وضع يحتم عليها التفاوض بشأن كل الجوانب المتعلقة بالانضمام ، وتضطر إلى قبول الكثير من الالتزامات . وفي الواقع كان على البلدان المنضمة وتلك التي في طور الانضمام أن تقبل بالتزامات تفوق بكثير ما قبل به أعضاء منظمة التجارة العالمية الأصليين ، وتشتمل على :-

1- ما يعرف بالشروط المنقوصة ، مثل عدم التمتع بالحقوق المنصوص عليها بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية والمتوفرة لأعضاء المنظمة مثل المراحل الانتقالية ، واستخدام أسلوب معادلة التعريفات والتدابير الوقائية الخاصة بالمنتجات الزراعية .

2- الشروط المزيدة ، وهي الالتزامات التي تفرض على البلدان الساعية للانضمام كالالتزامات المتعلقة بتدابير الخصخصة ، ونظام الاستثمار ، وربط التعريفات الجمركية الخاصة بالصادرات .

3- ما يعرف بـ " أوجه عدم التوازن بين أعضاء منظمة التجارة العالمية " ، وهي عبارة عن مجموعة من التعهدات والالتزامات بشأن السلع والخدمات تفوق بكثير تلك التي قدمها الأعضاء الأصليون ، حول مستوى ربط التعريفات الجمركية الصناعية ، ومستوى التنازلات الجمركية ، ومدى تغطية الالتزامات الخاصة بالخدمات .

إن الانضمام إلى WTO يشترط على الدول الراغبة في العضوية قبول اتفاقات جولة أوروجواي الإلزامية كافة وعددها 24 اتفاقية ، أي باستثناء الاتفاقات الجمعية الأربع التي تعتبر اختيارية ، ويتوجب على تلك الدول تقديم :-

(أ) جداول التنازلات الخاصة بالتعريفات الجمركية ، أو ما تسمى بـ" جداول التثبيت الجمركي " ، وهي حصيلة مفاوضات ثنائية تتركز على التنازلات التي يتم التوصل إليها بشأن التعريفات الجمركية والالتزامات المتعلقة بالدعم الزراعي وتشمل أربعة أقسام :[82]

1- التعريفات الجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية .

2- التعريفات الجمركية التفضيلية .

3- التنازلات غير التعريفية .

4- المنتجات الزراعية – تعهدات بالحد من الإعانات .

كما تتضمن الجداول بيانات هامة لتصنيف المنتجات السلعية وفقاً للتصنيف الدولي للنظام الجمركي المنسق ، ومعدلات الرسوم المربوطة التي سيتم تنفيذها عند الانضمام ، والمعدلات التي سيتم التدرج فيها ، إضافة إلى فترة التنفيذ ، والضمانات الخاصة المتعلقة بتدابير تخفيف الارتفاع المفاجئ لأسعار المنتجات الزراعية المستوردة [83]. ...

علماً بأنه لا يحق للدولة التي تقدمت بالتزاماتها ضمن جداول التثبيت الجمركي، أن تزيد تلك الرسوم أو التعريفات المربوطة (المثبتة) ، إلا بعد الرجوع إلى الأطراف المتعاقدة التي تم التفاوض معها .

(ب) تقديم التزامات الخدمات ، وتمثل تفاصيل بالفروع والقطاعات الخدمية التي تلتزم الدولة بفتحها أمام موردي الخدمات الأجانب ، بما يتفق مع نصوص اتفاق التجارة في الخدمات .

كما يتطلب الانضمام إلى عضوية WTO المرور بإجراءات تنظيمية عديدة ، تشمل الحصول على الموافقة المبدئية للمجلس الوزاري ، وتشكيل فريق عمل تفتح عضويته لأي من أعضاء المنظمة الراغبين في المشاركة في عمليات التفاوض ، وترأسه إحدى الدول الأعضاء ، بحيث تمر مفاوضات العضوية بثلاث مراحل أساسية :[84]

- **المرحلة الأولى**: وفيها تعد الدولة الراغبة في العضوية تقريراً أو مذكرة عن سياساتها حيث تتركز المناقشات على التعرف على اتجاهات ومضمون السياسة التجارية للدولة الساعية للانضمام وآفاق تطورها ، ومدى توافق أو تعارض تلك السياسات مع قواعد وأنظمة اتفاقات التجارة العالمية .

وقد أعدت سكرتارية WTO نموذجاً نمطياً لمذكرة السياسة التجارية، تتقيد به الدول الساعية للانضمام عند إعداد مذكراتها ، ويتضمن النقاط المحددة التالية :-

1- مقدمة عن الاقتصاد الوطني وخطط التنمية الاقتصادية.

2- عرض شامل لمختلف السياسات الاقتصادية المالية ، والنقدية ، والسعرية ، ونظام المدفوعات الأجنبية ، والعلاقات مع صندوق النقد الدولي ، وسياسات الاستثمار المحلي والأجنبي ، وسياسات المنافسة ... ، مع ملاحظة أن الأسئلة والمناقشات العامة ستتطرق بالضرورة إلى تفاصيل أكثر دقة ، أهمها يتعلق بالنظام الضريبي القائم ، وسياسات الدعم ، خاصة دعم القطاع الزراعي ، وقوانين الاستثمار الأجنبي ، وميزان المدفوعات ، ونظام التعريفة الجمركية ، والإعفاءات الجمركية ، وتراخيص الاستيراد ، والتجارة الحكومية ، والمواصفات والمقاييس، والشروط الصحية ، وعمليات النقد الأجنبي ، والنظام الإحصائي ، والنشرات الخاصة بالتجارة الخارجية ، ونظام حماية الملكية الفكرية ...

3- معلومات عن التجارة في الخدمات والإطار القانوني لمجالاتها.

4- النظم والهيئات القائمة على تنفيذ السياسة الاقتصادية، وأثرها على التجارة.

5- تفاصيل عن السياسات المؤثرة في تجارة السلع، سواء السياسة الصناعية ، أو سياسات الدعم إن وجدت ، والمناطق الحرة ، وتجارة الترانزيت ، والمشتريات الحكومية .

6- السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي (إنتاجاً واستيراداً وتصديراً).

7- الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية، وأثر ذلك على التجارة .

8- طبيعة الاتفاقات التجارية الثنائية التي ترتبط بها الدولة مع غيرها من الدول الأخرى.

- **المرحلة الثانية** : حيث يتم تبادل العروض والطلبات حول الالتزامات المحددة ، إذ تطلب الأطراف المتعاقدة بمنظمة التجارة العالمية من حكومة الدولة الراغبة

في العضوية إعداد تصور مبدئي للالتزامات المحددة في مجالي تجارة السلع وتجارة الخدمات ، ويقدم العرضان كتابة إلى سكرتارية WTO التي تتولى توزيعهما على الدول الأعضاء للدراسة ، وبالمقابل يحق لأي من أطراف الدول المتعاقدة خلال هذه المرحلة تقديم ملاحظاتها وطلباتها المحددة لبحث إمكانية تلبيتها ، من جهة أخرى يحق للدولة مقدمة طلب الانضمام خلال مرحلتي التفاوض الأولى والثانية تعديل جداول التزاماتها بالإضافة والحذف .

وهنا تجدر الملاحظة بأنه- ومن التجربة العملية - يمكن أن يحدث تداخل زمني في مهام أو متطلبات المرحلتين ، إذ يمكن تقديم العروض والطلبات في وقت واحد، وقد يتم ذلك خلال مناقشة السياسة العامة في المرحلة الأولى ، كما أن المفاوضات قد تأخذ شكلاً ثنائياً أو متعدد الأطراف ، وقد تتم في جولة واحدة فقط ، أو تمتد لعدة جولات .

- **المرحلة الثالثة والأخيرة**: وتأتي بعد انتهاء المناقشة العامة وتثبيت الالتزامات المحددة للدولة الراغبة في العضوية ، وفقاً للقواعد والنصوص الواردة في اتفاقات WTO ، إذ يتم إعداد مشروع بروتوكول الانضمام للحصول على العضوية الكاملة بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوزاري .

ثانيـــاً: أحكـــام المعاملـــة الخاصـــة والتفضـــيلية للبلـــــدان الناميـــــة والأقـــــل نمـــــواً، في اتفاقات منظمة التجارة العالمية "WTO "

نصت المادة (11-2) من اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية بأن : " لا يطلب من البلدان الأقل نمواً المعترف بها من الأمم المتحدة ، أن تقدم تعهدات أو تنازلات ، إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها ، واحتياجاتها المالية والتجارية ، أو إمكاناتها الإدارية والمؤسسية " .(85)

كما نص إعلان " بونتا ديل أيست " على " ... عدم تحمل الدول النامية التزامات تتعارض مع خططها التنموية والاقتصادية ، وعدم توقع الدول المتقدمة أن تقوم الدول النامية بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، كما هو الأمر بالنسبة للدول المتقدمة ... " . لقد تحددت المعاملة الاستثنائية بشكل واضح في جولة طوكيو التي نتج عنها ما سمي " باتفاق الإطار – Frame Work Agreement و " قاعدة التمكين – Enabling Clause " ، وبمقتضاها تتمكن الدول النامية من الحصول على مزايا لا يتم تعميمها على باقي الدول الأعضاء في الجات ، كما تتمكن من ناحية أخرى من تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها أيضاً .(86)

ثم جاءت جولة أوروجواي التي أصرت فيها الدول النامية والأقل نمواً على حقها في الحصول على معاملة تفضيلية وأكثر رعاية من تلك الأحكام العامة المذكورة في مجمل الاتفاقات السابقة ، وضرورة إدراج ذلك بتثبيت الاحتياجات الإنمائية والمالية والفنية ، والمعاملة الخاصة في المعاملات التجارية ، ضمن نصوص الأحكام المختلفة للاتفاقيات ... ، وبناء عليه ، شملت أغلب اتفاقيات الجولة استثناءات ومعاملات خاصة تفضيلية للبلدان النامية ، وأخرى أكثر تفضيلاً للدول الأقل نمواً ، وأُعتمدت من أجل ذلك معايير عدة لتوصيف مستويات النمو المنخفض ، لتتحدد وفقاً لها الدول التي يمكن لها الاستفادة من تلك الاستثناءات ، مثل مستوى التعليم ومستوى الصحة ، ومستويات الفقر ، إلا أن أهمها هو المتوسط السنوي لنصيب الفرد من

الناتج القومي الإجمالي والمحدد تارةً بـ 900 دولار ،[87] وتارة أخرى بـ 1000 دولار [88].

كما ظهرت مصطلحات وتوصيفات جديدة للتعريف بالبلدان النامية والأقل نمواً في ظل العلاقات الجديدة للتجارة الدولية ، منها ما يطلق عليها بدولة مستورد صافي للغذاء ، وصغيرة الحجم في التصدير ... الخ .

ويتضح من نصوص الاتفاقات أن أحكام المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية ، الممنوحة للبلدان النامية والأقل نمواً قد أخذت أشكالاً مختلفة ، أبرزها :-

1- الإطار الزمني للفترات الانتقالية ، وبمقتضاه تتباين فترات المهلة الزمنية المسموح بها لبدء الدول بتنفيذ التزاماتها ، حيث تقصر مدتها بالنسبة للدول النامية ، ويطول أمدها – نسبياً – للبلدان الأقل نمواً ، على اعتبار ضعف الإمكانيات وتدني المستويات الإدارية المؤسسية لدى هذه الأخيرة .

2- أحكام تسمح بهامش محدد من المرونة في تنفيذ الاتفاقات ، ويمكن ملاحظتها في اتفاقات العوائق الفنية على التجارة ، والتثمين الجمركي ، والفحص قبل الشحن ، واتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية .

3- الحدود الكمية ، حيث تنص بعض الاتفاقات على مقاييس كمية لتحديد نقطة بدء البلدان النامية الالتزام بأحكام معينة ، مثل ما ورد في اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية ، المادة (27-6/5) : " ... بالإلغاء التدريجي لدعم صادرات منتج ما عندما تتحقق له القدرة التنافسية ..." ، و "تتحقق التنافسية في تصدير منتج ما ، إذا كانت صادرات بلد نام عضو من ذلك المنتج قد وصلت إلى نسبة 3.25% من التجارة العالمية لذلك المنتج ... " .[89]

4- القرارات الوزارية ، وأهمها قرار التدابير المتعلقة بالآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن برامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي تعتبر مستورداً صافياً

للمـــواد الغذائيـــة ، وقـــرار التـــدابير الخاصـــة بمصـــلحة أقـــل البلـــدان نمـواً الشـامل تقـديم المسـاعدات الفنيـة لتطـوير قاعـدتي الإنتـاج والتصـدير ، والاسـتمرار في متابعـة متطلبـات البلـدان الأقـل نمـواً ، وتسـهيل فـرص التوسـع التجاري لها ...الخ ، (أنظر الملحقين 3،2) .

نصوص الأحكام التفضيلية في الاتفاقات

أما بالنسبة للأحكام الخاصة التمييزية والمعاملة التفضيلية ، المسموح بها للدول النامية والأقل نمواً ، والواردة تحديداً في نصوص الاتفاقيات ، فتتوزع أهمها على النحو التالي :-

* **اتفاق الزراعة :**

1) وشمل الاتفاقات الثلاثة (اتفاق النفاذ إلى الأسواق ، اتفاق الدعم الداخلي ، واتفاق دعم الصادرات الزراعية) ، حيث مُددت الفترة الانتقالية للدول النامية إلى عشر سنوات ، مقابل 6 أعوام للدول المتقدمة ، بينما تم إعفاء البلدان الأقل نمواً من جميع الالتزامات الواردة في تلك الاتفاقات .
2) تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات من المنتجات الزراعية إلى 24% للبلدان النامية ، بدلاً عن 36% ، كما هو الأمر للدول المتقدمة .
3) إلزام البلدان النامية بتخفيض نسبة الدعم الداخلي للزراعة بنسبة 13.3% من متوسط إجمال الدعم ، مقابل التزام الدول المتقدمة بنسبة 20% .

وتعفى الدول النامية من تخفيض الدعم الداخلي ، إذا كان الدعم لا يتجاوز معدله 5% من إجمالي قيمة الإنتاج الكلي للسلعة ، (10% للدول المتقدمة) ، في الوقت نفسه يجوز للبلدان النامية تقديم الدعم – دون الالتزام بالنسبة المحددة – إذا كان مخصصاً للاستثمار في القطاع الزراعي ككل ، ولتطوير وتنويع منتجاته ، أو

للتنمية الريفية ، وكذلك لعمليات الإرشاد والبحوث والتطوير الزراعي ... الخ ، بشرط أن لا يتضمن دعماً سعرياً للمنتجين ، وأن يكون الدعم ضمن خطة رسمية أو برنامج حكومي .

4) في حين أن الدول المتقدمة ملزمة بتخفيض إعانات دعم الصادرات الزراعية القائمة بنسبة 36% من القيمة الإجمالية للصادرات ، وبنسبة 21% من كميات الصادرات المدعومة ، فإن البلدان النامية ملزمة بتخفيضات أقل تبلغ نسبتها 24% من قيمة الصادرات ، و 14% من كميتها .

5) تضمن اجتماع مراكش قراراً وزارياً يتعلق بالدول النامية التي تعتبر مستورداً صافياً للغذاء ، وتتعرض لنتائج وآثار سلبية جراء تخفيضها الدعم عن المنتجات الزراعية ، بأن يكون من حقها الحصول على التعويضات المناسبة ، في شكل قروض أو مساعدات أو معونات غذائية مؤقتة ، ضمن شروط وضوابط محددة وبإشراف من صندوق النقد والبنك الدوليين .

*** اتفاق المنسوجات والملابس :**

حسب المادة (6 – 6 / أ / ب / ج) من الاتفاق ،[90] تمنح معاملة تفضيلية وأكثر رعاية للدول النامية وللدول الأقل نمواً صغيرة الحجم في التصدير ، مقارنة بحجم صادرات البلدان الأخرى الأعضاء سواء كان ذلك بالنسبة للمنسوجات والملابس أو لمنتجات الملابس الصوفية ، إذ يفترض على الدول المتقدمة توجيه الاهتمام للحاجات التصديرية في تلك البلدان ، ومراعاة المرونة عند تحديد مستويات ومعدلات نمو الحصص .

*** اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية :**

وفيه يحق للدول النامية التي يقل فيها المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 1000 دولار أمريكي ، تقديم الدعم لصادراتها دون أن تتعرض لرسوم تعويضية تفرضها البلدان المستوردة ، وحسب نص المادة (27-3) لا ينطبق أيضاً الحظر على الدعم المرتبط باستخدام السلع المحلية بدلاً عن المستوردة ، لفترة 5 سنوات للدول النامية الأعضاء ، و 8 سنوات للبلدان الأقل نمواً ، بدءاً من تاريخ نفاذ اتفاقية WTO .

أما الفقرة 4 من المادة (27) ،[91] فيلتزم بموجبها أي بلد نام يدعم صادراته بإنهاء ذلك الدعم تدريجياً خلال فترة 8 سنوات ، أو عندما تتحقق له القدرة التنافسية للمنتج المدعوم ، ببلوغ صادراته من المنتج المعني نسبة 3.25% من التجارة العالمية لذلك المنتج خلال سنتين متتاليتين .

*** اتفاق الوقاية :**

وبمقتضاه لا تطبق تدابير الوقاية على المنتج الذي يكون منشأه بلداً نامياً عضواً في المنظمة ، طالما أن نصيبه من واردات هذا المنتج في أسواق البلد المستورد لا يزيد عن 3% ، وشريطة أن لا تبلغ نسبة الواردات من مجموع الدول النامية الأعضاء (التي يقل نصيب كل منها عن 3%) في أسواق البلد المستورد أكثر من 9% من الواردات الكلية للمنتج المعني .

كما نصت المادة (9-2) على حق البلدان النامية في تمديد فترة الاحتفاظ بالتدابير الوقائية القائمة لسنتين إضافيتين ، ليصبح مجموعها عشر سنوات كحد أقصى .

*** اتفاق العوائق الفنية :**

تمنح الفقرات (من 1–10) في المادة (12) من الاتفاق ،[92] بعض المعاملات التفضيلية والأكثر رعاية للبلدان النامية ، تتركز أغلبها في مراعاة الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية الخاصة للبلدان النامية الأعضاء في تنفيذ بنود اتفاقية العوائق الفنية على التجارة ، وفي تطبيق القواعد الفنية والمقاييس وإجراءات تقييم المطابقة ، بحيث لا تشكل عقبات غير ضرورية أمام صادرات البلدان النامية الأعضاء ، كما أنه وفقاً للفقرة (4) يسلم الأعضاء في WTO بأن لا ينتظر من الدول النامية الأعضاء استخدام المقاييس الدولية كأساس لأنظمتها الفنية أو مقاييسها .

هذا إضافة إلى ما يمنحه الاتفاق من حق الدول النامية في الحصول على مساعدات فنية لإعداد القواعد والأنظمة والمقاييس ، وإنشاء الأجهزة المختصة بتطبيقها ، ومنح استثناءات محددة لفترات زمنية محددة من كل الالتزامات التي شملها الاتفاق أو من بعضها ، بناء على طلب .

*** اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة :**

يتيح هذا الاتفاق في المادة (5) فترة انتقالية لتنفيذ التزاماته ، مدتها خمس سنوات للبلدان النامية الأعضاء ، وسبع سنوات للبلدان الأقل نمواً ، مقابل سنتين للدول المتقدمة ، مع جواز تمديدها للبلدان النامية والأقل نمواً فترة إضافية بقرار يصدر من مجلس التجارة في السلع ، بشرط أن يثبت وجود صعوبات تواجهها تلك الدول في تنفيذ أحكام الاتفاق .

كما سمح الاتفاق (مادة 5 – 5) للدول الأعضاء ، إمكانية استمرار فرض نفس إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة المعمول بها خلال الفترة الانتقالية ، على

الاستثمارات الجديدة التي تنتج منتجات مشابهة لمنتجات المشاريع القائمة من قبل ، لتفادي تضرر المشاريع القديمة ، وتحقيق شروط وظروف تنافسية متكافئة .

*** اتفاق الخدمات:**

- كغيرها من اتفاقات الجات تعترف الدول الأعضاء - وإن كان شكلياً في كثير من الحالات - بالصعوبات التي تواجهها العديد من البلدان النامية والأقل نمواً في تدني مستوى نموها الاقتصادي واختلالات موازين مدفوعاتها ... ، لذلك منح الاتفاق تلك البلدان استثناءات محددة - بعد إثبات الصعوبات والاختلالات والتحقق من وجودها - تمكنها من فرض بعض القيود المؤقتة على المدفوعات والتحويلات المرتبطة بنشاط الخدمات التي تلتزم بتحريرها ، وبما يضمن الحفاظ على توافر احتياطيات مالية مناسبة تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية ، شرط توافق ذلك مع سياسات واتفاقية صندوق النقد الدولي ، وأن لا تكون مكرسةً لحماية قطاع خدمي معين ، ولا يترتب عليها تمييز ضد دولة أو دول أعضاء في WTO .

- مراعاة ظروف البلدان النامية واحتياجاتها من حيث تقديم الدول المتقدمة للبلدان النامية المستوردة للمواد الغذائية تسهيلات ائتمانية ملائمة ، تشمل أسعار الفائدة وفترات السداد ... الخ ، ومن حيث تدرج تنفيذ التزاماتها بفتح أسواق الخدمات ، وفتح قطاعات خدمية أقل من التي تفتحها الدول المتقدمة ، وتحرير أنواع أقل من المعاملات . في الوقت نفسه يسمح للبلدان النامية عقد اتفاقات ثنائية أو جماعية مع بلدان نامية أخرى لتحرير قطاعات

خدمات وتبادل ميزات معينة من المعاملات الخاصة التفضيلية ، دون الالتزام بتعميمها على الدول المتقدمة .

- يسمح الاتفاق للدول النامية والأقل نمواً بسحب أو تعديل أيٍّ من الالتزامات التي سبق وأن تضمنتها جداول التزامات الخدمات بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ دخول الالتزام حيز التنفيذ ، وفق شروط وضوابط محددة .

- يقضي الاتفاق بحصول البلدان النامية على مساعدات فنية في مجال الخدمات كالدراسات ومشاريع القوانين والتشريعات ذات الصلة ، وكذا حصولها على التسهيلات والمعلومات ، بما يضمن التعرف على / ومتابعة طبيعة وتطورات أسواق الخدمات في الدول المتقدمة ، حيث التزمت هذه الأخيرة بإنشاء مراكز اتصال متخصصة خلال عامين من بدء نفاذ الاتفاق .

*** اتفاق الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية :**

اقتصرت الاستثناءات التي تضمنها الاتفاق لصالح البلدان النامية والأقل نمواً على الفترة الانتقالية التي تحددت بخمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاق ، مقابل سنة واحدة للدول المتقدمة ، مع إمكان تمديدها لخمس سنوات أخرى (ليصبح المجموع 10 سنوات) في بعض حالات الالتزام بتطبيق الأحكام المتعلقة ببراءات الاختراع على المنتج ، كالاختراعات الكيميائية للمواد الغذائية والمركبات الصيدلانية والعقاقير الطبية ... ، إضافة إلى مراعاة تقديم المعونة المالية والفنية للدول الأعضاء النامية والأقل نمواً .

*** استثناءات متاحة للتكتلات الاقتصادية**

سمحت اتفاقيات الجات باستثناء التكتلات الاقتصادية من مبدأ " الدولة الأولى بالرعاية " ، أي حق الدول الأطراف التي تشكل تكتلاً اقتصادياً إقليمياً في إقامة علاقات تفضيلية فيما بينها البين . فمثلاً – وكما هو معروف – إذا قامت الدولة (أ) العضو في WTO بمنح امتياز معين أو تسهيلات ما للدولة (ب) ، سواء كانت عضواً في WTO أو لم تكن ، في هذه الحالة يفرض على الدولة (أ) تعميم تلك الامتيازات أو التسهيلات على جميع الدول أعضاء WTO ، وهو ما يسمى بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية " MFN " .

أما إذا قامت مجموعة من الدول المنضمة إلى تكتل اقتصادي – حتى ولو كان بعضها غير أعضاء في WTO – وتبادلت فيما بينها بعض التسهيلات والمعاملات التفضيلية ، بما في ذلك تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاؤها ، فإن اتفاقات منظمة التجارة العالمية في هذه الحالة لا تلزم دول التكتل الاقتصادي بتعميم الامتيازات البينية على الدول الأخرى خارج التكتل ، ولا يحق لهذه الأخيرة المطالبة بنفس المعاملة ونفس الامتيازات .

إن هذه الميزة الاستثنائية ، قد تساعد البلدان النامية والأقل نمواً ، وتمنحها متسعاً من الوقت ، إذا ما أحسنت الاستفادة منها ، في مواجهة الآثار السلبية المتوقعة جراء تحرير التجارة العالمية ، وفي حماية الصناعات الناشئة والمنتجات الوطنية التي يصعب عليها خوض المنافسة مع منتجات الدول المتقدمة ، ولو نسبياً.

كما قد تسهم ، وبالنتيجة ، – إذا ما تكتلت هذه البلدان – على تنسيق المواقف وتعزيز القدرات التفاوضية مع منظمة التجارة العالمية ، لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن مجموعة الدول الأوروبية والدول الصناعية هي من أصرت أصلاً على هذا الاستثناء

، حماية لمصالحها التجارية في الأساس ، ولعدم تقبلها فكرة تعامل " الاتحاد الأوروبي " و " النافتا " مثلاً ، مع دول العالم الثالث ، بنفس الميزات والمعاملات التفضيلية .

* استثناءات في حال اختلال ميزان المدفوعات:

تسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لأيٍ من أعضائها ، ممن يواجهون تدهوراً حاداً أو محتملاً في ميزان مدفوعاتهم ، أو انخفاضاً في الاحتياطات النقدية . اتخاذ إجراءات حمائية بفرض قيود كمية أو سعرية على وارداتهم .

وهي إجراءات لا يقتصر السماح بها على الدول النامية أو الأقل نمواً – وإن كانت أكثر عرضة لتلك الاختلالات – ، بل تشمل أي دولة عضو تواجه مثل هذه المخاطر .

غير أن وثيقة التفاهم الخاصة بأحكام ميزان المدفوعات في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (1994) ، قد حددت شروط وضوابط جديدة أكثر مما كانت عليه ، تلتزم الدول باتباعها في مثل هذه الحالات ، أهمها : (93)

1- ضرورة التعهد بالإبلاغ العلني والفوري عن جداول زمنية لإزالة الإجراءات المقيدة للاستيراد .
2- التعهد بتفضيل اتخاذ الإجراءات التي يترتب عليها أقل أثر يخل بالتجارة ، أي " الإجراءات السعرية " .
3- تفادي فرض قيود كمية جديدة لأغراض ميزان المدفوعات ، إلا إذا تعذر على الإجراءات السعرية إيقاف حالة التدهور . وفي حالة استخدام العضو للقيود الكمية ، يكون عليه أن يقدم التبريرات التي جعلت الإجراءات السعرية غير كافية لمواجهة حالة تدهور ميزان المدفوعات .

4- الالتزام بالوضوح والشفافية وتقديم الدولة المستوردة تبريرات كافية فيما يتعلق بالمعـــايير المســـتخدمة لتحديـــد المنتجـــات الـــتي تم إخضـــاعها للإجـــراءات المقيدة ، وكذا المنتجات المستثناة من تلك الإجراءات ، أي التي تواصلت عملية استيرادها دون قيود ، كالمنتجات الضرورية من السلع الاستهلاكية الأساسية ، والسلع الرأسمالية ، ومدخلات الإنتاج المفترض إسهامها في تحسين موقف ميزان المدفوعات .

5- أن تقوم لجنة قيود ميزان المدفوعات في WTO ، بالإشراف والمراجعة دورياً على جميع إجراءات تقييد الاستيراد لأغراض ميزان المدفوعات .

لمزيد من إيضاح الاستثناءات وأحكام المعاملة التفضيلية ، المتاحة تحديداً لأقل البلدان نمواً دون غيرها ، تبين المصفوفة الملحقة في نهاية هذا الجزء ، والمعدة من قبل الاونكتاد ، وكذلك الملحقين (2) و (3) ، أهم الأحكام الواردة في هذا الشأن .

مصفوفة الاستثناءات والمعاملات التفضيلية ، المسموح بها لأقل البلدان نمواً

وفقاً لنصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .(*)

نوع الأحكام الخاص والمعاملات التفضيلية / اتفاقات جولة أوروجواي	مجموع الإعفاءات من التزامات معينة	استثناءات زمنية (فترات انتقالية)	حدود كمية أو أحكام تتعلق بكميات دنيا	مساعدة تقنية للموارد المؤسسية والبشرية وغيرها من الأحكام المتعلقة ببناء القدرات	مرونة في التنفيذ
1- تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة		- فترة انتقالية سبع سنوات لإزالة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة غير المتسقة مع الغات. - فترة يمكن تمديدها بواسطة المجلس المعني بالتجارة في السلع إذا ثبت وجود مصاعب في التنفيذ .			تطبيق مؤقت لتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة المحظورة في القائمة التوضيحية المبررة بموجب المادة الثامنة عشرة للغات مع عدم الإخلال بالقواعد الواردة في أحكام التفاهم بشان أحكام موازين المدفوعات للغات 1994 وإعلان 1979 بشأن التدابير التجارية المتخذة لأغراض موازين المدفوعات .
2- جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة		- فترة انتقالية 11 سنة قبل الامتثال لأحكام الاتفاق . هذه الفترة يمكن تمديدها بواسطة المجلس المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بناء على طلب معلل من واحد من أقل البلدان نمواً، ويلزم منح معاملة وطنية ومعاملة الدولة الأكثر رعاية لجميع الأعضاء بلا استثناء قبل سنة واحدة من تاريخ دخول الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة حيز النفاذ .		1- تلتزم البلدان المتقدمة بتقديم التكنولوجيا وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً لتمكينها من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للبقاء . 2- تعاون تقني ومالي لصالح أقل البلدان نمواً بما في ذلك المساعدة في إعداد التشريعات المحلية لتنفيذ وحماية حقوق الملكية الفكرية ومنع إساءة استخدامها ودعم إنشاء أو تعزيز مكاتب ووكالات محلية وتعيين موظفين في هذه الشؤون .	

نوع الأحكام الخاصة والمعاملات التفضيلية / اتفاقات جولة أوروجواي	مجموع الإعفاءات من التزامات معينة	استثناءات زمنية (فترات انتقالية)	حدود كمية أو أحكام تتعلق بكميات دنيا	مساعدة تقنية للموارد المؤسسية والبشرية وغيرها من الأحكام المتعلقة ببناء القدرات	مرونة في التنفيذ
3- الاتفاق العام للتجارة في الخدمات				هناك التزامات خاصة (المادة الرابعة3،2،1) لتسهيل زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية من خلال تعزيز قدراتها في توفير الخدمات المحلية وتعزيز فاعليتها وقدرتها التنافسية .	1- ينبغي أن يضع الأعضاء في الاعتبار المصاعب الجادة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في قبول التزامات معينة جرى التفاوض عليها نظراً لوضعها الاقتصادي والإنمائي الخاص وأمام أقل البلدان نمواً سنة واحدة بدءاً من تاريخ التوقيع على الوثيقة الختامية في مراكش لتقديم جداولها النهائية بشأن الالتزامات الأولية في قطاع الخدمات . 2- ستتاح مرونة ملائمة لآحاد أقل البلدان نمواً وكذلك لجميع البلدان النامية الأخرى لفتح قطاعات قليلة ،وتحرير أنواع قليلة من الصفقات وربط الوصول إلى الأسواق باحتياجاتها الإنمائية مع وضع شروط من أجل زيادة مشاركتها في التجارة الدولية في الخدمات.

نوع الأحكام الخاصة والمعاملات التفضيلية / اتفاقات جولة أوروجواي	مجموع الإعفاءات من التزامات معينة	استثناءات زمنية (فترات انتقالية)	حدود كمية أو أحكام تتعلق بكميات دنيا	مساعدة تقنية للموارد المؤسسية والبشرية وغيرها من الأحكام المتعلقة ببناء القدرات	مرونة في التنفيذ
4- الزراعة	أقل البلدان نمواً معفاة من التزامات التخفيض في المجالات الثلاثة المتعلقة بالدعم المحلي والوصول إلى السوق وإعانات التصدير (المادة 15-2) .			في القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية يجوز تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً لتحسين الإنتاجية الزراعية والهيكل الزراعي ، في سياق برامج البلدان المتقدمة الأعضاء والبرامج المعدة لأقل البلدان نمواً .	
5- تطبيق التدابير المتعلقة بصحة الإنسان والنبات .		يجوز لأقل البلدان نمواً تأخير دخول الاتفاق حيز النفاذ لمدة خمس سنوات فيما يتعلق بتطبيق جميع الأحكام باستثناء الالتزام بشرح أسباب إدخال برامج خاصة وتدابير خاصة والإخطار بهذه التدابير وتقديم معلومات .			

نوع الأحكام الخاصة والمعاملات التفضيلية / اتفاقات جولة أوروجواي	مجموع الإعفاءات من التزامات معينة	استثناءات زمنية (فترات انتقالية)	حدود كمية أو أحكام تتعلق بكميات دنيا	مساعدة تقنية للموارد المؤسسية والبشرية وغيرها من الأحكام المتعلقة ببناء القدرات	مرونة في التنفيذ
6- الإعانات والتدابير التعويضية	حظر إعانات التصدير لا ينطبق على أقل البلدان نمواً .	1- منح أقل البلدان نمواً ثماني سنوات للإلغاء التدريجي للإعانات إذا أصبحت قادرة على المنافسة .	1- تتحقق القدرة التنافسية في التصدير إذا بلغت نسبة صادرات الأعضاء من أقل البلدان نمواً 3.25 في المائة من حجم التجارة العالمية من المنتج المعني لمدة سنتين متتاليتين . 2- المستوى الأدنى للدعم لإنهاء التحقيق في الرسوم التعويضية هو 2 في المائة من قيمة الإنتاج على أساس الوحدة		
7- الحواجز التقنية أمام التجارة				تمنح الأولوية لاحتياجات أقل البلدان نمواً في مجال المشورة لإعداد النظم التقنية.	
8- استعراض آلية السياسات التجارية				المساعدة التقنية متاحة من جانب الأمانة بناء على الطلب ، فيما يتعلق بتجميع التقارير لآلية استعراض السياسات التجارية الواجب تقديمها كل ست سنوات أو على فترات زمنية أطول	

(*) المصدر : تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي ، تقرير أمانة الأونكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) .
. TD / B / WG . 8 / 3 , 21 . 06 . 1995 , ARABIC , Original : English , PP . 16 – 19 .

استخلاصات

لا شك بأن اتفاقات جولة أوروجواي قد اشتملت – بصورة أكثر تحديداً – على العديد من الاستثناءات والمعاملة التفضيلية للدول النامية والأقل نمواً ، ستمكنها الاستفادة من مزايا نسبية في بعض المجالات ، ولفترات زمنية وقتية ومتفاوتة ، إلا أن أهم ما يؤخذ على تلك الاستثناءات هو في :-

- كونها قد جاءت لا لتلبية احتياجات التنمية ، أو من أجل تحقيق دفعة إضافية للتطور الاقتصادي في تلك البلدان ، وإنما كتخفيف من قيود وضوابط جديدة تم استحداثها لتحرير العلاقات التجارية الدولية ، على حساب الصناعات الناشئة والسياسات الحمائية التي تتطلبها أوضاع واقتصاديات الدول النامية والأقل نمواً ، باتجاه تسهيل المزيد من عمليات إدماج اقتصاداتها في السوق العالمية .
- الكثير من النصوص الواردة في المواد المتعلقة بالمعاملة التفضيلية تضمنت عبارات وجُمَلاً عامة تكررت كثيراً مثل : أهمية مراعاة الدول المتقدمة لظروف وأوضاع البلدان النامية والأقل نمواً ... وضرورة تقديم المساعدات الفنية والتقنية، وحتى المالية ... الخ ، وكذلك ما ورد في نص الوثيقة الختامية لجولة مراكش : " ... إيلاء عناية خاصة للوضعية الاستثنائية للبلدان الأقل نمواً ، إذ يقدر الوزراء أنه من الأهمية بمكان تطبيق المقتضيات التي تمنح معاملة متنوعة وتعود بفائدة عليها ، ويؤكدون عزمهم على مواصلة دعم وتيسير وتوسيع الإمكانات المتاحة لهذه البلدان في مجال التجارة والاستثمار ، ويتفقون على أن المؤتمر الوزاري والأجهزة المختصة للمنظمة العالمية للتجارة ستبحث بصفة دورية أثر نتائج جولة " أوروجواي " على البلدان الأقل نمواً والبلدان السائرة في طريق النمو ، المستوردة لجلّ احتياجاتها من المواد الغذائية قصد إقرار إجراءات إيجابية تمكنها من بلوغ أهدافها التنموية ...الخ " .(94)

هذه النصوص وغيرها ، الواردة في القرارات الوزارية الخاصة بالتدابير والإجراءات المكرسة لصالح أقل البلدان نمواً ، (أنظر الملحقين 2،3) ، لا تلزم الدول المتقدمة بشيء ، وهي في حكم إظهار العطف والتوصيات العامة الاختيارية التي تقرر تنفيذها من عدمه حكومات الدول الصناعية المتقدمة نفسها ، وإن تحقق ذلك ، فسيتم متى ما شاءت وكما تشاء ، أي بالقدر الذي تراه ، وربما للبلدان النامية التي تختارها هي .

- إن أغلب الاستثناءات المتاحة مقيدة بشروط وبفترات زمنية انتقالية ، قصيرة ومحددة مقارنة بمتطلبات التكيف والالتزام بالاتفاقات المبرمة ، فماذا يمكن لبضعة سنوات لا يتجاوز عددها – في أحسن الأحوال – عدد أصابع اليدين أن تحققه بين ركام هائل من الصعوبات والمعوقات المتشعبة ، بل أن المهلة الزمنية المتاحة للبلدان الأقل نمواً ، من الناحية العملية ، قد انتهى أمدها أو على وشك، دون أن تتمكن الكثير من تلك البلدان ، إن لم تكن جميعها ، من تحقيق التزامات المرحلة الانتقالية ، فكيف ستتمكن البلدان الأقل نمواً من خلق وإعادة هيكلة إنتاجها وصناعاتها الناشئة ، في ظل منافسة كاسحة وغير متكافئة مع منتجات وصناعات الدول المتقدمة التي قطعت أشواطاً كبيرة من التطور التقني والتكنولوجي ، مستفيدة مما جنته خلال الحقبة الاستعمارية ، ناهيك عن السياسات الحمائية متعددة الأشكال التي اتبعتها تلك الدول خلال عقود زمنية طويلة .

والقاعدة البديهية هنا تتمثل في أنه كلما ارتفعت درجة التطور الاقتصادي لبلد ما ، كلما زادت قدراتها الإنتاجية والتنافسية واتسع حضورها في الأسواق الخارجية، وبالتالي زيادة الاستفادة من عمليات تحرير التجارة الدولية ، والعكس صحيح بالنسبة للبلدان النامية والأقل نمواً ، إذ أن إمكانية ومدى استفادة هذه الأخيرة ، وخاصة الأقل نمواً ، من استثناءات المعاملة التفضيلية ، مرهون بمستوى التطور والنمو الاقتصادي القائم ، وبامتلاكها بنية أساسية مكتملة واقتصاد مستقر، وأنظمة إدارية

متطورة يرتكز أداؤها على آلية عمل مؤسسي ، وقدرة ديناميكية على التكيف مع المستجدات ، وعلى الاستفادة من نظم المعلومات الحديثة ، وان تكون القاعدة الإنتاجية في وضع يسمح لها بالبقاء والتماسك أمام تحديات المنافسة الأجنبية . وهو للأسف ما تفتقر إليه جميع البلدان الأقل نمواً .

- برغم تنوع اتجاهات المعاملة التفضيلية الواردة في اتفاق الخدمات ، بالنسبة للبلدان النامية والأقل نمواً ، إلا أنه – أي الاتفاق – لا يعفي هذه البلدان من الالتزام بتحرير وفتح بعض قطاعات وأسواق خدماتها – الناشئة أصلاً – ، وإن كان بدرجة أقل مما هو في الدول المتقدمة .

والملاحظة الأهم في هذا الصدد ، هي أن التدابير و الاستثناءات المسموح بها للبلدان الأقل نمواً بهدف تمكينها من بناء قدراتها ، لا يمكن أن تسري تلقائياً إلا إذا أدرجت في جداول تنازلات الدول المتقدمة ، وفقاً لجهود ونتائج مفاوضات مدروسة من جانب أقل البلدان نمواً ،[95] وهو أمر نسبي ، أي لا يعرف نسبة ما يمكن تحقيقه.

- في حين أن بعض اتفاقات منظمة التجارة العالمية تمنح البلدان النامية والأقل نمواً معاملة تفضيلية خاصة وتعفيها من بعض الالتزامات ، كالإعفاء من حظر الدعم الداخلي ، ومن حظر دعم الصادرات الزراعية في اتفاق الزراعة ، وكذا حق تلك البلدان بتقديم إعانات لصادراتها في اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية ...

نجد بالمقابل أن منظمات " بريتون وودز " التمويلية ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، يمنعان الدول النامية من اللجوء إلى ذلك ، ويفرضان عليها إلغاء سياسات الدعم والإعانات في برامج التكيف والإصلاح الاقتصادي التي تشرف عليها ، وهو تناقض واضح مع الاستثناءات المتاحة ضمن اتفاقات " WTO " .

ثالثاً:

الآثار المحتملة على البلدان النامية والأقل نمواً جراء الالتزام باتفاقات WTO

بدايةً ، يجدر التنويه إلى أن الحديث هنا ، عن الآثار المتوقعة على اقتصادات البلدان النامية والأقل نمواً ، المقصود به أغلب الدول العربية والبلدان التي يقل نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي عن أو يتجاوز بعض الشيء حدود الألف دولار سنوياً ، أي باستبعاد البلدان النامية التي تمتلك قاعدة إنتاجية وتصديرية ملحوظة وتتجه إلى عتبات مجموعات الدول المتقدمة ، كبلدان شرق آسيا ، كون تبعات التزامها باتفاقيات التجارة العالمية ذات خصوصية أخرى غير متجانسة مع تبعات دول المنطقة العربية والأقل نمواً .

لقد شكلت الاتفاقيات التجارية الأخيرة ، وخاصة المتمخضة عن جولة أوروجواي ، قوة دافعة وغير مسبوقة باتجاه تحرير التجارة الدولية ليصبح ذلك من أهم خصائص النظام العالمي الجديد ، ولتشمل آثاره كافة بلدان المعمورة قاطبةً ، متقدمة النمو أو منخفضة النمو ، لا سيما بعد أن تحول العالم إلى ما يشبه قرية صغيرة متشابكة المصالح ، وبروز منظمة التجارة العالمية " WTO " لتضم في عضويتها أغلب دول العالم التي تمتلك النسبة العظمى من الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وبالتالي فان الآثار والتبعات حتماً ستمس جميع البلدان دون استثناء ، سواء كانت عضواً في WTO أو خارجها ، وقعت على الاتفاقات أم لم توقع ، فالكل معني وستطاله الآثار الناجمة عن تلك التطورات بالفائدة أو الضرر ، بهذا القدر أو ذاك . إذ أن الدول النامية أو الأقل نمواً ، كغيرها من الدول ، لن تستفيد أو تتضرر بشكل متساو ، فحجم الفائدة أو الضرر متغير ونسبي في طبيعته وفي توزعه على الفروع والقطاعات الاقتصادية ، وعلى الدول نفسها ، والأمر يتوقف كثيراً على إمكانية الدولة المعنية وقدراتها الاقتصادية والإدارية ، وقاعدتها الإنتاجية والتصديرية ، ومدى قدرتها على الاستمرار في مواكبة التطورات الاقتصادية الدولية ، ومدى تكيف بنائها المؤسسي مع تلك المستجدات ، وعلى جملة السياسات الحمائية التي كانت مطبقة قبل الانضمام ، وحجم التزاماتها تجاه اتفاقات WTO ، ومدى استفادتها من هامش

الاستثناءات وأحكام المعاملة التفضيلية، التي من المؤكد أنها تختلف من دولة لأخرى ومن اتفاقية لأخرى .

إن أهم محذور يقلق اقتصادات البلدان النامية والأقل نمواً في ظل العولمة الاقتصادية ، يتمثل في عجزها عن المنافسة والوصول إلى الأسواق الخارجية ، وفي بعض الحالات احتمال خروج منتجاتها من الأسواق الوطنية المحلية ، تحت وطأة المنافسة غير المتكافئة ، فقد نتج عن عمليات العولمة وتحرير التجارة ازدياد خطر التهميش المتوقع ، والمحتمل أن تواجهه أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة والهشة . وهو أمر طبيعي ، بالنظر إلى التزامها بفتح أسواقها وإلغاء السياسات الحمائية ، مقابل الافتقار إلى قاعدة إنتاجية تصديرية ، ما يعني العجز عن خوض المنافسة حتى في الأسواق المحلية ، إن لم يؤد إلى تدهور وانهيار الصناعات الوطنية الناشئة ، وتعزيز هيمنة الشركات الأجنبية الكبرى .

وبإلقاء نظرة سريعة على أهم الخصائص التجارية لأقل البلدان نمواً يتبين من وثائق الاونكتاد ،[96] محدودية تجارة البلدان الأقل نمواً البالغة نسبتها 0.04% فقط من إجمالي الصادرات العالمية ،[97] و 1.6% من مجموع صادرات البلدان النامية في منتصف التسعينيات ، مقابل واردات لا تتجاوز نسبتها 0.7% من إجمالي الواردات العالمية و 2.9% من واردات البلدان النامية . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن معظم صادرات أقل البلدان نمواً تعتمد بنسبة 70% على المواد الخام ، في حين أن صادرات الدول النامية والمتقدمة من المواد الخام لا تزيد عن 40% و 20% (على التوالي) من إجمالي صادراتها .

كما أن سلة المنتجات الصناعية التي تصدرها البلدان الأقل نمواً محدودة جداً ، وتفتقر إلى التنوع باستثناء الملابس والسجاد في بعض منها ، أما نوعية الواردات إلى أسواق أقل البلدان نمواً فيغلب عليها المنتجات الصناعية بنسبة 60% و 20% للمواد

الغذائيـة وهـي نسـبة عاليـة مقارنـة بمتوسـط نسـبة واردات السـلع الغذائيـة عالميـاً البالغ 9.5% .

يتضح مما سبق بأن حجم التجارة الخارجية لأقل البلدان نمواً سواء كان ذلك يتعلق بمجموعات معينة أو دول بحد ذاتها ، مازال صغيراً ومحدوداً جداً ، وتفتقر صادراتها إلى التنوع لاعتمادها على صادرات المواد الخام الأولية بنسبة عالية ، بينما تشغل وارداتها من المواد الغذائية مساحة كبيرة ، مقارنة بالدول النامية والمتقدمة . كذلك الأمر بالنسبة لتجارة الخدمات ، فهي هامشية أيضاً ومحدودة ، وتقتصر في أحسن الأحوال على عائدات السفر والسياحة وتحويلات المهاجرين .

والسؤال الملح هنا يتركز على أهمية بلورة وإبراز المنافع أو الأضرار المحتملة على البلدان الأقل نمواً ، ومدى إمكانية قياسها . فعلى الرغم من صعوبة القياس الدقيق لحجم الأثر الصافي من الأضرار والفوائد التي قد تجنيها الاقتصادات المختلفة، نظراً لأن بعض الجوانب يتعذر قياسها كمياً ، ولأن مجموعة الفوائد والمضار متباينة وغير متجانسة ، ولا يمكن مقابلة بعضها ببعض ، ناهيك عن أنها في حاجة إلى دراسات قياسية معمقة ، إلا أن الاتجاهات العامة لتبعات وآثار تحرير التجارة الدولية لا شك بأنها واضحة المعالم ، إذ ستصب المزيد من الفوائد في خانة البلدان الصناعية المتقدمة صاحبة المصلحة الأساسية وصانعة اتفاقيات الجات ، من خلال فتح المزيد من الأسواق لمنتجاتها وخدماتها ، ومن ثم علاج مشكلات البطالة والتضخم ، وزيادة معدلات النمو ... الخ . بينما يرجح أن تنفرد بعض البلدان النامية وكل الدول الأقل نمواً تقريباً ، بحصادٍ يغلب عليه خليط من الخسائر والمسكنات التفضيلية ، والانتظار للمساعدات والمعونات ، وتوجس من مستقبل غير معروفة آفاقه .

ولمزيد من الإيضاح ، يتعرض الجزء التالي من الدراسة ، لإبراز التبعات الإيجابية المتوقعة ، مع إفراد مساحة أخرى لجانب الآثار الضارة المحتملة ، الناجمة عن التزام البلدان الأقل نمواً باتفاقيات منظمة التجارة العالمية " WTO " .

أولاً : الآثار الإيجابية المحتملة

استناداً إلى إحدى الدراسات التي أعدتها سكرتارية الجات حول الآثار الإيجابية لاتفاقات أوروجواي التي يمكن للبلدان النامية والأقل نمواً الاستفادة منها،(98) ظهرت بعض الآراء ووجهات النظر المؤيدة لهذا الاتجاه التي ترى بأن نتائج جولة أوروجواي ستستفيد منها كل الدول المشاركة في الاتفاقية استفادة مباشرة وغير مباشرة ، حيث ترتكز الاستفادة المباشرة للدول النامية والأقل نمواً من وجهة نظرهم على :-

1- ستكون هناك إمكانية أكبر لنفاذ صادرات البلدان النامية والأقل نمواً إلى أسواق الدول المتقدمة ، وخاصة بالنسبة للصادرات التي تمتلك فيها البلدان النامية ميزات نسبية مثل منتجات النسيج والملابس والمنتجات الزراعية ، ولكن بعد إلغاء كل من حصص تصدير المنسوجات ودعم الإنتاج الزراعي .

2- يفترض بأن القواعد الجديدة التي أدخلت على اتفاقات أوروجواي ستعمل على ضبط المعاملات التجارية الدولية ، وتحقق حماية أفضل لحقوق البلدان النامية والأقل نمواً ، وخاصة فيما يتعلق بآلية الفصل في المنازعات والوقاية من سياسات الدعم والإغراق .

3- أن الالتزام باتفاقات الخدمات والاستثمار ، وما يفرضه ذلك على الدول النامية والأقل نمواً من إجراء تعديلات كبيرة في تشريعاتها الاقتصادية ، من حيث إلغاء القيود التي تعوق قدوم الاستثمارات الأجنبية ، يفترض بعد ذلك أن تتدفق رؤوس

الأموال والاستثمارات الخارجية إلى البلدان النامية والأقل نمواً لتسهم في عمليات التنمية الاقتصادية .

لكن الملاحظ هنا بأن الدول النامية رغم تسابقها على إلغاء جميع عوائق قدوم الاستثمارات الأجنبية ، واستصدارها قوانين استثمارية جديدة بين الحين والآخر ، (ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد والبنك الدوليين) ، إلا أن النتائج مازالت مخيبة للآمال ، نظراً لإحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في هذه البلدان ، واقتصارها على عدد قليل جداً من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، حيث حصلت اثنا عشر بلداً منها على 75% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال خلال منتصف التسعينيات ، في حين حصل 140 بلداً نامياً على أقل من 5% من تلك التدفقات ، [99] والأسباب في ذلك عديدة ، أهمها - حسب أحد تقارير الاونكتاد - ، ارتفاع تكاليف تنمية الأصول والمخاطر التي تكمن في سرعة تأثر البلدان النامية بالصدمات ، وضعف الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والإدارية ، وصغر حجم المشاريع ، والتقلبات السياسية ،[100] إلى جانب أن الاستثمارات الأجنبية من خلال التجربة تفضل التوجه إلى البلدان النامية الصناعية كبلدان شرق آسيا ودول أوروبا الشرقية ، والدول الأكثر استقراراً ، اقتصادياً وسياسياً .

4- ما تضمنته الاتفاقات من استثناءات وأحكام المعاملات التفضيلية التي يمكن للبلدان النامية والأقل نمواً أن تستفيد منها في حماية الصناعات الناشئة ، والفترات الانتقالية الأطول ، (مقارنة بما هو متاح للدول المتقدمة) ، التي يتوقع أن تساعدها في عمليات إعادة هيكلة الإنتاج والبناء المؤسسي ، إضافة إلى الوعود بحصولها على المساعدات الفنية والتقنية والمعونات المادية .

أما الاستفادة غير المباشرة التي يرى البعض أنها ستعود بالنفع على اقتصاديات البلدان النامية والأقل نمواً فتتمثل في ما يسببه ازدياد درجة المنافسة التجارية في الأسواق الدولية ، الأمر الذي سيحتم على تلك البلدان تحسين مستوى الجودة والمواصفات لمنتجاتها ، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، مما ينعكس إيجاباً على الناتج القومي الإجمالي وعلى تطور المستوى المعيشي .

ونفس الأمر بالنسبة للإنتاج الزراعي ، عندما ترتفع أسعار المواد الغذائية نتيجة إلغاء الدعم الزراعي ، سيشكل ذلك حافزاً للدول النامية والأقل نمواً للاستثمار في القطاع الزراعي وتطوير إنتاجيته .

كذلك يفترض أصحاب هذا الرأي أن تستفيد البلدان النامية والأقل نمواً بصورة غير مباشرة من نتائج الفوائد المباشرة التي ستجنيها الدول الصناعية المتقدمة ، فمن وجهة نظرهم ، أن تحرير التجارة الدولية سيؤدي إلى انتعاش اقتصادي في الدول المتقدمة . ما ينتج عنه زيادة في طلبها على منتجات البلدان النامية .

يمكن القول بأن ما تم افتراضه من فوائد مباشرة وغير مباشرة يحتمل تحققها للبلدان النامية والأقل نمواً قد غلب عليها العمومية والتفاؤل المفرط ، وبالذات فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً التي تفتقر أساساً إلى قاعدة إنتاجية ومؤسسية ، بالمعنى العلمي والفعلي للكلمة ، وتعاني اقتصاداتها من اختلالات هيكلية متجذرة وأزمات متلاحقة .

فالمنطق يستدعي أن تكون اقتصادات تلك البلدان قد تخلصت – أولاً وقبل كل شيء – من تركة التخلف ومن أسباب الأزمات والاختلالات المزمنة ، وأن تكون قد فرغت من الإصلاحات المؤسسية والإدارية ، وانتهت من تسوية إشكالات أخرى عديدة ومعقدة لا مجال هنا لاستعراضها ، لكي يصبح في مقدورها التعامل مع التطورات والمستجدات المحيطة ، والتقاط الفائدة المباشرة ، وحتى غير المباشرة ،

والمبادرة بتوظيفها في عمليات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية ... وهو ما تعذر تحقيقه حتى الآن ، الأمر الذي يضع هذه البلدان في زاوية هامشية بعيدة عن التطورات الاقتصادية الدولية .

ثانياً :الأضرار والآثار السلبية

أشار تقرير مجلس التجارة والتنمية في الدورة (44) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " اونكتاد "،[101] بأن الازدهار المتزايد في عملية العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم يقابله اتساع فجوات الدخل فيما بين دول العالم ، وداخل كل منها على حد سواء ، وأكدت العديد من وفود أقل البلدان نمواً قلقها من تعرضها للتهميش خلال الحراك الاقتصادي العام للعولمة ، ومعاناتها من أزمات الديون ، وتدني المساعدات الإنمائية من الجهات المانحة إلى أقل مستوى لها ، وتراجع نظام التفضيلات ، وأن فرص وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية لا تزال ضئيلة للغاية ، إضافة إلى التدهور المؤسسي والسياسي والاجتماعي .

فما من شك بأن تحرير التجارة الدولية سيعرض العديد من الدول النامية والأقل نمواً إلى أضرار عامة ، وأخرى محددة على مستوى القطاعات الاقتصادية والبناء المؤسسي للاقتصاد ، حيث تشمل الأولى – أي الأضرار العامة – النقاط التالية :–

1– ما يراه البعض في الأثر السلبي المترتب على النشاط الاقتصادي بوجه عام ، وعلى الإنتاج والتوظيف في بعض المجالات ، جراء المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات والمصادر الأجنبية ،كذلك الأثر المترتب على احتمال إساءة الدول الصناعية استخدام قواعد الإجراءات الوقائية ومواجهة الإغراق والقيود الفنية بهدف إعاقة دخول بعض صادرات البلدان النامية إلى أسواقها .

إضافة إلى تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياستها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية ، خاصة بعد تحول بعض صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى منظمة التجارة العالمية " WTO " ، مثل الدعم المسموح والدعم المحظور ، والاشتراطات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وقوانين حماية الملكية الفكرية ... الخ .[102] أي أن القيود وما التزمت به البلدان النامية والأقل نمواً المثبتة في جداول التزاماتها ، سيفرض عليها تكييف سياساتها الاقتصادية الوطنية في هامش ضيق ، وفقاً لمتطلبات تحرير التجارة العالمية ، وسيحد من فرص وخيارات التنمية المتاحة .

2- إن كثرة إجراءات قواعد تنظيم التجارة الدولية ، وما يرافق ذلك من أهمية توافر قاعدة معلومات شاملة ومتجددة لأوضاع وسياسات الدول والأسواق العالمية ، قد شكل وسيشكل عبأً يفوق طاقة وإمكانيات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص ، بالنظر إلى محدودية الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية ، مما يؤدي إلى صعوبة استيعابها الجوانب المتشعبة للاتفاقيات ، ومعرفة مدى التزام الأطراف الأخرى بها ، وتعذر متابعتها المفترضة للمستجدات في التعاملات التجارية الدولية ، ومن ثم ضياع الفرص التي يمكن الإفادة منها .

3- في الوقت الذي عملت فيه اتفاقات أوروجواي على تحسين فرص وصول صادرات الدول إلى الأسواق العالمية ، يلاحظ تقلص المزايا التي كانت تتمتع بها البلدان النامية والأقل نمواً ، وفقاً لمبدأ التفضيلات المعمم ، بما فيها تلك التي شملتها اتفاقية " لومي " المبرمة بين الدول الأوروبية و 66 بلداً نامياً في أفريقيا والكاريبي عام 1975م ، حيث مُنحت البلدان الموقعة عليها إمكانية الحصول على امتيازات وتسهيلات جمركية لدخول أسواق المجموعة الأوروبية ، ما ينتج عنه أن تصبح البلدان النامية بعد فقدانها الامتيازات النسبية في وضع تنافسي ضعيف ينعكس أثره سلباً على اقتصاداتها .

وتبين دراسة للاونكتاد ،[103] حجم الأضرار والخسائر الناتجة عن تآكل الهوامش التفضيلية لأقل البلدان نمواً المعنية بالتخفيضات التعريفية ، بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية ، في أسواق أربع مجموعات دولية هي الاتحاد الأوروبي ، وكندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان .

وحسب الجدول التالي تم تقسيم واردات هذه المجموعات الدولية الواصلة من البلدان الأقل نمواً إلى سبعة أنواع من المنتجات ، حيث لوحظ أن الخسارة الإجمالية شملت الهوامش التفضيلية لجميع المنتجات بأكثر من 8 نقاط مئوية في كندا ، و 3 نقاط في كل من الاتحاد الأوروبي واليابان ، ونقطتين في الولايات المتحدة ، أما الخسارة القطاعية في الهوامش التفضيلية للمنتجات المعنية فتتباين من سوق لآخر (أكثر من 4 نقاط مئوية في الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمنتجات الزراعية الاستوائية ، و 7.3 نقطة في كندا للمنسوجات والملابس ، و 25.5 نقطة في اليابان بالنسبة للجلود والأحذية ... الخ ، (أنظر الجدول) .

وحتى بعد إلغاء حصص اتفاقية الألياف المتعددة ستظل البلدان النامية تواجه رسوماً جمركية كبيرة على صادراتها من المنسوجات والملبوسات بسبب بعض الحدود القصوى للتعريفة الباقية (وهي الرسوم الجمركية التي تبلغ 15% فأكثر) ، إذ تشير تقديرات البنك الدولي بأن السماح الكامل لصادرات نسيج البلدان النامية بالدخول إلى أسواق الولايات المتحدة ، وكندا واليابان ، مثلاً ، سوف يؤدي إلى زيادة إجمالي صادراتها بحوالي 5% و 10% و3% إلى تلك البلدان ، (على التوالي) .[104]

جدول يبين متوسط التآكل في الهوامش التفضيلية للواردات من أقل البلدان نمواً في أسواق منطقة المجموعة الرباعية

(نقاط مئوية ونسب مئوية)

المنتجات	كندا				الاتحاد الأوروبي				اليابان				الولايات المتحدة			
	أ	ب	ج	د%	أ	ب	ج	د%	أ	ب	ج	د%	أ	ب	ج	د%
جميع المنتجات التفضيلية	11.6	3.4	8.2	71	11.3	8.4	2.9	26	8.2	5.4	2.8	34	4.6	2.3	2.3	50
المنتجات الزراعية (غير الاستوائية)	16.7	10.7	6.0	36	13.3	9.5	3.9	29	9.4	3.5	5.9	63	3.2	1.5	1.7	54
المنتجات الزراعية (الاستوائية)	5.0	3.2	1.8	36	9.3	5.1	4.2	45	6.5	4.2	2.3	35	5.5	3.3	2.2	39
المنتجات الاستوائية (غير الزراعية)	13.9	9.0	4.9	35	4.8	4.2	0.7	13	9.6	5.6	4.0	42	4.5	0.7	3.8	84
المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية	10.2	0.0	10.2	100	16.5	12.7	3.7	23	6.9	4.7	2.2	32	2.4	1.8	0.6	23
المنسوجات والملابس	19.9	12.6	7.3	36	12.4	10.5	1.8	15	10.4	7.5	2.9	28	6.1	4.5	1.6	26
الجلود والأحذية	10.7	7.0	3.7	34	6.3	5.3	0.9	15	59.8	34.3	25.5	43	4.1	2.8	1.3	32
منتجات صناعية أخرى	11.5	6.7	4.8	42	7.2	4.0	3.1	44	4.3	1.1	3.2	75	5.4	2.6	2.8	51

- المصدر : الاونكتاد ، نظام المعلومات الخاص بتدابير مراقبة التجارة ، تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي .

. TD / B/WG . 8 / 3, P . 8

- توضيحات :

(أ) الهامش قبل التخفيضات في تعريفات الدولة الأكثر رعاية .

(ب) الهامش بعد التخفيضات في تعريفات الدولة الأكثر رعاية .

(ج) الخسارة في الهامش (نقاط مئوية) .

(د) النسبة المئوية في تآكل الهامش التفضيلي .

4- قصر مدة ما يمكن تسميته بـ " المهلة الزمنية " المسموح بها للانتهاء من ترتيبات الفترة الانتقالية للدول النامية والأقل نمواً ، في ظل غياب الموارد والمقومات المؤسسية والإنتاجية ... (كما سبق إيضاحه) .

والحقيقة أن تلك المهلة ، حتى وإن طال أمدها ، مع استمرار بقاء أوضاع أقل البلدان نمواً كما هي عليه - وهو الأرجح - ، فلن تغير من الأمر شيئاً ، بدون وقفة جادة ومسؤولة من قبل الدول المتقدمة والهيئات الدولية المعنية للتعاون مع بلدان هذه الشريحة في معالجة معوقات وإشكاليات التنمية المستعصية.

5- تشير بعض دراسات الاونكتاد إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجهها البلدان الساعية للانضمام ، وأغلبها من البلدان الأقل نمواً ، خلال عمليات التفاوض من اجل الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية ، وخلال مساعيها للاستفادة من بعض الأحكام الخاصة والتفضيلية المنصوص عليها في اتفاقات " WTO " ، من حيث الشروط التي تفرض عليها ، وطبيعة الالتزامات الخاصة بنفاذ السلع والخدمات إلى الأسواق ، بصورة لا تتناسب مع مستويات التنمية في هذه البلدان ، إذ تواجه عملية التفاوض للحصول على مراحل انتقالية ملائمة مقاومة كبيرة من جانب الدول المتقدمة ، كما أن البلدان الساعية للانضمام مطالبة بقبول مستوى من الالتزامات يتجاوز ما تعهد به أعضاء منظمة التجارة العالمية الأصليون ، أو ما هو منصوص عليه في اتفاقات المنظمة نفسها ، في ميادين الزراعة والخصخصة والتعريفات الجمركية المفروضة على الواردات ، والقبول كذلك بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف ، وعلاوة على ذلك فإن هذه البلدان تخضع لمطالب كثيرة لتحرير عملية النفاذ إلى الأسواق من السلع والخدمات ، وهي الأهم ، الأمر الذي لا يتفق مع احتياجاتها التنموية الحالية ، إضافة إلى ما لوحظ بأن التعامل مع البلدان الساعية للانضمام يتم ، وفي كثير من الأحيان ، وفقاً لاعتبارات سياسية ،[105] وأقرب الأمثلة على ذلك ، الشروط

الإضافية ، أو ما تسمى بـ " الشروط المزيدة " التي تفرضها المنظمة على انضمام المملكة العربية السعودية وبعض الدول ، وما تشترطه لقبول عضوية الصين ، إلى جانب الشروط التجارية المزيدة ، من ضرورة مراعاة الحريات العامة ومبادئ حقوق الإنسان ، وكذلك رفض قبول الجامعة العربية كعضو مراقب بتشدد وفيتو أمريكي إسرائيلي في مؤتمر الدوحة (نوفمبر 2001) ، رغم وجود 28 منظمة تمثل دول وهيئات تتمتع بالعضوية المراقبة ، كذلك رفض طلب فلسطين بالتفاوض على الانضمام إلى WTO ... الخ .

أما السلبيات الأخرى المتوقع تأثيرها على بعض القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية والأقل نمواً ، فتتمثل أهمها في :-

1- تجارة النفط والمنتجات البتروكيماوية

لم توضح نصوص الاتفاقات وضعاً محدداً لتجارة النفط ، فقد عُرف بأن تجارة النفط الخام ومنتجاته مستثناة من قواعد الجات ، على اعتبار أنها بمثابة سلعة استراتيجية تدخل في إنتاج جميع السلع الأخرى ، وتخضع أسعاره العالمية لحالة العرض والطلب في الأسواق العالمية . وفي مؤتمر WTO في الدوحة ترددت بعض الأخبار غير الرسمية ، بأن هناك مداولات باتجاه إدخال تجارة النفط ضمن اتفاقية تحرير تجارة خدمات الطاقة ، لتكون تحت مسمى " تجارة الخدمات النفطية " ، في حين تؤكد بعض التفسيرات وإشارات متفرقة لمنظمات دولية ، منها " الاسكوا " ،(106) بأن هناك تصريحات رسمية وقرارات صادرة عن منظمة التجارة العالمية تعتبر تجارة النفط الخام خاضعة كأي سلعة أخرى لقواعد الجات ومنظمة التجارة العالمية .

وفي كل الأحوال ، لا شك بأن الأمر أكثر حساسية بالنسبة للعديد من البلدان النامية والأقل نمواً (من ضمنها دولٌ عربية) التي تعتمد اقتصاداتها القومية على إنتاج وتصدير النفط الخام ومنتجاته ، ويبرز على ضوء ذلك الاهتمام بالضرائب العالية التي تفرضها الدول المتقدمة على مصادر الطاقة ، بما فيها ما يسمى بضريبة الكاربون المفروضة على واردات النفط وتصل نسبتها في بعض الدول المتقدمة إلى 70% ، إذ تتحايل الكثير من الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية بفرض هذا النوع من الضرائب وغيرها ، معتبرة إياها ضرائب محلية ، على الرغم من أنها في حكم التعريفات الجمركية المقنعة التي يمتد أثرها السلبي إلى الحد من تدفق صادرات النفط من البلدان النامية المنتجة إلى أسواق الدول الصناعية.

ومن ناحية أخرى يشكل هذا النوع من الضرائب – على المدى البعيد – بعض القلق للبلدان المصدرة ، كون جزء منه مخصص لتمويل عمليات تطوير مصادر جديدة أو بديلة للطاقة ، في حين أن العديد من البلدان المنتجة تعتبر عائدات النفط مصدراً أساسياً للموارد ، تعتمد عليه خطط وبرامج التنمية الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بصادرات المنتجات البتروكيماوية من الدول النامية ، والعربية خاصةً ، فالأضرار المحتملة لها قد تكون أكثر حدة ، فبالرغم من أن الاتفاقات الأخيرة ستؤدي إلى تقليص الحواجز في الأسواق ، ما يؤدي إلى زيادة فرص التسويق ، إلا أن البلدان النامية المنتجة ستضطر أولاً إلى إلغاء الإعانات والدعم الممنوح لهذه الصناعات ، ومنه ما يوفر لها من مواد خام أولية بأسعار إسمية أو رمزية . ثانياً ستواجه الدول العربية المصدرة للبتروكيماويات منافسة شديدة في الأسواق العالمية ليس من قبل الدول الصناعية المتقدمة فحسب ، بل من الدول النامية الأخرى ، وبالذات دول شرق آسيا كالصين وكوريا ... وغيرها . أما التحدي الأهم فيتمثل في تطور التقنية التكنولوجية المستخدمة في الصناعات البتروكيماوية ، وهي تقنية تنتجها وتطورها الدول الصناعية المتقدمة ، فهل ستستطيع البلدان النامية ، ومنها عربية ،

تطوير مثل هذه التكنولوجيا ؟ وإذا كانت ستستوردها ، فبأي كلفة ستكون في ظل أحكام اتفاق حماية الملكية الفكرية ؟

2- الآثار على القطاع الصناعي

من المسلم به أن الدول المتقدمة ستحقق فوائد كبيرة ، جراء تحرير التجارة العالمية ، لا سيما وأن منتجاتها الصناعية تتمتع بجودة ومواصفات عالية تمكنها من اختراق الأسواق الدولية والتوسع فيها دون عوائق .

أما بالنسبة للبلدان الأقل نمواً ، فإن تحرير التجارة العالمية لا يعني فقط تحرير الصادرات وإنما تحرير عمليات الاستيراد إلى أسواقها المحلية ، الأمر الذي يتوقع أن تترتب عليه آثارٌ سلبية على الأسواق والمنتجات الوطنية ، وعلى القطاع الصناعي نفسه ، كون الصناعات القائمة مازالت ناشئة وفي أطوار النمو الأولى ، وكون سياسات التنمية الصناعية خلال السنوات الماضية كانت تعتمد على مناخات الحمائية وإحلال الواردات ، وليس على تشجيع الصادرات .

إضافة إلى أن معظم البلدان الأقل نمواً ، وكما هو معروف ، قد تمحور إنتاجها الصناعي – ضمن التقسيم الدولي للعمل – في الصناعات الإستخراجية التي تحتل منذ زمن المساحة الأكبر في هياكلها الإنتاجية والتجارية ، بعكس فروع الصناعة التحويلية التي تمثل هامشاً ثانوياً ومحدوداً ، يفتقر إلى التنوع وإلى القدرة على التصدير .

إن الآثار المتوقعة على صناعات البلدان الأقل نمواً تشمل عدة جوانب أهمها :

- العجز عن المنافسة في الأسواق الخارجية والمحلية على حد سواء .
- زيادة تكاليف الإنتاج والتسويق ، بسبب إلغاء الدعم والإعانات الحكومية المختلفة ، وتزايد أعباء تكاليف العمليات الفنية (الفحص قبل الشحن ، تحسين الجودة والمواصفات ، مصاريف التسويق والترويج ... الخ) .

- الآثار المترتبة على اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة لإمكانات اقتناء التكنولوجيا والتقنيات الحديثة المنتجة في الدول المتقدمة .
- إلا أن المحذور الأكثر إقلاقاً لاقتصادات أقل البلدان نمواً هو في احتمالات انهيار الصناعات المحلية ، وعدم تمكنها من الوقوف أما منافسة المنتجات الأجنبية ، الأفضل جودة والأقل كلفة .

3- الآثار على القطاع الزراعي

أصبح في حكم المؤكد بأن تبعات الالتزام باتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية سيترتب عليه آثارٌ سلبية تشمل البلدان النامية والأقل نمواً ، إذ أن تخفيض الدعم والإعانات الحكومية المقدمة لعمليات إنتاج وتصدير السلع الزراعية – وإن كانت له فوائد نسبية – سيؤدي إلى عواقب اقتصادية سلبية على البلدان النامية والأقل نمواً ، من ناحيتين :-

- كبلدان مصدرة أولاً ، من حيث تآكل الهوامش التفضيلية التجارية التي كانت تتمتع بها البلدان النامية والأقل نمواً ، ضمن الاتفاقات الثنائية مع الدول المتقدمة ، أو من خلال اتفاقية " لومي " ، مما يتسبب في إضعاف قدرتها التنافسية وقدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية .
- وثانياً كبلدان مستوردة للمواد الغذائية ، بالنظر إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، وخاصة المنتجات الغذائية ، نتيجة تخفيض الدعم الزراعي ، وإلى كون معظم البلدان النامية والأقل نمواً تعتبر ضمن ما يسمى ببلدان " مستورد صافي للغذاء " ، الأمر الذي سينعكس سلباً على موازينها التجارية وموازين مدفوعاتها .

وتجمع العديد من الدراسات بأن المنتجات التي يتوقع ارتفاع أسعارها ، هي تلك التي تحظى بحماية كبيرة في البلدان الصناعية المتقدمة ، مثل الحبوب (لاسيما القمح

والأرز والحبوب الخشنة) ، واللحوم ، ومنتجات الألبان والسكر والبذور الزيتية ... وغيرها ،[107] كما تشير إحدى دراسات الأسكوا إلى أن المبيعات المباشرة للمنتجات الزراعية التي تشكل أغلب صادرات البلدان النامية والأقل نمواً تتراجع باستمرار لصالح المنتجات الغذائية المصنعة ، حيث لا تزيد مبيعات المنتجات الزراعية غير المصنعة في الدول المتقدمة عن 20% من مجموع المبيعات الغذائية ، وأن معظم المنتجات الزراعية تصل إلى المستهلك بعد عمليات التصنيع الغذائي (80%) ، مما يؤدي إلى انتقال جزء كبير من القيمة المضافة من عمليات الإنتاج الزراعي إلى عمليات التصنيع الغذائي ،[108] في الوقت الذي يلاحظ فيه بأن الصناعات الغذائية في البلدان النامية والأقل نمواً تتميز بصغر حجم وحداتها الإنتاجية ، واعتمادها على كثافة استخدام العمالة الرخيصة ، كما أن نسبة التصنيع الزراعي في هذه البلدان يتراوح فقط ما بين% 10-20% من إجمالي الإنتاج الزراعي المحلي ،[109] ولا تشكل المنتجات الغذائية المصنعة في أقل البلدان نمواً عامةً سوى 5% من مجموع صادراتها الزراعية ، مقابل 16.6% بالنسبة للبلدان النامية ، و 32.5% في البلدان المتقدمة .[110]

أما فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية فقد قدرت مصادر الأمم المتحدة أن تبلغ الخسارة الكلية ، بسبب تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية ، حوالي 887 مليون دولار سنوياً ، تتحمل مصر الجزء الأكبر منها (172 مليون دولار) ، ثم الجزائر فالعراق والسعودية ... .[111]

وفي هذا الشأن اعترفت الأطراف الفاعلة في الجات بعواقب تحرير تجارة السلع الزراعية على البلدان النامية والأقل نمواً ، وأصدرت قراراً وزارياً بخصوص التدابير المتعلقة بالآثار السلبية التي يمكن أن تنجم على البلدان التي تعتبر مستورداً صافياً للغذاء ، وافقت بموجبه على وضع آليات ملائمة تساهم في تخفيف الآثار المترتبة على

ذلك ، (أنظر الملحق رقم 3) ، وإن كانت حتى هذه اللحظة في حكم القرارات النظرية والعامة التي لم تجد طريقها للتنفيذ .

ومن جهة أخرى ، ستشمل الآثار السلبية أيضاً – وفقاً لاتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية – الحد من استفادة البلدان النامية والأقل نمواً من تقنيات الإنتاج الزراعي ، والأساليب الحديثة لتطوير الإنتاجية الزراعية ، كالبذور والشتلات المحسنة بالهندسة الوراثية ... ، ناهيك عن الشروط الجديدة التي تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها الزراعية ، بحيث أصبحت تشكل عائقاً حقيقياً أمام صادرات البلدان النامية ، مثل المواصفات النباتية ، والشروط الصحية ، وشروط التعبئة والتغليف والنقل ... الخ .

والواقع أن البلدان النامية والأقل نمواً تواجه اتفاقاً مجحفاً وغير عادلٍ ، وتقف أمامها صعوبات متشعبة تمنعها من الاستفادة من اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية ، بسبب الاختلالات في القطاع الزراعي ، كتدني الإنتاجية ، وشحة المياه ، والفجوة التقنية ، والافتقار إلى وسائل وأساليب الإنتاج المتطورة ، وتنويع المحاصيل ... ، في حين أن الدول المتقدمة مازالت مستمرة في عدم تخفيض دعم منتجاتها الزراعية ، مخالفة بذلك اتفاقات أوروجواي ، حسبما اتضح في مناقشات مؤتمر WTO في الدوحة (نوفمبر 2001) ، عندما تفاقمت حدة الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ، وبينه وبين الدول النامية من جهة أخرى ، ورضوخ المؤتمر لإصرار الدول الأوروبية على " التخفيض التدريجي المريح للدعم الزراعي " .

4- الآثار على قطاع الخدمات

تختلف الآثار المتوقعة على البلدان النامية والأقل نمواً ، نتيجة تحرير التجارة العالمية للخدمات ، باختلاف الأوضاع الاقتصادية العامة ، والمستوى القائم لتطور

القطاع الخدمي ، وحسب حجم ونوعية الالتزامات المثبتة في جداول التنازلات التي تعهدت بها كل منها تجاه WTO .

وكما بين الاتفاق ، فإن تحرير تجارة الخدمات يشمل جوانب عدة ، كالخدمات المالية ، وخاصة خدمات البنوك ، والأسواق المالية ، وشركات التأمين ، وخدمات السياحة والمكاتب الهندسية ، والنقل والاتصالات ، وانتقال الخبرات من الأشخاص الطبيعيين ، وخدمات الصحة والتعليم ... الخ ، إلا أن أهمها وأكثرها حساسية على أوضاع الاقتصادات النامية هي الخدمات المصرفية والمالية ، وإلى حدٍ ما شركات التأمين التي ستؤدي عمليات تحريرها إلى آثار سلبية ، من حيث عجزها عن المنافسة ، والوقوف أمام التكتلات المالية والمصرفية العالمية ، داخلياً وخارجياً . فالدول النامية ستكون مضطرة إلى فتح أسواقها للمؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية ذات الخبرة والكفاءة العالية ، وبعضها من المصارف الضخمة التي تنتشر فروعها في مختلف أنحاء العالم ، وما ينتج عنه فقدانها لجزء هام من أسواقها وعملياتها ، وتراجع هامش أرباحها .

كما ستمتد آثار ذلك إلى الإخلال بالدور الذي يفترض أن تضطلع به المؤسسات المصرفية الوطنية في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات المحلية ، وإلى تسهيل هجرة رؤوس الأموال إلى الأسواق المالية للدول الصناعية المتقدمة التي تعتبر أكثر أماناً وفائدة .

ان تحرير الخدمات المالية بالنسبة للبلدان النامية يعني تقليص دور الحكومات في توجيه هذه الخدمات لصالح عمليات وجهود التنمية الاقتصادية ، كما قد يكون له آثارٌ سلبية على السياسات النقدية والإئتمانية للبلدان النامية ، نظراً لأن الفروع المصرفية الأجنبية فيها تمثل للسياسات الاستثمارية المركزية للشركات والمؤسسات المصرفية " الأم " ، دون مراعاة احتياجات التنمية ومتطلبات الاستقرار

المالي والاقتصادي في البلدان النامية ، التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة التوسع النقدي ، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم ، وأحياناً أخرى إلى سياسات انكماشية تحجم فيها البنوك الأجنبية أو فروعها عن إقراض المشاريع المحلية ، وتفضيلها تحويل الأرباح ورؤوس الأموال لاستثمارها في الخارج ، ما يفضي إلى حرمان برامج التنمية الوطنية من الموارد اللازمة . ناهيك عن أن حرية تنقُّل رؤوس الأموال ، وتدفقها أو نزوحها دون ضوابط ، وما يشمله ذلك من فتح المجال واسعاً للمضاربات المالية على المستوى الدولي ، سيعرض اقتصادات العديد من الدول إلى مخاطر عديدة ، وصدمات متوقعة ، بل يمتد الأثر إلى الاقتصاد العالمي، كما حدث خلال أزمة المكسيك (94-1995) ، وأزمة دول جنوب شرق آسيا في 1997 ، وما شهدته روسيا عام 1998 ... ، عندما انعكس ذلك على تفاقم عجز الحسابات الجارية في تلك البلدان ، وارتفاع معدلات التضخم ، وتدهور أسعار الأسهم والسندات الحكومية المحلية ، وانخفاض احتياطات مصارفها المركزية، وموجة من الإفلاسات ... ، وانتقال تلك الآثار إلى اقتصادات مجاورة أو ذات علاقة ، بما يشكله ذلك من مخاطر على الأسواق المالية الناشئة ، وعلى اقتصادات البلدان النامية والأقل نمواً ، الأكثر عرضة لتبعات هذه الظاهرة .

وهو ما يفسر حالة التردد والحذر للعدد المحدود من الدول النامية التي وقعت على اتفاق تجارة الخدمات ، ومنها دول عربية وافقت على الالتزام بتحرير القليل من فروع قطاعاتها الخدمية ، بعد أن بذلت محاولات كبيرة للاستفادة من الحد الأقصى للاستثناءات والمعاملة التفضيلية المتاحة ، حسب الجدول التالي :-

جدول بالفروع الخدمية التي التزمت بتحريرها الدول العربية أعضاء (WTO)

الدول الأعضاء	فروع الخدمات المفتوحة في إطار اتفاق الخدمات(*)
الإمارات العربية المتحدة	بعض خدمات الأعمال ، والبريد السريع ، والإنشاءات ، والبيئة ، والخدمات المالية ، والسياحة .
البحرين	التأمين وإعادة التأمين .
قطر	بعض الخدمات المهنية (من بينها الاستشارات الهندسية ، والخدمات الطبية ، البحوث والحاسوب) والبريد ، والإنشاءات والبيئة ، والخدمات المالية ، والسياحة .
الكويت(**)	الأعمال ، والإنشاءات ، والخدمات الهندسية ، والخدمات البيئية ، والخدمات الصحية والاجتماعية ، والسفر والسياحة .
مصر	الإنشاءات والخدمات الهندسية ، والسياحة والسفر ، والخدمات المصرفية ، وسوق المال ، والتأمين وإعادة التأمين ، والنقل البحري والخدمات المساعدة .
موريتانيا	غير متوفرة حيث أن الدول الأقل نمواً أعطيت فترة زمنية أطول لتقديم التزاماتها ولهذا لم تتضمن نتائج المفاوضات التزامات تلك المجموعة .
المغرب	بعض خدمات الأعمال ، الاتصالات ، الإنشاء والهندسة ، الخدمات البيئية ، المصارف ، التأمين وإعادة التأمين ، السياحة وخدمات السفر ، بعض مجالات النقل .
تونس	المصارف ، التأمين وإعادة التأمين ، السياحة وخدمات السفر

(*) من المهم العودة إلى جداول الالتزامات في الخدمات ، لتحديد أنواع الفروع الخدمية المحررة ، والشروط الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية .

(**) قدمت الكويت جداول إضافية في الخدمات المالية (المصارف) .

المصدر : . E / ESCWA / 19 / 6 , 16 March 1997 , P . 19 .

أنظر كذلك : محسن هلال ، اتفاقات " منظمة التجارة العالمية " و " منطقة التجارة العربية الحرة " ، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 2000 ، ص 42 .

ومن جانب آخر ، هناك بعض أنواع الخدمات التي تتمتع البلدان النامية فيها بميزة نسبية ، كخدمات السياحة ، وهي – باستثناء عدد محدود من البلدان – آخذة

في التناقص بسبب التقلبات السياسية وحالات عدم الاستقرار . إضافة إلى الخدمات المهنية وتنقل الأشخاص الطبيعيين التي كان من الممكن تحقيق استفادة كبيرة من تحريرها ، لولا رفض الدول المتقدمة إدراجها في جداول المناقشات ، وحصر مسألة الانتقال للعمل على شريحة الخبراء والمستشارين وشاغلي المناصب الإدارية العليا فقط دون العمالة العادية .

5- الآثار المترتبة على اتفاق الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية

حيث تكمن الأهمية الاقتصادية للاتفاق بالنسبة للبلدان النامية والأقل نمواً في احتياج عمليات التنمية إلى التقنيات التكنولوجية الحديثة ، وإلى نتاجات الأبحاث العلمية ، وخاصة في المجالات الزراعية والصناعية التي أصبحت محدداً أساسياً للقدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء ، وبالتالي زيادة أعباء التنمية نتيجة لارتفاع تكاليف شراء التكنولوجيا الحديثة ، واستخدام الاختراعات والأسماء والعلامات التجارية وحقوق البرمجيات ... مما ينعكس حتماً على اقتصاداتها وعلى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ، وهنا يتضح بأن الدول النامية التي حققت بعض الفوائد والدخول قبل الاتفاق ستكون ملزمة – طبقاً للاتفاق – بتحويل ما كان يمكن لها أن تحققه فيما بعد إلى الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها العملاقة المتعدية الجنسية صاحبة تلك الابتكارات والأسماء والتكنولوجيا المتطورة .

إن الهوة واسعة ومؤكدة بين ما ستجنيه الدول المتقدمة من مكاسب – وهي مشروعة من الناحية القانونية – وبين ما يمكن أن تخسره البلدان النامية والأقل نمواً ، فمعظم الابتكارات التقنية الحديثة والاختراعات ، ونتاجات الأبحاث العلمية في مختلف المجالات الصناعية ، والزراعية ، والبيولوجية ، والهندسة الوراثية للنبات والحيوان ، وفي مجال الإلكترونات وغيرها...هي من صنع وإنتاج دول العالم المتطور ،أما البلدان النامية والأقل نمواً فليست سوى مستوردٍ ومستهلكٍ صافٍ لها.

إن حماية حقوق الملكية الفكرية يعود بالنفع على الدول الصناعية المتقدمة ، بينما البلدان النامية لا تعدو أن تكون مستورداً صرفاً للتكنولوجيا ، فعلى سبيل المثال قُدرت المكاسب التي سوف تجنيها الولايات المتحدة من صافي التحويلات إليها ، وفقاً لاتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، بما قيمته 5.7 مليار دولار ، وعوائد أخرى ضخمة يتوقع أن تتلقاها أيضاً كل من ألمانيا والسويد وسويسرا ... وغيرها .

وعلى النقيض من ذلك ، يتوقع أن تتحمل البلدان النامية تحويلات صافية صادرة تصل إلى430 مليون دولار بالنسبة للهند ، و 434 مليون دولار تتحملها كوريا ، و 481 مليون دولار المكسيك ، و 1.7 مليار دولار البرازيل ... الخ .[112]

ويرى البنك الدولي بأن حماية حقوق الملكية الفكرية المفرطة في صرامتها قد تؤدي إلى خسائر اجتماعية جراء السلوك الاحتكاري ، وقد تعرقل انتشار المعرفة ، ففي البلدان النامية يجري بناء المعرفة أساساً عن طريق الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية وتقليدها ونشرها ، أكثر مما يجري عن طريق إجراء البحوث المحلية ، بل أن تجارب التنمية الناجحة لبلدان شرق آسيا في مراحلها المبكرة ، قد تحققت في ظل نظم ضعيفة لحقوق الملكية الفكرية ، وتوافر منظومات تتيح فرص الحصول على التكنولوجيا ونشرها .[113]

ومن العواقب شديدة التأثير أيضاً على البلدان النامية والأقل نمواً ما يتعلق بالقطاع الزراعي الذي يشكل القطاع الرئيس في اقتصاداتها وما قد تواجهه من صعوبات في إمكانات توفير واستخدام المدخلات الزراعية المتطورة كالبذور والشتلات والسلالات الحيوانية من الأصناف المحسنة ووسائل التقنية الحديثة ، مما يؤثر سلباً على التنمية الزراعية وكفاءتها الإنتاجية ، وربما على تحقيق الأمن الغذائي.

كذلك الأمر بالنسبة لصناعة الأدوية التي تتسم منتجاتها بمرونة طلب سعرية منخفضة جداً ، فليس سراً بأن كافة البلدان الأقل نمواً وأغلب الدول النامية ، ومنها

الدول العربية ، لا تمتلك أي منها صناعة دواء وطنية 100% ، وما تقوم به هو عملية توليف لتركيبات كيميائية مبتكرة أصلاً في الغرب أو في الدول المتقدمة ، أي أن صناعة الدواء في البلدان النامية تتم دون الإسهام في أبحاث التركيبات الدوائية والمستحضرات الصيدلية .

إن ما يؤخذ على هذه الاتفاقية هو اشتمالها على حماية طريقة تصنيع المادة ، وعلى المنتج النهائي ، إضافة إلى تمديد فترة الحماية إلى عشرين عاماً بدلاً من عشر سنوات ، ناهيك عن الآثار غير المباشرة الناجمة عن أعباء وأنماط نقل تكنولوجيا الصناعة الدوائية ، مما يعني تراجع الصناعات الدوائية الوطنية في البلدان النامية ، واقتصار مهمتها على صناعة الأدوية القديمة التقليدية التي انتهت فترة حمايتها ، مقابل تزايد نفوذ شركات الأدوية العالمية ، وارتفاع أسعار منتجاتها التي لا يقوى عليها المستهلكون في الدول النامية ، وخير مثال على ذلك الخلافات الحادة التي سادت مناقشات الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة ، وموافقة الدول المتقدمة على مضض ، وسماحها للبلدان النامية بتصنيع بعض أنواع الأدوية لمواجهة ثلاثة أمراض محددة هي الإيدز والسل والملاريا .

ووفقاً للأونكتاد ، بأن البلدان النامية ستواجه خسائر ، ليس فقط مقابل التكنولوجيا المستوردة ، بل أيضاً مقابل التكاليف الإدارية الضرورية لإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية ملموسة ... ، كما أنه ليس بمقدور أي دولة عدم الالتزام بهذه الاتفاقية ، أو عدم الوفاء بالتزاماتها ، حيث تقوم منظمة التجارة العالمية بالتعاون – حسب الاقتضاء – مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ووكالاته المنتسبة ، بما من شأنه تحقيق ترابط أكبر في إقرار السياسات الاقتصادية العالمية .(114)

لا شك بأن وطأة الآثار السلبية ثقيلة على البلدان النامية ، جراء هذا الاتفاق ، ولكن ألا يجوز من حيث المبدأ للبلدان المتقدمة حماية اختراعاتها ومبتكراتها وملكيتها الفكرية التي أنفقت عليها واستثمرت فيها أموالاً طائلة ؟

الحقيقة أن حماية الملكية الفكرية من عمليات " القرصنة " والتزييف والتقليد وسرقة حقوق الآخرين التي تفشت في السنوات الأخيرة مسألة ضرورية ومشروعة من الناحية القانونية البحتة ، لكنه وبالمقابل - كما تطرقت إليه بعض الكتابات - لماذا لا يُنظر إلى المسألة من الناحية الإنسانية ومن نفس مبدأ تحرير التجارة ، إذ أنه من الممكن جداً أن يفهم الأمر من وجهة نظر معاكسة تماماً ، وهي أن الاختراع ، أياً كان ، هو نتيجة تراث إنساني عام يفترض أن يكون الانتفاع به متاحاً للناس جميعاً ، أو أن حرمان بعض الناس وبخاصة إذا كانوا ينتمون إلى البلاد الأقل دخلاً من استخدام ثمرات التقدم التكنولوجي في البلاد الأكثر تقدماً ، ينطوي على موقف غير إنساني ، أو أن احتكار الأفكار أكثر مدعاة للاعتراض من احتكار السلع ، إلى غير ذلك من المواقف ووجهات النظر التي قد لا تقل جاذبية من الناحية الأخلاقية عن الموقف المناصر لحماية الملكية الفكرية .[115]

ومع ذلك ، فالواضح جداً أن هامش الدعوات الأخلاقية والإنسانية العادلة أضيق بكثير من مساحة المفاهيم المجردة وعلاقات المصالح في النظام الجديد للتجارة الدولية .

6- آثار متوقعة على الإيرادات الحكومية من الضرائب والجمارك

من الآثار الأخرى الناجمة عن عمليات تحرير التجارة العالمية ما قد تفقده الدول من إيرادات جمركية ، وخاصة البلدان النامية والأقل نمواً التي قد تعاني ، نتيجة التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية ، من تفاقم حدة العجز المالي ، وعدم تنامي إيراداتها في موازناتها العامة ، لتغطية نفقاتها المتزايدة .

وقد يقول البعض إن الزيادة المتوقعة في حجم الواردات قد تعوض تخفيض التعريفات الجمركية ، لكن ذلك سيكون مقصوراً على بعض البلدان ولن يشملها جميعاً ، إضافة إلى ما سيترتب عليه جراء تزايد الواردات من آثار على موازين المدفوعات ، واضطرار الحكومات إلى البحث عن مصادر إيرادات أخرى بفرض أنواع جديدة من الرسوم والضرائب على الأفراد والمشروعات ، مما يتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج ، وزيادة صعوبات المنافسة في الأسواق .

هناك آثارٌ سلبية أخرى غير مباشرة تتمثل في ما يمكن أن تفقده الحكومات من إيرادات ضريبية نتيجة لأنواع جديدة من المعاملات التجارية والمالية ، وهي آثار تشمل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وإن كانت أكثر وطأة على البلدان النامية والأقل نمواً التي تفتقر إلى الأجهزة والوسائل الإدارية والفنية الحديثة ، القادرة على مواكبة تقنيات وتطورات التجارة العالمية ، إذ يرجح أن تؤثر العولمة الاقتصادية وما يتبعها من اندماج دولي ، وتطورات تكنولوجية سريعة ومتلاحقة ، على قدرة الدول على تحصيل إيراداتها الضريبية والجمركية ، فبالرغم من الزيادة الملحوظة في حاصلات الدول من الإيرادات الضريبية والجمركية خلال العقدين الأخيرين ، إلا أن العديد من المحللين ، ومنهم خبراء في صندوق النقد الدولي ، يرون أن هناك أضراراً كبيرة تهدد البنيان الضريبي ، بوجود ما يمكن تسميته بـ "النمل الأبيض الذي ينخر في أساسات النظم الضريبية " ، والذي يعتبر جزءاً من "النظام الإيكولوجي " المتطور للعولمة ، وأهم أنواع هذا " النمل الأبيض ":- (116)

أ. التجارة بين الشركات من خلال المعاملات الإلكترونية (الانترنيت) التي تسارعت كثيراً وتيرة نموها في الآونة الأخيرة ، وبلغت في 1999 ما يزيد على 150 مليار دولار ، ويتوقع ارتفاعها إلى 3 تريليونات دولار قبل حلول عام 2003م . إذ ستواجه السلطات الضريبية تبعاً لذلك تحديات كبيرة نتيجة للتحول من المعاملات الورقية التي تسمح لسلطات الضرائب بتعقب آثار هذه المعاملات ، كالفواتير والإثباتات المستندية المختلفة ، وللتحول في إمكانية الحصول على الكثير من المنتجات والخدمات كالموسيقى والصور الفوتوغرافية والاستشارات المالية والطبية والتعليمية ...الخ ، عبر شبكات الانترنيت ، مما سيصعب كثيراً من تحديد نوع وحجم الخدمة المقدمة ، وكذا المؤسسة أو الجهة التي يفرض عليها دفع الضرائب والرسوم المستحقة.

ب. استخدام النقود الإلكترونية أو البطاقات الإلكترونية التي ستحل تدريجياً محل النقود الحقيقية في معاملات الأفراد ، وفي دفع المستحقات وتسوية الحسابات، مما يشكل صعوبة إضافية للسلطات الضريبية .

ج. المعاملات التجارية داخل الشركات متعددة الجنسية التي تنتشر نشاطاتها في الكثير من دول العالم ، واحتمال إساءتها استخدام " أسعار التحويل " ، بما في ذلك القروض المتبادلة في ما بينها ، وتحديد قيمة العلامات التجارية وبراءات الاختراع ... ، ومحاولات التلاعب في الأسعار لنقل الأرباح من أوعية عالية الضريبة إلى أخرى منخفضة .

د. المراكز المالية خارج الحدود التي زادت أهميتها كقنوات للاستثمارات المالية ، مثل شركات الأعمال الدولية ، واتحادات شركات إدارة الأموال الخارجية التي تقدر ودائعها بما يتجاوز 5 تريليونات دولار ، دون معرفة السلطات الضريبية لحجم أرباحها المحققة ، في حين ترى الأمم المتحدة بأن هذه الهيئات غالباً ما تستخدم في عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي.

هـ .هناك أنواع أخرى من " النمل الأبيض " تتمثل في ما يسمى " بالمشتقات المصرفية وصناديق التحوط والحماية " ، حيث يعمل كثير من هذه الصناديق من مراكز مالية خارج الحدود التي يصعب فيها تحديد الأطراف المستفيدة أو طبيعة المعاملات أو مجالات الاختصاص ،كما أن من تبعات استخدام الوسائل المالية المعقدة كالمشتقات المصرفية ، إمكانية استخدامها في عمليات التهرب الضريبي .

و. ونوع آخر أيضاً من " النمل الأبيض " هو تنامي الأنشطة التي يقوم بها الأفراد من ذوي المهارات الرفيعة خارج الدول التي يقيمون بها ، فغالباً ما تسمح لهم هذه النشاطات بالإبلاغ عن أرباحهم الخارجية بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية، أو عدم الإبلاغ عنها بالمرة . في الوقت ذاته ، يتزايد عدد الأفراد الذين يستثمرون مدخراتهم في الخارج بطرق تمكنهم تجنب دفع الضرائب .

7- الآثار المترتبة على الشرط الاجتماعي

إن الشرط الاجتماعي هو عبارة عن مجمل معايير العمل الدولية التي تضمنتها قرارات واتفاقات منظمة العمل الدولية ، المتمثلة في الحقوق الأساسية للعمل ، من حيث حظر العمل الجبري والتمييز في المعاملة ، وظروف العمل ، والضمانات الاجتماعية والصحية ، والحد الأدنى للأجور ، وساعات العمل ، والإجازات ، وحماية المرأة العاملة ، وحظر تشغيل الأحداث والمساجين والعمال المسنين ، وأحكام التعامل مع العمالة المهاجرة والفئات الخاصة ... الخ .

ورغم أن كل دول العالم مجمعة على عدالة هذه المبادئ ، إلا أن الملفت للنظر هو في أساليب ومحاولات توظيفها من قبل أقطاب العالم المتطور ، فبعد أن حققت الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تنميتها دون مراعاة تلك المعايير ، أصبحت الآن تستغلها وترفعها كورقة ضغط بين الحين والآخر أمام منتجات البلدان النامية والأقل نمواً ، إما بهدف الحد من

صادراتها من السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية كالنسيج والملبوسات والأحذية والجلود والسجاد والمنتجات الزراعية ... وغيرها ، أو بغرض المناورة ومقايضتها بأوراق أخرى في يد البلدان النامية ، وأقرب مثال على ذلك ما حدث في مؤتمر "WTO " في الدوحة عندما رفعت أمريكا سلاح الشرط الاجتماعي لترغم الهند على التنازل عن مطالبها بإزالة العوائق التي تقف أمام صادراتها من المنسوجات إلى الأسواق الأمريكية .

لقد تكررت محاولات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي استخدام هذه الورقة لإدراجها ضمن جداول أعمال الجولات والاجتماعات التفاوضية ، بما فيها اجتماعات سنغافورة وسياتل والدوحة ، دون أن تلقى تجاوباً كافياً من بقية الدول، وخاصة من قبل البلدان النامية والأقل نمواً التي اعتبرت ذلك تحايلاً واضحاً لاتخاذ إجراءات حمائية تعوق حرية التجارة ، على اعتبار أن ذلك سيؤثر سلباً على المنتجات التصديرية التي تمتلك فيها البلدان النامية ميزة نسبية ، تتمثل في انخفاض تكلفة عنصر العمل ، بل أن فرض الشرط الاجتماعي وربطه باتفاقيات التجارة العالمية يمكن أن يجد له تفسيراً ضمن أحكام سياسات الإغراق والمنافسة غير الشريفة ، ما يترتب عليه مواجهة البلدان النامية عقوبات تجارية واقتصادية محتملة .

إن البلدان النامية تعارض بشدة ربط معايير العمل " الشرط الاجتماعي " بالعمليات التجارية ، وتعتبره سلاحاً خطيراً قد يهدد مصالحها التجارية والاقتصادية ، لما من شأنه وضع عقبات أمام صادراتها إلى العالم الخارجي ، كونها تعاني – نتيجة لظروف الفقر والتخلف – من الإخلال بمعايير الحقوق الأساسية للعمل ، كتدني مستوى الأجور ومستوى الضمانات ، وارتفاع نسبة تشغيل الأحداث التي تقدر مصادر الأمم المتحدة أعدادها بـ200 مليون من العاملين الأحداث ،[117]

يتوزعون على مختلف بلدان العالم النامي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كالهند ، والبرازيل ، وفي بعض البلاد العربية كاليمن والسودان ومصر وغيرها .

وفي الوقت ذاته ، نجد بالمقابل أن الدول المتقدمة تحرص كثيراً على استقطاب العقول والكفاءات المؤهلة من البلدان النامية ، وتمنع - كما سبقت الإشارة - دخول العمالة العادية ، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة البلدان النامية مرتين ، الأولى بتسرب الأدمغة ورأس المال البشري ، والثانية في ما كان لها أن تحصل عليه من عائدات وتحويلات العمالة المهاجرة .

8- آثار متوقعة على اتفاق المشتريات الحكومية

بالرغم من أن اتفاق المشتريات الحكومية مازال اختيارياً ولا يلزم سوى الأطراف الموقعة عليه ، وبالرغم من قلة الدول النامية المنضمة إليه بسبب اختلال التوازن بين حجم التزاماتها وما يمكن أن تحصل عليه من فوائد ، إلا أنه يتوقع - نتيجة لضغوط الدول المتقدمة - إدراجه ضمن الاتفاقيات الملزمة لجميع أطراف منظمة التجارة العالمية خلال الجولات التفاوضية القادمة ، الأمر الذي سيعني تحرير البلدان النامية والأقل نمواً لمشترياتها الحكومية ، وإخضاعها للمناقصات الدولية ، لتصبح بعد ذلك كل احتياجات الحكومات المركزية والمحلية ، ومشاريع البنى التحتية من التجهيزات والمعدات الثقيلة والخفيفة ، ووسائل التقنية ، إلى الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية والثانوية بمختلف أنواعها ، خاضعة للمنافسة العالمية .

ومن دون شك ، أن الفوز بتلك المناقصات سيكون من نصيب طرف الدول المتقدمة وحدها وعلى حساب العروض المحلية ، مقابل عجز البلدان النامية والأقل نمواً والموردين الوطنيين فيها ، عن خوض منافسات من هذا القبيل ، أي على المشتريات الحكومية ، وتعذر إمكانيات نفاذ سلعها - وهي محدودة - إلى الأسواق العالمية والمحلية على حد سواء .

تحرير التجارة والنمو الاقتصادي

إن المبدأ الأساس لانطلاقة اتفاقيات الجات ، ولتبريرات العديد من الأطراف ومنظمات التمويل الدولية بالنسبة لسياسات التحرير التجاري تتمثل في الاعتقاد بما يمكن أن يحققه تحرير المعاملات التجارية من دفعة قوية لتزايد النمو الاقتصادي ، واعتبار تحرير التجارة شرطاً أساسياً ومحركاً للنمو والتنمية الاقتصادية .

وقد يكون في ذلك جزء كبير من الحقيقة ، لكنه وبالمقابل ، أليس الأصح أن زيادة النمو الاقتصادي المتسارع هو الذي أدى إلى البحث عن مزيد من الأسواق ، وتوسيع نطاق التجارة الخارجية ؟ ، أي أن النمو الاقتصادي هو المحرك والحافز للنمو والتطور التجاري .(118)

واتجاه ثالث يرى أن بين المعادلتين السابقتين علاقة ارتباط متبادلة ، فالنمو الاقتصادي قد يكون سبباً لاتساع التجارة ، وفي نفس الوقت قد يكون التطور التجاري أيضاً سبباً لزيادة النمو الاقتصادي ، الأمر الذي شبهه أحد الاقتصاديين ، بالقاعدة الاقتصادية المعروفة : " إن الطلب يخلق العرض ، ولكن من الصحيح أيضاً أن العرض يخلق الطلب " .(119)

وأياً كانت طبيعة هذا الجدل واستنتاجاته ، فلن يغير شيئاً من الواقع الجاري لعمليات تحرير التجارة العالمية والالتزام بضوابط وأحكام WTO ، والتبعات الناجمة عنها ...، إلا أن الحقائق تثبت أن الدول الصناعية المتقدمة والبلدان النامية الصناعية لم تصل إلى ما وصلت إليه من تطور هائل بسبب فتح أسواقها وإنما بفضل ما اتبعته من سياسات حمائية ودعم حكومي للكثير من المنتجات ، واضطلاع الدولة بأدوار تنظيمية وقيادية في اقتصاداتها ، ولو في مراحل معينة ، كما جرى في دول الاتحاد الأوروبي ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، ودول نمور شرق آسيا ، وحتى الصين ، والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية السابقة ... ، جميعها اتخذت

ومازالت سياسات حمائية لمنشآتها ومنتجاتها الوطنية ، الزراعية والصناعية ، ولم تتحمس للمرحلة اللاحقة (مرحلة التحرير التجاري) إلا بعد استكمال مراحل إنشاء وتطوير البنى التحتية ، وخلق قاعدة اقتصادية إنتاجية وتصديرية واسعة ، لتشكل دافعاً قوياً وأكيداً لعمليات التنمية .

كما أن الدول المتقدمة بعد أن استكملت تدعيم إنتاجها ومنشآتها ، وأصبحت تلعب أدواراً رئيسة في الأسواق العالمية ، تعمل هذه الدول نفسها على إقناع البلدان النامية والضغط عليها للتخلي عن السياسات الحمائية ، وتحرير أسواقها ، والبدء من حيث انتهت هي ، وإتباع سياسات التحرير التجاري للدول النامية والمتقدمة بشكل متواز ومتكافئ ، (مع استثناءات محدودة ووقتية غير مجدية) ، ومنطق كهذا لا يستبعد أن تؤدي نتائجه إلى أضرار فادحة بالصناعات الناشئة في البلدان النامية والأقل نمواً ، لتتحول ربما إلى الانكفاء على إنتاج المواد الخام الأولية.

ومن جهة أخرى ، فإن النمو الاقتصادي المتوخى حتماً لن يتوزع على الدول الأطراف المحررة تجارتها بالتساوي ، وقد يكون سالباً للبعض ، فهناك دول منتجة ومصدرة ، وأخرى مستوردة بهذا القدر أو ذاك ، وما بينهما بلدان تنتج ولا تصدر، كونها غير قادرة على المنافسة ، أو أن إنتاجها محدود من الأصل ، فأثر النمو هنا سيكون نسبياً من اقتصاد إلى آخر ، ولا شك أن الدول الصناعية المتقدمة القادرة على خوض المنافسة في الأسواق الخارجية ستحقق نمواً اقتصادياً مؤكداً ، وفقاً لمستوى إنتاجها وصادراتها ، إذ أن حرية التجارة تساعد الدول الصناعية المتقدمة في مرحلتها الراهنة بعد أن قطعت أشواطاً كبيرة في عمليات البناء والتنمية، ولما تتمتع به من مستويات عالية في التصنيع والإنتاج ، على عكس البلدان النامية والأقل نمواً التي لم يتحقق لها ما ترجوه من نمو ، قياساً بأوضاعها الحالية ، فبقدر عجزها عن الإنتاج والتصدير وعن المنافسة ، بالقدر نفسه تتعثر معدلات نموها

الاقتصادي ، حيث ما تزال صناعاتها في أطوارها الأولى وتفتقر لمنتجات ذات مواصفات وجودة كافية ، وحيث لا تجد ما تصدره أو ما تنافس به في أسواقها الوطنية والأسواق الخارجية ... ، وبالتالي فإن الاندماج في الأسواق العالمية قبل تهيئة البيت من الداخل ، ودون التعامل الحذر والانتقائي مع مستجدات النظام التجاري العالمي سيؤدي حتماً إلى ما لا تحمد عقباه .

استخلاصات

من الأهمية التأكيد على ما سبق الإشارة إليه ، بأن ما ورد من تحليلات وتوقعات للآثار الإيجابية أو السلبية لتحرير التجارة العالمية ، المقصود بها ما يتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الصناعية ، وهي استنتاجات تمثل اتجاهات عامة لما يتوقع حدوثه ، وفقاً لمعطيات الأوضاع والظروف الاقتصادية القائمة داخل تلك البلدان ، والتطورات العالمية الجارية من حولها . إذ أن تحديد الآثار الصافية – ولو بصورة تقريبية – مازال بحاجة إلى مزيد من الوضوح فيما تتمخض عنه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تطورات ، وفي مدى تنفيذ الدول لالتزاماتها ، وخاصة الدول المتقدمة التي كشف مؤتمر الدوحة (نوفمبر 2001م) ، تقاعسها عن الالتزام باتفاقات أوروجواي ، إضافة إلى ضرورة إجراء دراسات تفصيلية قياسية تأخذ في حساباتها ، إلى جانب المعايير الفنية ، اعتبارات أخرى ، أهمها :-

- طبيعة الأوضاع القائمة للبلدان موضع الدراسة ، من حيث إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والإدارية ، وقاعدتها الإنتاجية – التصديرية ، ومدى تمكنها من تكييف بنائها المؤسسي مع التطورات الاقتصادية والتجارية الدولية .
- تصنيف البلدان النامية والأقل نمواً ، المستهدف دراستها ، إلى مجموعات متجانسة تتوزع عليها جميع الإجراءات والالتزامات المحددة في الاتفاقيات ، وأحكام الاستثناءات والمعاملة التفضيلية المتاحة في نصوص اتفاقيات WTO، بل أن متطلبات الدِقّة تفترض تشخيص الأوضاع الاقتصادية واستخلاص الأثر الصافي لتحرير التجارة الدولية لكل بلد على حده .
- نوع وطبيعة المنتجات التي تتمتع فيها الدول أو الدولة المعنية بميزات نسبية ، وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية والمحلية على حد سواء ، وكذلك وضع الأسواق الخارجية ، الحالية والمحتملة بالنسبة لتلك المنتجات .

إن مجمل الآثار الناجمة عن العولمة الاقتصادية هي بطبيعتها نسبية تتباين وطأتها من بلد إلى آخر ، وتعمل باتجاهين ، اتجاه إيجابي ، وآخر سلبي ، أي أنها قد تمثل لبعض الدول فوائد أكثر وأضراراً أقل ، أو العكس لبلدان أخرى .أما بالنسبة للبلدان النامية والأقل نمواً فقد تستفيد من إمكانية وضع سياساتها التنموية والتجارية نحو سوق عالمية ، ومن التعامل مع بيئة تجارية حرة ، ومما تفرزه أوضاع المنافسة العالمية التي ستشكل حافزاً مهماً لإعادة هيكلة اقتصاداتها ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة والمواصفات لمنتجاتها ... ، لكن الأرجح - في رأي الكثير من المحللين - أن الآثار الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها هي آثار محتملة التحقق ، وقد يتسنى للدول النامية الإفادة منها أو يتعذر ، أما الأضرار والآثار السلبية فاحتمالات تحققها شبه مؤكدة .

إن البلدان النامية والأقل نمواً ، بالرغم من حصولها على بعض الاستثناءات والمعاملة التفضيلية ، إلا أنها ستظل - نتيجة لبنيتها الاقتصادية المتخلفة - في وضع صعب ، وربما لفترة طويلة كما سبق إيضاحه ، وسيظل شبح المنافسة الاقتصادية والتجارية السبب الأهم لحالة تخوفها ، في ظل انعدام التكافؤ ، فالمستفيد الأول وبكل المقاييس هي الدول الصناعية المتقدمة التي عملت على خلق هذا الكيان - WTO - ، وانفردت بتوجيه وصياغة اتفاقياته وسياساته ، وفرضت أمراً واقعاً على البلدان النامية يصعب التمرد عليه ، فلا مناص من الالتحاق والرضوخ للعلاقات التجارية الجديدة ، والسعي إلى التكيف مع جميع المستجدات التي تحددها سلفاً الدول الصناعية المتقدمة ضمن اتجاهات وخيارات محدودة ، ولا يستغرب الوصف الذي أطلقته بعض الكتابات على الجات ، بأنها " نادي الأغنياء " أو " ساحة الأغنياء " ، التي تشكل فيها الدول الصناعية المتقدمة ما يسمى بـ " اللاعبين الرئيسيين " .

كما أن المنافع التي يمكن للدول النامية الاستفادة منها هي في الأصل منافع محصورة في إطار الخيار الوحيد المفروض على الدول النامية ، خيار الانضمام إلى WTO والالتزام باتفاقياتها ، أي أن البلدان النامية والأقل نمواً مضطرة للبحث عما يتاح لها من فوائد ضمن الخيار الوحيد المفروض عليها ، دون أن يكون لها خيارات أو بدائل أخرى لفرص وإمكانات التنمية .

أما ادِّعاء البعض بأن الانضمام إلى WTO هو عملية اختيارية ولا تفرض على أي طرف ، ولم تدفع هذه الدولة أو تلك للانضمام إلى المنظمة قسراً ، وأن من حق أي دولة الانسحاب من عضويتها متى شاءت ... الخ ذلك ، هي ادعاءات مردودة على أصحابها ، فماذا تعني عبارة " اختيارية " عندما تتحول كل عمليات التجارة الدولية ، (هي الآن 95% تقريباً) ، لتصبح ضمن أحكام وقواعد الجات ومنظمة التجارة العالمية وليس خارجها ، وعندما يشرف صندوق النقد والبنك الدوليين على إصلاحات هيكلية لمعظم اقتصادات البلدان النامية والأقل نمواً وتلك التي تمر بمراحل انتقالية ، لتتوافق مع سياسات واتجاهات تحرير التجارة الدولية ، وعندما يصبح خيار التنمية الوحيد لتلك البلدان هو خيار التطور الرأسمالي المتسق مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد بآلياته وصوره القائمة والقادمة .

فإذاً الأمر أصبح إجبارياً وليس اختيارياً ، وإن الدول النامية وغير النامية ، الأعضاء وغير الأعضاء في WTO ، قبلوا أم لم يقبلوا ، ملزمون جميعاً بأحكام وقواعد المنظمة وبالعلاقات التجارية الدولية الجديدة .

وغير صحيح ما يقال بأن الدول العربية أو النامية تتدافع ، وتسارع الخطى للانضمام إلى WTO بهدف الحصول على فرص تنموية محققة أو متوقعة ، إنما الأصح أن أحد الأسباب الرئيسة لعدم التروي في ذلك " التدافع " هو التخوف من تبعات عدم الانضمام وما يمكن تسميته بـ " فخ " الاستثناءات والمعاملة التفضيلية التي تتناقص إمكانية الاستفادة منها بمرور الزمن ، أي تخوف البلدان النامية والأقل نمواً من

تضاؤل ما يمكنها الحصول عليه من شروط انضمام ميسرة ومعاملة تفضيلية كلما تخلفت أو أخرت عملية انضمامها إلى WTO ، ولأن عدم الانضمام في هذه الحالة يعني ببساطة اختياراً للعزلة ولمزيد من الصعوبات الاقتصادية ، فكما قال توماس فريدمان – أحد مروجي العولمة على النمط الأمريكي ، " أنه يتفهم حاجة دول مثل مصر لعدم التسرع – في ادماج اقتصادها – ، لكن عليهم أن يتحملوا النتيجة !!" .(*)

وفي هذا الاتجاه ، من دون شك ، فإن الجدل الدائر لدى البعض في البلدان النامية حول قرار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من عدمه بات محسوماً ، إنما الوجه الآخر لهذا الجدل – وهو الأهم – الذي يفترض استمراره ، يتمثل في كيفية تحسين فرص الاستفادة وتخفيف وطأة الأضرار ، بعيداً عن الآراء الشخصية والميول الأيديولوجية ، بحيث ترتكز مختلف التحليلات والاستنتاجات على الأسس الموضوعية وحتى البراجماتية ، من خلال الانحياز إلى البحث عن الحلول والمخارج ، التي تغلب مصالح البلدان النامية والأقل نمواً .

وبالتالي فإن مجمل التطورات الجارية أصبحت في حكم الأمر الواقع الذي يفرض على البلدان النامية ضرورة الالتحاق بركب العولمة الاقتصادية – برغم قسوتها – ، ليس تقرباً منها ، وإنما للمشاركة من داخلها للتخفيف من حدة الآثار والخسائر المتوقعة ، والسعي ، قدر الإمكان ، للاستفادة من أحكام المعاملة التفضيلية ... ، إلى جانب تذليل التحديات الداخلية في التعجيل بمهام البناء الذاتي وإعادة هيكلة اقتصاداتها ، وتطوير قدراتها الإنتاجية – التصديرية ...

أما ما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً فيخشى أن لا تتمكن ، حتى على المدى ، من تحقيق التكيف الاقتصادي أو الاندماج المطلوب ، بالدرجة التي تعود بالنفع على

(*) توماس فريد مان ، في ندوة أقامتها " المصور " المصرية . أنظر عصام الزعيم ، " اليسار " ، العدد (114) أبريل 2000م ، القاهرة ، ص 12 .

اقتصاداتها ، إذ تشير معطيات الواقع إلى أن مجموعة البلدان الأقل نمواً هي البلدان الأشد معاناة ، التي حتماً ستعاني كثيراً من إشكاليات التهميش في الاقتصاد العالمي، فحسب تقرير أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أونكتاد "[120] ، بأن بلداً واحداً فقط من بين البلدان الأقل نمواً ، وعددها الآن 47 بلداً ، سيمكن له الخروج من عتبة تلك المجموعة والانتقال إلى مجموعة البلدان النامية حتى نهاية عام 2015م ، إضافة إلى 8 بلدان سيمكنها تجاوز هذه العتبة خلال السنوات الخمسين التالية ، وحتى تلك البلدان الأقل نمواً التي تسجل اقتصاداتها بعض مؤشرات النمو الإيجابية ، سيظل هناك خطرٌ ماثل أبداً من أن تؤدي الصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية أو الآثار السلبية الجانبية ، الناشئة عن التطورات في البلدان المجاورة الأقل نمواً ، إلى اضطراب النشاط الاقتصادي وإخراج هذه البلدان بعيداً عن مسارات نموها الهش ، وتحويلها إلى " جيوب " من الفقر المستديم ضمن الاقتصاد العالمي .

إضافة إلى أن السعي الحثيث ، أحادي الجانب ، للنظام الاقتصادي الدولي الجديد بتحرير الاقتصاد العالمي وتيسير حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، ليقابله وقوف الدول المتقدمة أمام التدابير المعادلة لتيسير حرية انتقال العمالة والأشخاص الطبيعيين ، كل ذلك سيؤدي إلى اشتداد حدة معاناة البلدان الأقل نمواً ، بتفاقم حالات الفقر ومزيداً من تردي الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية ، ناهيك عن أن المعونات المقدمة من الدول المانحة إلى هذه الأخيرة – حسب تقرير الاونكتاد – تتقلص وتيرتها بشكل متواصل ، على عكس التوصيات والنصوص الواردة في اتفاقات WTO ، لتصل نسبتها عام 1998 إلى 0.05% من الناتج القومي الإجمالي للدول المانحة ، بدلاً عن 0.09% عام 1990م ، ولينخفض إجمالي المساعدات الإنمائية بما مقداره 4.5 مليار دولار خلال ثلاثة أعوام فقط (1998-1995) .

كما أن معظم التدفقات الدولية من السلع والخدمات ، والاستثمار المباشر ، والمعاملات المالية ، تتم بين أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان ، ولا تحصل البلدان الأقل نمواً إلا على 0.1% من إجمالي تدفقات الاستثمارات العالمية للداخل ، في حين يذهب 0.7% فقط من التدفقات إلى البلدان النامية مجتمعة .[121]

حرياً بالإشارة ، أن البلدان الأقل نمواً ، رغم تدهور أوضاعها الاقتصادية، هي أكثر البلدان تطبيقاً والتزاماً بوصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومن ضمنها التخلص من السياسات الحمائية ، إذ تشير بيانات هذا الأخير بأن عملية تحرير التجارة قد قطعت بالفعل شوطاً أبعد في أقل البلدان نمواً مقارنة بالبلدان النامية الأخرى ، ففي عام 1999 بالنسبة لمجموعة الـ 47 بلداً المصنفة من أقل البلدان نمواً وصل متوسط معدلات التعريفات الجمركية على الواردات في 37% منها إلى أقل من 20% ، ودون أن تكون هناك حواجز كمية أو غير تعريفية إلا فيما ندر وبصورة طفيفة ، بينما لم تتوفر درجة الانفتاح هذه إلا في ما نسبته 23% من البلدان النامية الأخرى من مجموع 78 بلداً شملتها دراسة الصندوق .[122]

ومع ذلك ، يمكن القول بأن الدول الأقل نمواً مرشحة – على المدى – أكثر من غيرها لما يمكن وصفه بـ " المعاناة المستديمة " .

رابعاً : مؤتمر الدوحة ...

انعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة (9-13 نوفمبر 2001م) ، حين كان الاقتصاد الأمريكي وإلى حدٍ ما اقتصادات أغلب الدول المتقدمة تمر بحالة من التباطؤ النسبي ، وعلى أثر الأحداث المروعة في الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي أدت إلى تدمير مبنيي مركز التجارة العالمي في نيويورك ، وجزء من مبنى البنتاجون في واشنطن ، مما زاد الطين بلة وأدى إلى أضرار فادحة على شركات الطيران الأمريكية ، وشركات التأمين والسياحة ، وعلى الأسواق المالية ، وقطاع الخدمات ، والعديد من الصناعات ، وتداعى الموقف بتفاقم حدة البطالة وإفلاس بعض الشركات ، وأخذ شبح الأزمة الاقتصادية يلوح على دول متقدمة صناعية أخرى ، لولا الدعم السخي الذي قدمته الحكومة الأمريكية لمؤسساتها الخدمية والإنتاجية ، لتلافي تدهور أوضاعها ، ولولا القوة الاقتصادية الجبارة التي تتمتع بها الدول الصناعية المتقدمة ...

ومع ذلك – في ظل مناخ كهذا – ، فقد زادت احتمالات لجوء هذه الدول في علاقاتها التجارية إلى بعض السياسات الحمائية ،(*) أو على الأقل غض الطرف المتبادل عن تأجيل أو عدم تنفيذ بعض الدول (وخاصة الدول الصناعية) لالتزاماتها في اتفاقات أوروجواي ،(**) وفي أسوأ الأحوال ترحيل الخلافات إلى جولات تفاوضية

(*) أشارت كلير شورت وزيرة التنمية والمساعدات الخارجية البريطانية ، خلال فعاليات المؤتمر الوزاري الرابع لـ WTO في الدوحة ، إلى أن العالم يمر بمرحلة تباطؤ اقتصادي ، وإلى احتمال لجوء الدول الغنية إلى تبني سياسات حمائية، وقالت : " إن هناك خطراً ، فالاقتصاد الأمريكي هو أكبر اقتصاد في العالم يمر بمرحلة تراجع ، والاقتصاد الأوروبي بدأ أيضاً بالتراجع ، لهذا تم تخفيض سعر الفائدة ... إن العالم أصبح صغيراً جداً ، ولهذا فسيتأثر الجميع وسيشكل ذلك تهديداً لنا جميعاً ، وستزيد نسب البطالة لدينا وفي دول العالم الفقيرة أيضاً ، لهذا من الضروري محاولة انتشال اقتصادات جميع الدول ومنعها من الوصول إلى مرحلة الركود، لأنه إذا بدأت مرحلة الركود ستميل الدول إلى حماية مصالحها الاقتصادية الخاصة ... " . مقابلة مباشرة " انترفيو "، فضائية "الجزيرة " ، الدوحة ، 2001/11/11م .

(**) تشير تقديرات البنك الدولي بأن الدول الصناعية لو قامت بإلغاء تدابيرها الحمائية، بما فيها حصص اتفاقية الألياف المتعددة، لكسبت البلدان النامية مبلغاً إضافياً قدره 43 مليار دولار سنوياً (12 مليار دولار منإلغاء

قادمة ، ما جعل مواقف الوفود المشاركة في مؤتمر الدوحة ، وخصوصاً "كبار اللاعبين " – أصحاب القرار أقل تشدداً وأكثر ميلاً للتوافق والحلول الوسط، مقارنة بحدة التنافس والمواجهة الحامية التي كانت سائدة بين مختلف الأطراف والتكتلات على حلبة مؤتمر سياتل عام 1999م والتي أدت إلى فشله في نهاية الأمر .

الحواجز أمام الصادرات الزراعية و 31 مليار دولار سنوياً من إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المصنعة، ثلثها نتيجة لإلغاء الحواجز على المنسوجات والملبوسات الحساسة)... أنظر : تقرير عن التنمية في العالم 2002م ، بناء المؤسسات من أجل الأسواق ، البنك الدولي ، ص 144 .

القضايا الخلافية في مؤتمر الدوحة

تسعى الدول المتقدمة إلى إدراج بعض المجالات ضمن اتفاقات WTO ، مثل الاستثمار ، والبيئة ، والشرط الاجتماعي ... وغيرها ، وهو ما تعارضه البلدان النامية بصورة متفاوتة من بلد إلى آخر . في حين أن هذه الأخيرة – وبالمقابل – مازالت تحاول الدفع باعتماد محاور أخرى لا ترغب بها الدول المتقدمة ، كالتجارة والفقر ، والتجارة والتمويل من اجل التنمية ، وتطالب بإعادة النظر في تعقيدات نقل التكنولوجيا ، وتحرير الهجرة وتنقلات الأشخاص الطبيعيين ، وقضايا الصحة ... الخ .

وفيما يتعلق بأجندة مؤتمر الدوحة ، يمكن القول بأنها قد اشتملت على نفس القضايا التي كانت معروضة أمام مؤتمر سياتل ، بعد اختصارها إلى الحد الأدنى ، أي أن سكرتارية WTO قد راعت استبعاد المواضيع الخلافية التي قد تؤدي إلى إفشال المؤتمر ، واقتصر جدول الأعمال على ثلاثة محاور أساسية :-

- **المحور الأول**، ويمثل مجموعة الاتفاقات التي لم تنفذ ، ومعظمها تتعلق بالمصالح التجارية للبلدان النامية وخاصة أحكام المعاملة التفضيلية التي كان من المفترض على الدول المتقدمة الالتزام بها ، لتسهيل إدماج البلدان النامية في نظام التجارة العالمية .
- **المحور الثاني**، ويشمل المواضيع التي تسمى ببنود سنغافورة ، أي المواضيع المرحلة من مؤتمر سنغافورة ، مع ملاحظة أن سكرتارية المنظمة لم تدرجها كاملة وإنما مارست عملية انتقائية للمواضيع التي تهم الدول الصناعية المتقدمة ، مثل الخدمات المالية وتقنية المعلومات والاتصالات ، في حين تجاهلت القضايا التي تهم البلدان النامية ومنها تنقلات الأشخاص الطبيعيين والأيادي العاملة ، ونقل التكنولوجيا ، وشروط تشجيع التجارة البينية ، وقضية الديون الخارجية ... الخ .
- **المحور الثالث**، وهو عبارة عن مجموعة من المواضيع الجديدة ، المختارة أيضاً من قبل سكرتارية المنظمة والتي تهم الدول المتقدمة فقط دون غيرها .

لقد ثارت خلافات عديدة بين مختلف الأطراف كدول وتكتلات حول جدول الأعمال وآلية عمل المنظمة ، وحول بعض الاتفاقات وتنصل بعض الدول عن الالتـــزام بهـــا ... ، وأمتـــدت مناقشـــات ومـــداولات المـــؤتمر ليـــوم إضافي ، على خلاف ما تنص عليه لوائح المنظمة ، بحثاً عن حلول وسط تقبل بها الأطراف الفاعلة ، إذ تركزت أهم القضايا الخلافية في :-

1- عدم تطبيق معظم الاتفاقيات السابقة ، وخاصة اتفاقيات جولة أوروجواي التي تهم البلدان النامية والأقل نمواً ، وهي نقطة جوهرية أثارت حفيظة الدول النامية بسبب تنصل الدول الصناعية المتقدمة عن التزاماتها تجاه البلدان الفقيرة والأقل نمواً وخاصة فيما يتعلق بالمعونات الفنية والمساعدات المادية وكذلك جملة الاستثناءات والمعاملة التفضيلية ،(*) الأمر الذي قطع على البلدان النامية والأقل نمواً ما كان يمكن أن تحصل عليه من ثمار جولات المفاوضات المتعددة ، فقد طالبت الهند والعديد من الدول النامية الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بمعالجة إشكالية عدم تنفيذ الالتزامات التي وردت في جولة أوروجواي ، مشيرة إلى أنها لم تحصل على معظم المزايا الخاصة بفتح الأسواق لمنتجات البلدان النامية ، وخاصة منتجات النسيج والملبوسات ، وكذلك المنتجات الزراعية .

ولا شك أن البلدان النامية تتحمل أيضاً جزءاً من مسؤولية عدم تنفيذ بعض جوانب الاتفاقيات ، وإن كان بشكل أقل ، إذ أن المسؤولية الأكبر في التهرب من الالتزام بالاتفاقات يقع على عاتق الدول المتقدمة الأقوى اقتصادياً والأكثر قدرة فنياً وإدارياً .

(*) أكد وزير التجارة المصري يوسف بطرس غالي ، بأن "كل مواد المعاملة التفضيلية الواردة في اتفاقات أوروجواي ، جميعها غير مفعلة ، بسبب أنها غير واضحة وغير مفصلة ، وأن الدول النامية والعربية تطالب بتحديد المعاملة التفضيلية في كل اتفاق ، وتحديد خطوات تنفيذها ، وأن يكون التنفيذ ملزماً وإجبارياً على كل الدول الأعضاء في WTO " . مقابلة مباشرة " انترفيو " فضائية " الجزيرة " ، الدوحة ، 2001/11/9م

2- النزاع الزراعي بين الاتحاد الأوروبي من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من البلدان النامية من جهة أخرى ،(**) حيث طالبت هذه الأخيرة من دول الاتحاد الأوروبي إلغاء الدعم الحكومي المقدم لعمليات الإنتاج والتصدير الزراعي ، وفتح الأسواق الأوروبية أمام الواردات الزراعية من الدول النامية وإلغاء القيود المفروضة عليها ، ورأت الولايات المتحدة ضرورة التزام الاتحاد الأوروبي بالإلغاء التدريجي للدعم الزراعي ، بينما برر الأوروبيون هذا الدعم بأنه يقدم للمزارعين الريفيين للمحافظة على نمط معيشتهم ، وللحفاظ على البيئة الاجتماعية الريفية ، وأقصى ما وافق عليه الأوروبيون هو تخفيض الدعم الزراعي تدريجياً ، وبصورة جزئية ، معلنين رفضهم ربط ذلك بجدول زمني محدد لعمليات التخفيض . والحقيقة أن رفض الاتحاد الأوروبي ومماطلته في إزالة دعم المنتجات الزراعية له جانب سياسي أيضاً ، إضافة إلى الأسباب الاقتصادية ، من ناحية أن الإنتاج الزراعي في دول الاتحاد يتبع بنسبة كبيرة في ملكيته القطاع العام ، وإن نقابات الفلاحين فيه قوية جداً وتؤثر على السياسات الحكومية ، إذ أن أي حزب يوافق على إلغاء الدعم الزراعي ربما سيواجه خسارة محتملة في أية انتخابات داخلية (رئاسية أو برلمانية أو محلية) ، على اعتبار أن المزارعين الأوروبيين منظمون ولهم نقابات ، لاشك أن لها تأثيراً كبيراً في الساحة السياسية .

وبالمقابل اتهم الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة ، بأنها أيضاً تدعم منتجاتها الزراعية بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وان اليابان تفرض رسوماً حمائية عالية جداً على

(**) ذكر وزير الزراعة البرازيلي ، ماركوس براتيني دي موراييس ، أن دعم الصادرات الزراعية يحد من بيع منتجاتنا الزراعية في الأسواق الخارجية ، ويحد من قدرتنا على المنافسة ، كما أن للدعم أثراً سلبياً في الأسواق الخارجية ، لأنه يخفض أسعار المنتجات الزراعية ، ما يؤدي إلى خسارة مؤكدة للمزارعين الفقراء ، وعلى هذا الأساس فالبرازيل تعارض استمرار الدول الأوروبية دعم منتجاتها الزراعية ... مقابلة مباشرة " انترفيو " ، فضائية " دبي – الاقتصادية" ، 2001/11/10م .

وارداتها الزراعية تمثل نسبتها 500% ، الأمر الذي كشف بجلاء عن النطاق المحدود في تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها في اتفاقيات WTO .

إن الدول المتقدمة وإن كانت قد استبدلت نظام الحصص بنظام التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية – وفقاً للاتفاقية – ، إلا أن ذلك لم يؤد إلا إلى تخفيض هامشي ، بل أدى في بعض الحالات إلى زيادة وسائل الحماية ، فبالنظر إلى تعقيدات اتفاقات تجارة السلع الزراعية كانت النتيجة – ومن الناحية العملية – أن تحايلت الدول الصناعية المتقدمة وارتفع دعمها للزراعة من 31% من إجمالي متحصلات الزراعة في 1997 إلى 40% عام 1999 ، دون أن يشكل ذلك خرقاً لاتفاقات جولة أوروجواي .(123)

3- النزاع حول حقوق الملكية الفكرية ، وفيه كان الخلاف بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وخاصة في ما يتعلق بصناعة الأدوية ، إذ شعرت البلدان النامية أنها أصبحت مقيدة في إنتاج بعض الأدوية الهامة مرتفعة الثمن ، كأدوية الإيدز مثلاً التي تبلغ تكلفتها للمريض الواحد في الدول المتقدمة حوالي 15 ألف دولار سنوياً ، بينما لا تزيد تلك التكلفة عن 300 دولار في بعض البلدان النامية .

ورغم أن الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا قد أقرت بضرورة إبداء المرونة في تطبيق القيود لحماية حقوق الملكية الفكرية ، إلا أنها أصرت على احترام براءات الاختراع والإنتاج لتشجيع الشركات على المضي في أبحاثها وتطوير صناعات الأدوية .

4- طالب الاتحاد الأوروبي بمناقشة القضايا التجارية المتعلقة بالحقوق الأساسية للعمل (الشرط الاجتماعي) ، لكنه قوبل بالرفض من قبل البلدان النامية التي اعتبرته ذريعة لفرض قيود حمائية تجاه صادراتها ، علماً بأن موضوع معايير العمل

كان أحد المطالب التي تمسكت بها بشدة الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر سياتل وكان أحد أسباب فشل المؤتمر .

5- إصرار الاتحاد الأوروبي على الربط بين التجارة وحماية البيئة ، لضمان عدم استغلال الحكومات للبيئة ، بهدف تحقيق تفوق تجاري في الأسواق .

6- اتهمت اليابان وكوريا الجنوبية الولايات المتحدة الأمريكية بفرضها رسوماً على وارداتها من الصلب ، وادعائها بأن تلك الواردات قد دخلت إلى الأسواق الأمريكية بأسعار متدنية ، مما أضطرها إلى اتخاذ سياسات حمائية لمكافحة ما أسمته بالإغراق ، وطلبت الدولتان من منظمة التجارة العالمية تقديم توضيحات بشأن الممارسات الأمريكية ، مؤكدة بأن الولايات المتحدة تستخدمها لحماية منتجاتها لاسيما الفولاذ ، بينما نفت الولايات المتحدة ذلك معتبرة تلك الرسوم بمثابة سياسة حمائية مشروعة لبعض صناعات الصلب الناشئة لديها .(*)

7- طالبت الدول الغنية المتقدمة بحماية استثماراتها في البلدان النامية ، من حيث عدم التمييز ضد المستثمرين الأجانب ، بينما رأت البلدان النامية أن شركاتها غير قادرة بعد على المنافسة مع الشركات الأجنبية ، وأنها مازالت بحاجة إلى المزيد من الوقت .

(*) فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً جمركية عالية على وارداتها من الصلب بنسبة 30% ، ليعمل بها ابتداءً من 2002/3/20م ، بحجة أن الأسواق الأمريكية تعاني من الإغراق وأن صناعة الصلب الناشئة في أمريكا تعاني من خسائر وبحاجة إلى حماية ، حيث أعلنت 25 شركة صلب أمريكية إفلاسها خلال عام 2001م . وبالرغم من أن الرئيس بوش قد أعلن بأن هذا الإجراء بمثابة علاج مؤقت، إلا أن كلاً من روسيا واليابان ستخسر سنوياً بسبب ذلك ، نصف مليار دولار و 600 مليون دولار (على التوالي) ، في حين هددت الدول الأوروبية التي تصدر إلى أمريكا ما يقارب 25% من احتياجاتها ، واليابان وكوريا الجنوبية ، برفع دعوى ضد الولايات المتحدة في WTO ، لما لذلك من مخالفة صريحة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية . (النشرة الاقتصادية، فضائية ANN ، 2002/3/6) .

8- انتقدت الهند سكرتارية منظمة التجارة العالمية وطريقة إعدادها جدول أعمال مؤتمر الدوحة ، وإهمال المنظمة مطالب وقضايا البلدان النامية والفقيرة التي تشكل ثلثي أعضاء WTO .

كما أن العديد من البلدان النامية لم تكن تحبذ الاستعجال بإطلاق جولة تفاوضية جديدة ، بل رأت ضرورة التريث ومراجعة مدى تنفيذ الاتفاقات السابقة ، لولا ضغوط الدول المتقدمة ، ومناخ انعقاد مؤتمر الدوحة الذي هيأ الجميع لما تريده الدول الكبرى ، ولمبرراتها بإنعاش الاقتصاد العالمي ، ناهيك عن أن آراء التريث والتأجيل لحكومات البلدان النامية قد كانت متفرقة وغير موحدة ، وطرحت باستحياء شديد .

لقد شككت دول العالم الثالث في مفاوضات ووعود الدول الصناعية المتقدمة التي أخلَّت باتفاقات منظمة التجارة العالمية ، وتنصلت من التزاماتها التي وقعت عليها بعد مفاوضات شاقة خلال جولة أوروجواي . والحقيقة المؤلمة التي لا بد من إدراكها هي أن الدول المتقدمة عندما تأتي للتفاوض في إطار مؤتمرات وجولات WTO ، لا لتدارس وتلبية احتياجات البلدان النامية والفقيرة ، وإنما لتسعى إلى تحقيق المزيد من المكاسب الإضافية لبلدانها وشركاتها ، سواء كان ذلك عبر الاتفاقات أو بالتحايل عليها والمماطلة في تنفيذها ، فهي تتحكم في كل شيء ، بدءاً من تحديد نقاط التفاوض وجداول الأعمال إلى صياغة الاتفاقيات والبيانات الختامية والإعلانات الوزارية ، وتحديد مضمونها واتجاهاتها ، وطريقة إدارة عمل فرق المفاوضات ، وفي اتخاذ قرارات المنظمة ، وحسم النزاعات وفقاً لموازين قوى الأطراف المتنازعة ، وحتى في تبريراتها بعدم تنفيذ الالتزامات ، والتماسها التفسيرات القانونية المؤيدة لها ...الخ .

وما يثير الغرابة هو إدراك حكومات البلدان النامية وفهمها لكل هذه المحاذير ، في الوقت الذي تقف فيه عاجزة عن أي تحرك يغير من نمط وأساليب التعامل مع مختلف الأطراف ، ونجدها مشلولة التفكير في البحث عن مخارج وثغرات

لتحسين مكانتها في المنظمة ، كبلدان أو كتكتلات ، ويبدو أن كلير شورت وزيرة التنمية والمساعدات الخارجية البريطانية قد أعطت بنظرة فوقية وصفاً دقيقاً لوضعية البلدان النامية من وجهة نظر الدول المتقدمة ، حين قالت: " ... أعتقد بأن منظمة التجارة العالمية مهمة للدول الفقيرة أكثر مما هي للدول الغنية ، فالدول الغنية تستطيع التفاوض والتعاقد في ما بينها ، وأن تتبادل تجارياً في ما بينها ، أما الدول الصغيرة فسيتم تهميشها ، وستضطر إلى تقبل كل ما تمليه عليها الدول الغنية ..." ،[124] أي صعوبة وضع البلدان النامية والفقيرة في الحالتين ، واضطرارها لتقبل كل ما يملى عليها ، سواء كانت داخل المنظمة أو خارجها .

إن المصفوفة التالية تعطي صورة مصغرة لوضعية مجموعة مختارة من الدول والتكتلات بالنسبة لأهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مع ملاحظة :-

- أن وضعية ومواقف الدول في التكتلات المشار إليها في المصفوفة ، مواقف غير مطلقة وغير موحدة ، فمن الطبيعي أن يكون بداخل كل تكتل تباينات واختلافات نسبية ، من دولة إلى أخرى ومن اتفاقية إلى أخرى ، حسب مصالح كل منها . أي أن ما ورد يشكل اتجاهات عامة مستوحاة من جوهر اتفاقيات المنظمة، ومن طبيعة التحالفات والخلافات التي نشبت خلال مفاوضات ومؤتمرات WTO والتي كان آخرها المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة، المنعقد في الدوحة.

مصفوفة لطبيعة مواقف دول وتكتلات مختارة بالنسبة لأهم اتفاقيات " WTO "(*)

أهم الاتفاقات / دول وتكتلات	آلية عمل WTO	تجارة السلع	المنسوجات	الزراعة	الاستثمار	حقوق الملكية الفكرية	الخدمات المالية	الاتصالات	الخدمات المهنية	الشرط الاجتماعي	المشتريات الحكومية	البيئة
– الولايات المتحدة الأمريكية	•	•	×	•	•	•	•	•	×	•	•	×
– الاتحاد الأوروبي	•	•	+	×	•	•	•	•	×	•	•	•
– اليابان	•	•	•	×	•	•	•	•	×	•	•	•
– البلدان النامية	×	+	•	×	+	×	×	×	•	×	×	×
– أقل الدول نمواً	×	×	+	×	+	×	×	×	•	×	×	×
– الدول العربية	×	×	•	×	+	×	×	×	•	×	×	×

• ⟵ تريدها ، وتريد المضي قدماً في تحريرها ، (تتطابق مع مصالحها) .

+ ⟵ تنظر إليها بحذر ، وتوافق عليها على مضض ، أو أن الأمر سيان لديها .

× ⟵ لا تريدها ، ولا تريد المضي قدماً في تحريرها ، (لا تتطابق مع مصالحها) . وهذا لا يعني أنها غير ملزمة بتنفيذها .

(*) اتجاهات مستوحاة من جوهر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ومن الخلافات الدائرة بين مختلف الدول والتكتلات تجاه كل منها ، التي برزت خلال الجولات التفاوضية ، ومؤتمرات WTO ، والتي كان آخرها في الدوحة (9-13 / نوفمبر 2001م) .

يتضح من مؤشرات المصفوفة أن معظم الاتفاقيات تعكس مصالح الدول الصناعية المتقدمة ، مع بعض الاستثناءات المحدودة المتعلقة بالبيئة والمنسوجات ، والتي تماطل الولايات المتحدة الأمريكية الالتزام بها ، واتفاق الزراعة بالنسبة للاتحاد الأوروبي واليابان ، أما اتفاق الخدمات المهنية وتحرير انتقال الأشخاص الطبيعيين ، وخاصة العمالة ، فلا يبدو أن الاتفاق سيمضي إلى الأمام لرفض تكتلات الكبار إجراء أي تقدم بشأنه ، وترحيل المفاوضات بصدده من جولة إلى أخرى ، إن لم يكن تجاهله في أجندة المفاوضات .

وبالمقابل ، نجد الصورة تكاد تكون معاكسة تماماً في جميع الاتفاقات ، بالنسبة للبلدان النامية والأقل نمواً ، بما فيها الدول العربية . فباستثناء الميزة النسبية لقلةٍ من الدول النامية في صناعة النسيج التي تطالب بفتح الأسواق أمام منتجاتها ، يرجح أن يكون الموقف العام باتجاهاته العريضة سلبياً من تلك الاتفاقات ومن آلية عمل المنظمة التي لا تلبي مصالحها واحتياجاتها .

مؤتمر الدوحة يقبل الصين في WTO

تعتبر الصين إحدى الدول المؤسسة لاتفاقيات الجات عام 1947 ، لكنها لم تحصل على العضوية آنذاك بسبب انفصال تايوان عنها .(*) وخلال العقدين الأخيرين بذلت الصين جهوداً كبيرة من أجل الانضمام إلى الجات ومن بعدها WTO ، وخاضت مفاوضات شاقة على مدى 12 سنة تقريباً ، فبرغم الإصلاحات وسياسات التحرير والانفتاح الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة الصينية ، إلا أن دول الغرب المتقدمة ظلت تماطل عملية انضمامها ، وتصنف الاقتصاد الصيني على أنه مازال اقتصاداً اشتراكياً قائماً على التخطيط المركزي ، وربما كان هناك سبب إضافي يتعلق بتخوف الدول المتقدمة من تزايد حجم الصادرات الصينية وتنوعها ، والتي تتميز بأسعار منخفضة وقدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية ، في الوقت الذي تصنف فيه الصين كدولة نامية ، مما سيترتب على انضمامها حصولها على كل الاستثناءات والمعاملات التفضيلية التي تمنح لشريحة البلدان النامية ، وهو ما حرصت الصين على تأكيده ، أو بالأحرى التذكير به في 2001/11/10 ، يوم انضمامها إلى WTO بأنها مازالت دولة نامية وستظل تدعم قضايا الدول النامية والوقوف إلى جانب مصالح العالم الثالث .(125)

لقد مورست على الصين ، خلال عمليات التفاوض ، الكثير من الضغوط والاشتراطات " المزيدة " ، منها سياسية ، كقضايا الحريات وحقوق الإنسان ، وأخرى اقتصادية ، كمحاولات إلزام الصين بالاتفاقات الاختيارية ، كاتفاقيتي المشتريات الحكومية والطيران المدني ... وغيرها ، بهدف انتزاع الدول المتقدمة من الصين أقصى إمكانات الاستفادة في العلاقات الاقتصادية – التجارية .

(*) انضمت الصين رسمياً إلى WTO في10 /2001/11 أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة وفي اليوم التالي 2001/11/11 ، تم قبول تايوان تحت اسم " المنطقة الجمركية المنفصلة لـ تايوان ، وبينجو ، وكينمان ، وماتسو " ، وهي أسماء الجزر التي تتشكل منها تايوان .

إذ أن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان تنتابهم بعض التخوفات من فتح أسواقهم أمام سيل البضائع الصينية الرخيصة ، والتي تحتل بها الصين المركز التاسع بين أكبر الدول المصدرة في العالم .

لكن هناك من يرى ، وبالمقابل ، أن منتجات الدول الأوروبية والولايات المتحدة أيضاً ستغزو بدورها الأسواق الصينية التي تعتبر أكبر سوق عالمية ، من حيث عدد سكانها الهائل ، البالغ 1.27 مليار نسمة .

والحقيقة ، أن تحرير التجارة والانضمام إلى WTO بالنسبة للصين ، كدولة صناعية نامية ، سلاح ذو حدين ، ففي حين يمكنها زيادة كفاءتها الاقتصادية على المدى ومضاعفة حجم صادراتها إلى الأسواق العالمية ، إلا أن التبعات الآنية ربما تكون حادة على بعض الصناعات والقطاعات الإنتاجية ، خاصة على الصناعة النفطية والبتروكيماوية ، وعلى صناعة السيارات والآلات والاتصالات التي ستتعرض إلى منافسة شديدة من قبل الشركات الدولية اليابانية والأمريكية والأوروبية ... ، ويبدو أن الصينيين يراهنون على المعدلات العالية لنموهم الاقتصادي ، وعلى طريقتهم في التنمية والتعامل مع نظام السوق الحر ومستجدات تحرير التجارة العالمية التي أطلقوا عليها تسمية " الواقعية الاقتصادية " ، إذ تطرح الصين بنجاحها في الجمع بين نظام سياسي اشتراكي وتطبيق قواعد السوق والمنافسة على صعيد الاقتصاد ، نموذجاً يكاد يكون فريداً من نوعه ، في ظل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بلغت عام 2001م ما نسبته 7.9% .[*] (126) إضافة إلى قدرتهم في التوفيق بين اندماجهم المتزايد في الاقتصاد العالمي ، وتركيزهم على الاعتماد الذاتي وتقوية هياكل الاقتصاد الوطني . فالصين ، وإن كان قطاعها الزراعي مازال متخلفاً وأن القطاع الريفي فيها يشكل

---

[*] كان المعدل الوسطي للنمو الاقتصادي في الصين 9.3% سنوياً ، خلال عقد الثمانينات ، وارتفع إلى 10.1% خلال الفترة 1990-1996م . أنظر بول هيرست وجراهام طومبسون ، ما العولمة ، مرجع سابق ، ص 230 .

60% ، إلا أن ما تخطط له بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بحلول العام 2005م ، تتركز أهم محاوره في :- (127)

1- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية إلى 100 مليار دولار سنوياً .
2- زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة% 0.5.
3- مضاعفة حجم التجارة الخارجية من حوالي 475 مليار دولار عام 2001م ، (249 ملياراً $ صادرات / 225 ملياراً $ واردات) ، إلى أكثر من 600 مليار دولار في العام 2005م .
4- زيادة حجم الصادرات من المنتجات التي تمتلك فيها الصين ميزة نسبية كالملابس الجاهزة والنسيج ، والأحذية ، وألعاب الأطفال ، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية .
5- مضاعفة الصادرات من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى 70 مليار دولار ، كنتيجة لإزالة نظام الحصص في اتفاق " الألياف المتعددة " .

إن الموافقة على انضمام الصين إلى WTO في مؤتمر الدوحة لا يعني بالضرورة تراجع أو تلاشي الخلافات الصينية مع دول الغرب ، وخاصة مع الولايات المتحدة واليابان ، بل العكس هو الأرجح ، بظهور مجال ومحور خلافي جديد يضاف إلى محاور الخلافات الأخرى ، وهو المحور التجاري – الاقتصادي ، الذي لاشك سيسهم في زيادة حدة التنافس على الأسواق ليضاعف من تفاقم الخلافات السياسية – الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة واليابان وبقية دول الغرب.

البلدان النامية والتحالف المفقود

لقد أصبحت منظمة التجارة العالمية ، بعد مؤتمر الدوحة ، تضم في عضويتها 144 دولة بانضمام الصين وتايوان ، منها 114 دولة مصنفة على أنها بلدان نامية وأقل نمواً ، أي بما نسبته 80% تقريباً من مجموع الدول الأعضاء ، وتتبقى 20% منها كدول متقدمة وعددها 30 دولة صناعية متقدمة . إلا أنه من الضروري هنا الإشارة إلى بعض الحقائق الهامة :-

- إن حجم التجارة الخارجية للدول النامية والأقل نمواً الـ 112 ، أي بدون الصين وتايوان ، لا يتجاوز 15% من إجمالي التجارة العالمية .[128]
- لا يتجاوز التبادل التجاري البيني للدول العربية 10% من مجموع التجارة العربية مع العالم .
- يبلغ حجم التجارة البينية للدول الآسيوية ، ما نسبته 40% من مجموع تجارتها مع الخارج .[129]

الأمر الذي يفسر إلى حد كبير هامشية الدول العربية والنامية ، على حدٍ سواء ، واستحواذ الكبار على إدارة دفة المنظمة ، فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، والاتحاد الأوروبي ، واليابان ، هم أصحاب القرار داخل منظمة التجارة العالمية التي تخدم في الأساس مصالح الدول العظمى ، وليس الدول النامية المهمشة.

ورغم أن قرارات WTO تصدر شكلياً بالإجماع وبما يسمى عملية التوافق ، إلا أن إمكانيات البلدان النامية للضغط على الكبار وتحقيق مكاسب ما شبه معدومة ، وإن تحقق لها بعض المكاسب ، فذلك من إفرازات عمليات المساومة والشدَّ والجذب بين أطراف اللاعبين الرئيسيين ، إذ تدور بداخل المنظمة ومن وراء الكواليس صراعات الدول والتكتلات العملاقة على المصالح الاقتصادية – التجارية، وعمليات مناورة ومساومة ، وضغوط متعددة الاتجاهات ، يسمونها " مفاوضات شاقة " ، تهدف إلى

التكالب على تحقيق المزيد والمزيد من المكاسب . لتجد البلدان النامية والأقل نمواً نفسها في وضعٍ أفضل ما فيه اضطرارها للسعي إلى تخفيف ما قد يلحق بها من أضرار ، والاستفادة النسبية مما يتيحونه لها ، وليصبح العمل من داخل المنظمة أمراً واقعاً يفرض عليها إدراك أهمية أن تتعلم ما يطلق عليه " قواعد اللعبة "، من خلال التكتل ، وتنسيق المواقف مع " اللاعبين " من فرق الدرجة الثانية والثالثة ... والأخيرة ، لمواجهة المفاوضات والاتفاقيات القادمة التي تقودها فِرق الدرجة الأولى ، ولتجنب الضغوط والممارسات الابتزازية التي تنتهجها دول الشمال الغنية.

إن " قواعد اللعبة " تتطلب إدراك وفهم خارطة المتغيرات الجارية في العلاقات التجارية الدولية ، وبحاجة إلى استيعاب معمق لجميع الاتفاقات من مختلف الجوانب، وتلمس المصالح المشتركة ، والمتباينة أو المتنافرة ، في ما بين الدول والتكتلات ، فهناك صراعات عالمية حقيقية بين التكتلات الاقتصادية الرئيسة ، (الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان ...) ، إذ أن الخلافات التجارية بين هذه التكتلات هي التي أدت إلى تعثر وفشل مؤتمر سياتل ، الذي فشل ليس بسبب خلافات الدول المتقدمة والبلدان النامية ولكن نتيجة خلافات الدول الصناعية المتقدمة نفسها ، في ما بينها البين .

وما يفترض على البلدان النامية والأقل نمواً هو أن تلعب على قاعدة هذه الخلافات القائمة بين الدول المتقدمة ، ككتل وتجمعات ، فتنسق وتتعامل مع التكتلات والدول ، وفقاً للقواسم والمصلحة المشتركة ، للحصول على ميزات تفاوضية ومكاسب محددة .(*) وأن تكون تحالفاتها ومواقفها مرنة وغير ثابتة ، على أساس

(*) بذلت العديد من البلدان النامية بعض الجهود خلال مؤتمر الدوحة ، لتنسيق المواقف الجماعية تجاه التكتلات الكبرى ، لولا موقف دولتين هامتين مما يسمى بـ " دول المفتاح " ، هما مصر وجنوب أفريقيا ، اللتان أُنتقدتا من قبل بعض الدول على إضعاف الموقف الجماعي للبلدان النامية وتمييعه ، بما يتماشى مع فصل جديد لمزيد من تحرير التجارة العالمية ، وربما مقابل مكاسب معينة للدولتين . أنظر :

علاقات تتغير ديناميكياً مع أي من التكتلات ، بالنسبة لكل اتفاق ولكل موضوع على حده ، حيث يمكن الوقوف مثلاً مع الولايات المتحدة في موقفها ضد أوروبا حول اتفاق الزراعة ، ومع الاتحاد الأوروبي واليابان ضد أمريكا في موضوع المنسوجات ، وإلى حد ما في موضوع البيئة ... وهكذا . بمعنى الاستفادة من الفرص ومن تناقضات الآخرين ، وأن يكون الارتباط بالتكتلات الكبرى لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الخاصة ، وليكون في الإمكان المشاركة في إدارة المفاوضات وصياغة القرار.

إن عمليات التنسيق والتكامل التجاري المطلوبة يجب أن لا تقتصر على مجموعة الدول العربية ، بسبب ضعف حجمها الاقتصادي ووزنها التجاري ، حيث لا يزيد إجمالي صادرات الدول العربية مجتمعةً عن صادرات دولة سنغافورة وحدها ، (من دون النفط طبعاً) ،[130] بل لابد لها أن تمتد لتشمل تجمعات إقليمية أخرى ، سواء بأبعاد دينية ، أو جغرافية أفريقية أو آسيوية ... أو غيرها ، لتشكيل جبهة عريضة يكون لها صوت مسموع أو رقم في حسابات العمالقة الكبار .

كما أن الضرورة الموضوعية تحتم على بلدان الجنوب الفقيرة التريث ، وحتى التوقف عن الهرولة في عمليات التحرير الجديدة والمتواصلة التي تدفع بها الدول الغنية بوتيرة محمومة ، بل إعادة النظر في الاتفاقات وآليات العمل التي سبق إقراراها إذا كان ذلك ممكناً .

وحتى لا يفهم بأن في الأمر تبسيطاً ، لابد من الإقرار بالحاجة إلى جهود مضنية وعاجلة ، ودراسات تفصيلية معمقة ، وإدراك سياسي مسؤول ، وإلا فسيكون بمثابة تسطيحٍ شديد الاعتقاد بأن في هذا وحده حلاً ناجحاً ، أو مخرجاً لإنقاذ أوضاع الدول النامية والفقيرة ، وما ذلك إلا جزء من جملة سياسات مترابطة على مختلف

د . محمد السيد سعيد ، مدير مكتب الأهرام في واشنطن ، مقابلة " انترفيو " ، دبي – الاقتصادية ، 2001/11/11م .

المستويات ، وتأكيدٌ لأهمية الاضطلاع بدورٍ ما يُخرج هذه البلدان من حالة الذهول والانشداد اللاإرادي إلى مستقبل يصنعه لها ويستثمره الآخرون .

الفصل الثالث

اقتصـاد الجمهورية اليـمنية
ومنظمة التجارة العالمية " WTO "

أولاً : الاقتصاد اليمني ... وصعوبات التحول

تعتبر الجمهورية اليمنية ضمن مجموعة البلدان الأقل نمواً ، فهي تعاني من تشوهات واختلالات حادة في البنية الاقتصادية أفرزت العديد من الإشكالات المزمنة ، تمثلت أهم مظاهرها في التراجع المستمر في معدلات النمو الاقتصادي طيلة عقد التسعينيات ، وفي متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج القومي الإجمالي ، وتراكم الدين الخارجي ، وارتفاع نسبة التضخم ، واضطراب مناخ الاستثمار ، وتفشي البطالة ليصل معدلها نهاية عام 2000م إلى 35% من إجمالي القوى العاملة ،(131) وتفاقم العجز في الموازين التجارية والمدفوعات ، والموازنة الحكومية، لولا ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة حجم الإنتاج خلال عامي 1999 و 2000م، مما خفف نسبياً من حدة الاختناقات الاقتصادية ، إذ أن اليمن تعتمد إلى حد كبير في تغطية الجانب الأكبر من نفقاتها والتزاماتها الخارجية على عائدات النفط ، كما سيأتي تفصيله .

الأمر الذي دفع الحكومات المتعاقبة إلى تبني برنامجي إصلاح وجملة من السياسات الإصلاحية المتفرقة ، كان أهمها تلك التي بدأت عام 1995 عقب الحرب الأهلية ، ونفذت على عدة مراحل وفقاً لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتحت إشرافهما ، حيث تركزت أهدافها ، كما هي العادة ، في الوصفات النمطية للصندوق والبنك الدوليين التي تشمل سياستي " التثبيت " و " التكيف وإعادة الهيكلة " ، وغلبت على مراحلها المختلفة بخطوطها العريضة ، سياسة مالية انكماشية هدفت إلى تخفيض الإنفاق العام وعبء الدين الخارجي ، وتقليص معدلات التضخم ، لمعالجة الاختلالات الهيكلية ، من خلال خفض كل من

معدلات الاستثمار العام ، والإنفاق الموجه للخدمات الاجتماعية ، وضغط مستوى الاستهلاك الضروري ...، باتجاه تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي .

إضافة إلى الشروع في بعض السياسات المتعلقة بإعادة الهيكلة كخصخصة مؤسسات القطاع العام ، وتعديل عدد من التشريعات الكفيلة بتخفيض التعرفة الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية نحو تحرير التجارة وتقديم المزيد من الامتيازات والتسهيلات للاستثمارات المحلية والأجنبية التي مازالت مترددة ومحجمة عن الاستثمار في اليمن ، وإعادة النظر في بعض القوانين الضريبية وقانون البنوك التجارية ... وغيرها .

حقيقةً ، لقد أمكن من خلال تنفيذ تلك الإجراءات وقف التدهور الحاد في النمو الاقتصادي الذي أعقب الحرب الأهلية في 1994م ، وانخفض معدل التضخم من حوالى 71% عام 1994م إلى 6.3% عام 1997م ، كما أستقر سعر صرف الريال وانخفضت أسعار الفائدة من 26% إلى حوالى 11% خلال نفس الفترة ،[132] وتقلص العجز في الموازنة من 20% في عام 1994م إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في 1995م،[133] إلا أن تلك المؤشرات الإيجابية باستثناء السيطرة على التضخم واستقرار أسعار الصرف لم يتواصل زخمها في السنوات اللاحقة ، وبدأت عدها التنازلي في العديد من مفاصل الاقتصاد الوطني .

إذ أن نجاح الإصلاحات ، والتنمية عموماً ، يتوقف على مدى القدرة على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ، ورفع معدلات النمو الحقيقية ، والتمكن من جذب وتوظيف الاستثمارات الداخلية والخارجية ، وخلق فرص عمل جديدة ، وزيادة الصادرات بمنتجات نوعية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية .

وفي هذا الصدد لابد من الوقوف على الأرقام والمؤشرات الرسمية عبر المحاور التالية :-

1- النمو الاقتصادي

تشكك العديد من الدراسات في دقة احتساب معدلات النمو ، وأن هناك مبالغة في الأرقام التي تعلنها الجهات الرسمية ، وحتى بافتراض صحة البيانات الرسمية، نجد أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت من 8.5% عام 1995 إلى 5.6% و 5.2% في عامي 1996 و 1997 ثم إلى 3.2% عام 1998 ،[134] و 2.2% في 1999 .[135]

في حين أن الحكومة كانت تطمح وفقاً لتوصيات البنك الدولي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى ما بين % 6 - 7 وبشكل دائم خلال العشر سنوات (1995 – 2005م) ، لمواجهة حالات البطالة المتزايدة والنمو السكاني وانتشار الفقر ، وانخفاض متوسط دخل الفرد ... الخ .

كما تشير تقارير البنك المركزي للأعوام 1997 و 1998 و 1999م إلى تراجع معدلات النمو في جميع القطاعات الاقتصادية ،[*] بما فيها – وهي الأهم – القطاعات غير النفطية التي تناقصت وبحدة من 8.2% في عام 1997م إلى 5.4% و 1.2% في الأعوام 1998 ، 1999 على التوالي .[136]

هذا بالإضافة إلى أن متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج القومي واصل انخفاضه ليبلغ في نهاية 1998م ما مقداره 275 دولاراً بعد أن كان في 1990م يعادل 686 دولاراً ،[137] لتحتل اليمن بذلك المرتبة (117) بين دول العالم .[138]

---

[*] تجدر الإشارة إلى أن قاعدة البيانات الرسمية للحسابات القومية خلال الفترة من 1991-1999 ، قد جرى تكييفها من قبل الجهات الحكومية ، رغم نشرها سابقاً ، واستبدالها بصورة غير مبررة ، في تقارير الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي اليمني بدءاً من إصدارات العام 2000م ، بما يظهر تحقيق نجاحات وإنجازات اقتصادية " وهمية " ، الأمر الذي خلق حالة من الإرباك لدى الباحثين والمهتمين ، وأثار حفيظتهم وحفيظة العديد من الجهات ، بما فيها صندوق النقد والبنك الدوليين .

2 - تطورات العجز في الموازنة العامة للدولة

تمكنت الحكومة – حسب البيانات الرسمية – من خفض العجز في موازنة الدولة من ما نسبته 20% إلى الناتج المحلي عام 1994م – وهي سنة الحرب الأهلية – إلى 6% عام 1995م و 1.1% في 1997م . حيث اتبعت سياسات تخفيض عجز الموازنة مسارين متوازيين :-

- الأول : عن طريق زيادة الإيرادات عبر السياسات الضريبية ورفع أسعار الخدمات العامة .
- الثاني : وهو الأخطر عبر تقليص الإنفاق العام الاستثماري – وليس الجاري والترفي – إلى حده الأدنى ، بل تجميده في بعض القطاعات ، الأمر الذي انعكس سلباً على عائدات النفقات العامة وأثر على القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة ، والإدارة والقضاء .. وعلى تنمية مشاريع البنية الأساسية للاقتصاد الوطني عامة .

ومع ذلك فقد تصاعد مجدداً عجز الموازنة العامة من 8.5 مليار ريال عام1997 م إلى 43.9 و 83 مليار ريال في 1998م و 1999م على التوالي ،[139] نتيجة للإهدار العبثي للمال العام ، ولتقلبات الأسعار العالمية للنفط التي أصبحت موازنة الدولة جرائها تتأثر مداً وجزراً ، خاصة إذا ما علمنا بأن تقديرات إيرادات النفط في موازنة عام 1998م بلغت نسبتها 66% من جملة الإيرادات الذاتية ،[140] و 76% عام 2000 ،[141] أي أن ثلاثة أرباع إيرادات الموازنة تغطى من الإيرادات النفطية، بل أن عامل النفط وتأثيرات أسعاره العالمية المتغيرة قد أسهمت مثلاً ، إلى جانب عوامل التعثر الأخرى ، في تسجيل عجزٍ مفاجيءٍ في ميزان المدفوعات لعام 1998م مقداره 467.7 مليون دولار أي قرابة نصف مليار دولار وبما نسبته 9.1% من الناتج

المحلـي الإجمـالي ، بعـد أن كـان هنـاك فـائض يقـدر بـ118.9 مليـون دولار عام1997م.[142]

3 - الصادرات والميزان التجاري

حقق الميزان التجاري عام 2000م ، فائضاً مقداره 279.3 مليار ريال ، نتيجة لزيادة حجم الصادرات التي بلغت ولأول مرة قرابة 660 مليار ريال ، هي في معظمها صادرات نفطية ،[143] إذ يتضح من البيانات الرسمية المتاح نشرها بأن صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية خلال السنوات الماضية تحتل معظم مساحة الصادرات ، حيث شكلت في 1996م ما نسبته 96.2% من إجمالي الصادرات عامةً ، و 95.3% و91.5% خلال عامي 1997 و 1998 على التوالي ،[144] ثم ارتفعت إلى 96.5% عام 2000م ،[145] وبمعنى آخر فإن الصادرات غير النفطية لم تتجاوز نسبتها 3.8% ، 4.7% ، 8.5% ، 3.5% من إجمالي قيمة الصادرات خلال الأعوام 1996 ، 1997 ، 1998 ، 2000م بالترتيب .

الأمر الذي يعكس محدودية وضآلة هامش الصادرات من غير النفط وعجزها عن المنافسة في الأسواق الخارجية ومدى اعتماد الاقتصاد اليمني على إيرادات النفط وبنسبة عالية جداً في تغطية العجوزات المختلفة واعتباره مصدراً رئيساً وغالباً لمعظم إيرادات الدولة . وبالتالي ارتهان الاقتصاد الوطني للعوامل الداخلية من حيث الاعتماد شبه الكلي على إنتاج وتصدير سلعة وحيدة قابلة للنضوب ، وخاضعة للمؤثرات الخارجية في سوق النفط وتقلب أسعار بورصته .[146]

وهـو مـا يمكـن ملاحظتـه في تطـورات عجـز الميـزان التجـاري خـلال الفـترة 1996-1998م ، فبرغم سياسة مضاعفة الإنتاج النفطي وزيادته عن المخطط له، لتغطية احتياجات التنمية ومعالجة بعض الاختناقات ، إلا أن التدهور في الأسعار العالمية للنفط الذي يرتكز عليه اقتصاد البلاد قد اثر وبجلاء على الميزان التجاري ،

وبرز العجز فيه فجأة عام 1998م بأكثر من 700 مليون دولار وبنسبة 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي .[147]

4 - الدين العام المحلي والخارجي

حققت الإصلاحات الاقتصادية في مجال الحد من الأزمة المتفاقمة للدين الخارجي نجاحاً ملحوظاً ، حيث كان رصيد المديونية الخارجية على اليمن في 1995م يقارب 10 مليار دولار وبما نسبته 180% من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ تمكنت الحكومة في نوفمبر 1996م وبمساعدة صندوق النقد الدولي عبر نادي باريس من إلغاء 80% من الديون الروسية (أي إلغاء 5.369 مليار دولار) والتي كانت تشكل ما نسبته 60% من إجمالي مديونية اليمن الخارجية ، وإخضاع الـ20% المتبقية من الدين الروسي لشروط اتفاقية نابولي التي تعني إعفاء اليمن أيضاً من67% ، أي من 82 مليون دولار .[148]

في الوقت نفسه وبالمقابل أكدت بعض الدراسات على أن نجاح الإصلاحات خلال فترتها الأولى وإيقاف التدهور الاقتصادي قد تم بفضل قروض كبيرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،[149] حيث ساهمت تلك الأموال على تدفق العملات الصعبة إلى البلاد ، فقد حصلت اليمن خلال الفترة (1996-1999م) على عدد من القروض المختلفة تجاوز مجموعها المليارين دولار قدمتها الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية ،[150] كدعم لسياسات الإصلاح الاقتصادي .

ورغم تضارب بيانات الدين الخارجي ، إلا أن آخر تقرير للبنك المركزي اليمني يشير إلى أن الرصيد القائم للقروض الخارجية المتعاقد عليها حتى 2000/12/31م، قد بلغ 5715 مليون دولار .[151]

5 - الاستثمار والبطالة

أثبتت البيانات والمؤشرات الرسمية استمرار إحجام الاستثمارات المحلية والأجنبية عن الإسهام في مشاريع التنمية في اليمن ، إذ لم يتجاوز إجمالي تراخيص الاستثمار الممنوحة من الهيئة العامة للاستثمار خلال سبعة أعوام (1992-1998م) عدد 2417 ترخيصاً ، نفذ منها بشكل كامل أو جزئي حسب بيانات المسح الميداني للهيئة فقط 986 مشروعاً لا غير أي ما نسبته 40% تقريباً ، وبذلك تكون نسبة المشاريع غير المنفذة 60% تقريباً .

وحتى نسبة الـ40% من المشاريع " المنفذة " بعضها تم تنفيذه كاملاً والبعض الآخر بشكل جزئي وغير كامل ، كما أن معظمها اقتصر على الاستثمار في مشاريع صغيرة هامشية وليست هناك مشاريع صناعية أو زراعية أو سمكية إنتاجية ذات وزن يذكر ، حيث يظهر ذلك جلياً من محدودية حجم فرص العمل التي أتاحتها الاستثمارات الجديدة " المنفذة " فعلاً منذ 1992م وحتى 1998م أي خلال ستة أعوام وهي 19229 فرصة عمل فقط بمعدل سنوي لا يزيد عن 3205 فرصة عمل جديدة ،[152] وهذه كارثة حقيقية بالمعنى الاقتصادي كون الاستثمارات الخاصة هي البديل والمخرج الوحيد لامتصاص جموع العمالة العاطلة التي بلغت تقديراتها الحالية ما نسبته 35% من إجمالي القوى العاملة ،[153] إذ قدر عدد المتخرجين من النظام الجامعي خلال 1996-2000م بما يزيد عن 120 ألف خريج جامعة ،[154] كما أشار تقرير التنمية البشرية بأن الزيادة السكانية الهائلة في اليمن ترفد سوق العمل سنوياً ما بين 120-150 ألف عامل .[155] كل هذا مقابل متوسط 3205 فرصة عمل سنوياً تتيحها الاستثمارات المحلية والأجنبية .[156]

* تركيب الناتج المحلي الإجمالي

يتصدر قطاع الصناعات الاستخراجية بقية القطاعات الاقتصادية ، حيث أسهم خلال العام 2000م بما نسبته 33.8% من الناتج المحلي الإجمالي ، يليه في الأهمية النسبية قطاع الزراعة والصيد بما يعادل 15.3% ، وهي نسبة متواضعة بالنظر إلى أن قرابة 61% من القوى العاملة تشتغل بالزراعة .

يأتي بعد ذلك قطاعي الخدمات الحكومية ، والنقل والتخزين والمواصلات ، حيث بلغت مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 10.8% و% 10.3 ، على التوالي ، بينما كانت مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق بنسبة 8.7% ، في حين أسهم قطاع التمويل والتأمين والعقارات ، وقطاع الصناعات التحويلية خلال نفس العام بنسبة 7.8% و 7.5% ، بالترتيب .[157]

وكما هو الحال في بقية المحاور السابقة ، يلاحظ أن الزيادة في حجم الإنتاج النفطي وفي أسعاره العالمية قد طغت بشكل واضح على مختلف المؤشرات الاقتصادية ، وعلى الوزن النسبي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي ، وأصبح لإنتاج وتصدير النفط ومشتقاته الدور الأساس والحاسم في مدى وإمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية ، غير أن في ذلك أيضاً تكمن خطورة اعتماد الاقتصاد الوطني على إنتاج وتصدير سلعة واحدة معرضة للنضوب ولتقلبات أسعارها العالمية ، خاصة وأن الإنتاج منه يتم مضاعفته سنة بعد أخرى ليصل – حسب البيانات المتاحة – إلى 389 ألف برميل يومياً عام 1999 ، وإلى 434 ألف برميل في 2000م ،[158] دون مراعاة المحاذير التي تشير إليها بعض التقارير ، حول نضوب بعض الآبار ، ومحدودية الاحتياطي العام من المخزون النفطي .[*]

---

[*] تفتقر عمليات إنتاج وتصدير النفط في اليمن وبياناتها الرسمية للشفافية ، ولا توجد معلومات كاملة ودقيقة متاحة لكميات النفط ، سواء تلك المكتشفة أو المنتجة والمصدَّرة .

ثانياً: تطورات التجارة الخارجية في اليمن

حققت التجارة الخارجية للمنتجات السلعية في الجمهورية اليمنية تطوراً ملحوظاً، حيث اتسع نطاق تعاملاتها مع العالم الخارجي استيراداً وتصديراً ، وشكلت العائدات النفطية عاملاً محركاً في تمويل عمليات الاستيراد لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد الوطني . فقد زادت واردات البلاد خلال الفترة من 1996-2000م بنسبة 36%، بفضل العائدات التي وفرتها زيادة الصادرات البالغة نسبتها 52% ، (جدول رقم 2) ، فهي في مجملها صادرات نفطية ومحصلة لزيادة الإنتاج والارتفاع الكبير في الأسعار العالمية ، خاصة خلال عامي 1999-2000م .

أي أن ما حققه الميزان التجاري من عجز في 1998 بمقدار 670 مليون دولار ، أو فائض خلال الأعوام الأخيرة ، هو بسبب وحيد يرجع إلى تقلبات الأسعار العالمية للنفط بالزيادة أو النقصان ، واعتماد البلاد كلياً على صادرات سلعة واحدة هي النفط ، وصلت نسبتها عام 2000م إلى 96.5% من إجمالي الصادرات .

* أما من حيث التوزيع الإقليمي لتجارة اليمن في 1999 – أي على أساس الكتل ومجموعات الدول – ، نجد في بيانات الجدول رقم (3) أن : –

- القسم الأكبر من الواردات يأتي من الدول العربية ، وبنسبة 37.7% ، بما يقارب 118 مليار ريال من إجمالي الواردات البالغ قيمتها 312.7 مليار ريال ، وأن أغلبها يصل من دول مجلس التعاون الخليجي ، بما يعادل 31.8% ، وفقط 6% من باقي الدول العربية .

  وفي المرتبة الثانية تأتي مجموعة البلدان الأوروبية بنسبة 24.6% ، ثم البلدان الآسيوية غير العربية بما يمثل 22.3% من إجمالي الواردات .
- بالنسبة لصادرات اليمن البالغة 380 مليار ريال فقد كان للبلدان الآسيوية غير العربية نصيب الأسد منها (87%) ، بما قيمته 331 مليار ريال ، هي في الأصل صادرات نفطية ، في حين تتوزع النسبة القليلة الباقية من الصادرات الأخرى غير النفطية على الدول العربية وبعض الدول الأخرى .

* وبالنسبة لترتيب أهم الدول التي استوردت منها اليمن عام 1999 يلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل مقدمة القائمة بنسبة 12.1% من إجمالي الواردات ، تليها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم الكويت ، (11.7% ، 5.9% ، 5.7% على التوالي) ، (أنظر الجدول رقم 4) .

* وبالمقابل فإن أهم البلدان التي صدَّرت إليها اليمن في نفس العام هي الصين بنسبة 30.7% من إجمالي الصادرات ، ثم تايلاند وكوريا الجنوبية وسنغافورة والهند (27.2% ، 14.6% ، 8.7% ، 7.5% بالترتيب) – حسب بيانات الجدول (5) – ، علماً بأن الصادرات إلى تلك البلدان هي صادرات نفطية .

* من الجدول (6) ، الذي يبين تطور حركة الواردات والصادرات لليمن مع بلدان المنطقة العربية ،[*] يتضح بأن واردات اليمن من الدول العربية قد زادت خلال الفترة (1996-1999) من حوالي 53 مليار ريال إلى 118 مليار ريال ، بزيادة نسبتها 123% ، أغلبها من دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية والكويت .

أما الصادرات وهي الأهم ، فقد كانت الزيادة فيها أقل بكثير خلال نفس الفترة ، وشكلت ما نسبته 36.3% ، أي أنها زادت من ما قيمته 18.7 مليار ريال في 1996 إلى 25.5 مليار ريال عام 1999م .

* وبالتركيز على اتجاهات تطور الصادرات مع المنطقة العربية ، والأسواق التي تسعى إليها المنتجات اليمنية ، سنجد من بيانات نفس الجدول رقم (6) أن السوق الكويتية قد احتلت عام 1999 المرتبة الأولى ، بما قيمته 7.9 مليار ريال ، تليها

---

[*] مع ملاحظة تضارب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في الجدول (5) مع بيانات البنك المركزي اليمني في الجدول (6) ، حيث استبعدت في الأول كل من دولة الكويت والسودان من مجموعة أهم عشرون دولة صدرت إليها اليمن .

السعودية (6.7 مليار ريال) ، ثم السودان والإمارات العربية المتحدة (3.5 ، 2.9 مليار ريال على التوالي) ، ويأتي بعدها الصومال وجيبوتي .

في حين تراجع حضور المنتجات اليمنية خلال الفترة (1996-1999) في الأسواق المصرية من 3.5 مليار ريال إلى حوالي المليار ريال ، وكذلك في البحرين، من 2.5 مليار ريال إلى 21 مليون ريال فقط .

* إن السوق اليمنية تدخلها المنتجات المتنوعة ، وبصورة متزايدة من سنة إلى أخرى ، بينما المنتجات اليمنية ، وهي شحيحة ومحدودة جداً- باستثناء النفط -، قلَّما تجد لنفسها مكان في الأسواق المجاورة ، ناهيك عن الأسواق الأخرى ، وهو ما تظهره بيانات الجداول (7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13) الذي يتجلى في محدودية حجم وتنوع الصادرات ، وفي غلبة عجز الموازين التجارية لليمن ، وبنسب متفاوتة ، سواء كان ذلك مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية ، أو مع الدول الأخرى كل على حدة ، طبيعي فيما عدا الدول المستوردة للنفط اليمني .

* فيما يتعلق بتطورات الحركة التجارية حسب المجموعات السلعية للبنود الرئيسة للتصنيف الدولي ، يمكن من خلال بيانات الجدولين (16 ،17) ملاحظة :-

- أن المجموعات السلعية وفقاً للتصنيف الدولي قد قُسمت إلى عشر فئات رئيسة ، تشمل المنتجات الغذائية والحيوانية ، والخامات بما فيها الوقود ، إضافة إلى المنتجات الصناعية بمختلف تفريعاتها كالكيماويات والمعدات ومنتجات التبغ والمشروبات ، ومصنوعات أخرى ...
- أن واردات اليمن من تلك الفئات السلعية عامة قد شكلت فيها مجموعة الأغذية والحيوانات عام 1999 ثلث واردات البلاد (33%) من دون الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية ، أي بما قيمته 103.4 مليار ريال ،[*] وأهمها الواردات

[*] زادت قيمة الواردات من المواد الغذائية ، بما فيها الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية ، عام 2000م ، إلى 126.3 مليار ريال . (بيانات تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2000م ، صنعاء ، ص 122-123) .

من الحبوب بقيمة 53 مليار ريال ، ثم السكر ومنتجاته ، ومنتجات الألبان والبيض ، (15 مليار و 11 مليار ريال على التوالي) ، و 6.5 مليار ريال للواردات من اللحوم ، ومثلها للخضراوات والفواكه . علماً بأن المتوسط العام لواردات أقل البلدان نمواً من المواد الغذائية هو 20% من إجمالي الواردات، و 8.7% بالنسبة للبلدان النامية ، و 9.7% للدول المتقدمة .[159]

- في حين لم تتجاوز الصادرات من نفس المجموعة وفي نفس العام 9 مليار ريال فقط ، احتلت صادرات الأسماك وصادرات البن والتوابل المكانة الأولى في المجموعة ، بما قيمته 3 مليار ريال تقريباً لكل منها ، إضافة إلى الصادرات من الخضراوات والفواكه بحوالي 1.5 مليار ريال .
- وبشكل عام ، لوحظ بأن أهم ثلاثين سلعة مستوردة عام 1999 تضمنت 11 سلعة غذائية ، قيمتها 92 مليار ريال تقريباً ، يتصدرها القمح ، ودقيق القمح ، والسكر ، والأرز ، والحليب المجفف ، والدواجن المذبوحة ، والزيوت النباتية ... الخ .

مقابل 15 سلعة غذائية بين أهم ثلاثين سلعة مصدرة ، ولكن بقيمة إجمالية لا تزيد عن 8 مليارات ريال ، أهمها البن والأسماك وزيوت وشحوم حيوانية ونباتية ، ولحوم الضان ، وفواكه ... وغيرها .[160]

- أما بالنسبة للصادرات فتتربع على رأس قائمتها مجموعة " وقود معدني وزيوت تشحيم " بما قيمته 359 مليار ريال عام 1999 ، أي بما نسبته 95% من مجموع صادرات البلاد ،[*] وبديهي أن السبب في ارتفاع هذه النسبة هو إدراج

[*] ارتفعت نسبتها عام 2000م إلى 96.5% .(تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2000م ، صنعاء ،ص 111).

الصادرات النفطية ضمن تلك المجموعة ، بينما توزعت النسبة المتبقية من الصادرات (5%) ، وبحصص ضئيلة على المجموعات السلعية الأخرى .

* من جهة أخرى ، تبين الجداول رقم 18 ، 19 ، 20 ، تصنيفاً آخر للواردات والصادرات ، بحسب طبيعة المواد ، (خام / نصف مصنَّع / مصنَّع) ، وفيها تظهر صادرات اليمن من المواد الخام عام 1999 لتبلغ نسبتها 98.7% (من دون احتساب إعادة الصادرات) ، وبنسبة 0.5% للصادرات نصف المصنَّعة ، وفقط 0.9% للصادرات المصنَّعة ، مقابل واردات من السلع المصنَّعة بلغت نسبتها في نفس العام 47.3% من إجمالي الواردات ، أي بما قيمته 148 مليار ريال .

* تجارة المنتجات الصناعية .

يتضح من الجدول رقم (21) الخاص ببيانات واردات وصادرات اليمن من المنتجات الصناعية ، حسب البنود الرئيسية للتصنيف الدولي :-

- إن الإجمالي العام للصادرات قد قفز بنسبة كبيرة عام 2000 ، مقارنة بعام 1999 بلغت 65.2% ، أي بأكثر من 1.6 مليار دولار ، وهي نتيجة لزيادة إنتاج وتصدير النفط ، ولارتفاع أسعاره العالمية .
- الزيادة الكبيرة في حجم الواردات الصناعية ، لتصل عام 2000م إلى 197.4 مليار ريال، (1.2 مليار دولار $) ، أي بما نسبته 51.9% من الإجمالي الكلي للواردات، شكلت الآلات والمعدات ووسائط النقل الحصة الأكبر من تلك الواردات ، وبنسبة 20.6% ، مقابل صادرات صناعية أقل ما يمكن القول عنها ، إنها شبه غائبة ، إذ لم تتجاوز قيمتها خلال نفس العام 7.2 مليار ريال (فقط 44.3 مليون دولار $) ، بما يمثل 1.1% من إجمالي الصادرات ، فهي بجميع بنودها وتصنيفاتها لا تشكل أي وزن في قائمة الصادرات على الإطلاق ، بل إن صادرات العطور ومواد التجميل ومواد التنظيف مجتمعة والتي مثلت حصتها

التصديرية (0.2%) أكبر نسبة بين مجموعات السلع الصناعية المصدرة ، لم تتجاوز قيمتها بالأرقام المطلقة 1170 مليون ريال .

– وفيما يتعلق بالمنتجات الدوائية ، فقد بلغ إجمالي قيمة وارداتها عام 2000م ، بحسب بيانات الهيئة العليا للأدوية ، أكثر من 70 مليون دولار ، شكلت المواد الخام المستوردة للصناعات الدوائية ما نسبته 2% (222 مليون ريال ، أي ما يعادل 1.4 مليون دولار) .[161]

كما بلغ عدد الشركات الدوائية التي تعامل معها المستوردون اليمنيون خلال نفس العام 226 شركة عالمية ،[162] أهمها شركة " فاركو " المصرية ، و " جلاسكو ويلكم " – بريطانية / مصرية ، " بريستول مايرز اسكويب " – أمريكية / إيطالية / بريطانية / فرنسية / يونانية / مصرية ، إضافة إلى " ألفا " السورية ، و " الشركة العربية الأردنية " ، و " المهن الطبية المصرية " .[163]

وقد استأثرت الشركات الدوائية العربية على نسبة 40% من واردات اليمن الدوائية عام 2000م ، بعد الشركات الأوروبية (50%) ، وشركات دول شرق آسيا وأمريكا (8% ، 2% على التوالي) .[164]

يقابل ذلك ، أول عملية تصدير دوائي حققتها شركة " شيفاكو " اليمنية إلى العراق أوائل العام 2002م ، عبر الأمم المتحدة ضمن اتفاق النفط مقابل الغذاء ، والتي تمت على ثلاث دفعات قيمة كل منها 750 ألف دولار ، أي بإجمالي 2.25 مليون دولار .[165]

إن ما يمكن الإشارة إليه هنا يتركز في أن الإنتاج الدوائي المحلي محدود جداً ، ولا يغطي إلا نسبة ضئيلة من احتياجات السوق اليمني ، (أهمها الأدوية التقليدية) . وإن تزايد عمليات الاستيراد من الشركات والبلدان العربية – وإن كان يعكس حالة إيجابية على طريق التكامل الإقليمي – إلا أن السبب الرئيس للثقل النسبي في ذلك يعود في الأصل إلى ضعف القدرة الشرائية للمستهلك اليمني ، وانخفاض أسعار واردات

المنتجات الدوائية من البلدان العربية ، مقارنة بأسعار شرائها من البلدان الصناعية المتقدمة ، الأوروبية والأمريكية وغيرها .

إلا أن الأهم من هذا وذاك ، هو أن الصناعات الدوائية اليمنية ، إذا ما ضاعفت من جهودها لتحسين الجودة والمواصفات ، يمكن أن تكون مرشحة – على المدى – لتحتل مكانة لا بأس بها في هيكل الصادرات السلعية اليمنية ، وبالذات ما يتعلق بالمنتجات التقليدية ، كالمضادات الحيوية ، ومضادات الأميبيا والسعال والملاريا والطفيليات وخافضات الحرارة والفيتامينات ، وبعض المراهم وغيرها.

* تعكس بيانات الجدول (22) الوضع المتردي للبنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات ، فمعظم الحركة التجارية تتم عبر الموانئ البحرية (97.9% صادرات معظمها نفطية ، و 86% واردات) ، في حين أن الواردات الواصلة عبر النقل الجوي لم تزد نسبتها عن 7.8% ، وهو أمر طبيعي نظراً للتكلفة العالية في استخدام خدمات الطيران ، إلا أن الأمر المثير للانتباه هو تدني حصة الواردات عبر النقل البري إلى 6.2% من إجمالي الواردات ، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات عبر البر ، التي لم تتجاوز 1.4% ، مقارنة بحجم العلاقات التجارية مع دول الخليج المجاورة ، مثل السعودية والإمارات وعُمان والكويت ... ما يعكس ضعف البنية الأساسية الحالية في شبكة الطرقات والمرافق اللازمة ، والافتقار إلى مؤسسات وشركات النقل الحديثة .

وبشكل عام يمكن القول بأن جميع موانئ الجمهورية – ربما باستثناء ميناء المنطقة الحرة عدن – تفتقر إلى التقنيات وإلى أساليب الإدارة الحديثة ، والمرافق المفترضة كالمستودعات والمخازن ، ووسائل النقل المتطورة ... الخ .

*** استنتاجات**

رغم بعض المآخذ على دقة البيانات الرسمية وتضارب أرقامها أحياناً ، إلا أنه يمكن استخلاص أهم الاتجاهات الرئيسة لتطورات التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية ، والمتمثلة في :-

- أن صادرات اليمن هي صادرات أحادية الجانب ، وتكاد تعتمد بصورة كلية على تصدير سلعة واحدة هي النفط ومشتقاته ، وقد توحي المؤشرات النسبية في هذا الشأن بأن اليمن دولة بترولية ، مثلها مثل جيرانها من دول الخليج النفطية ، أو أن صادراتها النفطية قادرة على تغطية الاحتياجات الواسعة لمتطلبات التنمية ... ، لكن الواقع المحزن هو أن صادرات اليمن من المنتجات الأخرى غير النفطية غاية في الضآلة ، بحيث أظهرت الصادرات النفطية بنسبة مئوية عالية ، وأعطت انطباعاً مغايراً للواقع . إذ أن الأرقام المطلقة لحجم إنتاج وتصدير النفط تعتبر متواضعة قياساً ببلدٍ فقير كاليمن تعداد سكانه يقارب العشرين مليون نسمة ، ويصنف في فئة أقل البلدان نمواً .

كما أن تحول الميزان التجاري لليمن من وضع سالب إلى موجب خلال السنتين الأخيرتين ، لم يتأت نتيجة لسياسات حكومية جديدة ، كتقليص الإنفاق العام وزيادة الإنتاج والصادرات أو تقليص الواردات وإصلاح الاختلالات ... ، وإنما لسبب وحيد هو زيادة إنتاج وتصدير النفط ، وارتفاع أسعاره العالمية .

- إن حجم الصادرات تزايد خلال الخمس سنوات الأخيرة (1996-2000) ، من حوالى 1.97 إلى 4.08 مليار دولار ، وتزايدت الواردات من 1.5 إلى 2.35 مليار دولار ، خلال نفس الفترة .
- إن هناك علاقة طردية تابعة بين حركة التصدير والاستيراد ، فكلما تضاعف عائد الصادرات النفطية ، كلما أزداد تدفق الواردات السلعية ، وعلى سبيل المثال ،

تشير بيانات البنك المركزي اليمني بأن زيادة عائدات تصدير النفط قد رفعت من نسبة تغطية تمويل الواردات من 121.5% إلى 173.3% ، خلال عامي (1999-2000م) .[166]

ومن ثم فإن استمرار الاعتماد المطلق على عائد الصادرات النفطية لتغطية الإنفاق الحكومي ولتمويل حركة الواردات التي تتطلبها عمليات التنمية ، واحتياجات المجتمع الاستهلاكية ، دون الأخذ في الاعتبار أهمية تنويع المصادر الإيرادية والبديلة ، سيؤدي حتماً إلى عواقب خطيرة ، في حالة تقلب الأسعار العالمية للنفط ، أو احتمالات تناقص ونضوب احتياطاته والإنتاج منه .

- تتجه الصادرات النفطية إلى مجموعة بلدان آسيوية ، أهمها بالترتيب الصين ، كوريا الجنوبية ، تايلاند ، الهند ، سنغافورة ، اليابان ، ماليزيا ، أما الصادرات غير النفطية فهي محدودة جداً ، وتتوزع على كل من الكويت والسعودية والولايات المتحدة ، ثم السودان والإمارات العربية المتحدة ...
- إن نسبة كبيرة من الواردات السلعية (37.7%) ، تصل من مجموعة البلدان العربية، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي (بما يمثل 31.8%) ، تأتي في المرتبة الثانية مجموعة الدول الأوروبية ، ثم الدول الآسيوية غير العربية .
- أما بالنسبة لأهم الدول المصدرة إلى اليمن ، فتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المقدمة ، تليها المملكة العربية السعودية ، فالولايات المتحدة الأمريكية ، ثم الكويت .
- إن أكثر من ثلث واردات اليمن هي واردات من المواد الغذائية ، حيث تجاوزت قيمتها عام 2000م ، 126.3 مليار ريال ، مما يثير الكثير من التخوفات ، خاصة في ظل تحرير التجارة العالمية ، واتفاق الزراعة الذي تم التوصل إليه في مفاوضات جولة أوروجواي ، لكونه ينصّ على إلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية ، ما يترتب عليه ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية ، وتضرر البلدان

النامية والأقل نمواً التي تعتبر مستورداً صافياً للغذاء ، بتزايد الأعباء على موازين مدفوعاتها وعلى سياسات الأمن الغذائي .

– ضآلة صادرات السلع المصنعة التي بالكاد وصلت نسبتها 0.9% عام 1999م ، مقارنة بنسبة 47.3% للواردات من السلع المصنعة لنفس العام ، وبنسبة 52% عام 2000م . في حين شغلت الصادرات من المواد الخام عام 1999 كامل مساحة الصادرات تقريباً وبما يمثل 98.7% ، علماً بأن المتوسط العام لصادرات المواد الخام الأولية في البلدان الأقل نمواً هو 70% من إجمالي الصادرات ، مقابل 30% للمصنوعات المصدرة ، و 40% صادرات مواد أولية مقابل 60% مصنوعات في البلدان النامية ، أما الدول المتقدمة فيبلغ متوسط صادراتها من المواد الخام 20% ، مقابل 80% صادرات من السلع المصنعة .(167)

بل أن فقط قيمة إعادة صادرات اليمن من السلع المصنعة عام 1999 بلغت أكثر من خمسة أضعاف قيمة صادراتها من تلك السلع ، وأن إعادة الصادرات من السلع نصف المصنعة بلغت قيمتها أيضاً سبعة أضعاف الصادرات السلعية نصف المصنعة.(أنظر الجدولين رقم 19 ، 20) .

وهذا يؤكد ما سبق الإشارة إليه ، حول هزالة القاعدة الصناعية للبلاد ، وضعف النشاط الاستثماري الإنتاجي ، وعدم توافر مواصفات الجودة للسلع المنتجة محلياً ، وعجزها عن المنافسة في الأسواق الخارجية ... الأمر الذي يعكس حالة من القلق مما قد تواجهه الصناعات الوطنية الناشئة أمام منافسة غير متكافئة مع منتجات الدول الصناعية المتقدمة وحتى الدول المجاورة .

أما فيما يتعلق بطبيعة السياسة الحكومية لدعم وتشجيع الصادرات تجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ إنشاء المجلس الأعلى لتنمية الصادرات في 1997 ، والمجلس مازال يفتقر إلى استراتيجية محددة ومعتمدة رسمياً لتنمية الصادرات اليمنية ، باستثناء ما سمي بـ " مشروع استراتيجية وخطة عمل لتنمية الصادرات " ، المقدم في مارس 2002م

خلال فعاليات اللقاء التشاوري الأول للمصدرين اليمنيين، (*) (168) والذي تضمنت أهدافه الرئيسية :-

- مساعدة منتجي السلع والخدمات التصديرية للتغلب على الصعوبات والمعوقات.
- تحقيق زيادة في حجم السلع والخدمات المصدرة بنسبة لا تقل عن 10% سنوياً .
- تعزيز دور المعلومات وأخبار السوق ، وتوجيه وتفعيل الأنشطة الترويجية للسلع والخدمات التصديرية .
- زيادة حجم الاستثمارات والقروض ، ومصادر التمويل الأخرى للسلع والخدمات التصديرية .
- تهيئة البيئة المناسبة لتحقيق نمواً مستقراً للاستثمارات وصادرات السلع والخدمات ، والاهتمام بخلق ثقافة تصديرية في أوساط المجتمع ، خلال السنوات الخمس القادمة ...

وبغض النظر عن الملاحظات العديدة المتعلقة بشكل صياغة نقاط الاستراتيجية، فإن أهم ما يؤخذ عليها – وإن كانت مازالت مشروعاً – هو عموميتها ، وافتقارها للعمق والشمولية اللازمين لمعالجة مختلف جوانب إشكالية تنمية الصادرات ، ففي حين أفردت الاستراتيجية فقرتين كاملتين للبحث عن مصادر تمويلية لتغطية نفقات نشاط المجلس الأعلى لتنمية الصادرات ، نجد أنها لم تنطلق من مراعاة الأوضاع المتغيرة لتحرير الأسواق العالمية واتفاقات WTO ، وتجاهلت ضرورات التشاور والعمل المشترك مع " مكتب التنسيق والاتصال مع WTO " في وزارة التموين

(*) رغم أن اللقاء التشاوري المذكور مثل أهمية كبيرة للمصدرين اليمنيين وعقد تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء ، إلا أن هذا الأخير قد تغيب عن حضور مثل هذا اللقاء ، وتغيب كذلك مسؤولو الجهات المعنية ذات العلاقة مثل وزير المالية ، محافظ البنك المركزي ، وزير التجارة ، رئيس مصلحة الجمارك ، رئيس مصلحة الضرائب ، رئيس هيئة الاستثمار ... وغيرهم ، مما دفع مجموعة من المصدرين إلى الانسحاب من فعاليات اللقاء احتجاجاً على تغيب مسؤولي الدولة المعنيين بتذليل عوائق عمليات التصدير ، الأمر الذي يعكس وضعاً رسمياً من اللامبالاة وعدم الجدَّية في معالجة إشكاليات تنمية الصادرات .

والتجارة ، على اعتبار أن هناك علاقة وثيقة بين مهام ونشاطات الهيئتين ، الهادفة إلى تشجيع وتنمية صادرات السلع والخدمات ، والمفترض لها أن تمر عبر سياسات الحماية والدعم والأحكام الاستثنائية للمعاملة التفضيلية ، وعبر مواجهة أخطار المنافسة الأجنبية على المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والخارجية ، التي يتوقع أن يكون لها أثر سلبي مباشر على الاستثمارات والصناعات الوطنية ، ناهيك عن البيانات والمعلومات حول حركة التجارة والأسواق التي لاشك أنها تهم كلتا الهيئتين وتساعدهما على رسم وتنفيذ خطط وبرامج عملهما .

وعلى سبيل المثال أيضاً ، لم تشتمل أهداف الاستراتيجية على عمليات اختيار وتحديد المنتجات الوطنية التي يمكن لليمن دعم إنتاجها وتصديرها إلى الأسواق الخارجية . كما أن الاستراتيجية لم تتضمن بصمات واضحة ومحددة على آليات السياسة الاقتصادية والنقدية المؤثرة على الاستثمار والإنتاج والتصدير .

من جهة أخرى ، أكدت الدراسات المقدمة إلى اللقاء التشاوري الأول للمصدرين اليمنيين ،(*) على جملة من الصعوبات التي تعوق عمليات الإنتاج والتصدير ، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ، وخاصة :-

- الإجراءات البيروقراطية لمصلحة الجمارك والمعوِّقة لاستعادة المنتجين المصدرين قيمة الرسوم الجمركية التي كانت قد فرضت على المواد الخام المستوردة الداخلة في إنتاج السلع المخصصة للتصدير ، أو ما يسمى بـ " نظام الدروباك " .
- ضرائب الإنتاج والأرباح ، وأعباء تمويل العمليات التصديرية .

(*) أهمها الورقة المقدمة من علي محمد المقطري ، مدير عام علاقات العمل والاتصال في مجموعة شركات هائل سعيد أنعم ، بعنوان : نظام استعادة الرسوم الجمركية عن الصادرات – الصعوبات والمعوقات ، وورقة علي عبد الملك الأديمي ، مدير دائرة الترويج والمعارض بعنوان : أسباب وعوامل فقد الصادرات اليمنية قدراتها التنافسية – الحلول والمعالجات .

أنظر وثائق اللقاء التشاوري الأول للمصدرين اليمنيين ، المنعقد تحت شعار " من أجل تنمية القدرات التنافسية للمنتجات التصديرية اليمنية ، المجلس الأعلى لتنمية الصادرات ، صنعاء ، 18 مارس 2002م .

- مشكلات النقل ، وارتفاع تكاليف الشحن ، وعدم وجود شركات تسويقية متخصصة ، وغياب الدراسات والمعلومات عن الأسواق الخارجية ... الخ

ثالثاً : الصناعة اليمنية ...
عوائق داخلية...ومستقبل مجهول

تتسم الصناعة في أغلب الأقطار العربية والنامية وفي البلدان الأقل نمواً ، ومنها اليمن ، بخصائص متشابهة ومشتركة ، هي بمجملها – وفي الوقت نفسه – تمثل عوائق شائكة أمام جهود ومحاولات التنمية الصناعية ، تتلخص أبرز ملامحها في:-

- شحة الموارد وضعف القاعدة الإنتاجية ، وارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي ، وندرة العمالة الفنية المؤهلة .
- الاعتماد الرئيس على الصناعات الاستخراجية كثيفة العمالة ، وعلى الصناعات التقليدية التي يغلب على أكثرها الطابع الفردي والعائلي ، ومعظمها صغير الحجم وبرأسمال محدود ، وتكنولوجيا غير متطورة ، وتركز على المنتجات الاستهلاكية للأسواق المحلية ، وأحياناً للتصدير .
- تمتع الصناعة التحويلية – ولفترة طويلة – بوضع شبه احتكاري للأسواق المحلية ، وبجملة من التسهيلات ، وسياسات الدعم والحماية الحكومية ، وخاصة التعريفات الجمركية العالية ، والقيود الكمية المختلفة التي فُرضت – ومازالت في بعض الدول – على الواردات السلعية المنافسة ، الأمر الذي أسهم كثيراً في حالة التراخي والتساهل مع ضرورات التطوير وتحسين الجودة والكفاءة الإنتاجية ، مادامت هناك أسواقاً مضمونة ومغلقة عليها .
- إغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية المستوردة ، مقابل تدني مستوى الجودة والمواصفات للمنتجات المحلية ، وعجزها عن منافسة المصنوعات الأجنبية .
- ضعف الاستثمارات وإحجامها عن القدوم إلى البلدان النامية والأقل نمواً لعدم توافر المناخ الملائم ، بينما يفضل رجال الأعمال المحليون تشغيل أموالهم في فتح الوكالات التجارية وعمليات الاستيراد والتصدير ، كون العائد منها سريعاً ومرتفعاً وشبه مضمون .
- غياب الدراسات التحليلية للأسواق الإقليمية والدولية ، وحتى المحلية في كثير من الأحيان ، فيتعذر معرفة أو قياس حجم الطلب المتوقع على مختلف المنتجات

الصناعية ، مقابل اهتمام الشركات الكبرى متعددة الجنسية ، وتعاملها المتزايد مع أسواق البلدان النامية والأقل نمواً .

- الاعتماد شبه الكلي على التكنولوجيا المستوردة ، وهشاشة – إن لم نقل غياب – الاستثمار في مجال البحوث والتطوير الإنتاجي ، إضافة إلى تقادم التقنيات المستخدمة وإهمال عمليات الإحلال والتجديد .

إن التطورات الاقتصادية المتلاحقة التي اتخذت طابعاً جديداً بتحرير التجارة العالمية ، وتدويل الأنشطة الاقتصادية ، وزيادة نفوذ الشركات العملاقة متعددة الجنسية ، وفتح الأسواق لمختلف أنواع النشاطات التنافسية ، تفرض على البلدان النامية والأقل نمواً التكيف مع هذه المتغيرات ، وذلك بإجراء تحولات جذرية في هياكل الإنتاج والأسواق الصناعية ، وفي برامج وسياسات التنمية الاقتصادية برمتها ، من حيث :-

- تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والصناعية ، ونوع وحجم الصناعات المطلوبة ، والتركيز على تنمية الصناعات الصغيرة والتصنيع الغذائي ، والاهتمام بالتخصص والميزات النسبية ، وتحديث أساليب وأدوات الإدارة ، وكل ما من شانه مواكبة المستجدات المحيطة .
- التحول من استراتيجية إحلال الواردات الصناعية ، إلى سياسة تنمية الصناعات التصديرية وإلغاء القيود الكمية ، وتقليص سياسات الدعم والحماية الجمركية التي تعترض حركة انتقال السلع ، والبحث عن أنسب المخارج للتعامل مع الشروط القاسية لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية بما يخفف من آثارها السلبية .
- إيلاء مسألة الجودة والمواصفات الأهمية المطلوبة ، ليصبح في الإمكان دخول أسواق المنافسة ، وإن كانت المادة (12-4) من اتفاقية القيود الفنية على التجارة تنص على " ... يُسلم الأعضاء – أعضاء WTO – بأنه لا ينتظر أن تستخدم البلدان

النامية الأعضاء ، المقاييس الدولية كأساس لأنظمتها الفنية أو مقاييسها ، بما في ذلك أساليب الاختبار التي لا تتماشى مع احتياجاتها الإنمائية والمالية والتجارية " [169]، إلا أن ذلك يعتبر في حكم الظرف المؤقت ، إذ أصبحت صناعات البلدان النامية والأقل نمواً ووحداتها الإنتاجية ، أمام تحدٍ خطير يلزمها أكثر من أي وقت مضى بضرورة الاهتمام المستمر بتحسين الإنتاجية ، وتطوير نوعية وجودة منتجاتها ، والالتزام بالمواصفات الفنية والصحية المختلفة ، وفقاً للمعايير الدولية ، حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق الدولية والمحلية على حد سواء ، فمعيار تخفيض التكلفة الإنتاجية وتخفيض الأسعار لم يعد المحدد الأوحد أو الأهم في المنافسة على الأسواق ، بل انضمت إليه عدة معايير أخرى ، فعلى سبيل المثال تشعبت المواصفات والمقاييس في الصناعات الغذائية ، لتشمل الطعم ، والنكهة ، والسلامة ، وخلو السلع من المواد الضارة ، والقيمة الغذائية والصحية ، ومراعاة أمثل الظروف الإنتاجية ، وأكفأ عمليات التصنيع ... الخ ، إذ أصبحت كلمتا مواصفات ومقاييس تفهم على أنهما " عبارة عن عرض موجز لمجموعة متطلبات وصفية وفنية يجب أن تحققها سلعة أو مادة أو عملية إنتاج لتلبية حاجة محددة " [170]، وأصبحت المبادلات التجارية تعتمد على مواصفات ومقاييس دولية يحتكم إليها جميع الأطراف ، مثل " ISO " أي المنظمة الدولية للتوحيد القياسي التي تغطي جميع المواصفات والمقاييس لأغلب مجالات الإنتاج والخدمات ، واللجنة الدولية للإلكترو التقنية " IEC " المتخصصة بالمواصفات الهندسية والكهربائية والإلكترونية ، وكذلك نظام " Codex Alimentarious " الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لتحديد المواصفات الغذائية ...

* الصناعة التحويلية في الجمهورية اليمنية

اعتمدت الجمهورية اليمنية ، بعد توحيد شطريها ، الليبرالية الاقتصادية كمنهج للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية ، بتحرير الأسواق وخصخصة مؤسسات القطاع العام ، واستبعاد تدخل الدولة في النشاطات الإنتاجية ، لتقتصر مهامها على دور إرشادي وتنظيمي غير مباشر ، حيث اصبح القطاع الخاص أواخر عقد التسعينيات يستحوذ على ما نسبته 95% من مجموع المنشآت الصناعية ، مقابل 1.3% للقطاع العام .(171)

وكانت سياسات التنمية الصناعية في اليمن خلال الثمانينيات تركز على التوجه نحو السوق المحلية ، وفقاً لاستراتيجية إحلال الواردات ، إلى أن جاء برنامج الإصلاح الاقتصادي بناء على وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين ، وشكل محطة انتقالية جديدة متضمناً جملة من السياسات الحكومية ، منها تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق ، والتركيز على الصناعات التصديرية ، وتقليص مختلف إجراءات الدعم والحماية الجمركية ...، لتجد اليمن نفسها أمام تحديات جادة ، من حيث ضعف قاعدتها الإنتاجية والصناعية وتدني مستوى الجودة والمواصفات ، وصناعات كانت ومازالت ناشئة رُفعت عنها مظلة الدعم والحماية، وأسواق تنكمش فيها يوماً عن يوم مساحة المنتجات الوطنية ، مقابل تمدد متسارع للمنتجات المستوردة ، كنتيجة طبيعية للشوط الكبير الذي قطعته البلدان المجاورة وغير المجاورة في مسار الإصلاحات والتنمية ، ونتيجة لما تمخض عنه النظام الاقتصادي الجديد ، بتحرير التجارة الدولية ، ونشوء منظمة التجارة العالمية " WTO " ، في ظل أوضاع اقتصادية وظروف منافسة غير متكافئة .

إن الصناعات التحويلية في اليمن مازالت في أطوارها الأولى ، شأنها شأن أوضاع بقية اقل البلدان نمواً ، فهي حسب آخر المؤشرات الرسمية المتاحة :-

- لم يتجاوز قيمة الناتج المحلي الإجمالي منها 17.8 مليار ريال عام 2000م ، أي ما يعادل 110 مليون دولار $ فقط ، ولم تشكل نسبتها سوى 8.3% في تركيب الناتج المحلي الإجمالي ، و 7.2% بدون تكرير النفط .[172]
- من أصل عشرين نشاطاً صناعياً ، هناك أربعة فروع فقط بلغ إجمالي القيمة المضافة الناتجة منها عام 2000 ما نسبته 58% ، وهي المنتجات الغذائية والمشروبات (27%) ، والمنتجات اللافلزية – الإنشائية (16%) ،ومنتجات التبغ والبلاستيك (12%) و (3%) ، على التوالي .[173]
- قُدر إجمالي عدد المنشآت الصناعية في 1999 بـ33731 منشأة ، يعمل بها 117780 عامل ، موزعة كما يلي :- [174]

المنشآت الصناعية حسب معايير التصنيف والعاملين فيها ، لعام 1999م

تصنيف المنشأة الصناعية	معيار التصنيف	إجمالي عدد المنشآت	مجموع عدد أفراد مالكيها وأفراد أسرهم والعاملين الدائمين والموسميين والمؤقتين فيها
منشآت صناعية صغيرة	من 1-4 عمال	32056	63346
منشآت صناعية متوسطة	من 5-9 عمال	1295	7064
منشآت صناعية كبيرة	من 10 عمال فأكثر	380	47370

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، يونيو 2000م ، ص ص 65 ، 70 .

وباستثناء صناعة الأسمنت وربما الأدوية ، يتضح أن حجم المنشآت الصناعية وأعدادها ، بالنسبة للتصنيف المعتمد ، غاية في التواضع ، ورغم ذلك فهناك أيضاً بعض المآخذ على تلك المؤشرات ، لأنها مبنية على أساس أرقام تقديرية تضاف

من سنة لأخرى إلى بيانات المسح الصناعي لعام 1996 ، علماً بأن نتائج المسح ذاته، تعتبرها بعض الجهات ،[*] وبعض المحللين نتائج غير دقيقة .

كذلك التسميات والتصنيف المتبع لأحجام المنشآت الصناعية الذي يعتبر أي ورشة أو دكان يعمل بها عامل واحد أو عاملان ... إلى 4 عمال منشأة صناعية، وأن المنشآت الصناعية الكبيرة من وجهة نظر التصنيف الرسمي هي تلك التي يعمل بها 10 عمال فأكثر ! ، أمرٌ يبعث على الاستخفاف ، ويقلل من جدية الصناعات القائمة ومن أهمية مؤشراتها .

- كما سبقت الإشارة ، محدودية صادرات البلاد من السلع الصناعية التي لم تتجاوز نسبتها 0.9% من الإجمالي العام للصادرات عام 1999 ، مقابل صادرات المواد الخام البالغة 98.7% ، ومقارنة بنسبة 47.3% للواردات من السلع المصنعة في نفس العام ، و 52% عام 2000م ، أي إن الصناعات التحويلية وصل عجز ميزانها التجاري عام 2000م إلى قرابة 190.2 مليار ريال (1.2 مليار دولار $) ، جدول رقم (21) .
- بلغت قيمة إنتاج الصناعات الغذائية والمشروبات عام 1999 ما نسبته 33% تقريباً من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية ،[175] ووصل عدد " المنشآت الصناعية " الغذائية – وفقاً للتصنيف السابق – في نفس العام إلى 16012 منشأة ، أي بنسبة 47.5% من مجموع عدد " منشآت " الصناعة التحويلية .[176]

وقد يفهم للوهلة الأولى بأن حجم الصناعات الغذائية في اليمن تحتل مكانة كبيرة ، وأن المستثمرين الصناعيين يفضلون الاستثمار في صناعات تتوافر لها

[*] ومنها منظمة الأسكوا ، أنظر الوثيقة E/ESCWA/TECH/1999/6,P.127

خامات زراعية محلية ... ، إلا أن الواقع هو أن ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الغذائية لا يعود إلى قوتها وكبر مكانتها ، بقدر ما يعود إلى ضعف القاعدة الإنتاجية للفروع الأخرى ، كما أن الروابط بين القطاع الزراعي والصناعات الغذائية هي في الحقيقة ضعيفة للغاية ، إذ يمكن تفسير الأهمية النسبية للصناعات الغذائية ، وإرجاعها إلى عدة عوامل :- (177)

- سهولة عمليات التصنيع ، حيث تقتصر في الكثير منها على مجرد التعبئة والتعليب ، بعد عملية تخفيف للمركزات (كما في العصائر والمشروبات الغازية) ، أو بعد الغسل والطبخ (كما في البقوليات) ، أو بعد الخلط بمواد إضافية (كما في العصائر والمشروبات الغازية المعبأة في زجاجات) ، أو طحن المكونات والخلط والعجن والتشكيل (كما في البسكويت والحلويات) .
- انخفاض مرونة الطلب على سلعها ، نظراً لأنها من المواد الاستهلاكية التي لا غنى عنها لفئة عريضة من المستهلكين ، لاسيما تلك السلع التي أنشئت لتحل محل منتجات مستوردة ، مثل منتجات الزيوت والسمن وبعض الحلويات.
- السياسة الحمائية التي تمتعت بها مثل هذه المنتجات ، (تعريفات جمركية على السلع المنافسة ، قيود كمية ، وتسهيلات ضريبية ...الخ) .

كغيرها من البلدان الفقيرة الأقل نمواً ، تعاني الصناعة اليمنية من مشاكل التمويل ، وشحة الاستثمارات ، وضمور القاعدة الإنتاجية ، وضعف شامل لكل نواحي البنى الأساسية ، واختلالات هيكلية بين مختلف فروع القطاع الصناعي ، إضافة إلى الافتقار الشديد لمصادر الطاقة والمياه . إلى جانب مجموعة من عوائق التنمية والاستثمار الصناعي ، أشارت إليها جمعية الصناعيين اليمنيين ، وتسببت في أغلبها بعض السياسات الحكومية ، منها :- (178)

1- أن حجم التهريب المتزايد الذي قُدر بحوالي 60% من إجمالي السلع المنتشرة في الأسواق اليمنية تقف وراءه شرائح طفيلية ، بدعم من عناصر متنفذة .

2- إلغاء وتصفية البنك الصناعي اليمني ، المؤسسة التمويلية الوحيدة للصناعات الصغيرة والناشئة ، – وإن كان رأسماله محدوداً يتطلب الدعم لا التصفية – ، الأمر الذي يضطرها اللجوء إلى قروض البنوك التجارية ، وتحمل أعباء فوائدها الكبيرة .

3- استمرار رفع الحكومة لأسعار الطاقة ، ضمن سياسة الإصلاح وتحرير أسعار الخدمات . وتعدد أنواع الضرائب وازدواجيتها ، فهناك ضرائب تدفع على الخامات قبل تصنيعها ، ثم ضرائب الاستهلاك التي تفرض على السلع الوسيطة التي تدخل في الإنتاج ، وضريبة أخرى على الإنتاج والاستهلاك معاً على الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج ، وضرائب الدخل ، وضرائب الأرباح، وضرائب المبيعات ، وضرائب الواجبات ، وعلى العقارات ، ورسوم النظافة وتحسين المدن ... ، ناهيك عن الإتاوات الأخرى غير القانونية ... الخ .

4- تخلي الحكومة عن جملة من السياسات الحمائية ، وتخفيض التعريفات الجمركية على الكثير من الواردات الصناعية بصورة مبالغ فيها ، بحيث أصبحت هناك تعريفات على واردات بعض السلع أقل – أحياناً – من التعريفات المفروضة على المدخلات الصناعية لإنتاج نفس نوع السلعة المستوردة ، إضافة إلى عدم تفريق الرسوم الجمركية بين المواد المستوردة لغرض الصناعة ، وتلك التي تستورد لأغراض أخرى .

5- تعذر استعادة المصدرين الصناعيين لقيمة الرسوم الجمركية على مدخلات التصنيع المستوردة ، بسبب التعقيدات الروتينية وطول الإجراءات الرسمية المطلوبة ، مما يشكل عاملاً محبطاً لعمليات التصدير .

6- يرى الصناعيون اليمنيون أن الحكومة لا تبذل جهداً لدى حكومات الدول الأخرى لإعفاء المنتجات الصناعية اليمنية المصدرة من الرسوم الجمركية ، أو حتى للحصول على ميزة الدولة الأولى بالرعاية .

وبرغم صحة هذه المآخذ ... التي يحمّلها الصناعيون الحكومة ، إلا أن هناك مآخذ أيضاً – وإن كانت أقل – يتحمل مسؤوليتها بالمقابل المستثمرون الصناعيون أنفسهم ، لتتشكل من هذه وتلك جملة من الظروف الموضوعية والذاتية ، المعيقة لعمليات التنمية الصناعية ، منها :-

- إن ملكية الكثير من المنشآت الصناعية الخاصة ، لاسيما الأساسية منها ، يطغى عليها الطابع الأسري المغلق ، وتشكلها من وحدات إنتاجية صغيرة متفرقة ، الأمر الذي يحد من إمكانيات تحسين الإنتاجية والتحديث الإداري والتقني .
- ضعف الفعاليات المشتركة لمؤسسات وشركات القطاع الخاص ، وغياب الدور الجماعي لرجال الأعمال وللصناعيين اليمنيين ، بمعنى غياب فعاليات التشاور والتنسيق والمبادرة الجماعية للإسهام في إنعاش الأوضاع المتعثرة ، وهامشية الدور الذي تقوم به مؤسساتهم غير الحكومية كجمعية الصناعيين اليمنيين واتحادات الغرف التجارية والصناعية ... الخ ، وحتى ممثليهم في البرلمان، في تشكيل تجمع ضاغط لترشيد أو تصويب بعض السياسات الحكومية ، ليكون لها دور فاعل في الحياة الاقتصادية عامةً .
- ركون القطاع الخاص إلى سياسات الحماية التي قدمتها الحكومة ، واعتماده على سوق محلي شبه مغلق ، مما أسهم كثيراً في خلق حالة من التراخي والتهاون في بذل الجهود والإمكانيات اللازمة لتحسين الكفاءة الإنتاجية ومواصفات الجودة المطلوبة لمواجهة منافسة السلع الأجنبية محلياً وخارجياً .

بناء على ما سبق ، أصبح من الضرورة أن يسعى الطرفان الماسكان بزمام المبادرة والتنمية الصناعية إلى التشاور والتنسيق الجاد فيما بينهما ، والاقتراب أكثر من تحديد نقاط الخلاف ، ومن العناصر المعوِّقة لنشاطات التنمية ، والعمل على تذليلها ...

ولاشك أنه قبل ذلك يتطلب الأمر أن تكون الحكومة على قناعة كاملة بأهمية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقويم الأوضاع والتعثرات المختلفة ، إذ يلاحظ عليها في كثير من الأحيان ، وقوفها موقف المتفرج على العديد من التجاوزات وممارسات الفساد ، وعجزها عن التصرف المسؤول تجاه تلك المظاهر ، أي أنه يفترض أن تُمنح الحكومة كل الصلاحيات من قبل السلطات الأعلى ، وأن تكون مركز القرار الأول ومصدره الوحيد ، على الأقل في الشأن الاقتصادي .

من جهة أخرى ، لابد من الإشارة إلى إحدى الضرورات الملحة التي يفترض مراعاتها من قبل الحكومة والقطاع الخاص على السواء ، المتمثلة في عمليات التقييم والمراجعة المستمرة للأداء ، وإعادة النظر بصورة دورية في السياسات والأدوات الاقتصادية لكل منهما ، على غرار النهج الناجح الذي اتبعته العديد من البلدان . فالعالم اليوم تعصف به متغيرات سريعة ومتلاحقة ، تفرض على جميع أطراف التنمية تعزيز فعاليات التشاور والتنسيق والعمل المشترك ، والمرونة الديناميكية في التعامل البيني ، ومع المستجدات المحلية والإقليمية والدولية ، أي الاستجابة المرنة والمستمرة بإعادة النظر في السياسات والإجراءات ، وتغييرها بما يتوافق دائماً مع المتطلبات والظروف المستجدة .

رابعاً : وجهة نظر رجال الأعمال الصناعيين اليمنيين (دراسة ميدانية)

حرصت الدراسة على استقراء آراء رجال الأعمال الصناعيين اليمنيين ، من خلال استبيان ميداني ،(*) للاقتراب أكثر من خصوصيات ومشاكل التنمية الصناعية اليمنية ومعوقاتها ، والتعرف بدقة أكبر على الآراء المختلفة بصدد التطورات الاقتصادية الدولية ، وتحرير التجارة العالمية ، عبر اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية " WTO " ، حيث اشتمل الاستبيان على المحاور الأساسية التالية :-

1) وجهات النظر حول مبدأ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية " WTO " ، وتقييم مستوى أداء الحكومة اليمنية تجاه " WTO " ، ومدى إشراك القطاع الخاص في مفاوضات الانضمام ، وتقييم مستوى الإنجاز وإجراءات التكيف مع متطلبات " WTO " .
2) تقييم مستوى الأداء للسياسات الاقتصادية الحكومية ، ونوعية العوائق التي تعرقل جهود التنمية وترتيبات الارتقاء بمستوى المنتجات اليمنية لدخول حلبة المنافسة التجارية .
3) توقعات رجال الأعمال لمستقبل استثماراتهم في ظل تحرير التجارة العالمية ، ومدى إسهامهم في التعثرات القائمة ، والقصور في التهيئة والاستعداد للتعامل مع الأوضاع الجديدة القادمة .
4) تقييم المستوى الوظيفي والخدمي لجهاز المواصفات والمقاييس ، ومدى قدرة المنتجات الصناعية على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية.
5) وجهات النظر حول مبدأ الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية وقومية لمواجهة أضرار تحرير التجارة العالمية ، وحول عمليات الاندماج مع مؤسسات وشركات وطنية مماثلة ، ومع مؤسسات عربية أو إقليمية أو أجنبية مشابهة .

(*) نموذج الاستبيان ، ونتائجه النسبية ضمن الجزء الأخير في الملاحق ، ملحق رقم (5) .

6) مدى استفادة رجال الأعمال اليمنيين والاقتصاد اليمني عامة من الاستثناءات والمعاملة الخاصة التفضيلية التي تجيزها اتفاقات منظمة التجارة العالمية "WTO".
7) ملاحظات وآراء متفرقة أخرى .

وقد بلغ مجموع الاستمارات الموزعة 80 استمارة ، إلا أن الاستمارات المعادة بعد التعبئة كانت 64 استمارة ، منها 6 استمارات خاصة بالصناعات الصيدلانية والأدوية . وشمل التوزيع 4 مدن رئيسية هي ، صنعاء ، عدن ، تعز ، الحديدة ، لولا أن الأخيرة – أي الحديدة – لم تتجاوب مع موضوع الاستبيان .

واستهدف الاستبيان مجموعة من رجال الأعمال الصناعيين المتخصصين في المجالات :-

1- صناعة أدوات ولوازم البناء والدهانات .
2- صناعة الأسمنت والخرسانة والطوب الحراري .
3- صناعة الأسلاك الكهربائية والبطاريات .
4- الصناعات الصيدلانية والكيماوية واللوازم الطبية .
5- الصناعات البلاستيكية والاسفنجية .
6- صناعة السجائر .
7- صناعة الزيوت المهدرجة والمنظفات والعطور والصحيات .
8- صناعة الحليب ومشتقاته .
9- صناعة البسكويت والحلويات والأغذية الخفيفة .
10- صناعات المشروبات المنكهة والغازية والمياه المعدنية .

ومن تحليل نتائج الاستبيان ، اتضح أن هناك اتفاقاً نسبياً لأغلبية الآراء ، باتجاهات محددة ومتقاربة على كثير من القضايا الأساسية ، كما هو الأمر بالنسبة للعوائق الاقتصادية ، وتقييم الإجراءات الحكومية ، وإجراءات التكيف مع متطلبات "

WTO " ، كذلك الأمر بالنسبة لتقييم مستوى خدمات نظام المواصفات والمقاييس ، ومحور الاندماجات المؤسسية ، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ... الخ، في حين تندر ملاحظة اختلافات بينية متوازية على المسائل الجوهرية .

ولمزيد من التفصيل سيتم التطرق إلى محاور الاستبيان كل على حده.(*)

- في البداية اتضح بأن فقط 23% من رجال الأعمال ، أي أقل من الربع يتابعون بشكل دائم تطورات تحرير التجارة الدولية واتفاقات منظمة التجارة العالمية ، أما الأغلبية منهم (71%) فمتابعتهم عند مستوى " أحياناً " ، و 6% لا يتابعون من الأصل .

وهو مؤشر يدعو للتأمل ، والبحث عن أسباب لتفسير هذه الحالة ، فقد يكون ذلك انعكاساً لشحة الأدبيات والإصدارات في هذا الشأن ، وإن كانت مثل هذه الحجة غير مقنعة ، كون الوصول إليها غير متعذر ، سواء عبر شبكة " الانترنيت " ، أو عبر مكاتب المنظمات الدولية المعنية في اليمن ، أو من خلال الجهات الرسمية المختصة – بالرغم من أنها لازالت تعتبر مثل هذه المعلومات في حكم السري – ، أو إصدارات وتجارب البلدان الشقيقة المهتمة ... الخ .

وقد يكون ذلك بسبب صغر حجم المنشآت الصناعية ، وافتقارها لأساليب الإدارة الحديثة التي يفترض أن تهتم بدراسة ومتابعة تطوير الإنتاج ودراسة الأسواق والمستجدات الاقتصادية عامةً ، وربما بسبب تواضع الثقافة الاقتصادية والإدارية لمالكي ومسئولي المنشآت الصناعية ، مما يعني الإهمال وعدم المبالاة بالتطورات المحيطة ، أو أن ذلك نتيجة للأسباب المذكورة مجتمعةً.

(*) بعض نتائج ومؤشرات الاستبيان الهامة سيتم التأكيد عليها في أماكن متفرقة ، ضمن التحليلات والاستخلاصات اللاحقة .

- وفي الإجابات على السؤال (2) رأى الأغلبية (59%) بأن مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمر لابد منه ، وهي تعني الموافقة الاضطرارية ، لأن نسبة الموافقين تلقائياً تشكل 23% ، وإذا ما جمعنا عدم الموافقين على الانضمام (18%) مع الموافقين اضطرارياً (59%) ستبلغ نسبتهما معاً 77% ، وهي نتيجة طبيعية تعكس حالة التخوف من الانضمام بسبب تدني مستوى الأوضاع الاقتصادية القائمة ، وتدني مقاييس الجودة والمواصفات للمنتجات المحلية ، وعدم الاستعداد لخوض منافسة غير متكافئة .

- اما عن مستوى أداء الحكومة اليمنية ممثلة بمكتب التنسيق في وزارة التجارة والتموين مع " WTO " ، فأغلبية رجال الأعمال يعتبرونها غير مرضية (53%)، ومرضية بعض الشيء لنسبة 41% منهم ، وربما يُفسر ذلك بافتقار المكتب للخبرات الفنية الكفؤة ، ولتوالي التعيينات الوزارية والتغيير المتكرر لمسؤولي المكتب ، أي أنه ما أن يبدأ الوزير المعني ورئيس مكتب الاتصالات بفهم واستيعاب مهام عمله حتى تأتي وزارة جديدة ورئيس مكتب آخر ... وهكذا.

إضافة إلى أسلوب عمل المكتب في التعتيم على المعلومات وعلى ما يستجد من تطورات في عمليات تفاوض الجانب اليمني مع WTO ، وعدم التشاور أو إشراك المعنيين من الأطراف المحلية الأخرى ، كرجال الأعمال والمستثمرين الصناعيين الذين يعتبرون أصحاب شأن ومصلحة أساسية في أية تغيرات ، على عكس الحال مع ممثلي صندوق النقد والبنك الدوليين الذين يتم التشاور معهم أولاً بأول ، وتنفذ وصفاتهم كما هي ، ويظهر ذلك جلياً في إجابات السؤال (4) ، بأن ما نسبتهم 65% من رجال الأعمال لا يستشارون ولا يسهمون حتى بالرأي ، وفقط 35% يشاركون أحياناً بالرأي ، ودون أية مشاركة دائمة .

- وفيما يتعلق بتقييم مستوى الإنجاز والإجراءات الحكومية للتكيف مع تطورات ومتطلبات منظمة التجارة العالمية ، اتضح أن الأغلبية الكبيرة من ممثلي القطاع الخاص الصناعي (82%) ، يرون أن مستوى الإنجاز ضعيف وغير ملموس ، وفقط 18% عند مستوى مقبول ، مقابل صفر للمستوى " جيد " .

- ومن ناحية أخرى ، فإن الإجراءات الحكومية بسياساتها العامة المختلفة ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي وتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات والانتعاش الاقتصادي ... قد أعتبرها 35% من العينة غير مرضية ، وما نسبته 59% مرضية إلى حدٍ ما ، بينما لم تتجاوز نسبة الراضين عن تلك الإجراءات 6% فقط .

- كما تعرضت إجاباتهم على السؤال (7) إلى جملة من العوائق التي تحول دون تطوير نشاطاتهم الاقتصادية وتنمية استثماراتهم الوطنية في البلاد ، ومن ثم تتسبب في تأخير عمليات التهيئة والاستعداد لمنافسة المنتجات الأجنبية ، كان أهمها بالترتيب :-

1- ضعف الأسواق المحلية ، وتدني القدرة الشرائية ، (94%) .
2- ضعف البنى التحتية ، (76%) .
3- عوائق إدارية وبيروقراطية ، (59%) .
4- منافسة المنتجات الأجنبية ، (53%) .
5- عوائق تتعلق بسياسات غير رسمية وغير قانونية ،تسببها أطراف متنفذة، (47%).
6- الاختلالات الأمنية ، (47%) .
7- عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية ، (47%) .
8- عوائق مالية وتمويلية ، (47%) .
9- عوائق قانونية وتشريعية ، (41%) .

إلى جانب بعض الإجابات المتفرقة التي تم إضافتها ، والمتمثلة في التهريب وتفشي الفساد وندرة العمالة الماهرة ، وضعف الجهاز القضائي وفساده ...الخ.

إلا أن الملفت للنظر ، هو النسبة الكبيرة (94%) للنقطة التي تعكس شبه إجماع والخاصة بضعف الأسواق المحلية وتدني القدرة الشرائية ، ما يشير إلى حالة الركود الاقتصادي ، وتدني المستوى المعيشي ، تليها من حيث الأهمية العوائق الهيكلية والإدارية ، ومنافسة المنتجات الأجنبية ، وهي تؤكد المستوى المتدني لمقاييس الجودة والمواصفات في السلع والمنتجات المحلية ، وضعف التهيئة والاستعداد ، للتكيف مع متطلبات WTO وتحرير التجارة الدولية .

أما المجموعة التالية من العوائق فتتركز في ممارسات وإجراءات بعض السلطات السياسية والأمنية ، أو قصورها في أداء مهامها ، كالاختلالات الأمنية ، والتهريب، والفساد الإداري والقضائي ...

- وبالمقابل يلاحظ من نتائج السؤال (9) ، أن ما نسبتهم 23% فقط ، يعترفون بأنهم مشاركون في التقصير إلى جانب الحكومة في عدم تهيئة نشاطاتهم الاقتصادية ، وتعذر تطوير آلية عملهم لمواكبة التطورات الإقليمية والعالمية ، في حين أن 59% منهم اعتبروا تقصيرهم نسبياً ومحدوداً ، و 18% لا يعتبرون أنفسهم مقصرون أو مسؤولون عما وصل إليه الحال .

والواقع انه يصعب إلقاء المسؤولية بكاملها على الحكومة وحدها ، فالقطاع الخاص لاشك أنه يتحمل جزءاً من المسؤولية ، وإن كان ذلك نسبياً، وبشكل أقل ، لكن المسلم به أن المسؤول الأول عن وجود أوضاع اقتصادية وإدارية متردية ، ومناخ استثماري كهذا هي خطط وبرامج الحكومة واستراتيجيتها

التنموية عامة والصناعية على وجه الخصوص ، ومماطلتها في مكافحة الفساد والبيروقراطية ، والاختلالات الأمنية ... الخ .

وعلى هذا الأساس نشأت الصناعات اليمنية في ظل هذه الظروف ، وكيفت نفسها مع معطيات الواقع ، فالبعض منها شقَّ لنفسه قنوات خاصة وملتوية مع بعض مراكز النفوذ ، مكنته من التوسع ، ومن تعظيم نشاطاته ، وخاصة الطفيلية منها ، على حساب المصلحة الاقتصادية العامة ، والبعض الآخر اعتمد على استثمارات حقيقية وعلى أساليب الإدارة الحديثة ، تسنده في ذلك تنوع نشاطاته ، فاستطاع النهوض رغم الصعوبات والوقوف ولو على رمال متحركة ، أما الاستثمارات التي لم تُرق لها بيئة كهذه فقد رحلت إلى خارج البلاد أو أحجمت عن القدوم إليها ، ونتج عن ذلك بنى اقتصادية وصناعية متخلفة ، وافتقار كبير للصناعات الحقيقية ، وتفشي البطالة والفقر ... ، والأهم من ذلك حالة القلق من العولمة الاقتصادية القادمة وتحرير التجارة العالمية .

- وبالنسبة لتوقعات المستقبل في إجابات السؤال (8) ، وإمكانيات القطاع الخاص على مواكبة التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ، كانت الردود الإيجابية المتفائلة بنسبة 29% ، بينما شكلت الإجابات الأكثر واقعية التي أقرت بوجود صعوبات ما نسبته 65% .
- في حين جاءت الردود على السؤالين (11 ، 12) المخصصين لمعرفة إمكانية منافسة المنتجات اليمنية للسلع الأجنبية في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية، منطقية ومتسقة مع الواقع إلى حدٍ ما ، إذ ورد بأنها – أي المنتجات اليمنية – لن تستطع المنافسة في الأسواق المحلية بنسبة 18% ، وأنها ستواجه صعوبات في المنافسة (47%) ، بينما شكل الخيار المتفائل بقدرتها على المنافسة نسبة 12% .

وبالمقابل ورد في إجابات السؤال (12) ، بأن المتفائلين بقدرة المصنوعات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية لم تتجاوز نسبتهم 12% ، بينما رأى 70% منهم محدودية إمكانات المنافسة وصعوبتها ، و 24% باستحالتها ، الأمر الذي يؤكد صحة التوقعات التي ذهبت إليها الدراسة ، وحتى المتفائلون بالقدرة النسبية على المنافسة ربما كان في أذهانهم المنتجات اليمنية ذات الميزة النسبية ، مثل بعض الصناعات الكيماوية كالأدوية ، والأنابيب البلاستيكية ، والدهانات ، وصناعة المشروبات المنكهة والغازية ، والمياه المعدنية ، ومشتقات الألبان ، والسجائر ، التي تصدر إلى بعض الأسواق المجاورة كالسودان وجيبوتي والصومال ... وغيرها ، أي أنه لم يؤخذ في الحسبان المنتجات الصناعية إجمالاً ، ولا الأسواق الدولية عامةً .

وأغلب الظن بأن معظم الإجابات الواردة على أسئلة الاستبيان إجابات تقديرية ، لم تستند إلى دراسات محددة للأسواق الخارجية المجاورة وغير المجاورة ، ولا للتطورات المتوقعة للأسواق المحلية أيضاً ، ومع ذلك فالمرجح من نتائج السؤالين أن المنتجات الصناعية اليمنية ستواجه صعوبات في المنافسة على مستوى السوق المحلي ، وأكثر منها في الأسواق الخارجية .

- وعن تقييم المستوى الوظيفي والخدمي الذي يقدمه كل من جهاز المواصفات والمقاييس للمنتجات الصناعية ، والهيئة العليا للأدوية المختصة بالصناعات الدوائية والصيدلانية ، (السؤال 10) ، يلاحظ بأن هذه الأخيرة قد حصلت على نسبة مقبولة نوعاً ما ، حيث حصل الخيار " جيد " على نسبة 20% ، و 40% مقبول بعض الشيء ، في حين رأى 40% بأن المستوى غير مقبول ، وهي نتيجة أقل سلبية ، نظراً لما تمتلكه الهيئة من كادر مؤهل ومعدات ومختبرات حديثة نسبياً ،مقارنة بجهاز المواصفات والمقاييس الذي لم يؤيده أحد من

المستطلعين رأيهم ، واقتصرت الإجابات على الخيارين الأخيرين ، مقبول بعض الشيء بنسبة 25%، ومستوى غير مقبول بمعدل 75% ، الأمر الذي يضاعف من صعوبة وقدرات المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الأجنبية.

- أما السؤال (13) المتعلق بدعوات الدخول في تكتلات اقتصادية ، إقليمية وقومية ، للتخفيف من أضرار تطبيق اتفاقيات " WTO " فقد أنفرد بحصول خيار الموافقة الإيجابية على النسبة الكاملة 100% ، ما يشير إلى التخوف من الأضرار المحتملة لاتفاقيات " WTO " ، وإلى الوعي بالمصالح المشتركة ، وربما أيضاً من أجل الحصول على فرص تسويقية إضافية لدى الآخرين .

- وبالنسبة للسؤالين (14 ، 15) ، المتعلقين بمدى موافقة مُلاك المؤسسات الصناعية على اندماج شركاتهم أو إحداها مع شركات ومؤسسات محلية وطنية مماثلة ، أو مع شركات ومؤسسات عربية أو أجنبية مماثلة لمواجهة أضرار محتملة ، جراء الالتزام باتفاقات " WTO " ، لوحظ أن هناك مفارقة جديرة بالاهتمام تتمثل في أن فكرة الموافقة على الاندماج مع المؤسسات والشركات العربية أو الأجنبية المماثلة تحظى بقبول أكبر ، مقارنة بفكرة الاندماج مع مؤسسات وشركات محلية ، حيث وافق عليها في الحالة الأولى ما نسبته 82% ، ورفضها 18% فقط ، بينما وصلت نسبة الموافقين على الاندماج في الحالة الثانية – أي مع الشركات المحلية – إلى 71% ، وعارضها ما نسبته 29% .

وبالرغم من أنها مازالت مجرد فكرة ، إلا أن الردود عكست اتجاهاً محدداً لمجموعة من العوامل النسبية ، مثل ضعف العلاقات البينية للمنشآت الوطنية ، والطابع الأسري لنشأة أغلبها ، وتشوش الثقة فيما بينها بسبب التنافس ، أو الوضع الإداري المتدني ، أو بسبب فساد الجهاز القضائي المحلي ، ولأن

الشركات والمؤسسات الأجنبية لاشك أكثر اقتداراً وخبرة ، وأكثر أماناً ، يتوقع أن يترتب على وضع الاندماج معها تحقيق مصلحة شبه أكيدة .

- وحول التوقعات بمدى استفادة الصناعات اليمنية والاقتصاد اليمني عامةً من بعض الأحكام الاستثنائية والمعاملات التفضيلية التي تجيزها اتفاقات WTO ، جاءت الإجابة على الخيارات الأربعة للسؤال (16) متساوية في ثلاث منها ، وهي خيار الاستفادة الكاملة (21%) ، استفادة مقبولة (21%) ، لا نتوقع أية استفادة (21%) أيضاً ، بينما كانت النسبة الأكبر لتأييد خيار الاستفادة المحدودة (47%) .

وإن كان هناك بعض الشك في مدى استيعاب جميع المستطلع رأيهم لتفاصيل أحكام المعاملات التفضيلية في مختلف اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، لاسيما وأنها شديدة التفصيل وموزعة على اتفاقيات عدة ، وحالات متنوعة ، يصعب الإلمام بها دون دراسات معمقة ، خاصة إذا ما عدنا إلى مؤشرات السؤال الأول حول مدى متابعة رجال الأعمال لتطورات تحرير التجارة العالمية واتفاقيات " WTO " ، ومع ذلك يظل الخياران (استفادة محدودة) ، و (لا نتوقع أية استفادة) ، من الخيارات الموضوعية الأقرب إلى الواقع ، مقارنة بصعوبات الأوضاع الاقتصادية والإدارية والمؤسسية لليمن ، والطابع الاستثنائي المؤقت لأحكام المعاملات الخاصة التفضيلية .

- أما الملاحظات والآراء الإضافية الأخرى فهي في أغلبها جانبية ، باستثناء الإشارة إلى أن الجهات الحكومية المعنية لا تستفيد من خبرات وتجارب البلدان المجاورة الأخرى التي قطعت شوطاً في عمليات التفاوض وإجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية " WTO " .

علماً بأننا لا نتفق تماماً مع هذا الرأي ، فهناك محاولات – وإن كانت قليلة ومحدودة – للاستفادة من خبرات البلدان التي مرت عليها مثل هذه التجارب ، ولكن بصورة جزئية وغير متكاملة .وإذا كان هناك ما يمكن إضافته فعلاً ، فهو تهميش الرأي العام اليمني ، بمؤسساته ومنظماته غير الحكومية ، بما في ذلك اتحادات الغرف التجارية والصناعية – كما أتضح آنفاً – ، والتعتيم على ما يجري من سياسات ومفاوضات رسمية مع ممثلي WTO ، واقتصار ذلك على القنوات والدوائر الرسمية الضيقة ، وطبعاً مع عدم إغفال المنظمات الدولية المانحة ، كصندوق النقد والبنك الدوليين ، إن لم يكونا هما ووصفاتهما الأساس في أغلب ما يجري .

الأمر الذي يتناقض مع واحد من أهم مرتكزات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وهو تحرير المعلومات وشفافيتها ، فمازالت الحكومة ومكتب التنسيق والاتصال مع WTO في وزارة التجارة ، يتعاملان بالطرق التقليدية القديمة ، وبالمبالغة في السرية والتعتيم على البيانات والمعلومات الذي يقتصر وللأسف على الهيئات المحلية غير الحكومية ، وعلى الباحثين المهتمين داخل اليمن ، دون غيرهم في الخارج ، ما يعكس صورة سلبية عن أسلوب عمل القائمين بمهام الإعداد والتفاوض مع " WTO " ، وتناقضاً في مجمل التفكير حين يكون السعي إلى الانفتاح والشفافية بذهنية وأساليب معاكسة .

خامساً : إلى أي مدى تكيف الاقتصاد اليمني مع متطلبات " WTO "

اعتمدت المنتجات اليمنية فيما مضى على بعض أنواع الدعم الحكومي والسياسات الحمائية ، من خلال التعريفات الجمركية المرتفعة ، والقيود الكمية ، كحظر استيراد بعض السلع ، وتراخيص الاستيراد ... وغيرها ، باتجاه تحقيق هدف إحلال الواردات ، وحماية المنتج الوطني ... ، إلى أن جاءت الحكومة بالسياسات والوصفات النمطية للإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تعزيز مقومات اقتصاد السوق الحر ، وما مثله ذلك من إجراءات شملت جانبي " التثبيت " و " إعادة الهيكلة " .

وما يهمنا هنا ، أن إجراءات التغيير والتكيف الاقتصادي قد تمت ومازالت على مرحلتين ومستويين ، الأول وفقاً لمتطلبات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت منذ 1995 بإشراف كل من صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي .

أما المستوى الثاني ، وهو المعني في هذه الفقرة ، فتتم إجراءاته – وهي مكملة لسابقتها – تجاوباً مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وباتجاهين متوازيين :

- يفترض في الأول ، تهيئة وتكييف القوانين والتشريعات ، والسياسات المالية ، والجمركية ، والضريبية ، وسياسات الدعم والاستثمار ... الخ ، بما لا يتعارض مع نصوص اتفاقات منظمة التجارة العالمية تمهيداً لاستكمال إجراءات الانضمام .
- أما الاتجاه الثاني والأهم فيعني اختزال الزمن بالسعي الحثيث لامتلاك بنية أساسية مقبولة ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتحديث الأنظمة الإدارية بالمفهوم المؤسسي ، والاستفادة من نظم المعلومات ، وأن تكون القاعدة الصناعية والإنتاجية في وضع متماسك ، وتعزيز قدرتها التنافسية ، على الأقل لضمان عدم تضررها أو تخفيف الضرر من منافسة المنتجات الأجنبية ، أي بما يتناسب مع تحرير الأسواق والتجارة الدولية .

وبكلمات أخرى ، حسب ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن : " ... لابد من توافر سياسات اقتصادية كلية ، وإدارة ، وبنية تحتية ، وخدمات اجتماعية ، وإدارة حكم سليم في إطار نظام مؤسسي مناسب ، حتى تستطيع البلدان النامية والأقل نمواً – ومنها اليمن – الاستفادة من ظاهرة العولمة ... "[179] .

وباستعراض طبيعة الإجراءات الحكومية في هذا الصدد ، ووتيرة عملها ، سنجد أنها تركزت على :-

* **أولاً** : عشر خطوات إجرائية اتخذتها الحكومة ، بدءاً من 7 فبراير 1998 وحتى 23 يناير 2001 ، هي في أغلبها قرارات بتشكيل لجان وفرق تفاوض ، وخطابات طلب الانضمام ... ، أهم ما نتج عنها :-

1- قبول الجمهورية اليمنية عضواً مراقباً في منظمة التجارة العالمية " WTO " ، في 1999/4/14 .

2- تشكيل الحكومة فريق التفاوض اليمني للانضمام إلى " WTO " برئاسة وزير التجارة والصناعة ، وتشكيل لجنة السياسات العامة للتفاوض ، برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، في 2000/3/21م .

3- تقديم الجمهورية اليمنية عبر مندوبها الدائم في جنيف طلب الانضمام رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية في 2000/4/12م .

4- موافقة المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على طلب انضمام اليمن إلى " WTO " في 2000/7/17 ، وتشكيل فريق عمل مفتوح العضوية للدول الأعضاء في المنظمة ، للبدء بإجراءات التفاوض .

* ثانياً : صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم 37 لسنة 1997 بشأن التعريفة الجمركية المنسقة ،[180] وإن كان ذلك يندرج ضمن سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والذي بموجبه :-

1- اعتمدت اليمن نظام التصنيف الدولي الموحد للتعريفات الجمركية ، والمسمى بـ" النظام المنسق "كونه يتماشى مع أشكال التجارة الدولية ، وانسجامه مع تصنيف الأمم المتحدة للتجارة العالمية .

2- اختصار عدد الحزم التعريفية إلى أربع حزم فقط ، مع خفض نسبتها لتصبح (5% ، 10% ، 15% ، 25%) ، موزعة على مختلف المجموعات السلعية .

3- تخفيض فئات الرسوم على معظم واردات المواد الخام الداخلة في الصناعة من (15% و 10%) إلى (5%) .

وفيما يتعلق بالسياسات الضريبية ، وإجراءات الدعم والحمائية الرسمية التي تقدمها الحكومة اليمنية لعمليات الاستثمار والإنتاج والتصدير فقد ظلت كما هي ، شاملةً مجالات ومراحل استثمارية تفصيلية ومحددة ،فوفقاً لقانون الاستثمار وتعديلاته رقم 22 الصادر في 1997/4/14 ، المادة (1)، (*) تشمل أحكام الدعم والتسهيلات المقدمة للمشاريع المستثمرة في اليمن ، محلية كانت أو عربية أو أجنبية ، القطاعات الآتية :-

أ- الصناعة والطاقة (عدا استكشاف واستخراج النفط والغاز والمعادن التي تحكمها اتفاقيات خاصة) .

ب- الزراعة والثروة الحيوانية بما في ذلك تربية الأسماك وصيدها .

ج- السياحة .

د- الصحة .

هـ التعليم والتدريب الفني والمهني بكل مراحله .

و- النقل والاتصالات .

ز- التعمير والإسكان .

(*) تقدمت الحكومة إلى مجلس النواب خلال الفترة الأخيرة بمشروع تعديلات جديدة على هذا القانون .

ح-أي نشاط اقتصادي آخر يحدد بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار .

ومن أجل تشجيع الإنتاج الوطني وزيادة الصادرات ، ينص القانون على:-

1- إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشروع من الرسوم والضرائب الجمركية أياً كان نوعها ، عدا رسوم الخدمات ، كرسوم الموانئ والتخزين وما في حكمها ، وتعفى كذلك مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية طيلة قيام المشروع بهذا النشاط ، (المادة 23 – أ ، ز) .

2- إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة 7 سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط ، وقد تزيد إلى 10 سنوات بالنسبة لبعض المشاريع وفقاً لتقدير هيئة الاستثمار وموافقة مجلس الوزراء ، وإلى فترات إعفاء أطول لا تزيد عن 16 سنة في حالات محددة ، (المادة 1/25) .

3- إعفاء المشروعات العاملة من ضرائب العقارات وضرائب ممارسة العمل وغيرها من الضرائب المفروضة على رأس المال ، (المادة 2/25) .

4- إعفاء المشروعات لمدة خمس سنوات من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط من جميع الضرائب والرسوم المقررة ، (المادة 4/25) .

5- إعفاء فوائد القروض الممنوحة لتمويل المشروعات بنسبة 50% من الضرائب المفروضة عليها ، (المادة 5/25) .

6- فرض أو زيادة الرسوم الجمركية على استيراد السلع الجاهزة ومستلزمات الإنتاج المنافسة للإنتاج المحلي ، مع إمكانية منع أو تقييد استيرادها بشرط كفاية الإنتاج المحلي لحاجة السوق ، ومراعاة مصلحة المستهلك في مواصفات هذه السلع من حيث السعر والجودة ، على أن لا تزيد مدة هذه الحماية لأية سلعة عن ثلاث سنوات ، (المادة 1/29-4) .

7- وفقاً للمادة (1/31-4) ، لأي مشروع قائم يصدر إلى الخارج كلاً أو جزءً من إنتاجه ، الحق في :-

- الإعفاء من جميع الرسوم والضرائب المفروضة على الصادرات .
- إعفاء السلع والخدمات المصدرة من ضريبة الإنتاج أو أية ضرائب أخرى .
- إعفاء الأرباح الناتجة عن إيرادات التصدير – بعد انقضاء فترة الإعفاء المقررة للمشروع – من نسبة 50% من ضرائب الأرباح .
- للمشروع الحق في استرجاع جميع الرسوم والضرائب الجمركية أياً كان نوعها التي سبق دفعها على مستلزمات الإنتاج المستوردة ، الداخلة في إنتاج السلع المصدرة ، (نظام الدروباك) .

8- تعطى الأفضلية في مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة لمنتجات المشاريع الزراعية والصناعية المحلية على الواردات المماثلة ، وفي حدود زيادة لا تتجاوز 15% من سعر المنتجات المستوردة المنافسة ، (المادة 9) .

ومن جانب آخر ، هناك بعض أنواع الدعم الإضافي المتاح للقطاع الزراعي ، وإن كان محدوداً وضئيلاً لم يتجاوز خلال خمسة أعوام ونصف كاملةً 2.8 مليار ريال لا غير من الدعم المجاني ، و 4.6 مليار ريال كقروض تم تقديمها لمختلف أنواع الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي ، (أنظر الجدول التالي) . حيث تمثل الدعم الحكومي في هذا الاتجاه بإنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي عام 1993 بموجب القانون رقم 6 ، كمؤسسة تنموية تهدف إلى زيادة الإنتاج وخفض التكاليف ودعم التسويق الداخلي والخارجي ، وتشجيع المزارعين والصيادين بتخفيف الأعباء الناتجة عن ارتفاع أسعار المستلزمات ومدخلات الإنتاج ، وبما يكفل رفع الكفاءة الإنتاجية ، والحفاظ على الأراضي الزراعية ، ومواجهة المنافسة الخارجية ، خاصة بعد فتح الأسواق وتدفق المنتجات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بأسعار تقل عن قيمة تكاليف المنتجات المحلية .

ورغم أن الصندوق أنشئ عام 1993 ، غير أن نشاطه الفعلي لم يبدأ إلا عام 1996م ، بتمويله بعض المشاريع الزراعية ، النباتية والحيوانية ، وأخرى سمكية ، إضافة إلى مشاريع الري والمنشآت المائية ، معتمداً على الموارد المقدمة له ضمن الموازنات الحكومية ، والمعونات والهبات الخارجية ، إلا أن أهم مصادر إيراداته الحالية تأتي من حصته المقررة من مبيعات شركة النفط اليمنية لمادة الديزل ، والتي تشكل ريالان ونصف عن كل لتر ديزل ، وفقاً لقرارات مجلس الوزراء برقم 223 لعام 1997 ، و276 لعام 1999 . (181)

نفقات التشجيع والدعم التي قدمها صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لقطاعي الزراعة والأسماك خلال الفترة 1995 حتى يونيو 2001م

(بالمليون ريال)

المجال	عدد المشاريع	إجمالي تكاليف المشروعات	إجمالي قيمة القروض حسب العقود	إجمالي قيمة الدعم المجاني	مجموع مساهمة الصندوق (قروض + دعم مجاني)	إجمالي المدفوع	المتبقي من قيمة العقود
زراعي — نباتي	181	4255	2606	1574	4180	3842	338
زراعي — حيواني	86	1018	606	224	830	451	379
الأسماك	105	2623	1381	1035	2416	2178	238
المجموع الكلي	372	7896	4593	2833	7426	6471	955

المصدر : بيانات مختارة من الجدول رقم (1) ، الوارد في التقرير الموجز لنشاط صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ، خلال الفترة 1995-2001/6م ، وزارة الزراعة والري ، صنعاء ، 2001/6/22م ، ص ص 1 – 4 .

إن مجمل سياسات الدعم والحمائية تلك ، المقدمة لتشجيع الإنتاج المحلي الوطني في اليمن ، وتشجيع صادراته ، هي في معظمها مشروعة ومسموح بها في اتفاقات WTO ، إذ تندرج ضمن الأحكام الخاصة والتفضيلية للبلدان الأقل نمواً .

إلا أن المشكلة الرئيسة تكمن في عدم وجود استثمار وإنتاج وطني ذات وزن، وأن الصادرات اليمنية السلعية لا تشكل نسبتها سوى 1% فقط من إجمالي الصادرات ، (99% صادرات نفطية – حسب بيانات عام 2000م) ، والأسباب في ذلك قد تم التعرض لها آنفاً ... وبالتالي فإن أية استثناءات أو معاملة تفضيلية تمنحها WTO للبلدان النامية والأقل نمواً ، لن تحقق اليمن منها – في حال استمرار أوضاعها كما هي عليه – أية استفادة .

أما بالنسبة لتطوير البنى التحتية الأساسية ، وتحديث الإدارة ، ونظام العمل المؤسسي ، ومساعي التنسيق والتكامل الإقليمي العربي ، تظل جميعها في حكم المشاريع والطموحات التي تتكرر تقريباً في جميع الخطط والبرامج الحكومية ، كمشاريع إنشاء المناطق الصناعية التي طال انتظارها ومازالت في طور الدراسة واختيار المواقع منذ الخطة الخمسية الأولى (1996-2000) ، ثم الخطة الخمسية الثانية، وبرامج التنمية القطاعية ... (182)

نفس الأمر ينطبق على عمليات التنسيق الإقليمي والعربي من اجل إنشاء تكتلات اقتصادية ، أو سوق عربية مشتركة ، التي اعتبرها الأمين العام المساعد لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الخيار الوحيد المتبقي أمام الدول العربية والأقل نمواً للتعامل مع اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية .(183)

ويبدو أن الأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة للعديد من المؤسسات الصناعية للقطاع الخاص ، وإن كانت مسؤوليتها في هذا الجانب أقل ، إلا أنها محددة وغاية في الأهمية ، لأنها تعتبر مكملة للجهود الحكومية ، فحتى الآن لم تلمس أية نتائج عن ما هو مفترض القيام به لتحسين الإنتاجية ، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية ، وكما قال مندوب اليمن الدائم في جنيف ، " إن القطاع الخاص مازال متخوفاً من العولمة وانفتاح السوق ، ولا يستطيع أن يصدر وينافس ، وحصر نشاطه فقط في عمليات الاستيراد ... " ،(184)

إن استراتيجية خطط التنمية الاقتصادية قد أكدت مراراً ومازالت على أهمية تنمية وتشجيع الأنشطة والقطاعات ذات الميزة التنافسية التصديرية في المجالات الزراعية والصناعية والسمكية والسياحية ...، واستقطاب الاستثمارات المشتركة ...الخ ، دون أن تلمس نتائج تلك الطموحات في الواقع العملي ، ويظهر ذلك جلياً في تشكيك بعض ممثلي القطاع الخاص بعدم جاهزية اليمن للدخول إلى العولمة بشروطها الدولية ، واستحقاقاتها الاقتصادية والاجتماعية ،[185] كذلك في نتائج الدراسة الميدانية مع رجال الأعمال والمستثمرين الصناعيين الذين أكدت أغلبيتهم (82%) ، بأن مستوى الإنجاز والإجراءات الحكومية للتكيف مع تطورات ومتطلبات منظمة التجارة العالمية " WTO " لا تزال في مستوى ضعيف وغير ملموس .

وإجمالاً ، يتضح بأن الحكومة قد انتقت الحلقة الأسهل بممارعتها في استكمال الخطوات الإجرائية للانضمام إلى " WTO " ، دون أن يرافق ذلك تحرك على نفس المستوى والوتيرة في الجانب الآخر ، أي باتجاه عمليات التكيف المؤسسي والإداري، وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية ... ، فهي تعمل – أي الحكومة – وتتحرك بصورة أحادية الجانب ، ويبدو أنها تركن وتؤمل – كما جرت العادة – في أن تأتيها مشاريع وبرامج عمل جاهزة للإصلاحات المؤسسية والاقتصادية ، تُعِدّها وتشرف على تنفيذها الهيئات والمنظمات الدولية المانحة ، وأن تُمنح معاملات خاصة تفضيلية ، وفترات انتقالية يتم تمديدها كلما استنفذت !! كما وعد بذلك ، على سبيل المثال ، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن ، " ... بأن صفة اليمن كدولة أقل نمواً ستؤخذ في الاعتبار ، ليس فقط بواسطة المنظمات الدولية ، بل أيضاً من قبل شركائها التجاريين الدوليين ، وبحيث لا تمثل شروط الانضمام أعباء أخرى على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في الجمهورية اليمنية ... " [186]،

وحتى لا يعول كثيراً على ما ذكر ، فإن شروط الانضمام إلى WTO ، وجداول التزامات اليمن تجاه الآخرين ، ستحددها المفاوضات وطبيعة اتفاقات المنظمة وليس غيرها ، طبيعي مع الأخذ في الاعتبار تصنيف الجمهورية اليمنية كإحدى البلدان الأقل نمواً ، وأن تساهل الحكومة في تهيئة الظروف والمقومات اللازمة ، والركون على وعود غير مؤكدة سيخلق العديد من المتاعب للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، إن لم يكن الآن فعلى المدى .

فالعولمة هي نتاج لعلاقات ومصالح تجارية واقتصادية مجردة لا تعرف العواطف أو الميول الإنسانية ، وإذا كانت هناك إمكانية لمعاملات تفضيلية من نوع ما فهي في الأخير ضمن ضوابط منصوص عليها تشمل فترات زمنية انتقالية مؤقتة ، واستثناءات لحالات محددة تمنح لمن أعد نفسه وكان مهيأً للاستفادة منها.

الفصل الرابع
ماذا يمكن لليمن عمله

لاشك بأن الآثار المترتبة على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ستؤدي إلى تفاقم العديد من الصعوبات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأقل نمواً، ومنها اليمن ، على المدى القصير وربما المتوسط بدرجات متباينة من بلدٍ إلى آخر.

بل يشير أحد تقارير الاونكتاد بأن زيادة تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية ، بناء على التدهور المتوقع في موازينها التجارية ، تدل على أنه سيصبح من الأصعب إدارة حساباتها الخارجية ، حيث ستنخفض كل من القدرة على خدمة الديون وتدفقات رأس المال الخاص (لاسيما الاستثمار الموجه نحو التصدير) ، وربما تؤدي عمليات التكيف الداخلية اللازمة لتصحيح جوانب الخلل المستمرة والمتزايدة في الحسابات الخارجية ، بالإضافة إلى انخفاض تدفقات الاستثمار المقترن بذلك إلى تقليل احتمالات النمو في هذه البلدان على المدى الطويل .(187)

كما ورد في تقرير آخر لمجلس التجارة والتنمية للاونكتاد بأن الأفضليات التجارية للبلدان النامية والأقل نمواً ستنخفض مع استمرار عملية تحرير التجارة ، وسيكون من الضروري وضع سياسات لمعالجة الخسائر المتكبدة ، الفعلية والمحتملة.(188)

وحيث فشلت الكثير من المحاولات والدعوات بتعديل شروط الانضمام ، ولوائح المنظمة ، وطريقة صياغة واتخاذ القرار ، والاتفاقات المجحفة باقتصادات البلدان النامية والأقل نمواً، وحيث تتملص الدول الصناعية المتقدمة من الإيفاء بالتزاماتها ووعودها التي تعهدت بها ضمن اتفاقيات جولة أوروجواي ...

رغم كل ذلك فإن اليمن والدول الأقل نمواً ليس في وسعها إلا مواصلة إجراءات الانضمام إلى WTO ، فعدم الانضمام يعني العزلة ومصاعب أكثرة حدة ، في ظل ظروف وعلاقات اقتصادية عالمية غير عادلة ، يتحكم فيها ويصيغ شروطها ومساراتها كبار الأغنياء ، إذ أن الواقع يفرض على البلدان النامية والأقل نمواً ضرورة التعامل مع التطورات المحيطة ومستجدات تحرير التجارة الدولية باتجاه تجنب أو

تخفيف حدة الخسائر المحتملة ، والاستفادة من هامش ما يسميه البعض بـ " الفرص " أو " تعظيم الفوائد " .

واليمن في هذا الاتجاه بحاجة إلى اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات على عدة مستويات يفترض تنفيذها بشكل متواز ، وبوتيرة عمل جادة وعالية ، دون التعويل كثيراً على مساعدات أو معونات الدول المتقدمة ، أي الاعتماد بشكل أساسي على القدرات الذاتية ، مع عدم إهمال ما هو متاح من الإمكانيات والاستثناءات المنصوص عليها في اتفاقات " WTO " ، والعمل على استثمارها والاستفادة منها بالحدود القصوى .

إن الإجراءات اللازم اتخاذها تتوزع على المحاور والمستويات التالية :-

1) **المفاوضات وإجراءات الانضمام ، والاستفادة من الاستثناءات**

يفترض على الحكومة اليمنية عند خوض عمليات التفاوض :-

أ- تحديد أهداف ومناهج التفاوض ، وتحليل مواقف الشركاء التجاريين ، والانطلاق من الموازنة بين شروط ومتطلبات الشركاء التجاريين التي عادة ما تكون باتجاه تحرير أوسع لمختلف القطاعات ومزيد من التخفيضات الجمركية ، وبين متطلبات الحماية للقطاعات الاقتصادية والصناعات الوطنية الناشئة ، مع الأخذ بعين الاعتبار تغليب هذه الأخيرة في كل مراحل التفاوض .

ب- امتلاك رؤية متكاملة مبنية على الدراسة والتحليل لأوضاع واحتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات الاستراتيجية ، وتلك التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، ولوضعها التنافسي بالنسبة لتطورات السوق المحلية والأسواق التصديرية .

ج- مراعاة الحيطة والتأني ، بحيث يكون التحرير تدريجياً ، ورشيداً ، وانتقائياً ، بما يضمن تحقيق إمكانية معقولة للقدرة التنافسية ،وتخصيص الموارد ، إذ أن ربط

التعريفات الجمركية في جداول الالتزامات بمعدلات منخفضة سيعتبر إلزامياً وشبه نهائي ، يصعب على الحكومة تعديلها أو إعادة النظر فيها بالزيادة ، كما أن هناك إمكانية قانونية للبلدان النامية والأقل نمواً بعدم ربط جميع الخطوط التعريفية كمرحلة مؤقتة ، بل إن بعض الدول الصناعية المتقدمة ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا واستراليا ، لم تربط جميع خطوطها التعريفية .[189] ولاشك أن إجراءاً تكتيكياً كهذا له فائدة كبيرة للاقتصاد اليمني ، ولاقتصادات البلدان الأقل نمواً عامةً .

د- تعيين نطاق التحرير الملائم لقطاعات محددة ، لتقديمه خلال عملية المفاوضات ، بعد وضع حسابات دقيقة للربح والخسارة لآثار تحرير الأسواق على الناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات والعمالة ، وعلى إيرادات الدولة ... الخ ، وإجراء دراسات تقييمية للتبعات الاقتصادية المتوقعة على مدى الأجلين القصير والطويل .

هـ تجنب تحرير قطاع الخدمات المالية في الوقت الحاضر ، لما له من أضرار سبق شرحها ، مقارنة بالأوضاع القائمة للمؤسسات المالية ، وكذلك تجنب الدخول في الاتفاقات التجارية الاختيارية متعددة الأطراف .

و- عند تحديد معدلات الربط الجمركية يجب التفريق بين السلع الواردة المنافسة للمنتجات المحلية ، والسلع التي لا يوجد لها مثيل في الإنتاج المحلي ، أو أنها لا تُنتج ولن تُنتج محلياً مستقبلاً .

ففي الحالة الأولى يفترض التشدد بربط معدل التعريفة الجمركية عند مستوى أعلى من المعدل المطبق ، أو على الأقل بنفس المستوى المطبق فعلاً ، كون ذلك يمثل الوسيلة الوحيدة لحماية المنتج المحلي ، في حين يفترض ربط معدل التعريفة بالنسبة للحالة الثانية في المستوى المطبق فعلاً ، ولا مانع من إظهار تنازلٍ ما ليكون مستوى ربطها أقل من المعدل المطبق ، على سبيل المقايضة أو التكتيك .

وفي كل الحالات لابد عند إعداد جداول الالتزامات مراعاة أسلوب التدرج في تخفيض التعريفات الجمركية على مراحل زمنية ، لتجنيب المنتج المحلي أثر المفاجأة ، وتمكينه من التكيف التدريجي مع تبعات تحرير التجارة ، إضافة إلى ترك هامش مرن لتسهيل مهمة الفريق المفاوض ، والاستفادة من المساحة المتاحة لتحديد التعريفات المناسبة مستقبلاً ، وبكلمات أخرى يفترض التركيز على :-

- السعي إلى عدم ربط جميع الخطوط التعريفية ، والتدرج في تخفيض التعريفات الجمركية .
- التشدد في ربط معدلات التعريفة الجمركية بالنسبة للسلع المنافسة للمنتجات المحلية ، بمستويات الحد الأقصى المتاح .
- الاستعداد لتبرير المعدلات التعريفية المقترحة بمختلف مستوياتها ، وبإيضاحات منطقية وموضوعية .

ز- الحرص على إشراك القطاع الخاص في كل عمليات التحليل والتقييم ، وفعاليات التفاوض ، والاستفادة من تجارب وخبرات البلدان النامية والأقل نمواً التي سبقت اليمن إلى الانضمام إلى " WTO " .

ح- إن مجرد تضمن اتفاقات " WTO " نصوصاً بأحكام الاستثناءات والمعاملة الخاصة المتميزة للبلدان النامية والأقل نمواً أمر غير كاف ، إذ يتطلب الأمر تفعيل توظيفها والاستفادة منها إلى أقصى حد ، وترجمتها إلى الواقع العملي من خلال :-

- أن تسعى اليمن ، كونها تصنف ضمن الدول الأقل نمواً ، وهي على وشك استكمال إجراءات الانضمام إلى " WTO " ، إلى الحصول على حقها في التعامل وفق الأحكام الاستثنائية والمعاملة التفضيلية كاملة - كما سبق تفصيله - ، من حيث الاستفادة من ميزة الدولة الأولى بالرعاية ، وحماية صناعاتها الناشئة ، وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية ، وأساليب الدعم والحماية

للمنتجات المحلية ، والإجراءات المسموح بها لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات ، ومكافحة الإغراق ، والتدابير الوقائية .. الخ .

وهي لذلك في حاجة ماسة لفريق فني متخصص عالي الكفاءة لدراسة واستيعاب القوانين والاتفاقيات التجارية المختلفة ، وما وراءها ، وخصائص الإنتاج والأسواق المحلية والخارجية ، ومن ثم استنتاج " الفرص " الاستثنائية المتاحة واستغلالها بالشكل الأمثل .

- السعي بكل الوسائل ، فردياً وجماعياً – وهو الأهم – ، وكذلك بمساعدة المنظمات الدولية المانحة ، للاحتفاظ بالمعاملة الخاصة التفضيلية لأطول مدة ممكنة ، لاسيما وأن الفترات الانتقالية المتاحة تعتبر قصيرة جداً وغير كافية ، إن لم تكن في بعض الاتفاقات قد انتهت فعلاً ، وبعضها الآخر قارب على الانتهاء ، ما يستدعي المطالبة بتمديدها لفترات أخرى تتناسب مع ظروف ومتطلبات أقل البلدان نمواً للتكيف والتهيئة لتحرير التجارة الخارجية . ولكن بشرط عدم التعويل على ذلك طويلاً ، وإنما بالاعتماد على تنفيذ برنامج إعادة تأهيل اقتصادي للتعامل مع تبعات وتطورات العولمة.

2) دور الدولة

حدد إبراهيم العيسوي أربعة محاذير هامة لتطورات العولمة قد تلقي بتبعاتها على البلدان النامية والأقل نمواً مما لا طاقة لها به ، وأسماها " الشراك الأربعة المنصوبة على طريق العولمة " ، وهي :- (190)

1- شرك المنافسة غير المتكافئة التي تؤدي إلى قتل الصناعات المحلية .

2- شرك التبعية وانسحاق الإرادة والمصلحة الوطنية ، وتغليب إرادة ومصالح أطراف خارجية .

3- شرك الهشاشة أمام الصدمات الخارجية ، وفقدان الحصانة أمام اضطرابات الاقتصاد العالمي التي قد تطيح في أيام بمكاسب تحققت بجهد وعرق سنوات طوال .

4- شرك التفكك الاجتماعي تحت وطأة ما قد تؤدي إليه العولمة غير المنضبطة من تفاوتات صارخة في توزيع الدخول ، وفساد إداري وأخلاقي .

ويتفق مع محمود عبد الفضيل على أهمية تفادي الوقوع في هذه الشراك وتأمين درجة معقولة من التنمية المستقلة ، وفقاً لبعض المعايير المساعدة على الإدارة الصحيحة لمخاطر العولمة ، وهي :-

- توافر الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتي في التنمية ، أي أن تكون عمليات التنمية ذاتية المركز .
- تنمية القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية من خلال التحكم في توقيت فتح وتحرير حساب المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات ، ووضع ضوابط على عمليات الإقراض المصرفي ، والإقلال من الاستيراد ، وعدم السماح للدين الخارجي وأعبائه أن تتجاوز حدوداً معينة .
- تنويع الصادرات درءاً للمخاطر والصدمات الخارجية .
- تقوية رأس المال البشري ، وتطوير القدرات التكنولوجية الذاتية .
- مراعاة درجة معقولة من العدالة في توزيع الدخل واقتسام عائدات التنمية .
- القضاء على الفساد وآلياته ، بعد أن أصبح الفساد آلية من آليات توغل العولمة .
- رفع معدلات الادخار المحلي ، وعدم التعويل على المعونات الخارجية .
- معيار المشاركة الديمقراطية لمواجهة الفساد ، ولتوجيه مسارات التنمية وفق المصالح الوطنية .

إن جميع هذه المعايير وغيرها من متطلبات إدارة التنمية تقع بالدرجة الأساسية على عاتق الدولة ، وإن كانت العولمة ونظام السوق قد قلصتا من نفوذها المطلق ومن طبيعة دورها ووظيفتها ، وإمكانيات التوجية الشامل لدفة النظام الاقتصادي ، إلا أن ذلك يظل نسبياً – ولو إلى حين – ، فمازال عليها أن تلعب دوراً مؤثراً ونوعياً في التنظيم والرقابة والإشراف ، وضمان فاعلية السوق ، وتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام وعدالة التوزيع ، وتهيئة مناخات الاستثمار والإنتاج ، وإصلاح الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية ، واستكمال البنى التحتية.

كما يفترض على الحكومة انتهاج السياسات الكفيلة بتنظيم قوى السوق ، والداعمة للمنتجين في رفع قدراتهم التنافسية ، وتحديد مجالات الإنتاج المطلوبة ، من خلال منظومتي الضرائب والحوافز وبرامج التخطيط التأشيري ... ، وغيرها .

كذلك فيما يتعلق بمتطلبات العولمة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، يتأكد دور الدولة في أهمية تدخلها لزيادة الآثار الإيجابية ، وتقليل الأضرار والآثار السلبية ، والتحكم في انتقاء وتنفيذ سياسات متدرجة لتحرير القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى استكمال عمليات التكيف المؤسسي والتشريعي مع متغيرات النظام الاقتصادي الجديد ، والتعجيل بالبدء في ترتيبات تكاملية جماعية على أساس قومي أو إقليمي ... الخ .

وعلى ذلك فإن وظائف الدولة كبيرة ومتعددة ، تشمل جوانب التخطيط والتنظيم والتنسيق والتعبئة ، والتنفيذ ، والإشراف والمتابعة ... ، فالدولة بمثابة المايسترو الناظم لكل مجالات الحياة الاقتصادية ، إذ سيظل دور الدولة حيوياً وهاماً ، ويتسم بنوعية متجددة من المهام تتطلب حِسّاً شديد اليقظة ، وسياسة ديناميكية غاية في المرونة تسمح بالاستجابة السريعة والمدروسة لأية متغيرات طارئة في عصر أصبح أكثر

تشعباً وتعقيداً ، وبحسب إسماعيل صبري عبد الله " أنه لا يمكن تصور نجاح اقتصادي وبالتالي نظام السوق ، في غيبة دولة قوية ... " .(191)

3) دور القطاع الخاص

بالمقابل لابد من الإشارة إلى تراخي القطاع الخاص اليمني ، واتكاله على القطاع العام والتسهيلات الحكومية من الحماية إلى سياسات الدعم والإعفاءات المختلفة ، فمعظم شركات القطاع الخاص لم تتطور ولم تحدث نقلات نوعية في مجمل نشاطاتها ، فمازالت ضعيفة ومجزأة ، ومساهمتها في النشاطات الإنتاجية وتوظيف الطاقات وعمليات التأهيل والتدريب تظل هامشية ومحدودة ، وأغلب المؤسسات الخاصة إن لم تكن جميعها صغيرة الحجم وذات طابع عائلي ، يحمل معه ذهنية وسلوكيات محافظة ومحصورة تعوق من إمكانيات وآفاق التحديث الإداري والإنتاجي .

كما أن الكثير من رجال الأعمال اليمنيين همهم الأساس هو تحقيق الربح السريع ، فمازالوا مشتتين في أنواع عديدة من النشاطات التي تتوزع – وفي وقت واحد – على المجالات التجارية والصناعية والخدمية ، وحتى الزراعية ، أي عدم التخصص في مجالات محددة لتحشد لها الإمكانيات الكفيلة بارتقائها إلى أوضاع إنتاجية وتسويقية منافسة .

وبالتالي يعتبر القطاع الخاص ، إلى جانب الدولة ، مشاركاً في المسؤولية عن الأوضاع المتردية ، وفي التقصير في تهيئة نشاطاته الاقتصادية وتطوير آليات عمله ، من أجل الانتقال بمستوى استثماراته إلى مستوى أفضل يواكب التطورات الإقليمية والعالمية – ولو في حده الأدنى – .(*)

(*) وهو ما أكدته الدراسة الميدانية التي كان من نتائجها إفادة 23% من رجال الأعمال بمشاركتهم في التقصير ، و 59% اعتبروا تقصيرهم نسبي ومحدود ، (السؤال رقم 9 في الاستبيان) .

ولاشك بأنه قد آن الأوان – إن لم نكن قد تأخرنا كثيراً – لتصحيح أوضاع ونشاطات القطاع الخاص في نطاق المشروع أو المؤسسة ، وعلى مستوى القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، ثم على نطاق العلاقة مع الدولة ، وتوفير بيئة صحية لمقومات الاستثمار الاقتصادي ، وكذلك على صعيد العلاقات والمصالح الخارجية .. ، جميعها حلقات مترابطة تكمِّل بعضها البعض ، لا ننكر بأنها في حاجة ماسة إلى مشوار طويل من الدراسات والعمل الجاد لتحقيق أهداف محددة ، على المدى القصير المنظور ، وعلى المدى الأبعد .

إن أهم الاتجاهات والمحاور المفترض التركيز عليها ، تتمثل في :-

- التخصص في الإنتاج ، والسعي المتواصل لرفع الكفاءة الإنتاجية .
- اعتماد مقاييس الجودة والمواصفات التي ترقى إلى مستوى مواجهة المنافسة ، محلياً وخارجياً .(**)
- تحديث الإدارة والتكنولوجيا ، والاهتمام بالأبحاث العلمية ، وبعمليات التدريب وإعادة التأهيل .
- الاهتمام بالسياسات التسويقية ، ومتابعة أوضاع الأسواق المجاورة وأسواق التصدير الأخرى بصورة دائمة .
- تفعيل دور جمعية الصناعيين اليمنيين واتحادات الغرف التجارية والصناعية في عمليات التنسيق ، وتوحيد الرؤى والمواقف أمام الجهات الحكومية وغير الحكومية ، على المستويين المحلي والخارجي ، لتذليل المعوقات والمشاركة في

(**) 75% من رجال الأعمال يعتبرون المستوى الخدمي والوظيفي الذي يقدمه جهاز المواصفات والمقاييس ، مستوى غير مقبول ، (سؤال رقم 10) .

صياغة القرار والمستقبل الاقتصادي ، والاشتراك مع الحكومة في المشاريع التفاوضية مع أطراف WTO .(**)

- إنشاء شركات مساهمة كبيرة ، والمبادرة في بحث سبل وإمكانيات فرص التكامل والاندماج للشركات والمؤسسات الصناعية والاقتصادية المحلية فيما بينها البين ، وحتى مع المؤسسات الإقليمية والأجنبية ، وإغناء هذا التوجه بالدراسات والمناقشات المستفيضة عبر الندوات وورش العمل ، وإشراك المعنيين والمهتمين فيها للخروج باستنتاجات موضوعية تحدد الضرورات والمعوقات ، وصيغ لمقترحات عملية قابلة للتطبيق ، بما يكفل الاستعداد لمواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية قبل فوات الأوان .(*)
- يلاحظ أيضاً ، أن البنوك والمؤسسات المالية في اليمن شأنها شأن المنشآت الصناعية والاقتصادية كثيرة العدد ومبعثرة ، وحجمها غاية في الصغر ، إضافة إلى بروز ظاهرة الملكية العائلية في النظام المصرفي اليمني ، وتشكيلها جزر معزولة بعيدة عن بعضها البعض ، في ظل غياب الأسواق المالية ، مما يضعف من قدرة تلك المصارف على التوسع والتطور ، ويحد من إمكانية تحملها لتقلبات الأسواق والأزمات المالية ، الأمر الذي جعل من عمليات الاندماج في وحدات مصرفية كبيرة مسألة حيوية وفي غاية الأهمية بهدف الاضطلاع بدورها في تمويل العمليات الاستثمارية وتحسين وتطوير شبكة خدماتها في المجالين المالي والاستثماري ، واستيعاب التقنيات الحديثة ، من أجل تعزيز قدراتها على

(**) حسب نتائج الاستبيان ، فان الحكومة لا تشرك القطاع الخاص أو ممثليهم في عمليات التفاوض مع WTO (65% لا يشاركون ، و 35% يشاركون أحياناً) ، وحتى أولئك المشاركون بالرأي أحياناً – وفق إفاداتهم الإضافية – لا تؤخذ آراؤهم وتوصياتهم عند التنفيذ بعين الاعتبار (السؤال رقم 4) .

(*) أشارت نتائج الاستبيان إلى موافقة رجال الأعمال المستطلع رأيهم على اندماج مؤسساتهم مع مؤسسات محلية مماثلة بنسبة 71% ، ومع مؤسسات عربية أو أجنبية مماثلة بنسبة 82% ، (السؤالان 14 ، 15) .

امتصاص ما قد تواجهه من صدمات وخسائر في حال تحرير قطاع الخدمات المالية .

4) تنمية الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية

ما من شك في أن الصعوبات التي تقف أمام نفاذ السلع والمنتجات اليمنية ، إلى الأسواق المجاورة والخارجية تتمثل أهم أسبابها في أنه :-

1- لا توجد عملياً – باستثناء النفط – منتجات ذات ثقل يمكن تصديرها ، والمقصود هنا المنتجات القادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ، وحتى المحلية في الوقت الحاضر ، بعد أن أصبحت السياسات الحمائية والقيود الكمية والتعريفية تزول تدريجياً وفقاً لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، ولاتفاقات منظمة التجارة العالمية .

2- أُعتبرت السوق المحلية حكراً على الصناعات والمنتجات الوطنية التي تمتعت ولسنوات طويلة بأشكال عديدة من السياسات الحمائية ، فكفلت لها منع وتقليص دخول المنتجات المماثلة والمنافسة ، حيث تبنت الحكومات المتعاقبة استراتيجية تصنيع إحلال الواردات ، وخلقت مظلة حمائية واسعة بهدف تحسين موقف ميزان المدفوعات ، إلا أن ذلك قد أدى بالنتيجة إلى المزيد من التراخي بإهمال التطوير والتحديث التكنولوجي ، وعدم تطوير عمليات التنظيم وإدارة الإنتاج ، وإهمال البحث عن الأسواق أو فرص تسويقية جديدة مادام السوق المحلي في وضع مضمون وشبه مغلق على المنتجات المحلية ، وليترتب عليه أيضاً حالة من جمود الإنتاج الصناعي وضآلة الصادرات عموماً.

3- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها (مواد أولية ، ورسوم جمركية ، وضرائب وإتاوات متعددة ...) ، كذلك صغر حجم الوحدات الإنتاجية من المنشآت الصناعية ، أي أن الوحدات الإنتاجية

الصناعية لم يصل ولم ينمُ حجمها إلى مستوى الحجم الأمثل للإنتاج ، وهو المستوى الذي تكون فيه الكلفة الإنتاجية عند حدها الأدنى ، إضافة إلى الطابع الفردي والعائلي للمنشآت الصناعية اليمنية ، وغياب / الحذر من عمليات التكامل أو الاندماج فيما بينهما البين ، مما يشكل عائقاً أخراً أمام مضاعفة القيمة المضافة .

- إن تحليل التجارب الإنمائية الناجحة يدل على أن النمو الاقتصادي المطَّرد والمعجل يقوم على أساس تنمية الطاقات الإنتاجية والقدرة التنافسية على مستوى الأسواق الخارجية ، وعلى أساس عملية تحول هيكلي متنوع ، إذ يتوقف النجاح على تحقيق ترابط إيجابي بين الاستثمار والصادرات والمدخرات ، ففي سياق هذه العملية تؤدي الصادرات إلى دعم الاستثمار لأنها تؤمن العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع والتكنولوجيا الضرورية بالنسبة لتراكم رأس المال والنمو ، بينما يؤدي الاستثمار بدوره إلى دعم الصادرات من خلال توفير الأساس اللازم للتغيير التكنولوجي ونمو الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية والتغير الهيكلي .[192]

وبالتالي فإن تحرير التجارة والأسواق يفرض على البلدان الأقل نمواً توجيه مدخراتها واستثماراتها لتنمية الصناعات التصديرية ، ورفع كفاءتها ، وتوفير المناخات المناسبة للاستثمار والاستقرار الاقتصادي .

- إن مفهوم التصدير يعني اختراق الأسواق الخارجية ، وكسب أسواق جديدة ، مع أهمية التوسع والاستمرار فيها ، وفي هذا الاتجاه تتطلب استراتيجية تنمية الصادرات تحديداً دقيقاً للأهداف المراد الوصول إليها بالنسبة لكل مجموعة سلعية ، وترتيبها حسب الأولوية في سلم الصادرات خلال مراحل زمنية محددة. وليس بالضرورة هنا أن تركز الصادرات اليمنية على أسواق الدول الصناعية المتقدمة التي

تصعب المنافسة فيها ، فهناك فرصٌ لا بأس بها إذا ما تحسنت الكفاءة الإنتاجية ومواصفات الجودة – ولو نسبياً كمرحلة أولى – في أسواق عربية وإفريقية وبلدان آسيوية أخرى ، وبداخل كل سوق شرائح اجتماعية عديدة ذات دخول متباينة ومتدنية ، أي أنه لابد من دراسة الأسواق بعناية فائقة ، والتركيز أيضاً على طبيعة الأسواق من الداخل ، والفئات الاجتماعية المكونة لها ، التي يتناسب حجمها ودخولها مع مستوى جودة وأسعار الصادرات اليمنية .

– كما أن تشجيع الصادرات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجملة من السياسات الاقتصادية المتكاملة ، وخاصة السياسات النقدية ، كاستقرار سعر الصرف الحقيقي باعتباره متغيراً رئيساً يؤثر على الاستثمار ، ويتطلب إجراء عمليات رقابية مناسبة و دائمة على حركة وتدفقات رؤوس الأموال السائلة ، إذ أن تحرير الحسابات الجارية وحسابات رأس المال في فترة التسعينات قد قيد بشدة من قدرة الحكومات على إدارة أسعار الصرف على نحو يؤدي إلى توسيع نطاق الصادرات .(193)

كذلك الأمر بالنسبة لأهمية تخفيض أسعار الفائدة على قروض المصدرين ، وإعادة إنشاء البنك الصناعي اليمني وأية بنوك أخرى تهتم بالعمليات التصديرية والتأمين عليها ، كذلك تخفيض ضرائب الأرباح ، وترشيد نفقات الموازنة العامة الحكومية ، لأن الحكومة اعتادت على تغطية عجز موازناتها العامة بفرض مزيد من الضرائب والرسوم المستحدثة والمزدوجة ، وما أكثرها في اليمن، ما ينعكس سلباً على ارتفاع تكاليف الإنتاج ، بدءاً بضرائب الخامات والآلات والعقارات ، ومروراً بضرائب الإنتاج والاستهلاك والدخل والأرباح والمبيعات، وانتهاء بضرائب الواجبات والزكاة والبلدية ، ورسوم التعاونيات والنظافة وتحسين المدن ... إلى آخر القائمة ، ناهيك عن الإتاوات غير القانونية التي تفرض على مؤسسات القطاع الخاص بين الحين والآخر من قبل جهات وعناصر متنفذة ، كشكل من أشكال الفساد الرسمي ... ، كل تلك الرسوم والضرائب وغيرها يبالغ

في استخدامها لتغطية نفقات الموازنة العامة للدولة على حساب المنتجين وتكاليف الإنتاج ، وهو ما يدعو إلى وقفة جادة لتصحيح السياسات الحكومية في موازناتها العامة ، وفي علاقاتها بالمستثمرين .

- الاهتمام بإدارات التسويق في المنشآت الصناعية ، وتطوير كفاءتها وقدراتها الفنية والتقنية لدراسة الأسواق المحلية والخارجية ، ومدَّها بالمعلومات والبيانات المختلفة عن تطورات الأسواق الخارجية ، بما فيها بينات المواصفات والمقاييس المطبقة في كل منها . وعلى القطاع الخاص أن يغير من طريقة عمله واستراتيجية نشاطه التي اعتاد عليها تحت مظلة الحماية ، وأن لا يتعجل الربح السريع والوفير فقد آن الأوان لتصحيح أوضاعه واتجاهات نشاطه لتصبح ذات أفق على المدى البعيد لا الآني ، إذ أن تحرير التجارة الدولية سيفرض على كل الأطراف معركة تسويقية حامية ، هي معركة البقاء ، في ظل منافسة شديدة وغير متكافئة .
- تفعيل دور ومهام المجلس الأعلى لتنمية الصادرات ، ومعالجة الصعوبات التي يواجهها ، ومن بينها الحرص على أن تُختار له الكوادر الكفؤة ، بل وربطه بأعلى هيئات السلطة التنفيذية ، وتوسيع المشاركة فيه ليشمل إضافة إلى الجهات المعنية ذات العلاقة المباشرة ممثلين عن البنوك التجارية في القطاع المصرفي ، والبنك المركزي ، ووزارة المالية ، ومصلحتي الجمارك والضرائب ، ومراكز البحوث العلمية والجامعات ، وممثلي السلك الدبلوماسي اليمني ... وغيرهم ، ليصبح مجلساً فاعلاً وقادراً على رسم السياسات والمتابعة ، واتخاذ القرارات النافذة والملزمة لمختلف الجهات والمصالح ، أي ضرورة أن لا تقتصر وظيفة المجلس على تقديم الخدمات الاستشارية والفنية ، وإنما يفترض أن يكون بمثابة هيئة تنفيذية عليا تمتلك الصلاحيات الكاملة لصياغة السياسات والاستراتيجيات النوعية ، لتشجيع وتنمية عمليات الإنتاج والتصدير ، ومتابعة تنفيذها وتطويرها ، كما هو الأمر قائم في العديد من البلدان النامية والمتقدمة .

وحسب Yung Whee خبير تنمية الصادرات في البنك الدولي ، بأن النجاحات الكبيرة التي تحققت لصادرات كوريا الجنوبية في الأسواق العالمية – طبعاً مع فارق الظروف والمقومات – ، لتصل قيمتها إلى 270 مليار دولار عام 2000م ، بعد أن كانت لا تتجاوز 57 مليون دولار عام 1962م ، قد كانت نتيجة لشروع كوريا بعد انتهاء الحرب ، في تبني آلية استثمار وتصدير متكاملة وقوية ، وبرامج وأهداف سنوية لتنمية الصادرات يرعاها مجلس تنمية الصادرات الكوري ، برئاسة أعلى الهيئات الرسمية ، ممثلة في رئيس الدولة الذي كان يشرف شخصياً بصورة شهرية ودائمة على عمليات التخطيط والتنفيذ ، والمراجعة والتقييم لنتائج العمليات التصديرية .(194)

5) حماية الصناعات الناشئة

كما سبقت الإشارة ، بأن الصناعات اليمنية هي صناعات حديثة العهد وناشئة ، وقامت على أساس سياسة إحلال الواردات في السوق المحلي ومظلة الحماية الحكومية ، دون إعارة تنمية الصادرات ومواصفات الجودة الأهمية اللازمة ، كما أن من خصائصها كلفة الإنتاج المرتفعة وكثرة العوائق المحيطة بها التي حالت دون ارتقائها ، وتؤخر من استعدادها لدخول حلبة المنافسة التجارية محلياً وخارجياً، بل أدت إلى فشل وتصفية بعض المشاريع الصناعية .

ولاشك في أن تحرير التجارة وفقاً لاتفاقات " WTO " سيعرض الصناعات اليمنية لمخاطر المنافسة الأجنبية ، كما أن سرعة تحرير الواردات حتماً ستؤدي إلى تعثر تعزيز الإنتاجية وعدم الاستجابة لتطورات المنافسة ، خاصة مع توقع تكييف النشاطات الاستثمارية الإنتاجية في العديد من الدول المجاورة والنامية عموماً ، وتحولها من صناعات موجهة إلى الأسواق المحلية (إحلال الواردات) إلى صناعات موجهة نحو التصدير ، بالإضافة إلى زيادة التشدد في معايير المواصفات والمقاييس وجودة الإنتاج ، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة ومدروسة تشمل :-

1- وضع استراتيجية تنمية صناعية تصديرية تركز على استقطاب الاستثمارات ورفع معدلات الادخار، وتنويع الصادرات ، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية ، والارتقاء بمستوى الجودة والمواصفات .

2- اختيار الصناعات ذات الميزة النسبية التي تعتبر مؤهلة لاكتساب مواقع متنامية في أسواق التصدير ، وهي في الوقت الحاضر ، بحسب المؤشرات المتوافرة ، تنحصر في بعض الصناعات الغذائية ، وبعض الصناعات الكيماوية ، وبعض منتجات الأدوية ... ، لتشجيعها ودعمها بالتسهيلات والوسائل المسموح بها كصناعات ناشئة ، لتكون قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية ، وباتجاه إضافة مجموعات جديدة تالية ، بين مرحلة وأخرى ، إلى قائمة الصناعات التصديرية .

3- إصلاح هيكل السياسات الحمائية المتاحة ، وجعلها وقتية تتقلص تدريجياً ، بما يكفل تعزيز القدرة الذاتية والنهوض بالصناعات الوطنية ،والتخصص في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية ، والتخصيص الأمثل للموارد ، والتوجه نحو الأسواق الخارجية .

4- تصفية الصناعات المتعثرة غير القادرة على المنافسة ، مع عدم إغفال الجوانب الاجتماعية وضمان حقوق العمال والمستخدمين .

6) التكتلات الاقتصادية

برزت في الآونة الأخيرة أهمية التكتلات الاقتصادية في مواجهة الصراعات الاقتصادية وتفاقم حدة المنافسة التجارية الدولية ، فظهر تكتل الاتحاد الأوروبي ، ثم " النافتا " تكتل دول أمريكا الشمالية ، و " آسيان " لدول شرق آسيا ...وغيرها .

ومع تطورات النظام الاقتصادي الجديد وتحرير التجارة الدولية ، وخاصة بعد الاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي منحته اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية من بعدها للتجمعات والتكتلات الاقتصادية ، ازدادت على إثرها أهمية إنشاء وتطوير مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة بهدف تحقيق المزيد من المكاسب التجارية ، ومواجهة التحديات الخارجية ، أو التقليل من الخسائر المحتملة والانكشاف للمنافسة الخارجية .

وفي منطقتنا العربية مازالت المحاولات تبذل منذ الخمسينيات لإنشاء تكتل اقتصادي موحد ، أو على الأقل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي ، دون جدوى أو نتائج تذكر ، وإن كان هناك بعض الأمل في الأمانة العامة الجديدة للجامعة العربية ، وفي اهتماماتها الملموسة بالشؤون الاقتصادية العربية مؤخراً ، ومنها الفعاليات التي نتج عنها اجتماع وزراء الاقتصاد والمالية العرب في 2001/9/12م ، وقراراتهم التي يؤمل أن تجد طريقها للتنفيذ ، حول التسريع بإنشاء منطقة التجارة العربية في 2005م بدلاً عن 2007م ، وتوحيد المواصفات والمقاييس ، وإلغاء الاستثناءات والقيود الجمركية وكل العوائق التي تحول دون انسياب وانتقال السلع بحلول عام 2005م .[195]

لاشك بأن هناك تركة ثقيلة من الأسباب المعوقة لعمليات التكامل الاقتصادي العربي ، ولخلق أي تكتل إقليمي تجاري في المنطقة العربية ، منها : ضعف التنمية الاقتصادية وتدني الإنتاج في معظم الأقطار العربية ، وتجانس الهيكل الإنتاجي

للصناعات العربية ، وخاصة الصناعات التحويلية ... ، إلا أن أهم تلك الأسباب على الإطلاق تتمثل في تباين رؤى ومصالح الساسة العرب التي قد تصل في بعض الأحيان إلى حالة الحرب والعداء ، أي أنها أسباب سياسية بالدرجة الأولى. لكنه وكما تساءل أحدهم ،[196] لماذا لا نتحد كعرب ؟ ولماذا لم تسبق عولمتنا عملية " عوربة " ؟ لماذا لا نوحد أنفسنا اقتصادياً ، ولماذا ينشأ ويتكون الاتحاد الأوروبي من دول سبق لها تاريخياً وأن تصارعت وتحاربت فيما بينها ، ونراها اليوم في منظمة التجارة العالمية ككيان واحد هو الاتحاد الأوروبي ، يمثلها مفاوض واحد بصوت واحد وموقف واحد ، بينما الأقطار العربية تدخل WTO ككيانات صغيرة ومتفرقة .

إن طبيعة العلاقات الدولية قد تبدلت ، وأصبحت الظروف والمستجدات تفرض على البلدان العربية الترفع على الخلافات الجانبية والسقيمة ، وتغليب مصالح شعوبهم ، فإما مواجهة العولمة بالاندماجات والتكتل ، وإما التيه في هامش التطورات وفقدان ما تبقى لهم من مصالح .

فأي تكتل تجاري – اقتصادي لابد وأن تكون له آثارٌ طيبة على اقتصادات الدول الأعضاء فيه ، من حيث رفع الكفاءة الإنتاجية ، والاستغلال الأمثل للموارد، والتخصص في الإنتاج ، واتساع نطاق السوق وزيادة حركة التجارة البينية ، وقدرة تنافسية أكبر ، ومن ثم إقبال الاستثمارات الخارجية وتحقيق معدلات نمو أفضل ... الخ .

ومع تحرير التجارة الدولية في إطار اتفاقات WTO برزت – كما سبق التنويه – ميزة استفادة التكتلات من بعض الاستثناءات ، ومن إمكانية تدعيم المواقف التفاوضية ، سواء تجاه WTO ، أو تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى . بل أن دول الاتحاد الأوروبي ترفض تعميم المعاملة التمييزية والتفضيلية السارية فيما بينها على دول أخرى من خارج الاتحاد أو من البلدان النامية ، ما لم تكن ضمن

تكتلات اقتصادية ، وهو الأمر الذي اشترطه الاتحاد الأوروبي للتعامل مع بلدان مجلس التعاون الخليجي ، ولتحقيق شراكة أوروبية خليجية .

وفي هذا الخصوص فإن الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي يتوقع أن يرى النور بداية العام 2003م ، إذ وقعت دول المجلس " اتفاق مسقط " في 2001/12/31م، وقرَّبت بموجبه من موعد إنشاء الاتحاد الجمركي من 2005/1/1م إلى 2003/1/1م ، ونص الاتفاق على مجموعة من القرارات أهمها :-

- خفض التعرفة الجمركية إلى 5% في كل الدول الأعضاء ، وفتح الحدود أمام حركة البضائع والمنتجات البينية .
- منح المنشآت المحلية تسهيلات وإعفاءات جمركية مختلفة .
- توحيد المواصفات والمقاييس .
- العمل باتجاه التهيئة لتوحيد العملة النقدية لدول الخليج ليبدأ العمل بها عام 2010م .

وبالنسبة لليمن في هذا السياق ، وهو الأهم ، تضمن البيان الختامي لقمة مسقط الموافقة على بدء خطوات التنسيق لانضمامه إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي ، وإن كان هذا القرار قد أُتخذ بقناعات متفاوتة للأطراف الستة أعضاء المجلس ، واقتصر فقط على مجالات : المشاركات الرياضية ، والتنسيق في شؤون الصحة والتعليم والعمل ، أو كما وصفه وزير الخارجية الإماراتي بأن مسألة انضمام اليمن مسألة بعيدة المدى ، وأن الاتجاه القائم لا يعدو عن كونه البدء بخطوات تنسيقية عامة .[197]

غير أن ذلك يعتبر بداية لكسر الجليد الذي جمد العلاقات لحقبة زمنية طويلة ، وهو بمثابة نافذة ومدخل هام ، يتطلب من اليمن السعي – أكثر من أي وقت مضى – إلى تطوير هذا الاتفاق ، والعمل على حل الخلافات السياسية الجانبية بأسرع ما

يمكن ، والمضي قدماً لمزيد من التنسيق والاستفادة مما قد يتمخض عنه مشروع العضوية المرتقبة في مجلس التعاون الخليجي .

وفي هذا الاتجاه أيضاً ، لابد من إسهام الدولة ، إلى جانب الجهود العربية الأخرى ، في تحريك الركود في العلاقات البينية للبلدان العربية ، ليستشعر جميع الأطراف طبيعة الأوضاع التي تعيشها المنطقة ، وما قد تواجهه من مخاطر إذا ما استمرت حالة الجمود الخانق ، والدفع باتجاه التقارب والتنسيق العاجل لتحقيق التكامل أو التكتل المنشود أو حتى المقبول .

ثم لماذا لا تبادر اليمن في التفكير واقتراح إنشاء تجمعات أو تكتلات اقتصادية أخرى موازية ، على غرار " الكوميسا " ، مع الأقطار والبلدان ذات المصلحة ، مثلاً على أساس إقليمي لمنطقة الدول المطلة على البحر الأحمر ، أو مع بلدان القرن الإفريقي (اليمن ، السودان ، جيبوتي ، الصومال ، أثيوبيا ، إريتريا ...) ، لاسيما وأن لليمن علاقات تجارية مع كل منها ، وقابلة للتطور .(*)

وبكلمات أخرى ، يفترض أن يكون لليمن خيارات متنوعة ، وسياسات بديلة، تمكنها من التحرك عربياً وإقليمياً بصورة مرنة ، وفق المصالح المشتركة ، فالجميع في قارب تعصف به رياح العولمة وأمواج التكتلات العملاقة .

7) الدور المطلوب ممارسته في WTO

ينبغي على البلدان النامية والأقل نمواً الأعضاء في WTO ، أو تلك التي على طريق الانضمام مستقبلاً ، أن تحرص على المشاركة الفاعلة والكاملة في مختلف فعاليات منظمة التجارة العالمية من خلال الاشتراك في عضوية اللجان والهيئات المكونة للمنظمة ، وفي الإعداد للمؤتمرات الوزارية والجولات التفاوضية ، والإسهام في

(*) كانت نتيجة الاستبيان إجماع رجال الأعمال اليمنيين بنسبة 100% ، وموافقتهم على أهمية الدخول في تكتلات اقتصادية ، إقليمية وقومية ، للتخفيف من أضرار تطبيق اتفاقات WTO .

إعداد ومناقشة مشاريع الاتفاقيات القادمة ، وهي حساسة ، وتبعاتها ربما تكون كبيرة على أوضاع البلدان النامية .

كذلك التنسيق فيما بينها للتأثير على اتجاه وصياغة قرارات المنظمة ، وأن لا يترك الأمر لرغبات ومصالح "كبار اللاعبين " ، بل أن الضرورة تحتم إجراء دراسات تقييمية متواصلة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء ، وخاصة الدول الصناعية المتقدمة ، لالتزاماتها و لقرارات واتفاقيات المنظمة ، خاصة بعد أن ثبت تقاعسها عن الإيفاء بما تعهدت به في جولة أوروجواي . إضافة إلى متابعة الحصول على المساعدات الفنية والتقنية الموعودة بها البلدان النامية ، والمطالبة بتوفير هامش مرن في تطبيق قواعد واتفاقات WTO .

وطبيعي أن لا يتأتى ذلك إلا بجهد جماعي ومشترك يشمل البلدان العربية والنامية ، والاندماج في تكتلات اقتصادية تشكل مركز ثقل وقوة تفاوضية فاعلة ، والتنسيق الدائم في الرؤى والمواقف ، والاختيار النوعي والمكثف للتمثيل في لجان وهيئات المنظمة ، لاسيما وأن أعداد البلدان النامية والأقل نمواً الأعضاء تقارب نسبتها 80% من مجموع أعضاء المنظمة ، ثم الاستعانة بالمساعدة الفنية والتقنية التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية المعنية بهذا الشأن ، وخاصة " الاونكتاد " ،(*) و " الأسكوا " ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي " UNDP " ، وحتى " WTO " ... وغيرها ، للاستفادة من خبراتها والاسترشاد المدروس بتوصياتها ، ليكون في الإمكان التعامل الحصيف مع قواعد النظام التجاري العالمي ومواكبة تطوراته التي ازدادت تشعباً وتعقيداً ، بما يكفل تحقيق المكاسب المتاحة وتقليص

(*) تعتبر " الاونكتاد " أهم منظمة دولية تهتم بشؤون البلدان النامية ، إذ يطلق عليها المستشار التجاري الأول للعالم الثالث ، نظراً لمواقفها الداعمة لاقتصادات وسياسات البلدان الفقيرة ، مما يحتم – على هذه الأخيرة – ضرورة الالتفاف حولها ، والدفع بمزيد من تفعيل مهامها .

الخسائر المحتملة إلى حدها الأدنى ، كي لا تتحول بلداننا العربية والنامية إلى بلدان هامشية .

8) توصيات أخرى

- تذليل الأسباب الإدارية والمالية والقانونية والأمنية المعوِّقة لقدوم الاستثمارات ولعمليات التنمية ،(**) ومكافحة الفساد المالي والإداري وهدر المال العام الذي طالما دعت إليه أطراف وجهات عدة ، بما في ذلك صندوق النقد والبنك الدوليين ، وأن تترافق مع عمليات تحرير التجارة إصلاحات اجتماعية حقيقية وملموسة ، بتعزيز شبكات الأمان ، ودعم الخدمات الصحية والتعليمية ، وخلق فرص العمل ... الخ .
- الاهتمام باختيار الكفاءات من المتخصصين المقتدرين للعمل في الإدارات والجهات ذات العلاقة مع منظمة التجارة العالمية ،(*) وإنشاء فرق عمل متخصصة لدراسة الجوانب المختلفة لاتفاقات WTO ، بصورة معمقة ، وتأثيراتها على مناحي الاقتصاد الوطني ، وإعداد وتقديم الاستنتاجات والتوصيات السليمة لصانعي القرار ،(**) إضافة إلى أهمية التأهيل المتواصل للفرق العاملة وللفريق المفاوض مع هيئات WTO والحرص على تراكم الخبرة والتجربة

(**) أشارت نتائج الاستبيان (السؤال 7) إلى ضعف البنى التحتية (76%) ، والعوائق الإدارية البيروقراطية (59%) ، وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاختلالات الأمنية واستشراء الفساد المنظم (47%) .

(*)نوه السفير الأسبق محمد سعيد العطار مندوب اليمن الدائم في جنيف (مقر WTO)إلى مشكلة وأسلوب التعيينات العشوائية للعناصر المرتبطة بالعمل مع WTO ، وأوصى بضرورة تجنبها ، أي حسن اختيار الكفاءات المتخصصة والمقتدرة . أنظر 26 سبتمبر ، 2000/11/9م ، ص2 .

(**) تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أغلبية رجال الأعمال (53%) يعتبرون مستوى أداء الحكومة اليمنية ومكتب التنسيق والاتصال في وزارة التجارة والتموين مع WTO مستوى غير مرضي ، و 41% يعتبرونه مرضياً بعض الشيء ، بينما الراضون عن الأداء لم تتجاوز نسبتهم 6% .(الاستبيان ، سؤال رقم 3) .

باستقرارها واستمرارها في العمل خلال مختلف المراحل ، لا أن تستبعد أو تستبدل بين الحين والآخر كلما تغيرت الحكومة أو الوزير المعني.

- كما ينبغي على الملحقيات التجارية والبعثات الدبلوماسية في الخارج بكل مستوياتها التركيز على المهمة الرئيسة ، وهي رعاية المصالح الاقتصادية والتجارية للبلاد ، بالبحث عن الأسواق ودراستها ، والترويج للمنتجات الوطنية ، وتحديد فرص التسويق الممكنة ، وأن يكونوا على اتصال دائم ، بتقاريرهم الدورية ، مع الداخل .

وفي هذا الصدد يقترح إنشاء مركز وطني للتسويق ، أو هيئة عليا للتسويق – أياً كانت التسمية – تشكلها الحكومة والقطاع الخاص ، لتكون حلقة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأطراف الخارجية ، وتوفر لها كل الإمكانات التقنية والمادية ، وربطها ببنوك وشبكات المعلومات ، ومراكز التسويق الدولية ، والجهات الأخرى ذات العلاقة .

- تفعيل دور ونشاط المركز الوطني للمعلومات ، والاستعانة في ذلك بالمنظمات الدولية المختلفة ، وخاصة الاونكتاد ، والأسكوا ، و WTO ، وغيرها ، والبحث عن الوسائل والقنوات الكفيلة بتطوير سبل تدفق المعلومات وتحديثها، وضمان وصولها إلى المشاريع والمؤسسات الوطنية ، صغيرها وكبيرها ، وإلى المهتمين بها .

إضافة إلى ضرورة تخلي الحكومة وأجهزتها الاقتصادية في عصر العولمة وتحرير المعلومات عن سياسة التعتيم ، بإتاحة البيانات وتأمين شفافيتها على مختلف المستويات لمؤسسات المجتمع المدني والمهتمين في مراكز الدراسات والبحوث ، والمنظمات غير الحكومية ، وتجمعات رجال المال والأعمال في الاتحادات والغرف التجارية والصناعية ، كونهم أصحاب مصلحة حقيقية ومباشرة ، ومعنيين بما يجري من تطورات .

- الاهتمام الجاد والعملي بمجالات البحث العلمي والتطوير التقني ، وإيلاء مراكز البحوث الحكومية ما تستحقه من الاهتمام والتمويل ، لتضطلع بدورها العلمي والتطبيقي في عمليات التنمية ، كذلك الأمر بالنسبة للإدارات البحثية في اتحادات الغرف التجارية والصناعية ، وفي جمعية الصناعيين اليمنيين والوحدات الإنتاجية ، التي لابد من إدراك أهميتها وضرورات تفعيل أدائها ودورها الذي حتماً سيكون له مردود كبير ، خاصة على المدى الطويل . فقد آن الأوان لأن تتغير النظرة السلبية إليها ، من حيث إهمالها وتهميشها واعتبارها في حكم المراكز والإدارات الشكلية .
- إبعاد التأثيرات السياسية بمختلف أشكالها عن عمليات التنمية والمصالح الاقتصادية ، وتجنب تكرار ما حدث في الموقف من حرب الخليج الثانية ، والحرب الأهلية عام 1994 التي تكبدت اليمن جرَّاءها خسائر جسيمة ، وتسخير السياسة لصالح التنمية الاقتصادية ، وليس العكس ، فالسياسة وسيلة لرعاية مصالح الشعوب والحفاظ على مكتسباتها ، وتأمين عملية مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية ، لاسيما وأن الأقطار العربية والبلدان النامية أصبحت أكثر من أي وقت مضى في حاجة ماسة إلى التقارب والتكامل ، بعيداً عن خلافات الساسة ، في عالم تسوده التكتلات والاندماجات الاقتصادية العملاقة .

قبل الختام

من الواضح أن مسارات وتطورات العولمة قد أصبحت تأخذ أشكالاً سريعة ومتلاحقة، وتمضي بقفزات كمية ونوعية هائلة تعجز عن استيعابها وملاحقتها – ولا نقل مواكبتها – الدول النامية ، والأمر أشد صعوبة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً ، ففي كل نقلة جديدة تحدثها العولمة ، تتشعب من ثناياها سياسات وتبعات أكثر ترابطاً وتعقيداً ، وتفتح مجالات بكر جديدة ومنتقاة ، في غفوة أو عنوة ، لا يمتلك مفاتيحها وأدوات التحكم فيها سوى كبار الكبار ، وربما تنتفع الدول حديثة التصنيع بجزء من الكعكة ، لكن المؤكد أن فتات المعونات والمساعدات عرضها محدود ومشروط ، لا يغطي رقعة المعوزين لها من البلدان الفقيرة والأقل نمواً ، ومعظمها وعود لا تجد طريقها إلى التنفيذ ، كما لم تتحقق توقعات منظمة التجارة العالمية التي أطلقتها في ختام جولة أوروجواي ، بأن البلدان النامية ستحقق بعد إجراء المزيد من تحرير التجارة الدولية ازدهاراً اقتصادياً ، وستتحسن معدلات نموها، وستتمكن من التغلب على العديد من مشاكلها ...

فحسب تقرير الأمين العام للاونكتاد ، أن أعداد الفقراء في شتى أنحاء العالم آخذ في الازدياد ، وأن البلدان الفقيرة لن تستطيع اللحاق بالبلدان المتقدمة ولا بالبلدان النامية الأخرى ، وأن بعضها يدور في حلقات مفرغة من الركود والتراجع الاقتصاديين ، وأن النمو الاقتصادي في معظم أقل البلدان نمواً بطيءٌ للغاية ، كما أن الفجوة بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى تزدادا اتساعاً ، والاستثمارات تزداد شحةً ، ناهيك عن انخفاض حصة المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى البلدان الأقل نمواً ، من 0.09% من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية عام

1990 إلى 0.05% نهاية التسعينيات ، وهو أدنى مستوى يصل إليه ، ويتعارض مع تعهدات الدول المتقدمة في " برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً " .[198]

كذلك تقاعس الدول الكبرى عن تنفيذ التزاماتها ، بفتح الأسواق وإلغاء الرسوم الجمركية أمام وارداتها من الدول الأكثر فقراً ، وعن التقيد ببعض اتفاقات WTO المقرة في جولة أوروجواي ، كاتفاق المنسوجات ، والزراعة ، والمساعدات الفنية والمالية لبلدان العالم الثالث ، واستمرار تحايلها باللجوء إلى السياسات الحمائية غير المباشرة ... الخ ، كما اتضح في مؤتمر الدوحة .

من ناحية أخرى ، فإن تدهور حالة البلدان الأقل نمواً ، وتراجعها المتواصل ، وتفشي الفقر والتخلف ، تعزى أحد أسبابه الهامة إلى استمرار تخلي الدولة عن دورها في الحياة الاقتصادية – الاجتماعية . ففي حين أن الدول الصناعية المتقدمة حققت إنجازاتها العظيمة على المستوى التقني والاقتصادي ، ومنظومة الإعانات والتأمينات الاجتماعية ، والارتقاء الحضاري والثقافي ...الخ بفضل تدخل الدولة وسلسلة السياسات الحمائية لأنظمتها الاقتصادية ، بما فيها إجراءات الحماية الرمادية التي استمرت على مدى عقود طويلة ، ومازالت مستمرة رغم الشوط الهائل الذي قطعته في مسار التنمية والتطور الذي يغنيها عن أية حماية .

تأتينا وبالمقابل ، وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة ، تحت مسميات " سياسات التثبيت " و " التصحيح الهيكلي " ، تنصحنا ثم تلزمنا بضرورة إبعاد الدولة عن الحياة الاقتصادية ، وتحرير الأسعار والتجارة الداخلية والخارجية ، وإلغاء القيود الكمية والتعريفية على الواردات ، وتحرير الخدمات ، بل وإزالة الحواجز التي تعترض تدفقات وخروج رؤوس الأموال ... ، كما تطالب تلك الوصفات – من أجل التغلب على عجز الموازنات العامة وتحقيق الاستقرار – التخلي عن الإنفاق الاستثماري ، وتقليص الإنفاق على التعليم والصحة والأجور والخدمات الاجتماعية ... وغيرها ، وهي في الأصل غاية في الضآلة .

ثم يقال لنا بعد ذلك ، دون مراعاة ظروف البلدان الأقل نمواً ، كمرحلة ثالثة ضمن السياسات التكاملية بين صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ، لابد من الاستعداد والتكيف المؤسسي ، وتهيئة البنى التحتية ... ، بما يتوافق مع متطلبات تحرير التجارة الدولية واتفاقات منظمة التجارة العالمية ، من أجل " مواجهة التحدي " و " تعظيم الفوائد والمكاسب " ، والاستفادة من " فرص " الاستثناءات والمعاملة التفضيلية .

تجدر الإشارة هنا ، إلى أن بعض الدراسات قد درجت على تغيير المفاهيم والمسميات الأصلية واستخدام بعض المصطلحات الجديدة الوافدة مع طفرة العولمة ، لطمأنة بلدان العالم الثالث من خطر التبعات الناجمة عن العولمة ، وحقنهم بجرعات مسكنة ، على أمل عدم تضررهم ، بل بإمكانية تحقيقهم الفوائد ، ومضاعفتها نحو " النهضة الصناعية والاقتصادية " ! مع ملاحظة أن هذه المصطلحات تستخدم وتوظف فقط عند تحليل آثار العولمة على الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية والأقل نمواً ، دون غيرها من الدول المتقدمة ، ولو على حساب الحقيقة وقلب المفاهيم .

كأن توصف مثلاً المشاكل أو المعوقات بوصف " التحديات " ، رغم أنها مخاطر حقيقية على اقتصاداتها ، أو أن يقال " الآثار السلبية المحتملة " ، ولا يقال الخسائر والأضرار المترتبة على سياسات التحرير التجاري .

كذلك وصف الفوائد – وإن كانت بعيدة المنال – بـ " الفرص " ، وأهمية " استغلال الفرص " ، أو " تعظيم الفوائد والمنافع " ، أو " تعظيم المكاسب " ، وهي أساساً تنطبق ، وبالمعنى الحرفي للكلمة ، على الشركات العملاقة والدول الصناعية المتقدمة ، وليس على البلدان الفقيرة والأقل نمواً العاجزة حتى عن تناول الفرصة ، أو العثور عليها والإمساك بها في كثير من الأحيان .

إن العولمة الاقتصادية نظام مجحف بالبلدان النامية والأقل نمواً وبصناعاتها الناشئة ، وستنصب فوائدها على الدول المتقدمة والبلدان حديثة التصنيع ، وفقاً

للقاعدة البديهية بأن العولمة وتحرير التجارة الدولية تعتبر مفيدة ومكسباً للدول التي تصدر أكثر مما تستورد ، ومضرةً إذا كان العكس ، فإذا علمنا بأن نصيب أقل البلدان نمواً مجتمعةً من الصادرات العالمية ، لا يزال أدنى من 0.04% ، [199] سيتضح جلياً إلى أين تتجه الفوائد ، ومن يتحمل مخاطر التهميش .

وقد يقال أن البلدان النامية والأقل نمواً يمكن لها الاستفادة أيضاً ، أو كما يحلو للبعض تسميته " تعظيم المكاسب " ، من تحرير التجارة الدولية ومما تتمخض عنه تطورات العولمة ، وربما يكون في ذلك شيء من الصحة ، لكنه محدود ونسبي بكل المقاييس ، إذ أن الزيادة من عائد تحرير التجارة ستقتصر على نفر من البلدان النامية التي تمتلك بنى تحتية ومنظومة مؤسسية مكتملة ، وقاعدة إنتاجية صناعية – تصديرية ، ومقدرة على المنافسة ... ، فبقدر ما تمتلكه أية دولة من هذه البنى والإمكانيات ، بالقدر نفسه سيمكنها التغلب على بعض المصاعب ، وشق الطريق لتحقيق شيء من المكاسب ، والعكس صحيح .

ورغم أن المسألة ليست تماماً بمثل هذا التبسيط ، على اعتبار أن علاقات ومصالح الدول غير ثابتة وغير متجانسة ، أي ليست نسيجاً واحداً ، فهي في حراك دائم وبمثابة شبكة معقدة ومتداخلة من المصالح المتقاربة حيناً ، والمتباعدة وحتى المتنافرة أحياناً أخرى ، إلا أن الحقيقة المؤكدة ، أن دول المركز المتقدمة وشركاتها العملاقة ستحصد الخير الوفير من عولمة كهذه ، بينما الخسائر وحالة التراجع حتماً ستكون من نصيب معظم البلدان الأقل نمواً ، أو ما تسمى بالأطراف .

إن الوجه الجميل في العولمة ينحصر في التقدم التقني والتكنولوجي إذا أتيحت الاستفادة منه للإنسانية جمعاء ، وثورة الاتصال والمعلومات إذا سخرت لجميع البشر ولمصلحتهم وللتقارب الحضاري بين الثقافات والمجتمعات ، وفي ما تنفثه العولمة هنا وهناك ، بشكل غير مباشر ، وربما غير مقصود ، أثناء انتشارها واختراقها للحدود ، من قيم التقدم الإنساني ، كالحرية والديمقراطية والشفافية ، وحقوق الإنسان ، وإن

كانت نسبية ، لكنها تجبر الأنظمة الشمولية على مراعاتها وتمثلها ، بهذه الصورة أو تلك .

يقابل ذلك ، الوجه الطاغي للرأسمالية (الجديد / القديم) ، في أعلى مراحلها ، وأرقى أشكالها وأدواتها التي تبتلع كل ما أمامها وكل من يقاومها ، بمن فيهم أبناء جلدتها من الرأسماليات الصغيرة والناشئة ، عبر سياسات وقوانين ومنظمات واتفاقات هي من أنشأها ، وهي من يقودها ، وتجلب بها المزيد من " تعظيم المكاسب " .

ولكن ، هل يعني ذلك أن تقف البلدان النامية والأقل نمواً مشدوهةً تتلقى كل ما يملى عليها ؟ وتتكيف سلبياً مع كل ما يدور حولها ، دون أن يكون لها فاعلية أو رقم في معادلة العلاقات الدولية ؟ .

صحيح أن العولمة وتحرير التجارة الدولية قد باتت أمراً واقعاً ، وأن مسألة انضمام البلدان النامية أو الأقل نمواً إلى منظمة التجارة العالمية أصبحت من الناحية العملية والموضوعية مسألة محتمة ، ولم تعد مجالاً للنقاش ، لأن خيار عدم الانضمام هو أسوأ الخيارات المتاحة ، باعتباره اختياراً للعزلة عن العلاقات الاقتصادية الدولية التي لا غنى عنها ، خاصة بعد أن أصبحت WTO تضم في عضويتها معظم دول العالم ، (144 دولة حتى مؤتمر الدوحة 2001م) .

لكن هذا لا يعني أن على البلدان النامية والأقل نمواً الرضوخ والانسياق لكل ما يأتيها من " الكبار " ، ومن وصفات منظماتهم ، إذ أن تواجد هذه البلدان داخل WTO لابد أن يترافق معه المشاركة الفاعلة لانتزاع ما تستطيعه من استثناءات متاحة ، والسعي إلى إعادة النظر في الاتفاقيات المجحفة ، وخاصة اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية ، وفي آليات عمل المنظمة التي تفتقر لشروط الديمقراطية والشفافية والمشاركة المتكافئة ، وفي نظام حسم المنازعات ، وطريقة الإعداد للاجتماعات والمؤتمرات ، بما يكفل الاشتراك في صياغة القرارات والاتفاقات ، والضغط على الدول المتقدمة – قدر الإمكان – لحملها على الوفاء بالتزاماتها ووعودها ، والحد من عمليات انتقائها

للقطاعات التي لها مصلحة في تحريرها دون غيرها ، " العولمة الانتقائية " ، وتوسيع هامش المعاملة المتميزة والمراحل الانتقالية للبلدان الأقل نمواً ، والدفع بأن تكون قضية التنمية بأبعادها الاجتماعية ، قبل حرية التجارة ، في مقدمة أولويات النظام العالمي الجديد .

كما ينبغي على بلدان العالم النامي العمل على بلورة وامتلاك رؤى اقتصادية جماعية على أساس قومي وإقليمي ، وعلى أساس روابط دينية ، ودول عالم ثالث ... وغيرها ، تنسق فيما بينها ، وتبني مواقفها بناء عليها ، وتكيف توجهاتها وطريقة ومراحل اندماجها مع العولمة والسوق العالمية بحيطة وتروٍّ ، ليكون لمصالحها مساحة مقبولة ومعقولة ، وأن تدفع بقوة – حسب ما هو متاح – لإكساب عولمة اليوم وعولمة الغد أبعاداً وتوجهات إنسانية عادلة .

فلاشك بأن التكتل الاقتصادي هو المخرج الأساس الذي لا بديل عنه في عصر التكتلات الجارفة ، وأن تحقيق ذلك مرهون ، إلى حد كبير ، بعامل الإرادة والتوافق السياسي ، أي أن الوصول إلى التقارب الاقتصادي ، وإلى أي شكل من أشكال التكامل والتنسيق القومي أو الإقليمي ، يفترض أن تسبقه أولاً إصلاحات سياسية على مستوى الأقطار نفسها ، من حيث احترام حقوق الإنسان والديمقراطية ،وسيادة دولة القانون والمؤسسات ، ثم على المستوى البيني فيما بينها، لإبعاد التأثيرات السياسية والحساسيات المزمنة بين الساسة ، وتغليب المصالح الاقتصادية للشعوب ...

الوقت يمضي ... والعولمة تمضي ... متجاوزة زمننا ، وزمن أجيالنا القادمة ... فهل نحن مدركون ؟.

الملاحـق

ملحق رقم (1)
الهيكل التنظيمي لهيئات ولجان منظمة التجارة العالمية (WTO) [1]

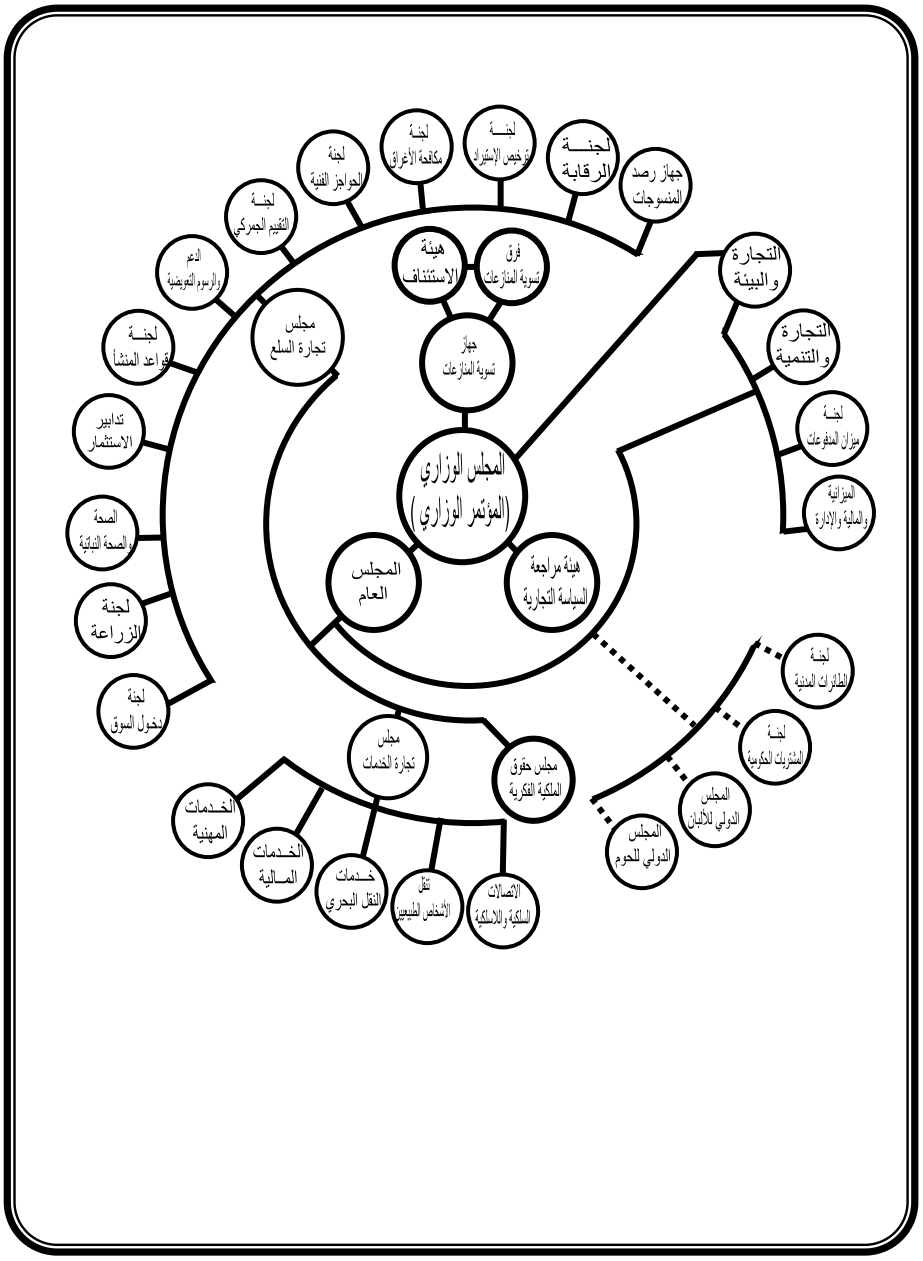

(1) المصدر: سكرتارية منظمة التجارة العالمية. أنظر كذلك، جابر بن مرهون فليفل، اتفاقيات أوروجواي وانضمام سلطنة عمان لمنظمة التجارة العالمية ، غرفة تجارة وصناعة عُمان، مسقط 2000م،ص70.

ملحق رقم (2)

نص القرار الوزاري الخاص بالتدابير والإجراءات لصالح أقل البلدان نمواً

إن الوزراء :

إذ يدركون المأزق الذي توجد فيه أقل البلدان نمواً ، وضرورة ضمان مشاركتها الفعلية في نظام التجارة العالمية واتخاذ تدابير إضافية لتحسين الفرص التجارية المتاحة لها .

وإذا يدركون الاحتياجات النوعية لأقل البلدان نمواً في مجال الوصول إلى الأسواق حيث مازال استمرار منحها أفضلية الوصول وسيلة أساسية لتحسين فرصها التجارية .

وإذ يؤكدون مجدداً التزامهم بالتنفيذ التام للأحكام المتعلقة بالبلدان الأقل نمواً الواردة في الفقرات 2 (د) و 6 و 8 من القرار المؤرخ في 28 تشرين الثاني / نوفمبر 1979 بشان المعاملة المتميزة والأكثر رعاية ، والمعاملة بالمثل ، وزيادة المشاركة من جانب البلدان النامية .

وإذا يأخذون في الاعتبار التزام البلدان المشاركة ، حسبما هو محدد في القسم باء " 7 " من الباب الأول من إعلان بونتا ديل استي الوزاري :

1- يقررون إذا لم يكن منصوصاً على ذلك فعلاً في الوثائق المتفاوض عليها خلال جولة أوروغواي وبغض النظر عن قبولهم لهذه الوثائق أنه لا يطلب من أقل البلدان نمواً، بقدر ما تبقى مصنفة في هذه الفئة مع تقيدها بالقواعد العامة المرسومة في الوثائق الآنفة الذكر ، التعهد بالتزامات وتيسيرات إلا بقدر ما يتفق ذلك مع مدى تقدم كل منها أو احتياجاتها المالية والتجارية أو قدراتها الإدارية والمؤسسية ، وتمنح أقل البلدان نمواً مهلة إضافية لمدة سنة واحدة اعتباراً من 15 نيسان / إبريل 1994 لتقديم جداولها ، حسبما تنص على ذلك المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية .

2- يوافقون على ما يلي :-

(1) ضمان التنفيذ السريع لجميع التدابير الخاصة والمتميزة المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً ، شاملة التدابير المتخذة في إطار جولة أوروغواي ، من خلال ، و بين أمور أخرى ، عمليات استعراض منتظمة .

(2)جواز التنفيذ المستقل قدر الإمكان وبصورة مسبقة ودون مراحل ، لتيسيرات الدولة الأكثر رعاية بشأن التدابير الجمركية وغير الجمركية المتفق عليها في جولة أوروغواي والمتعلقة بمنتجات تهتم أقل البلدان نمواً بتصديرها وينظر في إجراء المزيد من التحسين في نظام الأفضليات المعمم وفي برامج أخرى تتعلق بمنتجات تهتم أقل البلدان نمواً بتصديرها اهتماماً خاصاً .

(3) تطبق القواعد المرسومة في مختلف الاتفاقيات والوثائق وفي الأحكام الانتقالية لجولة أوروغواي بما يحقق مرونتها ومساندتها لأقل البلدان نمواً ولهذه الغاية ، يجب النظر بعطف إلى الاهتمامات الخاصة والمبررة التي تثيرها أقل البلدان نمواً في المجالس واللجان ذات الصلة .

(4) يولى اهتمام خاص بمصالح أقل البلدان نمواً فيما يتصل بصادراتها عند تنفيذ تدابير الحد من الواردات وغيرها من التدابير المشار إليها في الفقرة 3 (ج) من المادة السابعة والثلاثين من اتفاقية الغات لعام 1947 والبند المقابل لهذه الفقرة في اتفاقية الغات لعام 1994 .

(5) تمنح أقل البلدان نمواً زيادة كبيرة في المساعدة الفنية المتعلقة بتطوير قاعدتي الإنتاج والتصدير وتدعيمهما وتنويعهما ، بما في ذلك إنتاج وتصدير الخدمات والترويج التجاري ، وذلك لتمكينها من الاستفادة بأقصى ما يمكن من منافع تحرير الوصول إلى الأسواق .

3- يوافقون على مواصلة النظر في الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وعلى مواصلة السعي إلى اعتماد تدابير إيجابية تسهل توسع الفرص التجارية لما هو في صالح هذه البلدان .

المصدر : تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي ، تقرير أمانة الاونكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، TD / B / WG . 8 / 3 ،21. 06 . 1995 , p . 27 .

ملحق رقم (3)

نص القرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن برنامج الإصلاح في البلدان النامية والأقل نمواً ، التي تعتبر مستورداً صافياً للغذاء

1- يدرك الوزراء أن من شأن التنفيذ المتدرج لنتائج مفاوضات جولة أوروغواي برمتها أن يؤدي إلى ازدياد في فرص التوسع التجاري والنمو الاقتصادي لصالح جميع البلدان المشار .

2- يدرك الوزراء أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية قد تعاني خلال تنفيذ برنامج الإصلاح المؤدي إلى زيادة تحرير التجارة في المنتجات الزراعية آثاراً سلبية على قدرتها على إتاحة إمدادات كافية من المواد الغذائية الأساسية من مصادر خارجية بشروط معقولة ، بما في ذلك المصاعب القصيرة الأجل التي تعيق تمويل مستويات طبيعية من المواد الغذائية الأساسية المستوردة تجارياً .

3- وبالتالي ، يوافق الوزراء على وضع آليات ملائمة للتأكد من أن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي في مجال التجارة في المنتجات الزراعية لا يؤثر سلبياً في توفر المعونة الغذائية على مستوى كاف ، من أجل مواصلة تقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الغذائية للبلدان النامي، وبصورة خاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية ، ولهذه الغاية يوافق الوزراء على ما يلي :-

(1)استعراض مستوى المعونة الغذائية الذي تحدده دورياً لجنة المعونة الغذائية في إطار اتفاقية المعونة الغذائية لعام 1986 والبدء في المفاوضات في المحفل المناسب لتحديد مستوى التزامات المعونة الغذائية بما يكفي لتلبية الاحتياجات المشروعة للبلدان النامية خلال فترة برنامج الإصلاح .

(2) اعتماد إرشادات للتأكد من أن نسبة متزايدة من المواد الغذائية الأساسية تقدم لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية ، وذلك على شكل منحة تامة أو بشروط ميسرة ملائمة وفق أحكام المادة الرابعة من اتفاقية المعونة الغذائية لعام 1986 .

(3) النظر بشكل شامل ، في إطار برامج المعونة المعتمدة من بلدانهم ، في طلبات توفير المساعدة الفنية والمالية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية ، وذلك لتحسين إنتاجية القطاع الزراعي وبنيته الأساسية .

(4) ويوافق الوزراء كذلك على ضمان شمول أي اتفاقية تتعلق بأئتمانات التصدير الزراعي ما يلائم من أحكام تنص على منح معاملة متميزة لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية .

(5)يدرك الوزراء أن بلداناً نامية معينة قد تعاني نتيجة لما أسفرت عنه جولة أورغواي من اتفاقات ، مصاعب قصيرة الأجل في تمويل مستويات طبيعية من الواردات التجارية ، وأن هذه البلدان قد تكون مؤهلة للحصول على موارد من المؤسسات المالية الدولية بموجب برامج تسهيلات التمويل القائمة ، أو التي قد يتم إنشاؤها وذلك في إطار برامج التكييف وبهدف معالجة مثل هذه المصاعب المالية ، وبهذا الصدد ، يشير الوزراء إلى الفقرة 37من تقرير المدير العام المقدم إلى الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الغات لعام 1947بشأن مشاوراته مع المدير العام لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي (الوثيقة . MTN GNG / NG 14 / W / 35) .

(6) تخضع أحكام هذا القرار لاستعراض دوري من جانب المؤتمر الوزاري ،كما تقوم اللجنة المعنية بالزراعة برصد مناسب لإجراءات المتابعة الخاصة بهذا القرار .

المصدر : تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي ، تقرير أمانة الاونكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، TD / B / WG . 8 / 3 ,21. 06 . 1995 , P . 2 3 .

ملحق رقم (4)

تصنيف جمعية الصناعيين اليمنيين

للشركات الصناعية في الجمهورية اليمنية

م	أسم المجموعة
1	شركات قطع وتكسير وجرش الأحجار والرخام .
2	شركات صناعة الأسمنت والخرسانة والطوب الحراري والبلاط والسيراميك .
3	شركات استخراج وتكرير الملح .
4	شركات صناعة أدوات ولوازم البناء والدهانات .
5	شركات معالجة وتشكيل المعادن والأجهزة والأدوات المنزلية .
6	شركات صناعة الأسلاك الكهربائية والبطاريات .
7	شركات الصناعات الصيدلانية والكيماوية واللوازم الطبية .
8	شركات الصناعات النسيجية والجلدية .
9	شركات الصناعات البلاستيكية والإسفنجية .
10	شركات صناعة السجائر .
11	شركات طحن الحبوب والأعلاف .
12	شركات صناعات الزيوت المهدرجة والمنظفات والعطور والصحيات .
13	شركات حفظ وتعليب الأسماك والفواكه والخضراوات والحليب ومشتقاته .
14	شركات صناعة البسكويت والحلويات والأغذية الخفيفة .
15	شركات صناعة المشروبات المنكهة والغازية والمياه المعدنية .
16	شركات صناعة الكرتون والورق والطباعة والنشر واللوازم المكتبية .
17	شركات صناعة الموبيليا والأثاث والفيبرجلاس .

ملحق رقم (5)

نموذج الاستبيان الموجه لرجال الأعمال والمستثمرين الصناعيين اليمنيين ونتائجه النسبية

أن اليمن وقد حصلت على العضوية المراقبة في منظمة التجارة العالمية "WTO " منذ أبريل 1999م قد أصبحت في وضع جديد يتطلب منها التعجيل بالتعرف واستيعاب مضامين اتفاقيات WTO ، واستعراض كافة الاحتمالات وتقدير حجم الآثار المتوقع حدوثها على الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية ، السلبية منها والإيجابية على حد سواء ... حتى يمكن إعادة ترتيب الأوضاع والسياسات الاقتصادية والتشريعية المختلفة قبل فوات الأوان ، وتهيئة المقدمات والشروط الضرورية اللازمة للتعامل مع نتائج اتفاقيات WTO ، وتحديد فترة انتقالية كافية للاستفادة من الإيجابيات التي يسمح بها النظام الجديد للتجارة الدولية – ولو نسبياً – والعمل على تفادي المخاطر والتخفيف من النتائج السلبية المحتملة جراء الالتزام بتلك الاتفاقيات .

وتكمن أهمية ذلك في أن الكثير من الدولة النامية والبلدان الأقل نمواً ومنها اليمن تعاني من ضعف مكانتها في نظام التجارة الدولي ومن اختلالات ومعوقات اقتصادية كبيرة وضعف شديد في البنية التحتية ، مقارنة بالعديد من البلدان العربية والنامية الأخرى التي استطاعت أن تقطع شوطاً لا بأس به في تطوير بناها الأساسية وتحديث تشريعاتها ، وفي برامج الإصلاح ، كسياسات التثبيت وإعادة الهيكلة وتحرير التجارة الخارجية ..الخ .

كما أن القاعدة الصناعية لليمن مازالت ناشئة والاستثمار فيها ضئيل وهامشي ، والمنتجات الصناعية الوطنية في معظمها مرتفعة الكلفة ، وتفتقر لمستويات الجودة والمواصفات المطلوبة للمنافسة ولتقنيات التغليف والتعبئة والترويج الضرورية لدخول سوق المنافسة محلياً وخارجياً .

إن الدول الصناعية المتقدمة نتيجة لما تتمتع به منتجاتها وخدماتها من جودة ومواصفات عالية تؤهلها دخول أسواق المنافسة العالمية بثقة واقتدار ستحقق بتحرير التجارة الدولية الكثير من الفوائد من حيث زيادة الطلب العالمي على منتجاتها ، ومن ثم زيادة معدلات نمو التجارة والنمو الاقتصادي والتغلب على مشكلات التضخم والبطالة ... الخ .

وبالمقابل لا شك بأن الدول النامية والعربية ، واليمن إحداها ،ستواجه نتيجة لتلك التحولات العالمية العديد من الإشكالات التي ستؤثر دون شك سلباً على صادراتها –وهي ضئيلة – إلى الأسواق الخارجية ، وعلى الأسواق المحلية في تدفق الواردات المختلفة إليها شاملة السلع الصناعية والتكنولوجية والغذائية – الزراعية وتجارة الخدمات والمنتجات الثقافية...الخ ، وهو ما سينعكس حتماً على زيادة العبء في موازين المدفوعات وزيادة حدة البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ... وغيرها .

أن هذا الاستبيان يستهدف عينة مختارة من رجال الأعمال والمستثمرين الصناعيين لاستطلاع آرائهم ووجهات نظرهم ،حول أسئلة محددة تتعلق بالاتجاه العام لنشاطاتهم الاقتصادية ، وتوقعاتهم لمستقبل منتجاتهم الوطنية محلياً وخارجياً ، في ظل منافسة غير متكافئة مع المنتجات الأجنبية ، وهو ما سيساعد على تلمس ومعرفة نوعية الصعوبات والإمكانات الذاتية والموضوعية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية ، ولدور الحكومة المفترض في مواجهة التطورات الاقتصادية القادمة ، جراء الالتزام بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

وعليه :

بقدر تمعنكم في طبيعة السؤال وتحريكم دقة الإجابة عليه ، بالقدر نفسه ستسهمون في خروج الدراسة بتحليلات واستنتاجات موضوعية أقرب إلى الواقع وأكثر إفادة .

والباحث إذ يشكر لكم سلفاً تعاونكم المثمر ، لعلى أمل في اهتمامكم وتفاعلكم مع بنود الاستبيان ، ومراعاة انجازه في أقرب وقت ممكن ، لما فيه صالح ومستقبل البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

د . يحيى صالح محسن
مركز الدراسات والبحوث اليمني

(1) هل تتابعون تطورات اتفاقيات " الجات / G AT T " ومن بعدها منظمة التجارة العالمية W TO ، وإلى أي مدى ؟

(أ) أولاً بأول (23%)

(ب) أحياناً (71%)

(ج) لا أتابع (6%)

(2) ما رأيكم في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية " W T O " من حيث المبدأ.

(أ) نوافق (23%)

(ب) أمر لابد منه (59%)

(ج) لا نوافق (18%)

(3) ما تقييمكم لآلية عمل ومستوى أداء الحكومة اليمنية ممثلة بمكتب التنسيق في وزارة التجارة والتموين مع منظمة التجارة العالمية " W T O " ؟

(أ) مُرضية (6%)

(ب) مُرضية بعض الشيء (41%)

(ج) غير مُرضية (53%)

(4) هل تطلب منكم الحكومة اشتراككم أو اشتراك ممثلين عنكم في عمليات التفاوض مع WTO ، وبمعنى أوضح ، هل يساهم رجال الأعمال اليمنيين ولو بالرأي في صياغة وتوجيه مسار عمليات التفاوض أو حتى الإعداد لها مع W T O ؟

(أ) نشارك (0%)

(ب) أحياناً (35%)

(ج) لا نشارك (65%)

(5) ما تقييمكم لمستوى الإنجاز والإجراءات الحكومية للتكيف مع تطورات ومتطلبات منظمة التجارة العالمية W T O ؟

(أ) مستوى جيد (0%)

(ب) مستوى مقبول (18%)

(ج) مستوى ضعيف وغير ملموس (82%)

(6) هل تعتبرون إجراءات الحكومة ، بسياساتها المختلفة ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ... مرضية باتجاه تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي ، وتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات والانتعاش الاقتصادي ؟

(أ) مُرضية (6%)

(ب) إلى حدٍ ما (59%)

(ج) غير مُرضية (35%)

(7) ما هي العوائق التي تحول دون تطوير نشاطاتكم الاقتصادية وتنمية استثماراتكم الوطنية في البلاد ... وتؤخر عمليات الاستعداد لدخول حلبة المنافسة محلياً وخارجياً ؟

(يمكن الإشارة على أكثر من إجابة)

(أ) عوائق قانونية وتشريعية (41%)

(ب) عوائق إدارية وبيروقراطية (59%)

(ج) عوائق مالية وتمويلية (47%)

(د) عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية (47%)

(هـ) ضعف الأسواق المحلية وتدني القدرة الشرائية (94%)

(و) ضعف البنى التحتية (76%)

(ز) منافسة المنتجات الأجنبية (53%)

(ح) الاختلالات الأمنية (47%)

(ط) عوائق تتعلق بسياسات غير رسمية وغير قانونية ، تسببها أطراف متنفذه (47%)

(ي) عوائق أخرى ... يرجى تدوينها :-

يمكن إجمال الآراء الأخرى حول العوائق في التهريب / الفساد /ندرة العمالة الماهرة / ضعف الجهاز القضائي وفساده .

(8) ما هي توقعاتكم لمستقبل استثماراتكم ونشاطاتكم الاقتصادية بعد التزام اليمن الكامل لاتفاقيات W T O ... وبمعنى آخر ، هل تعتبرون نشاطاتكم الاقتصادية قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ؟

(أ) قادرة على المواكبة (29%)

(ب) ستواكب نسبياً وبصعوبة (65%)

(ج) غير قادرة على المواكبة (6%)

(9) هل تعتبرون أنفسكم مشاركين في التقصير ، إلى جانب الحكومة والمعوقات العامة ، في تهيئة نشاطاتكم الاقتصادية ، وتطوير آلية أعمالكم للانتقال بمستوى مصالحكم واستثماراتكم الاقتصادية لمواكبة التطورات الإقليمية والعالمية ؟

(أ) نعم ، مشاركين في التقصير (23%)

(ب) تقصيرنا نسبي ومحدود (59%)

(ج) لا ، لسنا مقصرون (18%)

(10) ما تقييمكم للمستوى الوظيفي والخدمي ، الذي يقدمه جهاز المواصفات والمقاييس في اليمن ؟

	بالنسبة للصناعات الدوائية الهيئة العليا للأدوية	بالنسبة للمستثمرين الصناعيين الآخرين جهاز المواصفات والمقاييس
(أ) مستوى جيد	(20%)	(0%)
(ب) مقبول بعض الشيء	(40%)	(25%)
(ج) مستوى غير مقبول	(40%)	(75%)

(11) بعد الالتزام بتطبيق اتفاقيات " W T O " هل في رأيكم ستكون المنتجات الصناعية اليمنية قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية في أسواقنا المحلية ؟

(أ) ستكون قادرة على المنافسة (29%)

(ب) ستواجه صعوبات في المنافسة (47%)

(ج) لن تستطيع المنافسة (18%)

(12) بعد الالتزام بتطبيق اتفاقيات " W T O " ، هل ستستطيع المنتجات الصناعية اليمنية الوصول إلى الأسواق الأجنبية ومنافسة المنتجات الأجنبية خارج البلاد ؟

(أ) يمكنها أن تنافس (12%)

(ب) إمكانية المنافسة صعبة ومحدودة (70%)

(ج) لا يمكنها المنافسة (24%)

(13)هل تتفقون مع دعوات الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية وقومية للتخفيف من أضرار تطبيق اتفاقيات " W T O " ؟

(أ) نتفق (100%)

(ب) لا نتفق (0%)

(14) هل توافقون اندماج مؤسساتكم الاقتصادية أو أحدها مع مؤسسات محلية وطنية مماثلة ، لمواجهة ما ينتج من أضرار ، جراء تطبيق اتفاقيات " WTO " ؟

(أ) نوافق (71%)

(ب) لا نوافق (29%)

(15) هل توافقون على اندماج مؤسساتكم الاقتصادية أو أحدها مع مؤسسات عربية أو إقليمية أو أجنبية مماثلة ، لمواجهة ما ينتج من أضرار، جراء تطبيق اتفاقيات"WTO " ؟

(أ) نوافق (82%)

(ب) لا نوافق (18%)

(16) مع صعوبة الأوضاع الاقتصادية والإدارية القائمة في اليمن ، المصنفة ضمن البلدان الأقل نمواً ، وقرب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية " W T O " . أجازت اتفاقيات المنظمة بعض الإستثناءات والمعاملات التفضيلية لحالات محددة ، وبصورة مؤقتة ، لتمكين الدولة والمؤسسات الوطنية من معالجة تعثراتها ، وتكيفها مع ما يترتب على تطبيق اتفاقيات " W TO " ... فهل تتوقعون استفادة رجال الأعمال اليمنيين والاقتصاد اليمني عامة من تلك الإستثناءات ؟ وإلى أي مدى ؟

(أ) استفادة كاملة (21%)

(ب) استفادة مقبولة (21%)

(ج) استفادة محدودة (47%)

(د) لا نتوقع أية استفادة (21%)

(17) إذا كانت لديكم ملاحظات أو آراء أخرى حول الموضوع ، يرجى تدوينها في هذه الصفحة، أو بإضافة صفحات أخرى لها .

أهم الملاحظات الأخرى: عدم استفادة الجهات الحكومية من خبرات البلدان المجاورة والأخرى .. التي قطعت شوطاً في ذلك.

الجـــداول

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية اليمنية (1999–2000 م)

(بملايين الريالات)

قطاع الإنتاج	1999		*2000	
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة
(أ) الصناعات				
1- الزراعة والغابات والصيد	182547	45957	211720	47653
الزراعة والقنص والغابات	168804	44775	195892	46365
الزراعة والقنص والغابات (بدون القات)	118959	31304	137836	32481
صيد السمك	13743	1182	15828	1288
2- الصناعات الإستخراجية	330481	33087	466956	35470
الصناعات الإستخراجية (عدا النفط)	1449	368	1487	372
إستخراج النفط الخام	329032	32719	465469	35098
3- الصناعات التحويلية	92793	16784	103078	17808
الصناعات التحويلية (عدا تكرير النفط)	662291	14518	67608	15508
تكرير النفط	30502	2266	35470	2300
4- الكهرباء والمياه والغاز	8401	2215	9157	2359
5- البناء والتشييد	52827	7546	58642	8167
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	101790	14403	119345	15645

تابع الجدول رقم (1)

قطاع الإنتاج	1999		2000 *	
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة
المطاعم والفنادق	8967	957	9758	1041
الإصلاح والصيانة	9463	1531	10384	1588
7- النقل والتخزين والمواصلات	131097	15404	142657	15563
8- التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	101949	15769	107493	16024
التمويل والتأمين	38889	4960	39412	4533
العقارات وخدمات الأعمال	63060	10804	68081	11491
9- الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع	10325	2085	11328	2193
(ب) منتجو الخدمات الحكومية	119113	50673	149287	53660
(ج) منتجو الهيئات اللا ربحية التي تخدم العائلات	830	344	940	374
(د) الرسوم الجمركية	28701	4237	28348	4193
ناقصاً : الخدمات المصرفية المحتسبة	28235	3490	29139	3602
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	1132619	205009	1379812	215507
الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية	803587	172290	914343	180409

* أرقام أولية .

المصدر : تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2000 م ، صنعاء ، ص 17 – 16 .

جدول رقم (2)

تطورات التجارة الخارجية

والميزان التجاري للجمهورية اليمنية

(1996–2000 م)

السنة	الصادرات[1]		الواردات		الميزان التجاري	
	بالمليار ريال	بالمليار دولار$(*)	بالمليار ريال	بالمليار دولار$(*)	بالمليار ريال	بالمليار دولار$(*)
1996	251.8	1.965 $	191.9	1.497 $	60	0.468 $
1997	323.7	2.504 $	260.3	2.014 $	63.4	0.490 $
1998	203.5	1.497 $	294.5	2.167 $	(-) 91	(-)0.670
1999	380	2.440 $	312.7	2.008 $	67.3	0.432 $
2000	659.8	4.080 $	380.5	2.353 $	279.3	1.727 $

[1] تشمل إعادة التصدير .

(*) حسب بيانات البنك المركزي لأسعار صرف الريال مقابل الدولار .

المصدر : – النشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي اليمني ، أكتوبر – ديسمبر 2000 م ، صنعاء ، ص 42.

– بيانات العام 2000 ، مصدرها تقرير البنك المركزي اليمني السنوي لعام 2000 ، صنعاء ،ص 68 ،69

جدول رقم (3)

التبادل التجاري لليمن مع أهم الكتل ومجموعات الدول

خلال عام 1999

الكتل ومجموعات الدول	الواردات		الصادرات وإعادة الصادرات		الميزان التجاري بملايين الريالات
	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الواردات	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الصادرات	
– الإجمالي العام	312749	100%	380010	100 %	67261
– مجموع البلدان العربية	117975	37.7%	25543	6.7 %	-92433
– دول مجلس التعاون الخليجي	99342	31.8 %	17438	4.6 %	-81905
– الدول العربية الأخرى	18633	6 %	8105	2.1 %	-10528
– البلدان الآسيوية غير العربية	69830	22.3 %	330799	87 %	+260969
–البلدان الإفريقية غير العربية	1598	0.5 %	951	0.3 %	-647
– مجموع البلدان الأوروبية	77121	24.6 %	7697	2 %	-69424
–المجموعة الاقتصادية الأوروبية	64243	20.5 %	3019	0.8 %	-61224
– مجموعة دول أوروبا الشرقية	2247	0.7 %	25	0.01 %	-2222
– البلدان الأوروبية الأخرى	10631	3.4 %	4653	1.2 %	-5978
– مجموع دول الأمريكيتين	32100	10.3 %	2497	0.7 %	-29603
– أستراليا	13144	4.2 %	7509	2 %	-5635

- المصدر : بيانات مجمعه من كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 م ، ص 400 - 404 .

جدول رقم (4)

أهم عشرون دولة استوردت منها اليمن في 1999م

البلد	قيمة الواردات بالمليار ريال	(%)
1- الإمارات العربية المتحدة	38	12.1 %
2- المملكة العربية السعودية	36.4	11.7 %
3- الولايات المتحدة الأمريكية	18.5	5.9 %
4- الكويت	17.8	5.7 %
5- استراليا	13.1	4.2 %
6- فرنسا	13.1	4.2 %
7- المملكة المتحدة	13	4.2 %
8- إيطاليا	11	3.5 %
9- سنغافورة	10.6	3.4 %
10- ماليزيا	10.6	3.4 %
11- ألمانيا الاتحادية	9.4	3 %
12- الصين	9.2	3 %
13- البرازيل	8.7	2.8 %
14- اليابان	8.2	2.6 %
15- الهند	7.9	2.5 %
16- تركيا	6.9	2.2 %
17- سويسرا	6.8	2.2 %
18- دول السوق الأوروبية الأخرى	6.3	2 %
19- عمان	6	1.9 %
20- تايلاند	5.8	1.9 %
إجمالي	**257.4**	**82.3 %**
البلدان الأخرى	55.3	17.7 %
الإجمالي العام	**312.7**	**100 %**

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 م ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 م ص 398 .

جدول رقم (5)

أهم عشرون دولة صدرت إليها اليمن في 1999 م **بالمليون ريال**

البلد	الصادرات	%	إعادة الصادرات	%
1- الصين	107925	30.7	12	0.04
2- تايلاند	95458	27.2	-	-
3- كوريا الجنوبية	51227	14.6	12	0.04
4- سنغافورة	30538	8.7	0.3	-
5- الهند	26365	7.5	48	0.2
6- تايوان	14880	4.2	30	0.1
7- استراليا	7509	2.1	0.6	00
8- السعودية	5127	1.5	1530	5.4
9- اليابان	3845	1.1	3	0.01
10- الولايات المتحدة الأمريكية	1579	0.5	706	2.5
11- الصومال	1226	0.4	23	0.08
12- الإمارات العربية المتحدة	1041	0.3	1641	5.8
13- جيبوتي	821	0.2	43	0.2
14- أثيوبيا	631	0.2	69	0.2
15- إيطاليا	602	0.2	57	0.2
16- العراق	379	0.1	3	0.01
17-أسبانيا	272	0.08	-	-
18- ألمانيا الاتحادية	261	0.07	392	1.4
19- الأردن	251	0.07	654	2.3
20- هونج كونج	136	0.05	-	-
إجمالي	**350132**	**99.6**	**5222**	**18.4**
البلدان الأخرى	1502	0.4	23164	81.6
الإجمالي العام	**351625**	**100 %**	**28385**	**100 %**

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 م ، ص 399 .

ملحوظة : يلاحظ في هذا الجدول تضارب بياناته مع بيانات الجدول التالي رقم (6) الصادر عن نشرة البنك المركزي اليمني ، باستبعاد دولة الكويت والسودان من مجموعة أهم عشرون دولة صدرت إليها اليمن .

جدول رقم (6)

تطور حركة الواردات والصادرات لليمن مع البلدان العربية ، حسب الأقطار

خلال الفترة (1996 - 1999) **بالمليون ريال**

البلد / السنوات	الواردات				
	1996	1997	1998	1999	أهم التغيرات %
– الإجمالي الكلي	191862	260331	294510	312749	%63
– مجموع البلدان العربية	52828	70876	86784	117975	%123
– الإمارات العربية المتحدة	14719	22220	26520	37962	%158
– المملكة العربية السعودية	17375	24513	34451	36425	%110
– البحرين	1579	797	1108	681	-
– عُمان	704	814	1175	5958	-
– قطر	63	152	152	482	-
– الكويت	8099	10314	6735	17834	%120
– الأردن	2348	2209	2101	2044	-
– تونس	74	16	45	50	-
– الجزائر	181	28	32	7	-
– جيبوتي	1520	3431	4195	5090	%235
– السودان	620	1024	1205	991	-
– سوريا	486	403	344	629	-
– الصومال	1872	2225	4845	5447	%191
– العراق	5	1	11	5	-
– لبنان	522	107	282	394	-
– ليبيا	-	-	0.5	-	-
– مصر	2644	2590	3493	3971	%50
– موريتانيا	-	-	0.5	-	-
– المغرب	17	10	9	2	-
– فلسطين	-	22	25	0.4	-

تابع جدول رقم (6)

تطور حركة الواردات والصادرات لليمن مع البلدان العربية ، حسب الأقطار

خلال الفترة (1996–1999) **بالمليون ريال**

البلد / السنوات	الصادرات وإعادة الصادرات				
	1996	1997	1998	1999	أهم التغيرات %
– الإجمالي الكلي	251830	323716	203480	380010	%51
– مجموع البلدان العربية	18702	11970	22422	25543	%36.6
– الإمارات العربية المتحدة	1119	1541	1566	2682	%140
– المملكة العربية السعودية	4908	3873	4550	6658	%35.7
– البحرين	2473	31	66	21	-
– عُمان	29	86	-	189	-
– قطر	440	37	94	2	-
– الكويت	5224	4303	8198	7885	%50.9
– الأردن	139	122	25	905	-
– تونس	-	6	1	58	-
– الجزائر	21	6	0.7	8	-
– جيبوتي	288	851	1417	863	%200
– السودان	18	33	53	3525	-
– سوريا	30	15	84	3	-
– الصومال	516	940	1051	1249	-
– العراق	-	5	736	381	-
– لبنان	6	7	72	39	-
– ليبيا	6	1	10	23	-
– مصر	3483	106	4087	1036	-%236
– موريتانيا	-	-	-	5	-
– المغرب	2	8	409	9	-
– فلسطين	-	-	-	-	-

المصدر : بيانات مجمعة من النشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي اليمني ، المجلد 11 ، العدد 4 ، أكتوبر – ديسمبر 2000 م ، صنعاء ، ص 46 ، 53 .

جدول رقم (7)

التبادل التجاري لليمن مع الدول العربية خلال عام 1999

البلدان	الواردات		الصادرات وإعادة الصادرات		الميزان التجاري بملايين الريالات
	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الواردات	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الصادرات	
– الإجمالي العام	312749	100%	380010	100 %	67261
– مجموع البلدان العربية	117975	37.7%	25543	6.7 %	-92433
– مجلس التعاون الخليجي	99342	31.8 %	17438	4.6 %	-81905
– الإمارات العربية المتحدة	37962	12.1	2682	0.7	-35280
– المملكة العربية السعودية	36425	11.7	6658	1.8	-29767
– البحرين	681	0.2	21	0.01	-659
– عُمان	5958	1.9	189	0.05	-5769
– قطر	482	0.2	2	00	-480
– الكويت	17834	5.7	7885	2.1	-9949
– الدول العربية الأخرى	18633	6 %	8105	2.1	-10528
– الأردن	2044	0.7	905	0.2	-1139
– تونس	50	0.02	58	0.02	8
– الجزائر	7	00	8	00	10
– جيبوتي	5090	1.6	863	0.2	-4227
– السودان	991	0.3	3525	0.9	2535
– سوريا	629	0.2	3	00	-626
– الصومال	5447	1.7	1249	0.3	-4198
– العراق	5	00	381	0.1	376
– لبنان	394	0.1	39	0.01	-356
– ليبيا	1.5	00	23	0.01	22
– مصر	3971	1.3	1036	0.3	-2935
– موريتانيا	-	-	5	00	5
– المغرب	2	00	9	00	7
– فلسطين	0.4	00	-	-	-0.4

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 ، ص 400

جدول رقم (8)

التبادل التجاري لليمن مع البلدان الأفريقية غير العربية خلال عام 1999

البلد	الواردات		الصادرات وإعادة الصادرات		الميزان التجاري بملايين الريالات
	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الواردات	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الصادرات	
– الإجمالي العام	312749	100%	380010	100 %	67261
– مجموع البلدان الأفريقية غير العربية	1598	0.5 %	951	0.3 %	-647
– أرتيريا	108	0.03	185	0.05	77
– أثيوبيا	243	0.08	700	0.2	457
– كينيا	908	0.3	6	00	-902
– تنزانيا	8	00	3	00	-5
– نيجريا	150	0.05	13	00	-136
– زمبابوي	62	0.02	-	-	-62
– جزر سيشيل	-	-	20	0.01	20
– غانا	-	-	13	00	13
– سوازيلاند	23	0.01	2	00	-21
– جنوب أفريقيا	52	0.02	0.3	00	-52
– ليبريا	7	00	2	00	-5
– الكونغو الديمقراطية	0.3	00	-	-	0.3
– بلدان أفريقية أخرى	37	0.01	7	00	-30

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 ، ص 401 - 402

جدول رقم (9)

التبادل التجاري لليمن مع البلدان الآسيوية غير العربية خلال عام 1999

البلد	الواردات		الصادرات وإعادة الصادرات		الميزان التجاري بملايين الريالات
	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الواردات	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الصادرات	
– الإجمالي العام	312749	100%	380010	100 %	67261
– مجموع البلدان الآسيوية غير العربية	69830	22.3 %	330799	87 %	260969
– ماليزيا	10564	3.4	0.6	00	-10563
– باكستان	1116	0.4	129	0.03	-987
– الفلبيين	13	00	-	-	-13
– سنغافورة	10588	3.4	30539	8	19950
– سيرلانكا	290	0.09	0.4	00	-290
– تايلاند	5815	1.9	95458	25.1	89643
– اليابان	8231	2.6	3849	1.0	-4383
– الهند	8213	2.6	26412	7	18199
– هونج كونج	544	0.2	186	0.05	-358
– إندونيسيا	2099	0.7	122	0.03	-1978
– إيران	347	0.1	7	00	-340
– كوريا الشمالية	24	0.01	-	-	-24
– الصين	9226	3.00	10737	28.4	98710
– تايوان	721	0.2	14910	3.9	14189
– كوريا الجنوبية	4266	1.4	51239	13.5	46973
– تركيا	6861	2.2	3	00	-6857
– بنغلادش	107	0.03	8	00	-100
– بلدان آسيوية أخرى	803	0.3	-	-	-803

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 ، ص 400 - 401 .

جدول رقم (10)

التبادل التجاري لليمن مع أهم الدول الإسلامية غير العربية ، خلال عام 1999

البلد	الواردات		الصادرات وإعادة الصادرات		الميزان التجاري بملايين الريالات
	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الواردات	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الصادرات	
– الإجمالي العام	312749	100%	380010	100 %	67261
– ماليزيا	10564	3.4 %	0.6	00	-10563
– باكستان	1116	0.4 %	129	0.03 %	-987
– إندونيسيا	2099	0.7 %	122	0.03 %	-1978
– إيران	347	0.1 %	7	00	-340
– تركيا	6861	2.2%	3	00	-6857
– بنغلادش	107	0.03 %	7.6	00	-99.8
– نيجيريا	150	0.05 %	13	00	136
– الكاميرون	6	00	0.8	00	-0.5
– تشاد	17	0.01 %	2	00	-15
– كازاخستان	4	00	0.03	00	-4
– ألبانيا	97	0.03 %	-	-	-97

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 ، ص 434 - 433 .

جدول رقم (11)

التبادل التجاري لليمن مع البلدان الأوروبية (بدون دول أوروبا الشرقية)

خلال 1999

البلد	الواردات		الصادرات وإعادة الصادرات		الميزان التجاري بملايين الريالات
	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الواردات	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الصادرات	
– الإجمالي العام	312749	100%	380010	100 %	67261
– المجموعة الاقتصادية الأوروبية	64243	20.5 %	3019	0.8 %	-612224
– المملكة المتحدة	12973	4.2	720	0.2	-12252
– ألمانيا	9358	3	653	0.2	-8705
– بلجيكا	3406	1	58	0.02	-3348
– إيطاليا	11048	3.5	659	0.2	-10389
– فرنسا	13108	4.2	416	0.1	-12692
– أسبانيا	766	0.2	272	0.07	-494
– اليونان	385	0.1	75	0.02	-310
– لوكسمبورج	0.8	00	-	-	-0.8
– البرتغال	4	00	50	0.01	45.5
– الدينمارك	1855	0.6	0.8	00	-1854
– هولندا	4635	1.5	80	0.02	-4555
– أيرلندا	387	0.1	27	00	-387
– بلدان المجموعة الأخرى	6316	2	34	0.01	-6282
– البلدان الأوروبية الأخرى	10631	3.4 %	4653	1.2	-5978
– النرويج	31	0.01	0.2	00	-31
– سويسرا	6832	2.2	4648	1.2	-2184
– السويد	1849	0.6	2	00	-1847
– النمسا	1121	0.4	1.5	00	-1120
– فنلندا	176	0.06	-	-	-176
– قبرص	423	0.1	0.9	00	-422
– مالطا	198	0.06	-	-	-198

المصدر :كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000م ،ص ص 402 -403

جدول رقم (12)

التبادل التجاري لليمن مع دول أوروبا الشرقية خلال عام 1999

البلد	الواردات		الصادرات وإعادة الصادرات		الميزان التجاري بملايين الريالات
	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الواردات	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الصادرات	
– الإجمالي العام	312749	100%	380010	100 %	67261
– مجموع دول أوروبا الشرقية	2247	0.7 %	25	0.01 %	-2222
– روسيا الاتحادية	235	0.08	5	00	-230
– أوكرانيا	35	0.01	-	-	-35
– كازاخستان	4	00	0.03	00	-4
– روسيا البيضاء	0.5	00	-	-	-0.5
– البوسنة والهرسك	0.008	00	-	-	-0.008
– لاتفيا	25	0.01	-	-	-25
– ليتوانيا	7	00	-	-	-7
– سلوفاكيا	6	00	-	-	-6
– التشيك	59	0.02	0.02	00	-59
– كرواتيا	47	0.01	-	-	-47
– صربيا	7	00	20	0.01	13.6
– سلوفينيا	42	0.01	-	-	-42
– بلغاريا	156	0.05	-	-	-156
– بولندا	537	0.2	-	-	-537
– رومانيا	605	0.2	-	-	-605
– هنغاريا	385	0.1	-	-	-385
– ألبانيا	97	0.03	-	-	-97

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 م ، ص 403 .

جدول رقم (13)

التبادل التجاري لليمن مع دول الأمريكتين وأستراليا خلال عام 1999

البلد	الواردات		الصادرات وإعادة الصادرات		الميزان التجاري بملايين الريالات
	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الواردات	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الصادرات	
– الإجمالي العام	312749	100%	380010	100 %	67261
– مجموع دول الأمريكيتين	23100	10.3 %	2497	0.7 %	-29603
– الولايات المتحدة الأمريكية	18550	6 %	2285	0.6 %	-16265
– كندا	2349	0.8	212	0.06	-2137
– البرازيل	8722	2.8	-	-	-8722
– المكسيك	170	0.05	-	-	-170
– تشيلي	95	0.03	-	-	-95
– الأرجنتين	1930	0.6	-	-	-1930
– كوبا	50	0.02	-	-	-50
– كولومبيا	0.14	00	-	-	-0.14
– فنزويلا	95	0.03	-	-	-95
– السلفادور	139	0.04	-	-	-139
– أستراليا	13144	4.2 %	7509	2 %	-5635

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء، يونيو 2000 م ، ص 404 .

جدول رقم (14)

تطور حركة الواردات إلى الجمهورية اليمنية حسب الأقاليم والتكتلات خلال الفترة (1996-1999) ، بالمليار ريال

الإقليم / التكتل	1996	1997	1998	1999	نسبة التغير (1999 / 1996)
- الإجمالي الكلي للواردات	191.9	260.3	294.5	312.7	62.9 %
- البلدان العربية	52.8	70.9	86.8	118	123.5 %
- البلدان الآسيوية غير العربية	57.4	62.6	73.2	69.8	21.6 %
- البلدان الإفريقية غير العربية	1.2	1.2	1.5	1.6	33.3 %
- المجموعة الاقتصادية الأوروبية	47.8	64.3	78.4	64.2	34.3 %
- البلدان الأوروبية الأخرى بدون دول أوروبا الشرقية	5	15.7	11.4	10.6	112 %
- بلدان أوروبا الشرقية	2	3.6	2.2	2.2	10 %
- بلدان الأمريكيتين	21.5	34.3	31.9	32.1	49.3 %
- أستراليا وجزر البسفيك	3.5	7.3	8.2	13.4	282.9 %

المصدر : بيانات مجمعة من النشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي اليمني ، المجلد 11 ، العدد 4 ، أكتوبر – ديسمبر 2000 م ، صنعاء ، ص ص 53-57.

جدول رقم (15)

تطور حركة الصادرات من الجمهورية اليمنية حسب الأقاليم والتكتلات خلال الفترة (1996-1999) ، بالمليار ريال(*)

الإقليم / التكتل	1996	1997	1998	1999	نسبة التغير (1999 / 1996)
- الإجمالي الكلي للصادرات	251.8	323.7	203.5	380	50.9 %
- البلدان العربية	18.7	12	22.4	25.5	36.4 %
- البلدان الآسيوية غير العربية	172	245.6	143.9	330.8	92.3 %
- البلدان الإفريقية غير العربية	7.8	6	5.3	1	-680 %
- المجموعة الاقتصادية الأوروبية	15.7	26.6	11.9	3	-423 %
- البلدان الأوروبية الأخرى بدون دول أوروبا الشرقية	7.9	14.7	8.5	4.7	-68 %
- بلدان أوروبا الشرقية	0.04	0.07	0.04	0.03	-33 %
- بلدان الأمريكيتين	29.6	18.7	5.8	2.5	
- أستراليا وجزر البسفيك	0.005	0.0004	4.1	7.5	

(*) تشمل إعادة التصدير .

المصدر : بيانات مجمعة من النشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي اليمني ، المجلد 11 ، العدد 4 ، أكتوبر – ديسمبر 2000 م ، صنعاء ، ص ص 46 – 48 .

جدول رقم (16)

تطور حركة الواردات حسب المجموعات السلعية للبنود الرئيسية للتصنيف الدولي خلال الفترة (1996–1999) ، بالمليار ريال

السنة / المجموعة السلعية	1996	1997	1998	1999	نسبة التغير (1999 / 1996)
– الإجمالي الكلي للواردات	191.9	260.3	294.5	312.7	62.9 %
– أغذية وحيوانات	57.1	74.3	83.7	103.4	81 %
– مشروبات وتبغ	3.8	4.6	5.9	6.3	66 %
– مواد خام غير قابلة للأكل وبدون الوقود	5.2	6.7	6.6	6.6	27 %
– وقود معدني وزيوت تشحيم	18.8	28.9	19	25.2	34 %
– زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	5.8	9.4	11.3	10.4	79 %
– مواد كيماوية ومنتجاتها	15.4	21.5	28.7	29.1	89 %
– مصنوعات مبوبة حسب المادة	33.9	46.8	50.9	47.8	41 %
– آلات ومعدات ووسائط نقل	42.3	54.9	71.4	67.3	59 %
– مصنوعات متنوعة	9.5	12.5	15.5	16.5	74 %
– بضائع غير مبوبة حسب الصنف	0.1	0.6	1.5	0.1	-

المصدر : النشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي اليمني ، المجلد 11 ، العدد 4 ، أكتوبر – ديسمبر 2000 م ، صنعاء ، ص ص 49-52 .

جدول رقم (17)

تطور حركة الصادرات حسب المجموعات السلعية للبنود الرئيسية للتصنيف الدولي خلال الفترة (1996-1999) ، بالمليار ريال(*)

السنة / المجموعة السلعية	1996	1997	1998	1999	نسبة التغير (1999 / 1996)
– الإجمالي الكلي للصادرات	251.8	323.7	203.5	380	50.9 %
– أغذية وحيوانات	4.4	8.7	6.7	9	105 %
– مشروبات وتبغ	0.3	0.4	0.5	0.8	167 %
– مواد خام غير قابلة للأكل وبدون الوقود	1.6	3.5	3.4	2.2	38 %
– وقود معدني وزيوت تشحيم	242.3	307.3	186.2	359.1	48 %
– زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.1	0.3	0.9	0.6	–
– مواد كيماوية ومنتجاتها	0.3	0.5	0.9	1.-	233 %
– مصنوعات مبوبة حسب المادة	0.7	0.6	0.7	1.-	43 %
– آلات ومعدات ووسائط نقل	1.5	1.4	2.5	5.4	260 %
– مصنوعات متنوعة	0.5	0.9	1.5	0.9	80 %
– بضائع غير مبوبة حسب الصنف	0.007	0.08	0.2	0.02	-

(*) تشمل إعادة التصدير

المصدر : النشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي اليمني ، المجلد 11 ، العدد 4 ، أكتوبر – ديسمبر 2000م ، صنعاء ، ص ص 43-45 .

جدول رقم (18)

واردات اليمن حسب طبيعة المواد لعامي 1998-1999

(بملايين الريالات)

السنة / طبيعة المادة	1998		1999	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
– خام	38605	13.1 %	55067	17.6 %
– نصف مصنعة	110598	37.6 %	109774	35.1 %
– مصنعة	145306	49.3 %	147908	47.3 %
* الإجمالي	294510	100 %	312749	100 %

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 م ، ص417 .

جدول رقم (19)

صادرات اليمن حسب طبيعة المواد لعامي 1998 – 1999

(بملايين الريالات)

السنة / طبيعة المادة	1998		1999	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
– خام	175102	97.8 %	346963	98.7 %
– نصف مصنعة	1695	0.95 %	1686	0.5 %
– مصنعة	2320	1.3 %	2976	0.9 %
* الإجمالي	179117	100 %	351625	100 %

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 م ، ص416 .

جدول رقم (20)

إعادة الصادرات حسب طبيعة المواد لعامي 1998 – 1999

(بملايين الريالات)

السنة / طبيعة المادة	1998		1999	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
– خام	186	0.8 %	353	1.2 %
– نصف مصنعة	8106	33.3 %	12171	42.9 %
– مصنعة	16070	66 %	15861	55.9 %
* الإجمالي	24362	100 %	28385	100 %

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000 م ، ص417 .

جدول رقم (21)

أهم واردات وصادرات اليمن من المنتجات الصناعية حسب البنود الرئيسية للتصنيف الدولي ،

(من دون النفط والمواد الخام) في عام 2000

المجموعة السلعية	الواردات الصناعية		الصادرات الصناعية (*)	
	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الواردات عامة	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الصادرات عامة
* الإجمالي العام	الإجمالي الكلي للواردات 380534		الإجمالي الكلي للصادرات 659831	
* مشروبات وتبغ :-	6291	1.7 %	1005	0.2 %
- مشروبات	1276	0.3 %	713	0.1 %
- التبغ ومصنوعاته	5015	1.3 %	292	0.04 %
* مواد كيماوية ومنتجاتها :-	40857	10.7 %	2136	0.3 %
- كيماويات عضوية وغير عضوية	4379	1.2 %	5	-
- مواد صباغة ودباغة وتلوين	1326	0.3 %	340	0.05 %
- عطور ومواد تجميل ومواد تنظيف	4034	1.1 %	1170	0.2 %
- أدوية ومنتجات صيدلية	12482	3.3 %	431	0.07 %
- أسمدة مصنعة	1168	0.3 %	0.5	-
- متفجرات وألعاب نارية	520	0.1 %	26	-
- مواد بلاستيكية	7535	2 %	139	-
- مواد كيماوية أخرى	10413	2.7 %	23	-
* مصنوعات مبوبة حسب المادة :-	55074	14.5 %	1067	0.2 %
- مصنوعات جلدية	88	-	38	-
- مصنوعات المطاط	4525	1.2 %	6	-
- خشب وفلين	1960	0.5 %	0.5	-
- المصنوعات الورقية	8741	2.3 %	401	0.06 %
- غزل ونسيج	5388	1.4 %	13	-
- صناعات معدنية غير فلزية	7706	2 %	42	-
- حديد وصلب	16194	4.3 %	7	-
- معادن غير حديدية	3695	1 %	287	0.04 %
- مصنوعات متنوعة من المعادن (غير مذكورة)	6777	1.8 %	273	0.04 %

تابع جدول رقم (21)

المجموعة السلعية	الواردات الصناعية		الصادرات الصناعية (*)	
	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الواردات عامة	القيمة بملايين الريالات	النسبة من إجمالي الصادرات عامة
* آلات ومعدات ووسائط نقل	78323	20.6 %	1822	0.3 %
– أجهزة لتوليد الطاقة	6468	1.7 %	96	-
– آلات مخصصة لصناعات معينة	14204	3.7 %	735	0.1 %
– آلات لمعالجة المعادن	243	-	0.2	-
– آلات وأجهزة صناعية عامة	9780	2.6 %	296	0.04%
– آلات مكتبية وآلات تجهيز البيانات	1366	0.4 %	12	-
– أجهزة اتصال وأجهزة تسجيل الصوت	3306	0.9 %	5	-
– آلات وأجهزة كهربائية غير مذكورة	13641	3.6 %	254	0.04 %
– مركبات النقل على الطرقات	28058	7.4 %	423	0.06 %
– وسائل نقل أخرى ولوازمها	1257	0.3 %	-	-
* مصنوعات متنوعة	16860	4.4 %	1138	0.2 %
– أدوات صحية وأدوات إنارة ثابتة	585	0.2 %	41	
– أثاث	1294	0.3 %	126	
– لوازم سفر	153	-	0.06	
– ملابس جاهزة	3220	0.8 %	23	
– أحذية	1186	0.3 %	194	0.03 %
– أجهزة مهنية وعلمية وأدوات تحكم	3265	0.9 %	233	0.04 %
– أجهزة ولوازم تصوير وأصناف بصرية وساعات	419	0.1 %	25	
– مصنوعات متنوعة غير مذكورة	6740	1.8 %	496	0.08 %
* إجمالي الواردات والصادرات الصناعية بملايين الدولارات $	1220.6 $	51.9 %	44.3 $	1.1 %
* إجمالي الواردات والصادرات الصناعية بملايين الريالات	197405		7168	

(*) تشمل إعادة التصدير .

المصدر : بيانات مجمعة من تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2000 م ، صنعاء ، ص ص 110،112،113،114،122،124،125،126 .

جدول رقم (22)

الصادرات والواردات للجمهورية اليمنية

حسب المنافذ الجمركية في عام 1999م (بملايين الريالات)

المنافذ الجمركية	الصادرات (*)		الواردات	
	القيمة	%	القيمة	%
1- البحـــر	371893	97.9%	268900	86%
- ميناء عدن	25396	6.7%	63294	20%
- ميناء الحديدة	7326	1.9%	177655	56.8%
- ميناء المكلا	118	0.03%	14232	4.6%
- ميناء الصليف	32	-	8	-
- ميناء نشطون	100	-	207	0.07%
- ميناء رأس عيسى	118159	31.1%	-	-
- ميناء المخاء	1735	0.5%	13220	4%
- ميناء الضبة	218933	57.6%	-	-
- ميناء ذباب	-	-	18	0.01%
- ميناء الخوخة	0.3	-	1	-
- ميناء اللحية	83	-	48	0.02%
- ميناء سيحوت	11	-	102	0.03%
- ميناء قشن	0.6	-	111	0.04%
- ميناء بئر علي	-	-	4	-
2- الجـــو	2738	0.7%	24363	7.8%
- مطار صنعاء	2413	0.6%	20053	6.4%
- مطار عدن	26	0.007%	2334	0.8%
- مطار الحديدة	2	-	381	0.1%
- مطار المكلا	266	0.07%	888	0.3%
- مطار تعز	0.3	-	706	0.2%
3- البـــر	5406	1.4%	19396	6.2%
- البقع	2713	0.7%	1080	0.4%
- حرض	2654	0.7%	15337	5%
- شحن	38	-	1773	0.6%
- أخرى	1	-	1206	0.4%
4- البريـــد	2	-	91	0.03%
الإجمالي العـــام	**380010**	**100%**	**312749**	**100%**

(*)تشمل إعادة الصادرات .

المصدر : بيانات منتقاة من كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999م ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، يونيو 2000م ، ص ص 418،419

قائمة المراجع

(1) جلال أمين ، العولمة والدولة ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، أبريل 2000 ، ص 153 .

(2) جون كينث جالبريث ، تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سبتمبر 2000 م ، ص ص 45 ، 46 ، 50 .

(3) كارل ماركس ، فريدريك أنجلز ، البيان الشيوعي ، باللغة العربية ، دار التقدم ، موسكو ، قدم للنشر في 1987/10/30 ، ص 22 .

(4) سمير أمين ، إمبراطورية الفوضى ، ترجمة سناء أبو شقرا ، دار الفارابي ، بيروت ، 1991 ، ص ص 5 ، 6 ، 7 ، .

(5) إيفانجيلوس أ . كالاميتسيس ، المدير السابق للإدارة الإفريقية لدى صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، ديسمبر 2001م صندوق النقد الدولي ، ص 10 .

(6) إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، 2000م ، ص 48 .

أنظر كذلك : إبراهيم العيسوي ، العرب والعولمة ، مرجع سابق ، ص 0 5.

(7) إيريك توسان ، رئيس لجنة إلغاء ديون العالم الثالث ، مقابلة مباشرة " انترفيو " ، فضائية " الجزيرة " ، الدوحة ، 2001/11/12م .

(8) عمرو محيي الدين ، العرب والعولمة ، مرجع سابق ، ص 3 5 .

(9) S . Ibi Ajayi ، أستاذ في دائرة الاقتصاد في جامعة إيبدان (نيجريا) ، ما الذي يتعين على إفريقيا عمله للاستفادة من العولمة ، التمويل والتنمية ، ديسمبر 2001 ، صندوق النقد الدولي ، ص 6 .

(10) طلال عتريسي ، مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق (بيروت) ، العرب والعولمة ، مرجع سابق ، ص 44 .

(11) يورجين شريمب ، رئيس مجلس إدارة مؤسسة "كرايسلر " ، عشر موضوعات في قضية العولمة ، مداخلة قدمت إلى المنتدى السنوي السابع لتجمع " الفريد هير هاوزن " ، بروبليمي تيوري أي براكتيكي أوبرافلينيا (قضايا نظرية وتطبيقية في الإدارة) ، العدد (2) ، موسكو ، 2000م ، ص ص 89-91 .

(12) مهدي الحافظ ، المدير الإقليمي لمنظمة " اليونيدو " في المنطقة العربية ، العرب والعولمة ، مرجع سابق ، ص ص 466-468 .

(13) عصام الزعيم ، حوار حول العولمة ، اليسار ، العدد 114 ، أبريل 2000م ، القاهرة ، ص 11 .

(14) منير الحمش ، رئيس الدائرة الاقتصادية في مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20/2000م، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ص11 .

(15) عبد الإله بلقزيز ، العرب والعولمة ، مرجع سابق ، ص 70.

(16) صادق جلال العظم ، " القدس العربي " ، العدد 128 ، السنة الحادية عشر .
أنظر كذلك : العرب والعولمة ، مرجع سابق ، ص 8 2 .

(17) إسماعيل صبري عبد الله ، العرب والعولمة : العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة) ، العرب والعولمة ، مرجع سابق ، ص 361 .

(18) بيتر نيكيتين ، أسس الاقتصاد السياسي ، النسخة العربية ، دار التقدم ، موسكو ، 1984 ، ص 129 . أنظر كذلك : لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد 7 2 ، النسخة الروسية ، ص 386-387 .

(19) فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، 147 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس 1990 ، ص ص 111-112 .

(20) بول هيرست ، وجراهام طومبسون ، ما العولمة – الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة ، (273) ، سبتمبر 2001م ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دولة الكويت ، ص 39 .

(21) تقريري البنك المركزي اليمني لعامي 1998-1999 ، البنك المركزي اليمني ، صنعاء ، ص ص 2-3 على التوالي .

(22) عن التقرير الصادر عن معهد التنمية الاجتماعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة : States of Disarray 1995 ، أنظر : هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس علي ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 238 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر 1998 ، ص70 .

(23) إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية ، المستقبل العربي (2 2 2) ، 1997/8، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ص 12-13 .

(24) محمد دياب ، عولمة الاقتصاد ، " العربي " ، العدد 494 ، يناير 2000م ، وزارة الإعلام الكويتية ، الكويت ، ص ص 40-42 .

(25) بول هيرست وجراهام طومبسون ، ما العولمة ، مرجع سابق ، ص ص 104-105.

(26) إسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية ، مرجع سابق ، ص 15 .

(27) مقابلة مباشرة " انترفيو " مع وزير الخارجية الفرنسي ، فضائية " الجزيرة " ، الدوحة، 2001/11/11م .

(28) هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، مرجع سابق ، ص 21 1 .

(29) رمزي زكي ، العولمة المالية – الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي (رؤية من البلاد النامية) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 999 1 ، ص 86 .

(30) هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، مصدر سابق ، ص 02 1 .

(31) محمد الأطرش ، العرب والعولمة : ما العمل ؟ ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، أبريل 2000م ، ص 417 . أنظر كذلك : رمزي زكي ، العولمة المالية ، مرجع سابق ، ص 28 1 .

(32) هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، مصدر سابق ، ص ص 101 ، 407 .

(33) جورج سوروس ، الفرصة الأخيرة للرأسمالية ، ترجمة يونس سلامة ، الثقافة العالمية ، العدد (97) ، نوفمبر – ديسمبر 1999 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دولة الكويت ، ص 9-10 .

(34) رمزي زكي ، العولمة المالية ، مرجع سابق ، ص 12 1 .

(35) هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، مرجع سابق ، ص 8 9 .

(36) " الثورة " ، (13206) ، 2001/1/7م ، صنعاء ، ص 12 .

(37) جورج سوروس ، الفرصة الأخيرة للرأسمالية ، مرجع سابق ، ص 6،7 .

(38) بيفتيف ف . ، تشيرنوفسكايا ف . ، العالم النامي : عولمة أم إقليمية ؟ ميروفايا ايكونوميكا أي ميجدوناورودنايا اتناشينيا (الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية) العدد 7 ، ناووكا ، موسكو ، ص 4 0 .

(39) عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، القاهرة ، 1997 ، ص 20 .

(40) نفس المصدر السابق ، ص 05 6 .

(41) حازم الببلاوي ، العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، أبريل 2000 ، ص 391 .

(42) هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، مرجع سابق ، ص ص 351 -352.

(43) مراد وهبه ، الفيلسوف والملياردير ، إبداع ، العددان (7 ، 8 – يوليو ، أغسطس 2000م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص 9 2 .

(44) باقر النجار ، العرب والعولمة : المخاوف والتحديات ، " أبواب " ، العدد 26 ، خريف 2000م ، دار الساقي ، بيروت ، ص 11 .

(45) هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، مرجع سابق ، ص 8 9 .

(46) الاتحاد – الاقتصادي ، أبو ظبي ، 2000/4/15 ، ص 11 .

(47) هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، مرجع سابق ، ص 199 .

(48) توماس فريد مان ، كاتب وصحفي في جريدة " نيويورك تايمز " ، مقابلة تلفزيونية في برنامج " لقاء اليوم " ، فضائية الجزيرة ، الدوحة ، 2001/9/5م .

(49) شينا هيللي ، مقابلة " انترفيو " ، فضائية دبي – الاقتصادية ، 2001/11/11م .

(50) تقرير اقتصادي ، فضائية دبي – الاقتصادية ، 2001/11/11م .

(51) مقابلة " انترفيو " ، فضائية دبي – الاقتصادية ، 2001/11/11م

(52) مقابلة " انترفيو " ، مع وزيرة التنمية والمساعدات الخارجية البريطانية ،كلير شورت ، فضائية الجزيرة ، الدوحة ، 2001/11/12م .

(53) إسماعيل صبري عبد الله ، رئيس منتدى العالم الثالث ، نحو أممية رابعة ، الأهالي ، (956) ، القاهرة ، 2000/1/12م، ص 7 .

(54) " الأهالي " ، 970 ، 2000/4/19م ، القاهرة ، ص 7 .

(55) بيفتيف ف . ، تشيرنوفسكايا ف . ، العالم النامي : عولمة أم إقليمية ؟ ، ميروفايا أيكونوميكا أي ميجدونارودنايا أتناشينيا ، (الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية) ، مرجع سابق ، ص 0 4 .

(56) " الأهالي " ، 970 ، المصدر السابق ، ص 8 .

(57) " الحياة " ، 13831 ، 2001/1/26م ، لندن ، ص 13 .

(58) روبرت هنتر ويد ، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة براون ، وخبير اقتصادي سابق في البنك الدولي ، تصاعد عدم المساواة في توزيع الدخل العالمي ، التمويل والتنمية ، ديسمبر 2001 ، صندوق النقد الدولي ، القاهرة ، ص 37 .

(59) محمد داواس / محافظ البنك المركزي التونسي ، التمويل والتنمية ، المرجع السابق ، ص 4 .

(60) تقرير الأمم المتحدة المقدم إلى اجتماعات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة – مؤتمر " التنمية الاجتماعية في عصر العولمة " ، جنيف يونيو 2000م ، " الثورة " ، العدد (13011) ، 2000/6/26م ، صنعاء ، ص 4 .

(61) عبد الكريم المدرس ، أمين عام الغرفة التجارية العربية – البريطانية ، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وآثارها الاقتصادية ، شؤون عربية ، العدد 80 ، ديسمبر 1994 ، جامعة الدول العربية ، ص 80 .

(62) ميشيكو هياشي ، فيكتور أو غنيتسيف ، طوكيو يامواكا ، شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وهي دراسة تمثل حصيلة عمل جماعي لنخبة من خبراء الأونكتاد ،

ندوة التجارة العالمية والاستثمار – الانضمام لمنظمة التجارة العالمية – اجتماع الدول العربية الأقل نمواً ، 6-8 نوفمبر 2000م ، وزارة التموين والتجارة اليمنية و " الأونكتاد " ، ص 16 .

(63) عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 19 .

(64) اهتمامات دول الإسكوا بمنظمة التجارة العالمية ، الاتفاقات ومستقبل المفاوضات التجارية ، ص ص 5-6 .
E / ESCWA / 19 / 6 , 16 March 1997 , ORIGINAL : ARABIC , PP . 5 – 6.

(65) نفس المرجع السابق ، ص ص 6-7 .
– أنظر كذلك : عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص ص 20-22 .

(66) عبد الفتاح مراد ، المرجع السابق ، ص 4 2 .

(67) . E / ESCWA / 19 / 6 , 16 . 03 . 1997 , Original : ARABIC , P . 6.

(68) نظرة عامة لقوانين النظام التجاري متعدد الجوانب ، مركز التجارة الدولي (الأونكتاد / منظمة التجارة العالمية) ، جنيف ، يناير 1996 ، ص 21 .

(69) منهم Stevens . C وإبراهيم العيسوي . أنظر : الجات وأخواتها ... النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 84 .

(70) E / ESCWA / 19 / 6 ، مرجع سابق ، ص 7 .

(71) نفس المرجع السابق ، ص 7 . أنظر كذلك : عبد الكريم المدرس ، شؤون عربية ، العدد 80 ، مرجع سابق ، ص 86 .

(72) عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 279 .

(73) نفس المرجع السابق ، ص 189 .

(74) إبراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 67 .

(75) عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص ص 184-185 .

(76) نفس المرجع السابق ، ص 185 .

(77) طرق وسبل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات ، أونكتاد ، UNCTAD , TD / B / COM . 1 / 13 , 2 Sep . 1997 , ARABIC , P .13 .

(78) إبراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها ، مرجع سابق ، ص ص 76-77 . أنظر كذلك : جابر بن مرهون فليفل ، اتفاقيات أوروجواي وانضمام سلطنة عُمان لمنظمة التجارة العالمية ، غرفة تجارة وصناعة عُمان ، مسقط ، 2000م ، ص 31 .

(79) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية – من حملة نابليون إلى جولة أوروجواي 179 8- 1998، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 181 .

(80) عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 27 .

(81) ميشيكو هياشي ، فيكتور أو غنيتسيف ، طوكيو ياماواكا ، شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 2 .

(82) فيكتور أو غنيتسيف وطوكيو ياماواكا ، المفاوضات بشأن التعريفات الجمركية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO ، ندوة التجارة العالمية والاستثمار – الانضمام لمنظمة التجارة العالمية – اجتماع الدول العربية الأقل نمواً ، 6-8 نوفمبر 2000م ، وزارة التموين والتجارة و " الأونكتاد " ، صنعاء ، ص 10 .

(83) نفس المصدر ، ص ص 11-13 .

(84) E / ESCWA / 19 / 6 , 16 March 1997 , ARABIC ,PP . 21 – 23 .

(85) عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مصدر سابق ، ص 26 .

(86) E / ESCWA / 19 / 6 ، مصدر سابق ، ص ص 13-14.

(87) روبنزريكوبيرو ، الأمين العام للآونكتاد ، تقرير أقل البلدان نمواً 2000 ، استعراض عام ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ، نيويورك وجنيف ، 2000م ، ص 4 .

(88) E / ESCWA / 19 / 6 , 16 March 1997 , P . 14 . أنظر كذلك : عبد الفتاح مراد، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 336 .

(89) نفس المصدر الأخير ، ص 13 3 .

(90) نفس المصدر ، ص ص 111-112 .

(91) نفس المصدر ، ص ص 281،313،312 .

(92) نفس المصدر ، ص ص 174-175 .

(93) نفس المصدر ، ص 9 3 . ولمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على الصفحات من 39-42 .

(94) نص الوثيقة الختامية لجولة مراكش ، الصادرة في 1994/4/15م ، أنظر : عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 605 .

(95) تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي ، تقرير أمانة الأونكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . TD / B / WG . 8 / 3 , 21. 06 . 1995, ARABIC , Original : English , P . 21.

(96) تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي ، تقرير أمانة الأونكتاد ، المصدر السابق ، ص ص 4-6

(97) الإعلان الذي أعتمده الاجتماع الوزاري السنوي السابع لأقل البلدان نمواً ، مذكرة من أمانة الأونكتاد ، TD / B / 44 / 17 , 16 . 10 . 1997, P . 3 .

(98) عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، 1997 ، ص 521 .

(99) باول ستريتن ، التكامل والاعتماد المتبادل والعولمة ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، يونيو 2 001 ، ص 36 .

(100) روبنز ريكوبيرو ، أمين عام الأونكتاد ، تقرير أقل البلدان نمواً 2000م ، / UNCTAD . LDC (2000) , P . 11 .

(101) تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الرابعة والأربعين ، (13-23 أكتوبر 1997) المجلد الأول المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. . TD / B / 44 / 19 (voi . I) 30 / 10 / 1997 , PP. 8 , 13, 14

(102) إبراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مصدر سابق ، ص ص 123-124 .

(103) تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي ، تقرير أمانة الأونكتاد ، مرجع سابق ، ص ص 7-8 .

(104) تقرير عن التنمية في العالم 002 2 ، بناء المؤسسات من أجل الأسواق ، البنك الدولي، الطبعة العربية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2002 م ، ص 144.

(105) ميشيكو هياشي ، فيكتور أو غنيتسيف ، طوكيو ياماواكا ، شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مصدر سابق ، ص 17 .

أنظر كذلك : برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية للبلدان العربية ، شافان – دي – بوجيه (الاجتماع الرابع) ، المقدم إلى الاجتماع الوزاري العربي للتحضير للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، (29-2001/10/30م) ، الأونكتاد ، إسكوا ، جامعة الدول العربية ، 20-2001/6/21م ، ص 2 .

(106) اهتمامات دول الأسكوا بمنظمة التجارة العالمية ، الاتفاقات ومستقبل المفاوضات التجارية ، . E / ESCWA / 19 / 6 , March 1997 , ARABIC , P 40 .

(107) تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي ، مرجع سابق ، TD / B / WG . 8 / 3 , 21 . 06 . 1995, P . 9 . أنظر كذلك : الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الانعكاسات المحتملة للجات على الاقتصادات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها ، شؤون عربية، جامعة الدول العربية ، ديسمبر 1994 ، القاهرة ، ص 25 .

(108) تكنولوجيا الإنتاج والجودة في الصناعة الغذائية – الزراعية في دول الأسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك2000م، . E / ESCWA / TECH / 1999 / 6 , P .13.

(109) نفس المصدر السابق ، ص 18 .

(110) بيئة التعريفات بعد جولة أوروجواي بالنسبة لصادرات البلدان النامية ، دراسة مشتركة من إعداد الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية . T D / B / COM . 1 / 14 , 6 October 1997 , P . 11 ..

(111) الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الانعكاسات المحتملة للجات على الاقتصادات العربية والدور العربي المشرك للتعامل معها ، شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، ديسمبر 994 1 ، القاهرة ، ص 25. أنظر كذلك : عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، القاهرة ، 1997 ، ص 527 .

(112) تقرير عن التنمية في العالم 002 2م، بناء المؤسسات من أجل الأسواق ، البنك الدولي، مصدر سابق ، ص 146 .

(113) نفس المصدر ص ص 146-147 .

(114) محمد أحمد علي المخلافي ، أثر العولمة على نقل التكنولوجيا ، سلسلة دراسات وأبحاث ، العدد (2) ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ، 2001م،ص 49 .

(115) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية – من حملة نابليون إلى جولة الأوروجواي 1798-1998 ،مصدر سابق ، ص 184 .

(116) فيتو تانزي " Vito Tanzi " ، المدير الأسبق لإدارة الشؤون الضريبية بصندوق النقد الدولي ، العولمة .. والنمل الأبيض الذي ينخر في بيئة الضرائب ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، النسخة العربية ، مارس 2001 ، ص ص 34 – 36 .

(117) ورقة مقدمة من الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بعنوان : الانعكاسات المحتملة للجات على الاقتصادات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها ، شؤون عربية ، مصدر سابق ، ص 43 .

(118) وفقاً لبعض المحللين الاقتصاديين ، ومنهم : إبراهيم العيسوي ، الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1995 ، ص 41 .

(119) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية – من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي ، 1798-1998 مصدر سابق ، ص 155 .

(120) روبنز ريكوبيرو ، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أونكتاد " ، تقرير أقل البلدان نمواً 2000م استعراض عام ، أونكتاد ، مرجع سابق ، ص ص 4-5 .

(121) باول ستريتن ، التكامل والاعتماد المتبادل والعولمة ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، يونيو 2001م ، ص 36 .

(122) روبنز ريكوبيرو ، الأمين العام للأونكتاد ، تقرير أقل البلدان نمواً 2000م ، مصدر سابق - UNCTAD / LDC (2000) , P . 19 .

(123) تقرير عن التنمية في العالم 002 2م ، بناء المؤسسات من أجل الأسواق ، البنك الدولي، مصدر سابق ، ص 144 .

(124) مقابلة مباشرة " انترفيو " ، فضائية " الجزيرة " ، الدوحة ، 2001/11/11م .

(125) تصريح رئيس الوفد الصيني المفاوض في المؤتمر الوزاري الرابع لـ " WTO " في الدوحة ، فضائية " الجزيرة " ، الدوحة ، 2001/11/10 .

(126) السفير الصيني في باريس ، مقابلة تلفزيونية في فضائية " الجزيرة " ، 2001/11/9م

(127) تبعات انضمام الصين إلى W TO بالنسبة للإنتاج السلعي الصيني ، "بي .أي .كي . أي ."، بيوليتين أينوستراني كوميرتشيكي اينفورماتسي ، العدد (119) ، موسكو، 1999/10/9م ، ص 4 .

(128) تقرير اقتصادي ، فضائية " دبي – الاقتصادية " ، 2001/11/12م .

(129) لويس حبيقة ، أمين عام غرفة التجارة الدولية في لبنان ، مقابلة مباشرة "انترفيو" ، فضائية"الجزيرة " ، الدوحة ، 2001/11/9.

(130) طلال أبو غزالة ، رئيس المجمع العربي للملكية الفكرية ، مقابلة "انترفيو" ، فضائية "دبي – الاقتصادية " ،2001/11/8.

(131) الإطار العام للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجمهورية اليمنية (2001 – 2005م) ، وزارة التخطيط و التنمية ، مايو 000 2م ، ص 4 .

(132) أندرسود ، مدير دائرة الشرق الأوسط – البنك الدولي – واشنطن ، اليمن : سياسات تسريع النمو وخلق فرص عمل ، دروس من تجربة الإصلاحات الاقتصادية في دول نامية ، مؤتمر الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية 1999 ، الثوابت ، صنعاء ، ص 37-38 .

(133) أحمد البشاري ، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (1995-2001) ، دراسات يمنية ، العدد (59) ، مركز الدراسات و البحوث اليمني ، صنعاء ، ص 143

(134) كتاب الإحصاء السنوي 998 1 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، 339.

(135) تقرير البنك المركزي اليمني لعام 999 1 ، ص 25 .

(136) النشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي اليمني ، أكتوبر – ديسمبر 1999 ، صنعاء، ص 61-62 .

(137) كتاب الإحصاء السنوي 1998م ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ص 347 .

(138) تقرير عن التنمية في العالم ، التقرير السنوي للبنك الدولي ، 1999/98 ص 190

(139) تقرير البنك المركزي لعام 998 1 ، صنعاء ، ص 13 .(باستثناء بيانات العجز لعام 1999 ، التي أعلن عنها في وسائل الإعلام الرسمية) .

(140) البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي 999 1 ، وزارة المالية ، الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، 1998 ، ص 34 .

(141) تقرير البنك المركزي اليمني لعام 000 2م ، صنعاء ، ص 29 .

(142) يحيى صالح محسن ، اليمن إلى أين ؟ أرقام ومؤشرات ، أوراق يمانية ، العدد (7)ديسمبر 1999 ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء ، ص 5 .

(143) تقرير البنك المركزي اليمني لعام 000 2م ، صنعاء ، ص 68 .

(144) تقريري البنك المركزي اليمني لعامي 1997 و 1998 ، صنعاء ، ص ص 78/68 ، 72 على التوالي .

(145) تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2000م ، صنعاء ، ص 71 .

(146) يحيى صالح محسن ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية – النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد (25) ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، خريف 2001م ، ص 82 .

(147) تقريري البنك المركزي اليمني لعامي 1997 و 1998 ، صنعاء ، ص ص 64 ، 65 على التوالي .

(148) ناصر الحربي ، مدير عام الدين الخارجي في وزارة المالية ، هيكل الدين الخارجي وعلاقته بالموازنة العامة للدولة ، وزارة المالية ، صنعاء ، ص 2 .

(149) عبد العزيز السقاف ، تقييم الجانب النقدي والمالي في برنامج الإصلاح الاقتصادي ، مؤتمر الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية ، 1999 ، الثوابت ، صنعاء ، ص 491 .

(150) أحمد البشاري ، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (1995-2001) ، دراسات يمنية ، مصدر سابق ، ص 168 .

(151) تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2000م ، صنعاء ، ص 97-98.

(152) يحيى صالح محسن ، اليمن إلى أين ؟ أرقام ومؤشرات ، أوراق يمانية ، العدد (7) ، ديسمبر 1999 ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، فرع صنعاء ، ص 7 2 .

(153) الإطار العام للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية (2001-2005م) ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، مايو 2000م ، ص 4 .

(154) أندر سود ، مدير دائرة الشرق الأوسط – البنك الدولي ، اليمن : سياسات تسريع النمو وخلق فرص عمل – دروس من تجربة الإصلاحات الاقتصادية في دول نامية ، مصدر سابق ، ص 38 .

(155) اليمن : تقرير التنمية البشرية 1998م ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، ص 24 .

(156) يحيى صالح محسن ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية – النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية ، بحوث اقتصادية عربية ، مرجع سابق ، ص 85 .

(157) أنظر الجدول رقم (1) . أنظر كذلك تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2000م ، صنعاء ، ص 15 .

(158) نفس المصدر السابق ، ص 14 .

(159) TD / B / WG . 8 / 3 , 1995 , P . 5 .

(160) كتاب الإحصاء السنوي لعام 999 1 ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، يونيو 000 2 ، ص ص 396-397 .

(161) التقرير السنوي للهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية ، وزارة الصحة العامة والسكان ، الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، 2000م ، ص ص 5 ، 41 .

(162) نفس المصدر السابق ، ص 8-15 .

(163) نفس المصدر السابق ، ص 9 4 .

(164) نفس المصدر السابق ، ص 3 6 .

(165) حسب إفادة مدير عام الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية في وزارة الصحة العامة، وتأكيد إدارة شركة " شيفاكو " ، صنعاء ، 4 1 أبريل 2002م .

(166) تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2000م ، صنعاء ، ص 68 .

(167) وثقية صادرة عن أمانة الأونكتاد ، مرجع سابق ، TD / B / WG . 8 / 3 , 1995 , P . 4 .

(168) نعمان محمد الملصي ، الآفاق المستقبلية وبرنامج العمل للجهاز الفني للأعوام 2002-2004 ، ورقة عمل مقدمة من الجهاز الفني للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات إلى اللقاء التشاوري الأول للمصدرين اليمنيين ، المجلس الأعلى لتنمية الصادرات ، صنعاء ، 18 مارس 2002 م ، ص 5 .

(169) عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات و WTO ، مصدر سابق، ص 174 .

(170) E / ESCWA / TECH / 1999 / 6 , P . 26 .

(171) نتائج المسح الصناعي لوزارة الصناعة والجهاز المركزي للإحصاء (1996) ، صنعاء ، 1997 ، ص 36 .

(172) التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2000م ، صنعاء ، ص 16-17 .

(173) كتاب الإحصاء السنوي لعام 000 2م ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، يونيو 001 2م ، ص 70 .

(174) كتاب الإحصاء السنوي لعام 999 1 ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، ص ص 65-70 .

(175) نفس المصدر ، ص 69 .

(176) نفس المصدر ، ص 66 .

(177) تكنولوجيات الإنتاج والجودة في الصناعة الغذائية – الزراعية في دول الأسكوا ، الأسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2000م ، E / ESCWA / TECH / 1999 / 6 , P . 123 .

(178) عبد السلام الأثوري ، مدير عام جمعية الصناعيين اليمنيين الأسبق ، الشورى ، العدد (349) ، 2000/12/10م .

(179) بو علم أكتوف ، الممثل المقيم بالإنابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجمهورية اليمنية، ندوة التجارة العالمية والاستثمار – الانضمام لمنظمة التجارة العالمية – اجتماع الدول العربية الأقل نمواً ، 6-8 نوفمبر 2000م ، وزارة التموين والتجارة اليمنية و " الأونكتاد" ، ص 2 .

(180) القرار الجمهوري بالقانون رقم (37) لسنة 1997 ، بشأن التعريفة الجمركية المنسقة ، الجزء الأول ، مصلحة الجمارك ، وزارة المالية ، صنعاء .

(181) تقرير موجز عن نشاط صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي (1995-2001/6م) ، صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ، وزارة الزراعة والري ، صنعاء ، ص 2 .

(182) الإطار العام للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية (2001 – 2005م) ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، مايو 2000 ، ص 21. أنظر كذلك مقابلة صحفية لوزير الصناعة ، " الميثاق " ، 2000/5/3 ، صنعاء . مقابلة صحفية أخرى لمدير عام الهيئة العامة للاستثمار " 26 سبتمبر " 2001/2/1م ، صنعاء .

(183) غالب علي جميل ، الأمين العام المساعد لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ندوة التجارة العالمية والاستثمار – الانضمام لمنظمة التجارة العالمية – اجتماع الدول العربية

الأقل نمواً ، 6-8 نوفمبر 2000 ، وزارة التموين والتجارة و " الأونكتاد " ، ص 2-3 .

(184) محمد سعيد العطار ، مندوب اليمن الدائم في جنيف ، " 26 سبتمبر " ، العدد 932، 2000/11/9م ، ص 2 .

(185) توفيق الخامري ، رجل أعمال ، " 26 سبتمبر " ، العدد 943 ، 2001/2/1م .

(186) بو علم أكتوف ، الممثل المقيم بالإنابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجمهورية اليمنية ، ندوة التجارة العالمية والاستثمار – الانضمام لمنظمة التجارة العالمية – اجتماع الدول العربية الأقل نمواً ، مصدر سابق ، ص 2 .

(187) تحليل طرائق تنفيذ القرار المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي ، تقرير أمانة الأونكتاد ، مصدر سابق ، ص 26 .

(188) تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الرابعة والأربعين (13-23 أكتوبر 1997)، المجلد الأول المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الأمم المتحدة . TD / B / 44 / 19 (voi . I) , 30 / 10 / 1997 , P . 18 .

(189) فيكتور أوغنيتسيف وطوكيو يامواكا ، المفاوضات بشأن التعريفات الجمركية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مصدر سابق ، ص 5 .

(190) إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، 2000م ، ص ص 57-58.

أنظر كذلك : محمود عبد الفضيل ، العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص ص 402 – 405 .

(191) إسماعيل صبري عبد الله ، العرب والعولمة ، مصدر سابق ، ص 390 .

(192) روبنز ريكوبيرو ، الأمين العام للأونكتاد ، تقرير أقل البلدان نمواً 2000 – استعراض عام ، مصدر سابق ، ص 49 .

(193) "العولمة والمنافسة ، والقدرة التنافسية ، والتنمية " ، مذكرة من أمانة الأونكتاد ، TD / B / 44 / 15 , 1997 , P . 9 .

(194) Yung Whee ، خبير تنمية الصادرات في البنك الدولي ، التجربة الكورية في تنمية الصادرات ، اللقاء التشاوري الأول للمصدرين اليمنيين ، المجلس الأعلى لتنمية الصادرات ، صنعاء ، 18 مارس 2002م .

(195) فضائية " الجزيرة " ، النشرة الاقتصادية ، الدوحة ، قطر ، 2001/9/12م .

(196) فهد الفانك ، برنامج "مجرد سؤال" ، فضائية " أبو ظبي " ، أبو ظبي ، 2001/11/6

(197) وزير الخارجية الإماراتي ، فضائية " أبو ظبي " ، النشرة الاقتصادية ، أبو ظبي ، 2001/12/31م .

(198) روبنز ريكوبيرو ، الأمين العام للأونكتاد ، تقرير أقل البلدان نمواً 2000م – استعراض عام ، مصدر سابق ، ص ص 2-3 .

(199) TD / B / 44 / 17 , P . 3 .

قد تكون العولمة بالنسبة للعالم الثالث بمثابة أمر لا خيار فيه ، إلا أن ذلك يستوجب تشخيصها وإبداء الرأي فيها ، والتنبيه إلى تبعاتها ، وإلى ما يمكن الوقوف أمامه ... وقد تتفق الكثير من الآراء على الأبعاد الإيجابية للعولمة ، إذا ما أتيحت ثمراتها بصورة عادلة – ولو نسبياً – لكل مجتمعات العالم ، شماله وجنوبه ، لولا أن السطوة الاقتصادية تظل هي الهدف الأساس ، والنتاج الرئيس لحركة العولمة وشركاتها العملاقة .

فما هي العولمة الاقتصادية؟ مفهومها وأدواتها وآلياتها ... ، من أكثر المستفيدين منها ، ومن هم المتضررون ؟

ما طبيعة اتفاقات " WTO " ؟ ثم آثارها على اقتصادات العالم الثالث ، ومنه اليمن ، المصنف كأحد البلدان الأقل نمواً ... ما رأي رجال الأعمال اليمنيين فيها ؟

ومـــا مســـتقبل الصـــناعة اليمنيـــة الناشـــئة ، في ظـــل بـــنى وسياســـات حكوميـــة قاصرة ، ومتغيرات دولية كاسحة ؟ .